النظرية الاقتصادية

(تحليل جزئى وكلى للمبادىء)

تأليف

الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

والمنتدب لكلية التجارة – جامعة عين شمس

وكلية الاقتصاد والإدارة- جامعة ٦ أكتوبر

والمعهد العالى للحاسب الآلي وإدارة الأعمال بالعباسية

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة

إن محاولة الكتابة فى أساسيات النظرية الاقتصاديـــة أى فـــى مبـــادئ التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى مسألة ليست يســيره، لأن القــراء لتلــك الأساسيات هم فى معظمهم طلاب المراحل الأولى مـــن التعليــم الجــامعى والذين يحتاجون دائماً أن تصل إليهم المفاهيم المختلفة لـــهذا العلــم بــأقصر الطرق وأبسطها وفى نفس الوقت بالعمق الواجب لجعل هـــؤلاء يســتمتعون بالتعامل مع المبادئ الأولى للنظرية الاقتصادية.

ومن منطلق منهجيتنا التى نسير عليها منـــذ أن عرفنـــا التخصـــص فـــى الاقتصاد، التى تتلخص فى أن الاقتصاد يفهم ولا يحفظ، فقد خاطبنا فـــى كـــل فصل من فصول هذا الكتاب العقل البشرى وحاولنا استدعاء الطاقـــة الذهنيـــة الكامنة فى هذا العقل لكى يفهم ويتأمل ويستجيب مع هذه المبادئ والأساسـيات، آملين أن تكون هذه الدعوة وهذا المدخل حافزاً قوياً للخوض فى دراسات أكـثر تقدماً للنظرية الاقتصادية وفى كل فروع علم الاقتصاد التى تشعبت وتزايـدت وتنوعت حتى أصبح العالم فى ظل العولمة والألفية الثالثة لا يتحدث إلا بلغـــة واحدة هى لغة الاقتصاد، ومنهجيته هى المنهجية الاقتصادية.

ولذا يحدونى الطموح ويحلق بى الفكر فى أن ينجح هـــذا الكتـــاب فـــى جذب القراء غير المتخصصين فى الاقتصاد وكل المهتمين فى شئون حياتـهم ودراساتهم ووظائفهم بالأمور الاقتصادية لكى يتعاملوا مع هذا المرجع لعلـــه يكون مفيداً لهم فى كل أنحاء المنطقة العربيـــة، ولمـــا لا.. ونحـــن نســـمى الاقتصاد هو علم التعامل مع الحياة بكفاءة وفعالية.

المؤلف

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد

محتويـات الكتـاب

الموضــــــــــــوع		الصفحة
الفصل الرابع	: تحليلات نظرية العرض ومرونة العرض	
أولاً	: بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعرض	١٢٩
ثانياً	: العوامل المحددة للعرض	١٣٥
ثالثاً	: التغير فى الكمية المعروضة والتغير فى العرض	١٣٨
رابعاً	: التحليل الاقتصادى لمرونة العرض	١٤٠
الفصل الخامس	: تحديد سعر التوازن فى السوق وتغيرات الطلب والعرض	١٥٣
أولاً	: توازن الطلب والعرض فى السوق	١٥٤
ثانياً	بعض حالات تدخل الدولة فى الأسعار وأثره على توازن السوق	١٦٠
ثالثاً	التغيرات فى الطلب والعرض وأثرها على توازن السوق	١٦٣
الفصل السادس	نظرية سلوك المستهلك وتوازنه باستخدام المنفعة الحدية ومنحنيات السواء	
أولاً	: المنفعة وسلوك المستهلك	١٨٣
ثانياً	: توازن المستهلك باستخدام أسلوب المنفعة الحدية	١٨٥
ثالثاً	: توازن المستهلك باستخدام أسلوب منحنيات السواء	٢٠٠
الفصل السابع	: تحليلات نظرية الإنتاج وقوانين الإنتاجية والتكاليف	
أولاً:	مفهوم الإنتاج وعناصر الإنتاج والعملية الإنتاجية	٢٠٩
ثانياً:	مفاهيم الإنتاجية	٢١٤
ثالثاً:	قوانين الإنتاجية وقانون تناقص الغلة	٢١٥
رابعاً:	مفاهيم تكاليف الإنتاج	٢٢٢

الموضـــــــــوع		الصفحة
الفصل الثامن	**: نظرية سلوك المنتج وتوازنه باستخدام أسلوب الناتج المتساوى**	
أولاً	: التعريف بتوازن المنتج باستخدام منحنيات الناتج المتساوى	٢٤٤
ثانياً	: منحنيات الناتج المتساوى	٢٤٥
ثالثاً	: خصائص منحنيات الناتج المتساوى	٢٤٨
رابعاً	: معدل الإحلال الفنى بين عناصر الانتاج	٢٤٩
خامساً	: منحنى التكاليف المتساوى	٢٥٠
سادساً	: الوضع التوازنى للمنتج باستخدام منحنيات الناتج المتساوى	٢٥٢
الفصل التاسع	**: هيكل الأسواق وتوازن المنتج فى السوق**	٢٥٩
أولاً	: مفهوم السوق وهيكل الأسواق	٢٦٠
ثانياً	: توازن المنتج فى سوق المنافسة وسوق الاحتكار	٢٦٧

الجـــــــزء الثالث

النظرية الاقتصادية الكلية (مبادئ التحليل الكلى)

الفصل العاشر	**: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الكلى والنشاط الاقتصادى**	٢٨١
أولاً	: الاقتصاد الكلى والحاجة الى دراسته	٢٨٣
ثانياً	: النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية الكلية	٢٨٧
ثالثاً	: النشاط الاقتصادى للمجتمع وقطاعاته	٢٩٦
رابعاً	: دورة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى	٢٩٩
الفصل الحادى عشر	**: الدخل القومى وطرق قياسه ومفاهيمه**	
أولاً	: مفهوم الدخل القومى	٣٠٩
ثانياً	: أهمية دراسة الدخل القومى	٣١١
ثالثاً	: طرق قياس الدخل القومى	٣٢٦
رابعاً	: بعض المفاهيم والمقاييس الناتجة عن التعديـــلات التــى تحدث على مفهوم الناتج القومى الإجمالى	٣٢٦
خامساً	: الدخل القومى النقدى والدخل القومى الحقيقى	٣٣١

الجـــزء الأول

مفاهيم أساسية حول النظرية الاقتصادية والنظم الاقتصادية

الفصــل الأول

مفاهيــم أساسيــة

حول النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد

ترتبط دراسة أساسيات النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد، بمجموعة من المفاهيم الهامة والضرورية للتعريف بهذا العلم الحديث والقديم في نفس الوقت، فهو العلم الحديث الذى أخذ يتكون ويتبلور على يد آدم سميث وآخرين منذ عام ١٧٧٦ مع إصداره كتاب ثروة الأمم وما نتج بعد ذلك من ذخيرة ضخمة من إسهامات العلماء والمفكرين الاقتصاديين حتى يومنا هذا ونحن فى بداية الألفية الثالثة حيث غدت اللغة الاقتصادية هى التى يتحدث بها العالم كله فى عصر العولمة. وهو أيضا العلم القديم الذى ارتبط وجوده بوجود الإنسان نفسه على الأرض منذ بداية الخليقة عندما نزل أبانا آدم وأمنا حواء من الجنة ليواجها المشكلة الاقتصادية ونواجهها معهم بكل أبعادها والبحث عن الآليات والأدوات والوسائل الفعالة للتعامل معها، وهكذا وجدنا أن جذور ومبادئ علم الاقتصاد كانت فى كتابات الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وأفلاطون وابن خلدون وغيرهم، وحتى مجئ آدم سميث ليكشف لنا ويضع الأسس والمبادئ التى يقوم عليها علم الاقتصاد الحديث.

ومن هذا المدخل يمكن التعامل فى هذا الفصل مع عدد من النقاط والمفاهيم الأساسية التى تساعد الدارس والباحث فى هذا العلم على تفهم جوانبه المختلفة وموضوعاته، بل واللغة الاقتصادية التى يجب أن يتعامل بها الدارس لهذا العلم بكل مصطلحاتها ودقتها، وذلك لأن علم الاقتصاد بالفعل من العلوم التى تحتاج إلى التدقيق والتحديد منذ البداية فيما نسعى لبحثه والمنهج الذى نبتغيه فى هذا البحث. ولذلك يصبح من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على الجوانب والمفاهيم التالية:

أولا التعريف بعلم الاقتصاد Economics

تدل كلمة الاقتصاد لغويا على "حسن التصرف فى استخدام الموارد المحدودة والنادرة نسبيا"، كما تعنى كلمة اقتصاد، إدارة المنزل والدولة، ومن هذا المنطلق نقول الاقتصاد المصرى أو الاقتصاد الأمريكى أو الاقتصاد العربى مثل الاقتصاد الكويتى أو الاقتصاد السعودى، كما يمكن أن نقول الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى، كما نقول أيضا الاقتصاد الصناعى والاقتصاد النامى.

أما مفهوم علم الاقتصاد Economics فقد تعددت تعريفاته عبر الزمن [1] وعلى الأخص فى مراحل تطوره فى العصر الحديث، حيث يشير الفكر الاقتصادى إلى التعريفات التالية:

١- علم الاقتصاد هو علم الندرة Scarcity

بمعنى أنه ذلك العلم الذى يبحث فى الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبيا ومن ثم يفرق بين السلع الاقتصادية التى يكون لها سعرا وقيمة مثل الهواء الذى يستخدم عن طريق المكيفات ساخن وبارد، أو استخدم عن طريق الغطاسين له تحت الماء عن طريق أنابيب الأوكسجين، ويصبح سلعة اقتصادية لابد أن يدفع لها مقابل وهو السعر من منظور أنه يتمتع بندرة نسبية.

بينما يصبح الهواء الموجود فى الكون ويستنشقه الجميع لوجوده بوفره. عبارة عن سلعة غير اقتصادية، وليس لها سعر أو مقابل استخدامه لأنه لم يجرى عليه أى عملية اقتصادية ولم يشارك فيه وفى صنعه أى عنصر من

---

(١) بداية بالاقتصادى الفرنسى أنطونى دى مونتكريتيان عام ١٦١٥ ووصولا إلى آدم سميث عام ١٧٧٦ ثم جون ستيوارت ميل عام ١٨٣٦ وألفريد مارشال عام ١٨٩٠ وبيجو عام ١٩٢٠، وروبنز عام ١٩٣٢ وهكذا.

عناصر الإنتاج، ومثل هذه السلع غير الاقتصادية لا تدخل ضمن دراسة علم الاقتصاد طبقا لهذا التعريف.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على جانب واحد فقط هو جانب الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبيا.

٢- علم الاقتصاد هو علم الثروة Wealth

بمعنى أنه ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى تزيد من ثروة الأمم، وهو التعريف الذى أورده الاقتصادى الإنجليزى آدم سميث Adam smith فى كتابه "دراسة فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وهو يركز على جانب فقط من جوانب علم الاقتصاد الحديث وهو الثروة وكيفية البحث فى الوسائل التى تؤدى إلى زيادتها لتكون موضوع دراسة علم الاقتصاد.

٣- علم الاقتصاد هو علم دراسة الدخل وتوزيعه Income

وقد أورد هذا التعريف الاقتصادى المعروف ألفريد مارشال فى كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام ١٨٩٠، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يقوم بدراسة الإنسان فى أعماله التجارية اليومية وحصوله على الدخل وطرق استعماله، وهو يتناول ذلك الجزء من النشاط الاقتصادى للإنسان والمتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية التصرف فيه. ويتشابه ذلك مع التعريف الذى أورده "اوسكار لانج" فى كتابه الاقتصاد السياسى على أنه علم قوانين النشاط الاقتصادى والاجتماعية التى تحكم إنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين. ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع.

٤- علم الاقتصاد هو علم الرفاهة الاقتصادية Welfare Economic

أى هو ذلك العلم الذى يدرس ويبحث كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن وزيادة مستوى معيشة هؤلاء الأفراد فى أى مجتمع كما أورده الاقتصادى بيجو فى كتابه "اقتصاديات الرفاهة"[1] ويركز هذا التعريف كما هو واضح على الجانب الخاص بإشباع الحاجات المتعددة والكثيرة والمتعددة والمتكررة والمتجددة واللانهائية عبر الزمن.

٥- علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس المشكلة الاقتصادية Economic Problem

ويعتبر هذا التعريف هو من أكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد فى الوقت الحاضر، وينسب هذا التعريف إلى الاقتصادى ليونيل روبنز حيث يعرفه بأنه ذلك العلم الذى يعنى بدراسة النشاط الإنسانى فى سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة. [2].

وبالتالى، فإنه يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذى يبحث النشاط الإنسانى عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية التى تعنى أن الموارد محدودة ونادرة نسبيا تجاه الحاجات المتعددة اللانهائية، ومن ثم يدرس أى الاستخدام الأمثل للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد فى أى مجتمع".

وبذلك فإن علم الاقتصاد هو "أحد العلوم الاجتماعية الذى يتعامل مع المشكلة الاقتصادية التى تعنى أن الموارد محدودة ونادرة نسبيا تجاه الحاجات الكثيرة والمتعددة والمتكررة والمتجددة واللانهائية عبر الزمن، ومن ثم ينصب البحث فى كيفية توزيع هذه الموارد على الحاجات، أى

---

(١) ورد هذا التعريف فى كتاب الرفاهية الاقتصادية لبيجو A.C Pegou عام ١٩٢٠

(2) L.Roins, Anessay on the Nature and significance of Economic science, Macmillan and Co. Ltd, London, 1952

محاولة استخدام تلك الموارد ذات الاستعمالات المختلفة الاستخدام الأمثل الذى يؤدى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لأفراد المجتمع".

وإذا حاولنا التعمق فى التعريف بعلم الاقتصاد فإننا نلاحظ أن التعريف السابق يكشف النقاب عن جوانب هامة لهذا العلم لعل من أهمها:

١/٥) أن علم الاقتصاد يرتبط بحسن التصرف من جانب الإنسان فى استخدام الموارد النادرة نسبيا بالمقارنة بالحاجات التى يسعى إلى إشباعها وهى كثيرة ومتعددة ومتجددة ولانهائية. أى يرتبط بضرورة تحقيق ما يسمى (بالكفاءة الاقتصادية) من جانب من يقدم السلعة والخدمة التى تشبع هذه الحاجات، ومن ناحية أخرى إن علم الاقتصاد يرتبط بالرشادة الاقتصادية ويفترض أن هذا الإنسان يتسم بالرشد الاقتصادى، أى يكون رشيد فى تصرفاته الاقتصادية أى يسعى إلى توزيع دخله للحصول على أكبر درجة من الإشباع لحاجاته.

٢/٥) أن هناك مشكلة اقتصادية سببها موارد محدودة ونادرة نسبيا مقارنة بالحاجات الإنسانية الكثيرة والمتعددة والمتكررة والمتجددة واللانهائية عبر الزمن.

٣/٥) أن هذه المشكلة تختلف من حيث درجة التعقيد وطريقة الحل باختلاف الظروف المكانية والزمانية، وهى مستمرة ومحاولات حلها مستمرة، فالمشكلة الاقتصادية تصاحب الإنسان من المهد إلى اللحد.

٤/٥) أن هذه المشكلة يختلف حلها من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان لذلك هناك العديد من المداخل لحل هذه المشكلة سميت هذه المداخل بالنظم الاقتصادية، التى يسعى كل منها إلى إيجاد حل

لهذه المشكلة تصارع من أنه النظام الأقدر علـــى حــل المشــكلة الاقتصادية ولذلك وجدنا أن هناك تصارع بين تلك الأنظمة، حــول مدى قدرة كل نظام على إيجاد الحل الأفضل، أى الأمثـــل لتلــك المشكلة، لذلك تنوعت الأنظمة الاقتصادية (نظام رأسمالى، نظـــام إشتراكى وهكذا) ومن ثم كان هناك حاجة إلى دراسة هذه الأنظمـة لمعرفة مدى قدرة كل نظام على تقديم الحل الأنسب لتلك المشكلة.

٥) أن ندرة الموارد ترتبط بمشكلة الاختيار، لأن هـــذه المـــوارد لـــها استخدامات عديدة، وأن الأمر يقتضى ضرورة تخصيصها وتوزيعـها لإشباع الحاجات، ويتم الاختيار من الحاجات التى ستشبع بالأولويـــة وهذا يعنى التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع البعض الآخـــر، وعندما نختار بديل فإننا نضحى ببديل آخر فى نفس الوقت.

٦) أن عملية الاختيار تقوم على أساس مفهوم تكلفـــة الفرصـــة البديلـــة Opportunity cost والتى تعمل على توجيه الموارد لاستخدام معين، وتمثل الميزة المضحى بها والعائد المضحى به نتيجة لعدم اســـتخدام هذه الموارد فى استخدام أو استخدامات أخـــرى، أى أنـــها التكلفـــة مقاسة بوحدات السلع والخدمات الأخرى التى كان بالإمكان الحصول عليها فى حالة توجيه تلك الموارد للحصول عليها.

٧) أن علم الاقتصاد يقوم على أساس التخصيـــص الكـــفء للمـــوارد، لتحقيق ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية فى استخدام هذه الموارد.

٨) أن الموارد الاقتصادية هى عناصر الإنتاج وتتحدد فى:

٨-١ - <u>العمل:</u> وهو كل مجهود ذهنى أو عضلى يبـــذل فـــى العمليـــة الإنتاجية ويحصل على عائد يسمى (الأجر).

٨-٢ - رأس المال: كل ما يمتلكه المجتمع من آلات ومعدات تستخدم في الإنتاج وكل ما يحدث من تنمية على سطح الأرض من طرق وسدود وقنوات ومباني سكنية ومصانع وغيرها من صنع الإنسان، ويحصل على عائد يسمى (الفائدة).

٨-٣ - الأرض: وهى الأرض بما عليها وما تحتها، وما يحيط بها ويطلق عليها أيضا الموارد الطبيعية وهى من صنع الله الخالق سبحانه وتعالى وتحصل على عائد يسمى (الريع).

٨-٤ - التنظيم: وهو العنصر الذى يقوم بمزج هذه العناصر والتوليف بينها ونقصد بها العناصر الثلاثة السابقة، ويأخذ المبادرة ويتحمل المخاطرة Risk في إنتاج السلع والخدمات، ويطلق عليه أيضا المنظم، وهو الذي يحدد نوع السلعة التى تنتج وكمياتها وسعر البيع، ويحصل على عائد يسمى (الربح). وتعتبر عناصر الإنتاج في أى مجتمع بمفرده محدودة ونادرة نسبيا مقارنة بحاجات أفراد هذا المجتمع، والمقصود بالندرة النسبية وجود الشئ مع عدم كفايته (الندرة النسبية) وبالتالى فإن علم الاقتصاد يرتبط بحسن التصرف فى استخدام الموارد النادرة نسبيا بالمقارنة بالحاجات التى يراد إشباعها وهى كثيرة ومتعددة.

٩) إن السلع والخدمات التى يهتم بها علم الاقتصاد تسمى بالسلع والخدمات الاقتصادية[١] وهى التى يحتاج إليها أفراد المجتمع وتشبع رغباتهم. وهذه السلع إما: سلع استهلاكية: جزء منها يستهلك فورا كالمواد الغذائية وجزء آخر يستهلك بعد فترة كالسيارة وتسمى سلع استهلاكية معمرة، وهناك أيضا السلع الإنتاجية أو الرأسمالية التى تنتج سلعا أخرى من خلال العملية الإنتاجية، وهناك أيضا السلع الضرورية والسلع الكمالية. وهذه السلع والخدمات تعتبر غير كافية لإشباع جميع رغبات وحاجات أفراد المجتمع لأن الأخيرة متعددة ومتزايدة ومتكررة ومتنوعة ولانهائية، ومن ثم لكى يحصل أفراد المجتمع على هذه السلع والخدمات، لابد أن يدفع مقابلا لهذه السلع والخدمات... وهذا المقابل هو السعر.

١٠) أن هذا العلم يرتبط بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية، مثل مفهوم الحاجات، والحاجة هى رغبة ملحة لدى الفرد للحصول على سلعة أو خدمة وهى متعددة، ومتجددة، وقد تكون متكاملة أو متنافسة، دورية أو متكررة، وهناك مفهوم الإشباع، وهو الشعور الذى يحس به الإنسان عندما يسد حاجة معينة. والندرة التى تعنى عدم كفاية الموارد لسد كل حاجات الأفراد، وهى نسبية أى نسبة إلى المطلوب من هذه الموارد.

وهناك اصطلاح المنفعة، وتعنى قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة من حاجات الإنسان، والمنفعة كبيرة كلما كانت الحاجة إلى الشىء كبيرة والعكس صحيح، وترتبط فكرة المنفعة بقانون تناقص المنفعة، أى أن

---

(١) وهنا يفرق بين السلع الاقتصادية التى يحدد لها سعر وتشارك فى إحداثها عناصر الإنتاج النادرة وهى لا توجد فى الطبيعة بصورة كافية وبالتالى لابد من بذل مجهود لإنتاجها وبالتالى يتحدد لها سعر بينما هناك السلع الحرة غير الاقتصادية التى لا تقع تحت دراسة علم الاقتصاد مثل الهواء والماء والضوء و الشمس وليس لها سعر وتتحول إلى سلع اقتصادية فقط عندما تقدم خدمات من عناصر الإنتاج لإنتاجها.

كل وحدة إضافية فى حد ذاتها تعطى منفعة تقل عن منفعة ذات الوحدة السابقة لها، ويفترض علم الاقتصاد أن الإنسان يسعى دائما لتعظيم منفعته من كل ما يتاح له من موارد.

وهناك أيضا مفهوم الثروة أى قيمة كل السلع والخدمات فى المجتمع، مقومة بالنقود، وهناك مصطلح الإنتاج، ويقصد به عملية خلق الثروة وتوفير السلع والخدمات الاقتصادية، ويرتبط بذلك ما يسمى بعناصر الإنتاج، وعددها أربعة و هى العمل ورأس المال الأرض والتنظيم، وهناك مصطلح "الاستهلاك" وهو يعنى استخدام السلع والخدمات فى إشباع حاجات الإنسان، وهو الهدف النهائى لكل نشاط اقتصادى، أيضا هناك ما يسمى "بالاستثمار" وهو كل إضافة جديدة إلى رأس المال، ورأس المال هو رصيد قائم من السلع الإنتاجية، وهناك الادخار، وهو الجزء الذى تم الامتناع من استهلاكه مما تم إنتاجه. وهو أمر لازم لإنتاج مزيد من السلع.

ولعل تلك المصطلحات والمفاهيم، ستدرس فى تفصيلات كثيرة عند تناول الموضوعات المختلفة التى تنطوى عليها فصول هذا الكتاب.

□ ثانيا: علاقة علوم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

من المعروف أن هناك تفرقة أساسية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية... فالأولى تتولى دراسة الظواهر الطبيعية وعلاقتها بعضها بالبعض الآخر كالجوليوجيا والفيزياء والكيمياء، أما الثانية فتهتم بدراسة الإنسان وعلاقته بالأشياء المحيطة به فتتميز بطابع خاص لأنها تتناول تعريفات وظواهر لا يمكن تحديدها موضوعيا وماديا إذ لا يجوز فصلها عن رغباته وآرائه ومعتقداته.

وتشمل العلوم الاجتماعية فروعا عديدة إذ يمكن دراسة نشاط الإنسان من زوايا مختلفة، فهناك علوم السياحة والفندقة، وعلم التاريخ وعلم

الجغرافيا، وعلم السكان، وعلم الفلسفة والمنطـــق، وعلـــم السياســـة وعلـــم المحاسبة وعلم الإحصاء والعلوم العسكرية، وعلم الإدارة وغيرها من العلـوم الاجتماعية.

ويعتبر علم الاقتصاد فرعا من تلك العلوم الاجتماعية، بل يطلق عليـــه الأب للعلوم الاجتماعية الذى أوردناه فى النقطة السابقة، ومن هـــذا المدخـــل يبدو أن هذا العلم قامت بينه وبين تلك العلوم علاقة وطيدة، وبمرور الوقـــت أصبحت هذه العلاقة تقوم فى معظمها على أساس التزاوج بين علم الاقتصـــاد والعلوم الاجتماعية الأخرى، ليظهر فى الدراسات الخاصة بهذا العلم فرعـــا جديدا فيه.. يشير إلى هذا الأساس.

١ - علاقة علم الاقتصاد بالسياحة والفنادق

تهتم علوم السياحة والفنادق بدراسة نشاط الإنسان فى مجـــال الســـياحة والتنقل والإقامة والعوامل التى تؤثر على هذا النشاط، وتتناول أيضا البحـــث فى الموارد السياحية وإمكانيات تنميتها والحفاظ عليها، وطبيعة تلك المـــوارد، بل أصبح ينظر إلى السياحة والفندقة إلى أنها أنشطة وصناعات هامة للغايـــة تتقدم على الكثير من الأنشطة التى كان يمارسها الإنسان.

ويلاحظ أننا عندما ننظر إلى حقيقة طبيعة السياحة، نجد أن عملية ســـفر أو انتقال الأفراد بهدف تحقيق إشباع حاجات ثقافيـــة أو علاجيـــة أو دينيـــة ... الخ. وتنشأ السياحة أساسا من وجود وقت فراغ يراد استغلاله للترفيـــه أو الاستجمام من مشقة وعناء العمل، أو وجود حاجة ملحة لعقـــد صفقـــة أو إقامة علاقة، أو تسهيل مهمة حيث أن السفر إلى أماكن معينة، فـــى الدولـــة نفسها أو دول أخرى طالما أنه مؤقت فهو يولد سياحة وكلها أمـــور تقـــترب تماما من اهتمامات علم الاقتصاد الذى يهتم بالإنسان ونشـــاطه الاقتصـــادى نحو إشباع حاجاته المتعددة، والمتجددة فى ظل موارده المحدودة.

ومن هذا المنطلق، يصبح هناك علاقة وطيدة بين علوم السياحة وعلم الاقتصاد، وإذا كان جوهر علم الاقتصاد هو دراسة الطلب والعرض والأسواق، فإن السياحة كنشاط إنسانى، يتكون من طلب سياحى، تؤثر فيه عوامل مثل الدوافع والاختيار، والخيال، وعرض سياحى تؤثر فيه الموارد السياحية والتسهيلات السياحية وحسن الضيافة وغيره، وسوف يلتقى فيه الطلب السياحى مع العرض السياحى ووجود نوع من الوساطة والتبادل تقوم بها الوكالات السياحة ومكاتب الطيران والبواخر المختلفة، وهم بمثابة البائعين لمنتجات السياحة، وفى نفس الوقت هى المكان لبيع وشراء منتجات السياحة.

ولما كانت السياحة أحد الأنشطة الإنسانية الهامة، فهى من الأنشطة الاقتصادية التى تعتمد عليها قطاعات الاقتصاد القومى التى تؤثر فى التنمية الاقتصادية تأثيرا مباشرا، وبالتالى فلابد من وجود استراتيجية لتنميتها..

ولكل ذلك، ظهرت عملية تزاوج بين مفاهيم علم الاقتصاد والسياحة وأبرزت لنا علوما هامة أزداد الاهتمام بها، مثل اقتصاديات السياحة، والتخطيط السياحى، والتنمية السياحية تؤكد أهمية العلاقة بين علم الاقتصاد ومبادئه وعلوم السياحة المختلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن نفس التحليل ينطبق عند التعرض لنشاط الإنسان فى مجال الفندقة، فإن علم الفندقة يهتم بنشاط الإنسان فى هذا المجال، وفى إطار أن الطلب على الفنادق والخدمات الفندقية هو طلب مشتق والعرض يعتبر أيضا كذلك، فإن اقتصاديات الفندقة والخدمة الفندقية تدخل فى هذا الإطار لتؤكد العلاقة بين علم الاقتصاد وعلوم السياحة والفندقة.

٢- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

من المعروف أن علم التاريخ يقوم بعملية سرد وتأريخ ووصف وتحليل أحداث معينة سواء كانت سياسية، اجتماعية، عسكرية، حدثت فى مجتمع معين، خلال فترة زمنية معينة، وقد تمخضت عملية التزاوج بين علم

الاقتصاد، وعلم التاريخ عن ظهور فرعين من فروع علم الاقتصاد اللذان يؤكدان العلاقة بين العلمين، هم الفرع الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادى الذى يتناول تطور هذا الفكر من الناحية التاريخية، وأفكار العلماء مثل ابن خلدون، وآدم سميث، وغيرهم من كوكبة العلماء التى شاركت فى بناء هذا العلم وكذلك تطور المدارس والنظريات المختلفة، وأيضا وجد الفرع الثانى الخاص بالتاريخ الاقتصادى، والذى يحلل التطور الاقتصادى لدولة معينة، (مصر من أيام الفراعنة حتى عهد عبد الناصر، ثم عهد حسنى مبارك) أو مجموعة من الدول أو النظم الاقتصادية التى مرت بها المجتمعات لتتيح بذلك مدى العلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ.

٣- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

يلاحظ أن علم الجغرافيا، يبحث ويحدد ويقيس أماكن توافر الثروات وكمياتها، سواء كانت ثروة طبيعية أو بشرية، وقد ارتبط بعلم الاقتصاد فى إطار أن هذا الأخير يبحث ليس فقط فى أماكن الثروات وكمياتها، ولكن فى كيفية استخدامها الاستخدام الأمثل، ومن هذه العلاقة ظهر فرع جديد فى العلوم الاقتصادية يسمى بالجغرافية الاقتصادية أو الموارد الاقتصادية.

٤- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان

يهتم علم السكان بنمو السكان، وخصائصهم، وتحركاتهم، سواء فى شكل هجرة داخلية أو هجرة خارجية أو هجرة مؤقتة وهجرة دائمة والدوافع المختلفة وراء ذلك، وغيرها من الاهتمامات، وعلم الاقتصاد يهتم بسلوك هؤلاء السكان فى سعيهم نحو تدبير حياتهم وإشباع حاجاتهم فى ظل مواردهم المحدودة، ولذلك ظهر فرع جديد من فروع علم الاقتصاد، يسمى بعلم اقتصاديات المكان يهتم بالحجم الأمثل للسكان الذى يتوافق مع عملية التنمية وكيف يتوافق السكان وحاجاتهم مع ما يمكن للمجتمع أن يوفره من موارد لإشباع تلك الحاجات ويرفع من مستوى معيشة هؤلاء.

٥- علاقة علم الاقتصاد بعلم الفلسفة والمنطق

أهم ما يتسم به علم المنطق، هو أنه يولد أسلوب منظم فى الفكر يـــؤدى باتباعه إلى التوصل إلى نتائج متقاربة لحل المشكلة، والفلسفة علـــم ينشـــط الفكر ويدرس لذاته وليس لما يستطيع أن يحققه للعلوم الأخرى وعندما يتقابل مع علم الاقتصاد يؤدى اللقاء إلى المنطق الاقتصادى وهو أســـلوب تفكـــير منظم صالح للاستخدام فى تفسير الظواهر الاقتصادية.

٦- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

فعلم السياسة هو ذلك العلم الذى يهتم بنظريات ومعارف فن إدارة الدولة وتقابل الاثنين أمر حتمى ـــ أى علم الاقتصاد وعلم السياســـة ـــ ذلـــك لأن الدولة فى إدارتها لابد أن تواجه مشكلات اقتصادية وبالتالى فإن جزء مـــن فن وإدارة الدولة لابد وأن يستثمر لحل المشكلات الاقتصادية، وعندما تقـــابل علم السياسة مع علم الاقتصاد، نشأ علم جديد هو علم الاقتصـــاد السياســـى، ليكون العلم الذى يحاول حل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدولة.

٧- علاقة الاقتصاد بعلم المحاسبة

يهتم علم المحاسبة، بعمليات تنظيـــم الدفـــاتر ومســـكها فـــى المـــاضى والمستقبل ويتعامل مع مجموعة من الأرقام وفقا لنظرية علم المحاسبة مـــع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعبر عن حاجات وموارد، ومن هنا يلتقـــى مـــع علم الاقتصاد، ليولد لدينا ما يسمى بالمحاسبة الاقتصادية أو المحاسبة القومية وهو العلم الذى يعبر عن كيفية حصر الموارد وكيفية اســـتخدامها لإشـــباع الحاجات على المستوى القومى وارتباط ذلك بالوحدات الاقتصادية الأدنى.

٨- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء والرياضة

يقوم علم الإحصاء على أساس تحليـــل للبيانـــات المختلفـــة للظواهـــر

والمتغيرات المختلفة فى المجتمع، ومن هنا يتقابل مع علم الاقتصاد، ويظهر ما يمسى بالاقتصاد الإحصائى أو الكمى لكى يكون لنا نوع من النظريات الاقتصادية التى تهتم بعد وقياس المكونات المختلفة لأى مشكلة أو ظاهرة أو متغيرات اقتصادية.

وعلم الرياضة البحته، يتعامل مع مجموعة من العلاقات المختلفة التى يمكن أن تولد مجموعة من القوانين التي تحكم تلك العلاقات، ومن هنا التقى هذا العلم مع علم الاقتصاد وأبرز فرعا جديدا فى العلوم الاقتصادية هو الاقتصاد الرياضى، ذلك العلم الذى يستخدم علوم الرياضة البحته فى تفسير الظواهر الاقتصادية.

وقد تقابل كل من علم الإحصاء والعلوم الرياضية، مع علم الاقتصاد، وكونا لنا علم الاقتصاد القياسى، الذى يمكن أن يحدد لنا نتائج كمية للظواهر الاقتصادية فى علاقتها بالمتغيرات المختلفة.

٩- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم العسكرية

فالعلوم العسكرية، علوم متخصصة فى كيفية الدفاع عن الأرض والوطن فى ظل ظروف معيشية ومكانية وزمانية ومناخية، وفى حدود إمكانيات متاحة وقدرات بشرية وتعلم قيادات وإدارة المعركة حتى تحقيق النصر أو تحمل أقل خسارة ممكنة، وهذا النمط من العلوم أصبح مهم جدا لعلم الاقتصاد لأنه يتقابل بشكل أكثر تحديدا مع منهجية علم الاقتصاد، وقد تقابل العلمان وأعطيا لنا ما يسمى بالاستراتيجية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجى.

١٠- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة

علم الإدارة هو العلم الذى يتعامل مع نشاط الإنسان عند إدارة أعماله سواء فى نشاطه العام أو الخاص، ويحاول إيجاد حلول للمشكلات الإدارية المختلفة التى تواجه صانع القرار، وقد اكتشف أخيرا، أن التعامل مع

النظرية الاقتصادية أى علم الاقتصاد ومنهجه، وفى نفس الوقت استخدام علوم دعم القرار مثل المحاسبة والإحصاء وغيرها، بالإضافة إلى علم الإدارة وتجميعهم فى بوتقة واحدة سيعطى حلولا مثلى للمشاكل الإدارية المختلفة، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإدارى ليكون همزة الوصل بين علوم دعم صناعة القرار، والنظرية الاقتصادية التقليدية بمنهجها فى حل المشكلة الاقتصادية، ويظهر لنا علما منفصلا بذاته هو علم الاقتصاد الإدارى.

ومن الواضح أن هذا التحليل، يظهر أن علم الاقتصاد، هو عصب العلوم الاجتماعية والإنسانية واستيعاب مبادئه وقوانينه مسألة ضرورية لكل من يتعرض لنشاط إنسانى.

□ ثالثا: المشكلة الاقتصادية وأبعادها Economic Problem

١- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية بسبب الندرة النسبية فى الموارد الاقتصادية Economic Resources وتعدد وكثرة وتنوع وتجدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها والتى أوجدت بدورها للإنسان منذ القدم، مشكلة الاختيار Choice لأن الموارد محدودة نسبة إلى تلك الحاجات أى غير كافية لإشباع كل الحاجات، وبالتالى لا تستطيع أن تلبى كل الحاجات الإنسانية فى زمن معين ومكان معين، فيجب على الإنسان أن يختار، أى يحدد ما هى الحاجات التى يريد أن يشبعها أولا، وإذا أراد أن يشبع رغبة فى حاجة معينة فقد يكون ذلك على حساب تضحية بحاجات أخرى.

فالمشكلة الاقتصادية تعنى أن الموارد محدودة والحاجات متعددة وتصبح المسألة هى كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن أو أكبر عائد ممكن. ولابد من الإشارة إلى أن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد، كما أنها أيضا تواجه المجتمع.

فالمشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد، تعنى أن الدخل محدود والحاجات كثيرة ومن ثم هناك أمامه عملية اختيار ووضع أولويات وتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل أى تضحية بحاجة أو حاجات أخرى عندما يختار إشباع حاجة معينة مثلا: الفرد الذى يختار أن يشترى سيارة فاخرة ويلبس ملابس جديدة فاخرة فقد يكون ذلك على حساب ما سينفقه على التعلم أو على المسكن، وإذا اعتبرنا أن الوقت مورد فإنك إذا قضيت جزءا من وقتك لمشاهدة مباراة كرة القدم فى التليفزيون فسيكون ذلك على حساب وقت المذاكرة مثلا.

أما المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع، فهى تعنى أيضا أن الموارد محدودة والحاجات كثيرة، ومن ثم لابد من الاختيار، ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالموارد محدودة فى المجتمع (فى وقت معين) بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتكررة والمتجددة عبر الزمن، ولذلك على المجتمع أو الاقتصاد القومى أن يختار ويضع الأولويات، ويضحى بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة بحيث يتم استخدام هذه الموارد كاملة أى عدم ترك أى موارد عاطلة، ومن ثم توزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على أفراد المجتمع، أى بالطريقة التى تحقق أقصى إشباع ممكن Satisfaction على أن يتم هذا التخصيص للموارد بناء على وضع أولويات معينة، من خلال تحديد تفضيلات أفراد المجتمع ورغباتهم.

وهكذا يلاحظ أن المشكلة الاقتصادية لا تختلف من حيث الجوهر على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد القومى أو المجتمع، وإن كانت تختلف من حيث الشكل ومن حيث طريقة المعالجة على كل مستوى.

٢- الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية:

هناك ثلاثة أسئلة تواجه أى اقتصاد فى العالم يجب البحث عن إجابة محددة لها مع اختلاف الإجابة من اقتصاد لآخر ومن وقت لآخر وحسب النظام الاقتصادى السائد، وهذه الأسئلة تكون فى مجموعها الأركان الرئيسية المكونة للمشكلة الاقتصادية وتقاس كفاءة أى نظام اقتصادى وفعاليته بل يتوقف بقاؤه على الإجابة الصحيحة لتلك الأسئلة، وهذه الأسئلة هى:

٢-١ ماذا ننتج من السلع والخدمات؟

أى على الاقتصاد القومى أو المجتمع أن يختار من قائمة طويلة جدا من السلع والخدمات أى منها ينتج وبأى كمية، وهذه السلع والخدمات من الضرورى أن تتحدد، أى أن كان أسلوب تحديدها ونقصد بالأسلوب هنا، ما إذا كان هذا التحديد يتم من خلال آليات السوق وجهاز الثمن أم من خلال التخطيط وجهاز التخطيط.

وتجدر الإشارة إلى أن علم الاقتصاد ينطوى على العديد من التقسيمات لأنواع السلع والخدمات لعل من أهمها:

٢/١/١) - فهناك السلع الحرة والسلع الاقتصادية، فالسلع الحرة هى السلع غير الاقتصادية التى لا تقع تحت دراسة علم الاقتصاد مثل الهواء أو الماء والضوء والشمس، وتتحول هذه السلع إلى سلع اقتصادية عندما تقدم خدمات من عناصر الإنتاج لإنتاجها، أما السلع الاقتصادية فهى السلع التى يتحدد لها سعرا وتشارك فى إحداثها عناصر الإنتاج النادرة وهى لا توجد فى الطبيعة بصورة كافية، ولابد من بذل مجهود لإنتاجها وبالتالى يتحدد لها سعرا وبالتالى تختلف فى هذه الحالة عن السلع الحرة.

٢/١/٢) - وهناك أيضا السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، فالسلع الاستهلاكية تستخدم لإشباع الحاجات بطريقة مباشرة، مثل إشباع الحاجة إلى الغذاء، وتنقسم السلع الاستهلاكية بدورها إلى سلع معمرة وهى السلع التى تشبع الحاجة أكثر من مرة وعلى فترات ومتعددة وهناك السلع غير المعمرة التى تشبع الحاجة لمرة واحدة، وتستخدم على فترات قصيرة.

بل وتنقسم السلع الاستهلاكية إلى سلع ضرورية تشبع الحاجات الملحة فى نظر الأفراد أى الحاجات الأساسية وهناك السلع الكمالية التى تشبع الحاجات غير الضرورية أى غير الملحة وغير الأساسية وهى سلع لا يقوم الأفراد بشرائها إلا عند مستوى معين من الدخل.

وهناك إلى جانب السلع الاستهلاكية توجد **السلع الإنتاجية** التى تعتبر وسائل لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة وتسمى السلع الرأسمالية وهى تلك السلع التى تنتج سلعا أخرى ولا تطلب لذاتها.

٢-٢ كيف ننتج هذه السلع والخدمات؟

أى كيف نختار الأسلوب الذى يتم به إنتاج هذه السلع والخدمات، وتحديد الكيفية التى سيتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الإنتاج المتوفرة فى المجتمع لإنتاج هذه السلع والخدمات التى تشبع الحاجات بأقصى إشباع ممكن، وطبيعى فإن ذلك سيعتمد على مدى توفر عنصر من عناصر الإنتاج عن عنصر إنتاج آخر.

وهذا يعنى أن الاقتصاد القومى أو المجتمع الذى تتوفر لديه أعداد كبيرة من عنصر العمل أو السكان سيعمل على اختيار أسلوب إنتاجى يعتمد على

استخدام الأيدى العاملة بنسبة أكبر من عنصر رأس المـــال، فيمـــا يعــرف بأسلوب الإنتاج كثيف العمل، أما الاقتصاد القومى أو المجتمع الذى يتوافـــر لديه رأس المال بوفرة، فيعمل على اختيار أسلوب إنتاج يستخدم نسب أكـــثر من رأس المال مقابل نسب أقل من عنصر العمل فيما يعرف بأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال.

٢-٣ لمن ننتج هذه السلع والخدمات؟

ويعنى كيفية توزيع السلع والخدمات على من شاركوا فى إنتـــاج تلـك السلع والخدمات؟ ويعنى أيضا على من يتم توزيع السلع والخدمات التى تـم اتخاذ القرار بإنتاجها، فإذا تم التوزيع عن طريق تفاعل العرض والطلـب أى بواسطة السوق فهذا يعنى أن القوة الشرائية لدى الأفراد الممثلة فى دخلـــهم هى التى تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمـــات. أو يمكـن أن تـرى الدولة أن هذا واضعا مجحفا لبعض الأفراد فتتدخل عــن طريــق سياســتها الاقتصادية وبالتحديد السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل لصـــالح الطبقـات الفقيرة ومحدودة الدخل.

ومعنى ذلك أن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال تختلـف مـن نظـام اقتصادى الى نظام اقتصاد آخر، فقد يرى نظاما أن عملية التوزيع يجـب أن تخضع لمعيار مقدار المشاركة فى الإنتاج أى مســاهمة كـل عنصـر مـن عناصر الإنتاج فى إنتاج سلعة معينة أو خدمة على أن يتم إعـــادة التوزيـع للدخل فى مرحلة لاحقة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وهنا تتعمق الحريـة الاقتصادية وآليات السوق بينما يرى نظاما اقتصاديا آخر أن عملية توزيـــع الدخل وإعادة توزيعه يجب أن تتم فـــى المرحلـة الأولـى لإنتـاج السـلع والخدمات وتتضح تلك المسألة عند التعامل مع النظم الاقتصادية فى الفصـل الثانى من هذا الكتاب.

٣- عناصر المشكلة الاقتصادية

لعل المتأمل فى مفهوم المشكلة الاقتصادية، يكشف النقاب عـــن وجـــود ثلاث عناصر لتلك المشكلة، يمكن إيضاحها على النحو التالى:

٣-١ الحاجات Wants or Needs

سبقت الإشارة إلى أن الحاجة هى رغبة ملحة لدى الفرد للحصول علـــى سلعة أو خدمة، ومن هنا فإننا نؤكد مرة أخرى أن الحاجات متنوعة ومتعـــددة ومتكررة ومتجددة ولانهائية عبر الزمن، والحاجات أيضا ذاتيـــة وشـــخصية تلازم الإنسان من المهد إلى اللحد، وهى مكتسبة نتيجة للتطـــور الجســـمانى والفكرى والحاجات أيضا مختلفة نتيجة لاختلاف المراحل والعصور الزمنيـــة التى عاشها ويعيشها الإنسان، ويكفى أن ننظر إلى مـــدى ضخامـــة وتنـــوع الحاجات الإنسانية فى الوقت الحاضر حيث بلغت إلى مستويات لم يكن يحلـــم بها الإنسان فى الماضى وبل وستزداد أكثر فى المستقبل.

ويكفى أن نشير أن الحاجـــات دائمـــا متعـــددة Numerous ومتجـــددة renewable ومتزايدة Increasingوالأخيرة تشير إلى أنـــه مـــا أن يفـــرغ الإنسان من إشباع مجموعة من الحاجات فى الماضى حتى يجد نفسه أمـــام مجموعة جديدة من الحاجات التى يراد إشباعها وهكـــذا.. تظـــل المشـــكلة الاقتصادية مستمرة طالما أن هناك نشاط اقتصادى للإنسان.

٣-٢ الموارد Resources

وتتسم الموارد الاقتصادية بأنها نادرة Scarcity نسبيا، ومحـــدودة فـــى زمن معين ومكان معين، وعدم كفايتها لإشـــباع الحاجـــات وبالتـــالى لـــها استخدامات متعددة، وبديلة Alternative وبالتالى فإن استخدام الموارد فـــى إشباع حاجة معينة فإن ذلك يعنى التضحية ببديل آخر كان يمكن أن تســـتخدم

فيه أي يكون ذلك على حساب الاستخدامات الأخرى لهذا المورد وعلى الفرد أن يختار البديل الذى يعطيه أقصى إشباع ممكن أو أكبر عائد.

وهكذا يصبح على الفرد أو المجتمع أن يتخذ قرارات اقتصادية لتقرير الاختيارات المناسبة، وبالتالى فإن أى قرار يتخذ فى حياتنا اليومية يحمل فى طياته التضحية بشئ معين من أجل الحصول على شئ آخر.

٣-٣٠ توزيع الموارد على الحاجات Allocation

وينطوى العنصر الثالث من المشكلة الاقتصادية على كيفية توزيع الموارد على الحاجات، أى كيفية تخصيص الموارد غير الكافية لإشباع كل الحاجات لكى تستخدم فى أحسن استخدام لها بحيث تؤدى إلى الحصول على أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات أو أكبر عائد وبالتالى وبناء على ذلك، فإن المشكلة الاقتصادية لها أيضا ثلاث أركان تحتاج إلى الإجابة عليها وهى كما سبقت الإشارة إليها وهى:

ماذا ننتج من السلع والخدمات؟ أى تحديد الحاجات التى يراد إشباعها.

وكيف ننتج السلع والخدمات؟ أى عملية الاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

ولمن تنتج السلع والخدمات؟ أى توزيع الموارد على الحاجات المراد إشباعها.

□ **رابعا: الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج:**

لعل التأمل فى المشكلة الاقتصادية وعناصرها، والأسئلة المكونة لها يلقى الضوء بقوة على أن هناك قرارات اقتصادية لابد من اتخاذها لتقرير الاختيارات المناسبة سواء على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع أو الاقتصاد القومى وأى قرار يتخذ يحمل فى طياته التضحية بشئ معين من أجل الحصول على شئ آخر.

فمثلا: إذا اتخذت قرار بالتوظف بعد الشهادة الثانوية فمعنى ذلك أنك ستضحى بالتعليم العالى أو توظيفك يكلفك ضياع فرصة التعليم العالى وهذه التكلفة تسمى فى علم الاقتصاد بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost؛ أى التكلفة المضحى بها أو الضائعة، وبصفة عامة فإن أى قرار يتخذه الفرد أو المجتمع يحتوى على تضحية وهذه التضحية تعنى تكلفة أى أنها تحمل فى طياتها تكلفة الفرصة البديلة والتى تتمثل فى قيمة استخدام عنصر الإنتاج فى أحسن المجالات البديلة وهى أيضا الميزة المضحى بها نتيجة لعدم استخدام هذا المورد فى استخدامات أخرى أى أن التكلفة مقاسة بوحدات السلع والخدمات الأخرى التى كان بالإمكان الحصول عليها فى حالة توجيه تلك الموارد للحصول عليها.

وإذا وجه المجتمع أو الاقتصاد القومى عناصر إنتاجه لإنتاج سلعة معينة أو خدمة فهو يضحى باستخدامها فى إنتاج سلعة أخرى أو خدمة أخرى، وهكذا يتكون ما يسمى بمنحنى إمكانيات الإنتاج.

ولإيضاح العلاقة بين الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج فإننا يمكن أن نفترض المثال التالى:

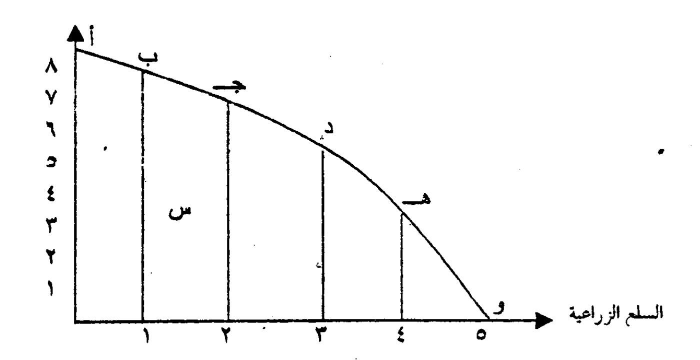
افترض أن اقتصاد معين أمامه مجموعة من السلع يمكن تقسيمها إلى سلع زراعية وسلع صناعية، هى مجال الاختيار فإذا وجه هذا الاقتصاد أو المجتمع موارده الاقتصادية لمزيد من إنتاج السلع الصناعية فإن ذلك سيكون على حساب السلع الزراعية والعكس صحيح ويمكن تصوير وضع هذا الاقتصاد كما يظهر من الجدول التالى:

الإمكانيات المتاحة لدى الاقتصاد القومى لإنتاج سلع زراعية وسلع صناعية

الإمكانيات	سلع زراعية	سلع صناعية	تكلفة الحصول على وحدة إضافية من السلع الزراعية
أ	صفر	٨	-
ب	١	٧,٥	٠,٥ سلعة صناعية
جـ	٢	٦,٥	١ سلعة صناعية
د	٣	٥	١,٥ سلعة صناعية
هـ	٤	٣	٢ سلعة صناعية
و	٥	صفر	٣ سلعة صناعية

فالنقطة (أ) توضح أن الاقتصاد القومى أو المجتمع قد وجه موارده الاقتصادية لإنتاج السلع الصناعية ليحصل على ٨ وحدات ولم ينتج أى وحدة من السلع الزراعية، أم النقطة ب فتوضح أن المجتمع وجه جزءا من الموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج سلع زراعية وباقى الموارد لإنتاج سلع صناعية فانتج وحدة واحدة من السلع الزراعية ومقابل ذلك انتج فقط ٧,٥ وحدة من السلع الصناعية أى أنه ضحى بمقدار ٠,٥ وحدة صناعية لإنتاج وحدة واحدة زراعية وكلما أراد أن يزيد من السلع الزراعية لابد من التضحية بالسلع الصناعية حتى يصل إلى النقطة وحيث يحول كل موارده لإنتاج السلع الزراعية ولا ينتج أى سلعة صناعية.

ويلاحظ التزايد فى معدل التضحية بالسلع الصناعية مقابل الحصول على وحدات إضافية من السلع الزراعية وهذا التزايد جاء بسبب انخفاض كفاءة أو إنتاجية الموارد فى إنتاج السلع الزراعية وهذا الوضع يسمى بتزايد التكاليف أو تزايد تكلفة الفرصة البديلة، ويصور ذلك ما يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج:



ويتضح من الرسم أن:

١- منحنى إمكانيات الإنتاج يمثل مجموعة الاختيارات الممكنة التي تكون أمام الاقتصاد أو المجتمع عند استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وكل اختيار يمثل أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع باستخدام كافة الموارد الاقتصادية المتاحة.

وبالتالي فإن منحنى إمكانيات الإنتاج بيانيا هو عبارة عن الخط الواصل بين النقاط التي تمثل أقصى ما يكمن أن ينتجه المجتمع باستخدام كافة الموارد المتاحة له.

٢- أن النقطة (أ) توضح تخصيص وتوجيه الموارد كلية لإنتاج السلع الصناعية والنقطة (و) توضح تخصيص وتوجيه الموارد كلية لإنتاج السلع الزراعية وبين هاتين النقطتين توجد أربع اختيارات أو خيارات أخرى أمام المجتمع أو الاقتصاد القومي وكل خيار يحتوى على تضحية من سلعة للحصول على المزيد من السلعة الأخرى.

٣- أن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون محدب، ليعكس تزايد الوحدات التي يجب أن يضحى بها المجتمع من السلع الصناعية للحصول على وحدات متزايدة من السلع الزراعية.

٤- أن كل النقاط على منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل استغلال أو استخدام أمثل للموارد المتاحة.

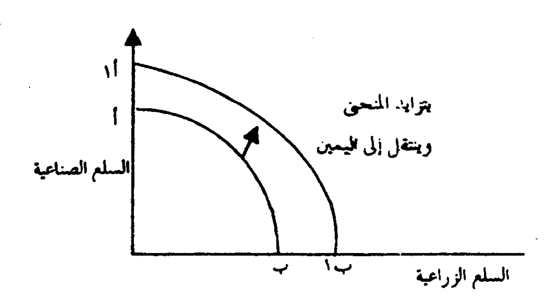
٥- أن النقطة (س) تمثل عدم استغلال أو استخدام أمثل أو كامل للموارد أى أن هناك موارد معطلة.

٦- أن النقطة (ك) تعتبر خارج إمكانيات هذا الاقتصاد ولا يمكن التوصل إليها فى الوقت الراهن، فى ظل الموارد المتاحة الحالية وهى تعبر عن ندرة الموارد فى لحظة زمنية معينة.

والسؤال المطروح هنا هل يبقى المنحنى ثابتا على ما هو عليه أم يتغير؟

والإجابة أن المنحنى لا يبقى ثابتا بل يتغير، والسؤال الثانى هو ما الذى يغير هذا المنحنى، والإجابة: يتغير منحنى إمكانيات الإنتاج إذا حدث تغير فى كمية الموارد المتاحة لهذا المجتمع.

فإذا أفترض حدوث زيادة فى عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ورأس المال وغيرها، وهذا يعنى أننا بهذه الموارد الإضافية نستطيع أن ننتج مزيدا من السلع الزراعية والسلع الصناعية، ويمكن القول هنا أنه حدث زيادة فى الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو حدث نمو اقتصادى ويعبر عن ذلك الشكل التالى:

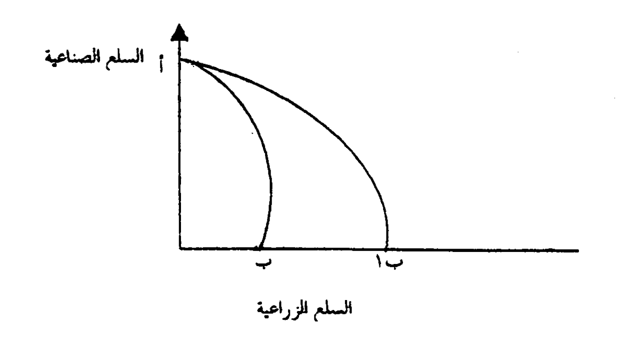


ويلاحظ من الرسم البيانى أن منحنى إمكانيات الإنتاج ينتقل إلى اليمين ليعبر عن التزايد نتيجة لزيادة الموارد الاقتصادية.

ويمكننا أيضا أن نتخيل الحالة العكسية لذلك لو افترضنا نقص في عناصر الإنتاج، حيث أنه فى هذه الحالة فإن كمية السلع والخدمات التى يستطع أن ينتجها المجتمع ستقل، أى أنه حدث انخفاض فى الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع أو ما يسمى بالانكماش الاقتصادى وهو ينقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليسار، أى عكس الحالة السابقة.

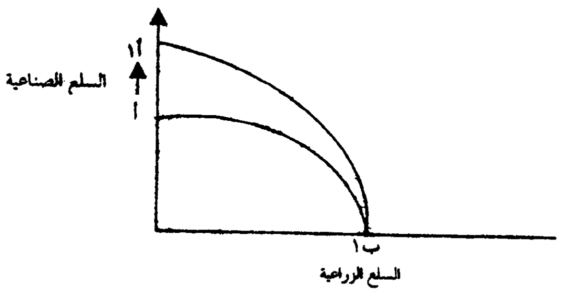
ولكننا يجب أن نؤكد أن النمو أو الانكماش الذى يمكن أن يحدث قد لا يكون متوازيا بمعنى أنه ليس من الضرورى أن تزيد أو تنخفض جميع السلع والخدمات بنفس النسبة.

فقد يكون النمو في اتجاه واحد، مثل زيادة عدد العمال الأكثر مهارة في إنتاج السلع الزراعية فقط دون السلع الصناعية، ويعبر عن ذلك الشكل التالى:



ويتضح من الرسم البيانى أن إمكانيات إنتاج السلع الزراعية زادت من ب إلى ب١ بسبب زيادة عدد العمال الأكثر مهارة فى إنتاج السلع الزراعية فقط دون السلع الصناعية.

وقد يحدث زيادة الموارد الملائمة لإنتاج السلع الصناعية منـــها ويبقـــى إنتاج السلع الزراعية على ما هو عليه بينما تزداد المقـــدرة الإنتاجيـــة فـــى مجال إنتاج السلع الصناعية كما يتضح من الشكل التالى:



ويلاحظ من الرسم البيانى أن زيادة الموارد الاقتصادية الملائمة لانتـــاج السلع الصناعية قد أدى إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج مـــن النقطـــة (أ) إلى (أ١) بينما بقيت السلع الزراعية عند النقطة (ب) دون زيادة.

والخلاصة فى هذا التحليل أن منحنى إمكانيـــات الإنتـــاج Production Possibility Curve، يعمق فهم ثلاث مصطلحات تمس فى الصميم المشـــكلة الاقتصادية، وهى الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة وتتمثل الندرة فـــى التوليفات غير الممكنة أو غير المتاحة أعلى المنحنى، وهى نقطة تقع خـــارج المنحنى والاختيار يتمثل فى كل النقاط الموجودة على نفس المنحنى وتتمثـــل تكلفة الفرصة البديلة فى الميل السالب لهذا المنحنى حيـــث أنـــه فـــى ظـــل استخدام الموارد المتاحة استخداماً كاملاً عندما يراد الحصول علـــى كميـــة أكبر من إحدى السلعتين، لابد أن ذلك يتضمن الحصول على كمية أقل مـــن السلعة الأخرى، ولذلك يوصف المنحنى بأنه مقعر منظوراً إليه مـــن جهـــة نقطة الأصل لكى يعنى أن تكلفة الفرصة البديلة لأى من السلعتين تزداد أكثر فأكثر كلما ازدادت الكمية المنتجة منها.

◘ خامسا: التشابك الاقتصادي

من المعروف أن النشاط الاقتصادى ينقسم إلـــى الاســـتهلاك والإنتـــاج والتداول، وعلم الاقتصاد ذاته هو يعنى البحـــث فـــى النشـــاط الاقتصـــادى للإنسان فى سعيه للتعامل مع المشكلة الاقتصادية وبالتالى فـــإن التحليـــلات السابقة تشير إلى وجود علاقة بين الموارد والحاجات وبين المستهلك والمنتج وأى قرار يتخذ يؤثر على الآخرين فى نفس اللحظة، وبالتالى يمكن القول أن النظرية الاقتصادية وعلم الاقتصاد فى جوهره وحتى فروعه قائمـــة علـــى فكرة تشابك العلاقات الاقتصادية، فالطلب والعرض وتقابل الاثنين معا فـــى السوق، هى مسألة تعبر عن وجود علاقة تشابك اقتصادى بين ثلاثة مفـــاهيم هى الاستهلاك والإنتاج والتبادل، فالاستهلاك وراءه الحاجـــات وضـــرورة إشباعها ومن ثم الطلب والعرض وراءه الموارد والإنتاج الذى يمثل كيفيـــة إشباع الحاجات، وبالتالى لا إنتاج بلا استهلاك ولا يتم ذلك إلا بالتبادل ولـــو تأملنا أكثر فى مفهوم التشابك الاقتصادى[1] فإننا نجد أنه ينطوى مرة أخـــرى على عناصر المشكلة الاقتصادية وبالتالى لا يمكن لطرف واحد معين وحـــده أن يتعامل مع المشكلة الاقتصادية ويصدق فى ذلك فى تطور علم الاقتصـــاد أيضا على مستوى الدول وليس على مستوى أفراد التبادل، بل إن علاقـــات التشابك الاقتصادى تنطبق أيضا على الظواهر الاقتصادية، فحدوث ظـــاهرة تؤثر على ظاهرة أخرى وكذلك ينطبق نفس المفهوم والفكرة على المتغـيرات الاقتصادية على مستوى الدول، معنى ذلك أننا أمام عدة مســـتويات لتشـــابك العلاقات الاقتصادية فى علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية هى:

١ – المستوى الأول: التشابك الاقتصادى على المستوى الفردى:

حيث لا يمكن أن نتصور أن الإنسان أو الفرد يعيـــش بمعـــزل عـــن الآخرين من أفراد المجتمع، فهو ينتج من السلع التى يستطيع أن يبيعها للفـرد

---

(١) يطلق عليها أيضا علاقات التشابك الاقتصادى Economic relation ships

مقابل دخل نقدى يحصل عليه ليتصرف فيه كيفما يشاء لشراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات ينتجها الآخرون، ومعنى ذلك فإن كل فرد من أفراد المجتمع لا يحل المشكلة الاقتصادية بنفسه، إنما يعتمد على الآخرين، فإذا كان منتجا فعليه أن يجد ما يشترى إنتاجه لتعظيم عائده، وإذا كان مستهلكا فعليه أن يقدم خدمات وجهد للحصول على دخل ليحاول أن يحقق أقصى إشباع ممكن لحاجاته، وكل ذلك يتم من خلال عمليات التبادل، وهكذا.. فإن النشاط الاقتصادى لأى فرد لا يتم بمعزل عن النشاط الاقتصادى لبقية الأفراد.

٢- المستوى الثانى: التشابك الاقتصادى بين قطاعات النشاط الاقتصادى:

بنفس منهجية التحليل يمكن القول أن علاقات التشابك الاقتصادى تنطبق على قطاعات النشاط الاقتصادى المكونة للاقتصاد القومى وكل قطاع يمكن أن يكون ناتجه هو مدخلات القطاع الذى يليه.

فقطاع الزراعة وهو القطاع الأولى فى الاقتصاد يمكن أن يكون ناتجه مدخلات القطاع الذى يليه وهو قطاع الصناعة مثلا، فإذا أنتج قطاع الزراعة قطنا فإن هذا القطن يذهب إلى قطاع الصناعة ليتحول إلى منسوجات وملابس جاهزة. ويمكن أن يكون ناتج قطاع الصناعة هو مدخلات للقطاع الذى يليه وهو قطاع الخدمات مثلا الذى يمكن أن يشمل قطاع التوزيع وهكذا.

٣- المستوى الثالث: التشابك الاقتصادى بين المتغيرات الاقتصادية:

حيث توجد علاقات التشابك الاقتصادى بين المتغيرات الاقتصادية بصورة واضحة، فإذا علمنا أن المتغيرات الاقتصادية تتمثل فى العوامل المفسرة لظاهرة معينة، بل والمؤثرة سلبا أو إيجابا على تلك الظاهرة، فإنه توجد علاقات تشابك اقتصادى بين هذه المتغيرات يجب أخذها فى الاعتبار عند دراسة أى ظاهرة أو مشكلة اقتصادية فمثلا يجب بحث مدى تأثير سعر

السلعة على التغيرات فى الطلب على سلعة معينة، وكذلك مدى تأثير دخل المستهلك على التغيرات فى الطلب وهكذا، ولذلك يفترض فى كثير من الأحيان ثبات العوامل الأخرى عند محاولة التعرف على تأثير متغير معين فقط على الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، وهكذا يمكن الجمع بعد ذلك كل المتغيرات المؤثرة فى نموذج واحد عندما يقتضى التحليل ذلك.

٤- المستوى الرابع: التشابك الاقتصادى بين الظواهر الاقتصادية:

حيث لا أحد يستطيع أن ينكر العلاقة بين ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة مثلا، بل أننا يمكن أن نلاحظ بصفة عامة أن أى ظاهرة من الظواهر الاقتصادية تؤثر على جميع الظواهر الأخرى وتتأثر بها حتى لو كانت هذه الظواهر الأخرى اقتصادية أو غير اقتصادية.

٥- المستوى الخامس: التشابك الاقتصادى بين الدول فى ظل العولمة:

ويتضمن هذا التشابك الاقتصادى فى ظل المتغيرات العالمية الأخيرة التى حولت العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف وعمقت مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence بين كل الأطراف المكونة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ليظهر ويتبلور مفهوم العولمة Globalization الذى يعتبر أحد الخصائص الرئيسية لهذا النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

فتحرير التجارة العالمية وإنشاء منظمة التجارة العالمية فى أول يناير ١٩٩٥، وتحول معظم دول العالم إلى آليات السوق وإزالة القيود وتوحيد قواعد السلوك على مستوى العالم كلها أدخلت العالم فى عصر العولمة الذى يعمق بقوة علاقات التشابك الاقتصادى بين الأطراف المكونة لهذا العالم ويعيد تقسيم العمل الدولى على أسس جديدة تشير إلى أن الكل يعتمد على الكل وكل طرف فى حاجة إلى التبادل مع الطرف الأخر لتعظيم العائد والوصول إلى أقصى رفاهة اقتصادية ممكنة.

(٦) سادسا: أدوات التحليل الاقتصادى فى النظرية الاقتصادية:

إذا كان هدف علم الاقتصاد وبالتحديد النظرية الاقتصادية[1] هو الكشف عن القوانين الاقتصادية التى تؤدى إلى استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق أقصى ما يمكن من إشباع ورفاهية للأفراد أو المجتمع الإنسانى، فإن هدف التحليل الاقتصادى هو وضع الأدوات التى تمكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، ويعتمد التحليل الاقتصادى عموما على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها على النحو التالى:

١- الأداة الوصفية اللفظية:

وتعتمد تلك الأداة فى إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظى، وقد شاع استخدام أدوات التحليل الوصفية أو اللفظية فى النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، وفى نفس الوقت أخذ على هذه الأدوات أنها غير دقيقة بالقدر الكافى للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التى تنطوى عليها النظرية الاقتصادية.

٢- الأداة الرقمية:

وتعتمد تلك الأداة فى إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائى باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أى العلاقة بين السعر والكمية والمطلوبة مع ثبات

---

(١) عند البحث فى علم الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات التى تعنى بدراسة المشاكل المختلفة المتفرعة عن المشكلة الاقتصادية وتشرح مختلف المتغيرات والمعطيات الموجودة فى الاقتصاد ويتكون من مجموع هذه النظريات ما يسمى بالنظرية الاقتصادية Economic Theory وتهدف النظرية الاقتصادية إلى تنمية المعرفة عن العلاقات التى تتجاوب بين مختلف الظواهر الاقتصادية وذلك بهدف التوصل إلى تعيين الأدوات الاقتصادية التى يمكن استخدامها فى شرح سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة وتحليله والنظرية الاقتصادية تحاول إذا شرح العلاقات السببية Causal Relationship والعلاقات التى يمكن استنتاجها من التحليل الاقتصادى للمشاكل المختلفة، يمكن تسميتها بالمبادئ أو الأصول الاقتصادية Economic Principle

العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب[1]، وهو جدول يعبر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وهو ما يشير إليه المنطوق اللفظى لقانون الطلب.

٣) الأداة الهندسة البيانية:

وتستخدم تلك الأداة للتعبير بالرسومات البيانية عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، كان يعبر عن قانون الطلب المشار إليه سابقا باستخدام ما يسمى بمنحنى الطلب حيث يتم تصوير جدول الطلب فى شكل بيانى لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

٤) الأداة الرياضية القياسية:

وهنا يستخدم المنطق الرياضى فى إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة فى التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد هما الاقتصاد الرياضى والاقتصاد القياسى. والأداة الرياضية القياسية يمكن أن تعبر عن قانون الطلب المشار إليه أيضا من خلال معادلة فى شكل دالة كأن نقول أن: ك = (د) س حيث (ك) الكمية المطلوبة وتعبر عن المتغير التابع و (س) هى السعر وتعبر عن المتغير المستقل الذى يحدد المتغير التابع ويؤثر فيه. وهكذا تتطور التعبيرات الرياضية والقياسية للنظرية الاقتصادية حتى نصل إلى تكون النماذج الاقتصادية بكل أبعادها فيما يسمى بالاقتصاد القياسى.

وهكذا يلاحظ تعدد الأدوات المستخدمة فى إيضاح النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد والمهم أن نشير إلى أنه لا يوجد تعارض بين تلك الأدوات بل يوجد تكامل وتشترك جميعا فى تعميق فهم واستيعاب النظرية الاقتصادية وعموما سيتم التركيز فى هذا الكتاب على الثلاث أدوات الأولى

(١) سنوضح فى الفصل الثالث كل ما يتعلق بتحليلات الطلب

مستخدمين الأداة الرابعة فى بعض الأحيان إذا تطلب الأمر ذلك، نظرا لأنــه يركز على أساسيات النظرية الاقتصادية.

(٧) سابعا: التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى:

ينطوى علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية فى الوقــت الحــالى علــى نوعين من التحليل هــى التحليـل الاقتصــادى الجزئــى Microeconomic Analysis والتحليل الاقتصادى الكلى Macroeconomic Analysis وبالتــالى يوجد قسمين للنظريــة الاقتصاديــة همــا النظريــة الاقتصاديــة الجزئيــة Microeconomic Theory والنظرية الاقتصادية الكليــة Macroeconomic Theory ويمكن إيضاح هذين النوعين من التحليل للنظرية الاقتصاديــة مــن خلال الجدول التالى:

التحليل الاقتصادى الجزئى	التحليل الاقتصادى الكلى
- يركز التحليل الاقتصادى الجزئى للنظرية الاقتصاديــة علــى تحليـل النشـــاط الاقتصـــادى علــى مســتوى الوحــدة الاقتصادية، أى إن كانت هــذه الوحــدة Unit ما إذا كانت مستهلك أو منتــج أو سوق أو دخل فردى.	- ركز التحليل الاقتصادى الكلى للنظريــة الاقتصاديــة علــى تحليـل النشـــاط الاقتصادى علــى مســتوى الاقتصــاد القومى بكل مكوناته وقطاعاته ومتغيراته فيبحث فى الإنتاج الكلــى والاســتهلاك الكلى والدخل القومى وغيرها.
- يحاول التحليل الاقتصادى الجزئى دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحــدة الاقتصادية.	- يحاول التحليل الاقتصادى الكلى دراســة المشــكلة الاقتصاديــة علــى مســتوى الاقتصاد القومى.
- يدرس اتجــاه المتغــيرات الاقتصاديــة وآثارها على مستوى الوحدة كأن تــدرس أثر سعر سلعة معينة على الطلب الفردى لهذه السلعة.	- يدرس اتجــاه المتغــيرات الاقتصاديــة وآثارها على مستوى الاقتصاد القومـــى كأن ندرس أثر تغــير المســتوى العــام للأسعار على الاستهلاك الكلي.

- يفسر الظواهر الاقتصادية الفردية. - يبحث في تحديد السعر التوازني والكمية التوازنية في سوق سلعة معينة وتخصيص الموارد على مستوى الفرد والمشروع. - يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الوحدة الاقتصادية فقط فمثلاً خسارة منتج معين لا يؤدى إلى خسارة جميع المنتجين. - أن موضوعات التحليل الاقتصادية الجزئي تشمل على موضوعات النظرية الاقتصادية الجزئية وأهمها: - نظرية توازن المستهلك ونظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب ونظرية العرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج وتكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادى بالإضافة إلى موضوعات معينة مثل المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات، وغيرها من الموضوعات.	- يفسر الظواهر الاقتصادية الكلية. - يبحث في تحديد المستوى العام للأسعار والدخل التوازني والتوظيف الكامل في الاقتصاد القومي. - يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية تقع على الاقتصاد القومي كله مثل مشكلة البطالة والتضخم - أن موضوعات التحليل الاقتصادى الكلي تشمل على موضوعات النظرية الاقتصادية الكلية ومن أهمها: - النشاط الاقتصادى الكلي للاقتصاد القومي ودورة هذا النشاط والدخل القومي وقياسه والمتغيرات الاقتصادية المكونة له كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي والادخار الكلي والنقود والبنوك والتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، والبطالة والتضخم والسياسة النقدية والمالية وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التوظيف أو العمالة المستوى العام للأسعار وغيرها.
- يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوك الجزئيات ويأخذ الكليات مثل الدخل القومي والتوظف كأمور معطاه وبالتالي ما يأخذه الاقتصاد الجزئي كأمور معطاه يأخذه الاقتصاد الكلي كأمر معطى معطى مثل تخصيص الناتج والتوظيف الكلي يعتبره الاقتصاد الجزئي أمراً متغيراً.	- يهتم الاقتصاد الكلي بسلوك الكليات ويأخذ الجزئيات على أنها معطاه، وبالتالي ما يعتبره الاقتصاد الكلي معطى يعتبره الاقتصاد الجزئي أمر متغير وتحديداً على سبيل المثال فيما يتعلق بالأسعار، الاقتصاد الجزئي يعتبر المستوى العام للأسعار أمرا معطى بينما يعتبره الاقتصاد الكلي أمراً متغيراً، أما الأسعار النسبية للسلع المختلفة هي أمور معطاه في الاقتصاد الكلي ولكنها ليست كذلك في الاقتصاد الجزئي.

ولا يخفى أن هذا الفصل يبين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، هو لأغراض التحليل، ولكى يعى الدارس ما هى الموضوعات التى تدرس فى إطار التحليل الاقتصادى الجزئى وما هى الموضوعات التى تدرس فى إطار التحليل الاقتصادى الكلى أى ما هى موضوعات النظرية الاقتصادية الجزئية وما هى موضوعات النظرية الاقتصادية الكلية، إلا أن كلاهما يقعان تحت دراسة النظرية الاقتصادية أو أساسيات علم الاقتصاد.

وأخيراً، سيلاحظ القارئ أن الجزء الثانى من هذا الكتاب تغلب عليه موضوعات النظرية الاقتصادية الجزئية ويستخدم فيها التحليل الاقتصادى الجزئى، أما الجزء الثالث فيهتم بموضوعات النظرية الاقتصادية الكلية، ويستخدم فيها التحليل الاقتصادى الكلى.

مع العلم أنه حتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كان التحليل الاقتصادى الجزئى يستغرق النظرية الاقتصادية كلها تقريبا، وقد بدأ التحليل الكلى فى أخذ مكانه فى النظرية الاقتصادية إلى جانب التحليل الجزئى وذلك بعد منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، وذلك بفضل المدرسة الكينزية وعلى الأخص بفضل الاقتصادى الإنجليزى جون ماينرد كينز.

مع التأكيد مرة أخرى على وجود ترابط وثيق بين كلا النوعين من التحليل فى النظرية الاقتصادية إلا أن كلا منهما يختلف عن الآخر اختلافا جوهريا، ويجب أن نتذكر دائما أن ما يمكن اعتباره صحيحا بالنسبة للفرد أو المشروع أو المنتج قد لا يكون صحيحا بالنسبة للاقتصاد القومى ككل.

الفصل الثانى

النظم الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الثانى

النظم الاقتصادية وعلاج المشكلة الاقتصادية

فى ضوء التحليل السابق للمشكلة الاقتصادية بعناصرها الثلاث وهى محدودية الموارد تجاه تعدد وتنوع وتجدد وتزايد الحاجات وضرورة البحث فى كيفية توزيع الموارد على الحاجات.

ومن منظور أن المشكلة الاقتصادية تفرض على أى اقتصاد قومى أو مجتمع أن يحدد الإجابة على التساؤلات الأساسية الثلاث: ماذا ننتج؟ ـ وكيف ننتج؟ ـ ولمن ننتج؟ حتى يتمكن من مواجهة هذه المشكلة بكفاءة وفاعلية.

فإننا نجد فى هذا الإطار أن تاريخ البشرية يشير إلى أنه كان هناك سعى دائم لإيجاد حل وصيغة وطريقة لعلاج المشكلة الاقتصادية والتعامل معها من خلال ترتيبات معينة وقواعد منظمة وشكل وإطار ينطوى على مجموعة من القيم التى يختارها المجتمع كأسلوب لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين مكونات هذا المجتمع، ومن ثم وسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية تتبلور فيما يسمى بالنظام الاقتصادى، ومن ثم فقد كشف هذا التاريخ للبشرية عن العديد من النظم الاقتصادية عبر تطوره، بعضها قديم، وبعضها حديث، وبالتالى تكون مهمة هذا الفصل هو التعامل بتركيز شديد على هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

☐ أولاً: التعريف بالنظام الاقتصادى وطبيعته ووظائفه Economic system

يمكن القول أن تاريخ البشرية يشير إلى أن الإنسان منذ أن واجه المشكلة الاقتصادية وهو دائم السعى عن طريقة أو صيغة يتم من خلالها استخدام موارده المحدودة فى إشباع حاجاته المتعددة وبالتالى فإننا يمكن استنتاج أن

الطريقة أو الآلية المتبعة فى علاج المشكلة الاقتصادية كانت تشير دائماً إلى ما يسمى فى علم الاقتصاد الحديث بالنظام الاقتصادى، ومن هنا يمكن أن نشير إلى انه من الطبيعى أن يتغير النظام الاقتصادى من وقت لآخر، ومن زمن لآخر، تبعاً لتغير ظروف الإنسان وتطوره، وبناء على مدى كفاية النظام الاقتصادى المتبع وفعاليته فى التعامل مع المشكلة الاقتصادية. وبالرغم من ذلك فمن الواجب أن نقر أنه مهما اختلفت النظم الاقتصادية فإنها كلها تنطوى على التعامل مع العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية وأركانها الثلاث المتمثلة فى الأسئلة: ماذا ننتج؟ ــ وكيف ننتج؟ ــ ولمن ننتج؟.

وطريقة الإجابة على تلك الأسئلة هى التى تحدد النظام الاقتصادى وتتنافس وتشترك تلك الأنظمة فى السعى إلى تحقيق هدف استخدام الموارد أحسن استخدام ممكن لإشباع حاجات أفراد المجتمع بأقصى إشباع ممكن فى مرحلة معينة أى فى محاولة وضع إجابة مرضية للأسئلة المكونة للمشكلة الاقتصادية.

ولكن تختلف النظم الاقتصادية عن بعضها البعض فى الكيفية والوسائل التى تتبعها للوصول إلى الحل أو الإجابات على الأسئلة الثلاثة المطروحة. بمعنى أن النظم الاقتصادية تتفق فى الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه وتختلف فى الوسائل التى تحقق بها هذا الهدف، أى تتفق على وجود المشكلة الاقتصادية وضرورة مواجهتها وعلاجها، لكنها تختلف فى وسائل العلاج.

فالمشكلة الاقتصادية موجودة فى أى نظام اقتصادى، ولكن بقاء أى نظام اقتصادى وتغيره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية.

ولعل ذلك يفسر تغير النظم الاقتصادية عبر تاريخ البشرية من النظام الاقتصادى البدائى ونظام اقتصاد الرق والنظام الإقطاعى والنظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى والنظام الاقتصادى المختلط. علماً بأننا سنتناول فى هذا الفصل النظم الاقتصادية الحديثة وهى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى

والنظام المختلط، ذلك لأن الأنظمة الاقتصادية الأخرى تكاد تكون انقرضت.
وفى إطار التنظير، فإننا يجب أن نشير إلى أن مفهوم النظام الاقتصادى Economic System ينطوى على أنه:

"مجموعة المبادئ التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد ومؤسسات المجتمع والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادى والتى تحدد الإطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويتحدد أى نظام اقتصادى بثلاثة مكونات هى قوى الإنتاج – وعلاقات الإنتاج – وعلاقات التوزيع، ويشير مفهوم النظام الاقتصادى إلى أنه عبارة عن مجموعة القواعد والمؤسسات والمنظمات التى يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانونى لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقاً لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية".

والنظام الاقتصادى، أى نظام، هو نظام مفتوح يتكون من المدخلات المتمثلة فى الموارد ومن خلال عمليات معينة، تتحول إلى وسائل صالحة لإشباع الحاجات فى شكل سلع وخدمات.

وبالتالى فإن النظام الاقتصادى هو مجموعة القرارات التى تتخذ فى مواجهة الأسئلة الثلاثة ماذا؟ وكيف؟ ولمن؟ ومن يقوم باتخاذ هذه القرارات وكيفية اتخاذها؟ وتتلخص وظائف النظام الاقتصادى فى الوظائف التالية:

١– تحديد نوع السلع والخدمات التى يجب أن تنتج من خلال الاختيار والمفاضلة وتحديد الأولويات.

٢– تنظيم الإنتاج، واختيار أسلوب الإنتاج الذى يعمل على تخصيص الموارد بكفاءة، لكى يتم إنتاج السلع والخدمات المرغوبة وبالكميات المطلوبة.

٣- توزيع الناتج، من حيث إيجاد طريقة لتوزيع الناتج على عناصره وبين أفراد المجتمع بكفاءة وفاعلية.

٤- إيجاد نوع من الحوافز لتشجيع الأفراد على زيادة الإنتاج وتحريكهم للقيام بمهامهم داخل المجتمع.

٥- زيادة الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها، حيث أن النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية يستوجبان زيادة الموارد.

وتبقى الإشارة إلى أن طبيعة النظم الاقتصادية تقوم على أساس أنها:

- قائمة على الاختلاف.
- الهدف واحد.
- نتاج عدد من القوى التاريخية والاقتصادية والسياسية.
- من صنع الإنسان وبالتالى قابلة للتعديل والتغيير.

وفى ضوء هذا التحليل لمفهوم النظام الاقتصادى وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية ووظائفه وطبيعة النظام، يمكن أن نتناول بشئ من التحليل كيف عالجت النظم الاقتصادية الحديثة المشكلة الاقتصادية محللين خصائص وعيوب كل نظام على النحو التالى.

☐ ثانياً: النظام الرأسمالى وعلاج المشكلة الاقتصادية

١- التعريف بالنظام الرأسمالى Capitalism

يمكن تعريف النظام الرأسمالى Capitalism System بأنه ذلك النظام الذى يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية فى إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادى من خلال جهاز الثمن أو آليات السوق لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

ويتمتع النظام الرأسمالى حتى الوقت الحاضر، بقدرة على التجدد والاستمرار وقابليته للإصلاح ويتوجب أن نشير من البداية أن رأسمالية القرن الثامن عشر ليست هى بالضرورة رأسمالية القرن الحادى والعشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الرأسمالى حل محل النظام الإقطاعى وساعد على وجوده مجموعة من العوامل من أهمها تراكم رأس المال الذى حدث نتيجة انتعاش نشاط التجارة بين المدن والاكتشافات فى الدنيا الجديدة وما حصلت عليه الدول الرأسمالية من خيرات ومكاسب من مستعمراتها بالإضافة إلى انتشار الأبحاث العلمية والمخترعات الفنية التى احتاجت إلى تمويل رأسمالى حتى تظهر إلى الوجود بالإضافة إلى ما تميز به القرن السابع والثامن عشر من تحرر سياسى ودينى.

٢- خصائص ومزايا النظام الرأسمالى:

لعل التعريف الذى أشرنا إليه للنظام الرأسمالى يكشف عن مجموعة من الخصائص والمزايا لعل من أهمها:

١/٢ الملكية الفردية لعناصر الإنتاج:

حيث يقوم النظام الرأسمالى على ملكية الإفراد لعناصر الإنتاج ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية فى التصرف فيما يملك بالبيع وخلافه، وله الحق فى استغلاله فى أى مجال طالما لا يتعارض مع القانون.

فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه فى النشاط الزراعى أو الصناعى أو يتركه عاطلاً، فهو له مطلق الحرية فيما يملك، وهذه الملكية لا تتنافى مع ملكية الدولة لبعض موارد الثروة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية ومشروعات المياه والكهرباء والغاز والمستشفيات والمدارس وغيرها.

ومن أهم الوظائف التى يؤديها حق الملكية الخاص لعناصر الإنتاج أنـــه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءاً مما يملكه ويدخر البـاقى وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيـــادة الدخـــل. ويــترتب أيضاً على حق الملكية الفردية، حق الميراث، فالإنسان يدخر ليتمتع هو بــهذه المدخرات فى المستقبل أو ليتمتع بها أبناءه وبقية ورثته، وبذلك يتوفر المزيـد من دافع الادخار، ومن ثم المزيد من حوافز الاستثمار.. وهكذا تسـتمر دورة النشاط الاقتصادى.

٢/٢ الحرية الاقتصادية وحرية الإنتاج والاستهلاك:

وتأتى هذه الخاصية نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فالمالك لـــه أن يستغل ملكيته فى أى مجال من مجالات الإنتاج، فإذا كان يملك أرضاً فيمكنـه أن يستغلها فى إقامة المبانى أو الزراعة، وفى الأخيرة يمكـــن أن يزرعـــها قطناً أو قمحاً، وإذا كان صاحب رأس مال فإذا يروق له أن يوظفه فى مجـال الصناعة، فله أن يستغله كيفما يشاء فى صناعة النسيج أو الأغذية وغيرها.

ومن ناحية أخرى كل شخص أو فرد حر فى اختيار العمل الذى يمارسه فى سعيه للإنتاج وله أن يختار المهنة التى يرغب فيها طالما أنه يملك قـــوة عمله، فله أن يكون طبيباً، محاسباً، تجاراً، ولا يتعارض ذلك بالطبع مع قيـام الدولة بوضع قيود وشروط على الالتحاق بوظيفة معينه أو اكتســـاب مهنـــة محددة، مثل توافر شهادة الطب لكل طبيب.

ومن ناحية أخرى هناك حرية الاستهلاك، حيث يتوفر لكل شـــخص أو فرد مطلق الحرية فى التصرف فى دخله، كما يشاء، ويستهلك ما يشاء مـــن السلع والخدمات، فهو الذى يحدد ما ينفقه منه، وما يدخره منه.

والخلاصة أن النظام الرأسمالى يوفر حرية الإنتاج والاستهلاك والتبـادل لكل أفراده إلا أن الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد ليســت حريـــة مطلقـــة تماماً، بل تتم داخل الإطار القانونى والاجتماعى للمجتمع، فهناك أنشطة غـير

مشروعة تمارس فيما يعرف بالاقتصاد الخفـــي، مثـــل الأنشـــطة الخاصـــة بالمخدرات تعمل الحكومة على تحريم إنتاجها أو تبادلها أو استهلاكها حفاظـــاً على المصلحة العليا للاقتصاد القومى أو المجتمـــع، فالحريـــة الاقتصاديـــة مكفولة فى النظام الرأسمالى لكل الأنشطة المشروعة فقط.

۳/۲ حافز الربح:

فى ضوء الحرية الاقتصادية المشار إليها، فإن حافز الربح هـــو الدافـــع الأساسي للنشاط الاقتصادى فى النظـــام الرأســـمالى نحـــو إنتـــاج الســـلع والخدمات، فقرار المنتجين بحكمة السعى للحصول على أقصى ربح ممكـــن، واتخاذ القرار بتخصيص الموارد فى مجال نشاط اقتصادى معيـــن، دافعـــة الرغبة فى الحصول على أكبر دخل ممكن. فكل فرد فى هذا النظام يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع أهدافه الخاصة، وكما أشـــار آدم سميث، فإن هناك يد خفيه توفق بين المصلحة الخاصـــة للفـــرد وبيـــن المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذى يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، إنمـــا يقوم بإنتاج تلك السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلـــك فـــهو يلبـــي حاجـــة المجتمع لهذه السلعة، كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، بالتالى فـــإن الفـــرد يعمل دائماً على المزيد من الابتكار وتحسين فنون الإنتاج والجودة، والبحـــث عن أفضل الطرق للإنتاج لتخفيض التكاليف، وهذا بدوره يؤدى إلى خفـــض الأسعار التى تباع بها السلع، مما يزيـــد مـــن مســـتوى وبالتـــالي الرفاهـــه الاقتصادية للمجتمع.

وتبقى الإشارة إلى أن الربح يطلق عليه عائد المخـــاطرة، حيـــث مـــن الممكن أن يحقق المشروع ربحاً أو قد يحقق خسارة، وهكذا نجد أن الربـــح فى النظام الرأسمالى ليس مجرد عائداً يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنـــه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادى وتعمل دائمـــاً على تنميته، حيث أن مزيد من الأرباح يعنى فى النهاية مزيد من الإنتاج.

٤/٢ سيادة المستهلك:

فإذا كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ويدفعه فـــى ذلـــك حـــافز الربح، فإن رغبات المستهلكين هى التى تقرر مجالات الإنتاج الأكثر ربحيـــة من غيرها، فإذا أصبحت صناعة معينة أكثر ربحية من خلال تزايد الطلـــب عليها طبقاً لرغبات المستهلكين، فإن المنتجيـــن يتجـــهون بمواردهـــم إليـــها وبالتالى يتركون الصناعات الأقل ربحاً، وهذا يعنى أن الموارد الاقتصاديـــة تتحرك من الأنشطة الأقل ربحا إلى الأنشطة الأكثر ربحـــاً حتـــى يتســـاوى معدل الأرباح بين جميع الأنشطة، وينعدم الدافـــع لـــدى أصحـــاب رؤوس الأموال من الانتقال من نشاط إلى آخر.

ومن الواضح أن رغبات المستهلكين كما تظهر فى طلباتهم على الســـلع المختلفة هى التى تحدد ربحية الصناعات المختلفـــة أو الأنشـــطة الإنتاجيـــة المختلفة، فإذا زادت رغبة المستهلكين فى سلعة معينة زاد طلبـــهم عليـــها، وزاد بالتالى إنفاقهم عليها، ومن ثم تزداد ربحية منتجيها وهكذا تتجه المـــوارد إليها والعكس صحيح. وحينما تتجه الموارد إلى تلك الأنشـــطة التـــى زادت فيها رغبة المستهلكين، إنما تتجه سعياً وراء تحقيق أكبر ربح ممكن، وهـــذا هو المقصود بسيادة المستهلك فى النظام الرأسمالى، فرغبـــات المســـتهلكين هى التى تقرر ما ينتجه المنتجين وممكن التعبير عن سيادة المســـتهلك فـــى النظام الرأسمالى بوجود صناعتين (أ)، (ب) ازداد الطلب علـــى (أ) مقـــابل انخفاضـــه علـــى (ب) ويوضـــح ذلـــك خريطـــة التدفـــق التاليـــ :

ارتفاع ربحيتها وهكذا يتجه المنتجون بمواردهم إلى إنتاج هذه السلعة حتى يزداد إنتاجها بما يفى بحاجة المستهلكين.

فجهاز الثمن هو المرآة العاكسة لرغبات وطلبات المستهلكين وهو فى نفس الوقت يمثل جهاز الإنذار للمنتجين الذى يكشف لهم المجالات المختلفة التى يتجهون إليها، ويشير إلى تلك الأنشطة التى على المنتجين أن يتوجهوا إليها بمواردهم فهو يحمل الإرشادات التوجيهية لهم.

وهكذا يقوم جهاز الثمن بدور الآلية التى توزع موارد المجتمع على الاستخدامات المختلفة، وهو الجهاز الذى يقوم بالمواءمة بين رغبات المستهلكين فيما يتعلق بالإشباع والطلب وهو يلبى حاجة المنتجين إلى تعظيم الربح وزيادة العرض وسنطلق عليه في التحليلات التالية جهاز الأسعار انطلاقا عن استصاغه اللفظية لا أكثر.

٣- عيوب النظام الرأسمالى:

يمكن القول أن الخصائص والمزايا التى تم تحليلها فى النقاط السابقة، كلها تمثل الصورة المثلى للنظام الرأسمالى، أو ما يطلق عليه فى التطبيق العملى اقتصاديات السوق الحر، القائمة على آليات السوق وفرضية أساسية تتمثل فى سيادة المنافسة الكاملة التى لها شروطها مثل وجود أعداد كبيرة جداً من البائعين والمشترين والمنتجين والمستهلكين، بحيث لا يكون لأى واحد منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، مع وجود حرية الانتقال كاملة لعناصر الإنتاج وحرية الدخول والخروج من السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق.

وقد كشفت التجربة الرأسمالية فى التطبيق على أن هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المثلى لم تتحقق فى الواقع العملى إلا لفترة وجيزة من الزمن، وأصبحت الصورة المطبقة تبعد كثيراً عن تلك الحالة النموذجية للنظام الرأسمالى، ومن هنا جرت العديد من المحاولات

يتبقى فى السوق إلا الأكفاء، ومن ثم يؤدى ذلك إلى استخدام أفضل للمـوارد، ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

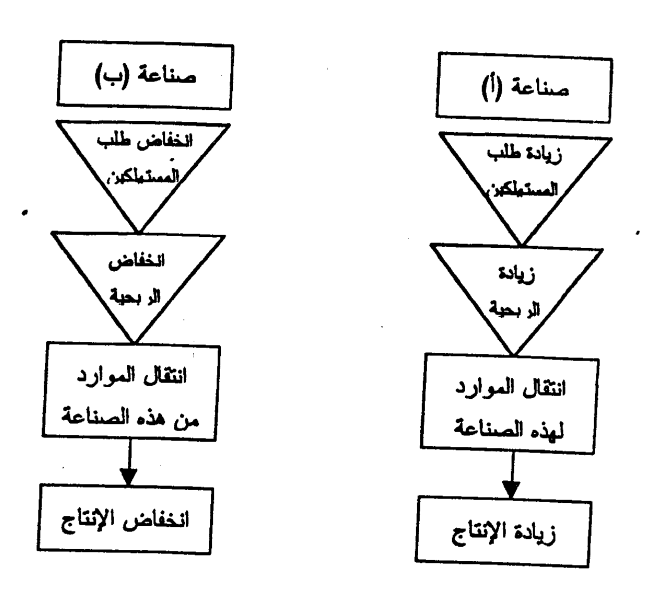
ومن ناحية أخرى توجد المنافسة علـــى مســتوى المســتهلكين الذيــن يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التى يحتاجونــــها، ومـــن شأن هذا التنافس بين المستهلكين أن يؤدى إلى ارتفاع الأسعار بحيث يكـــون من نتيجة ذلك خروج بعض المستهلكين الذين لا تمثل السلعة لهم ضـــرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التى يحصلون عليها مـــن الســلعة مـــع الثمن الذى يدفعونه فيها ولا يتبقى فى السوق ســـوى أولئـــك الذيـــن تكـــون حاجاتهم إلى السلعة أكثر إلحاحاً من غيرهم.

و هكذا نجد أن التنافس بين المنتجين بما يـــؤدى إليـــه مـــن انخفـــاض الأسعار، وخروج المنتجين الأقل كفاءة، والتنافس بين المستهلكين، وما يؤدى إليه من ارتفاع الأسعار التى تطلب بها السلع وخـــروج المســـتهلكين الأقـــل حاجة إلى هذه السلع، فإن مثل هذا التنافس هو الذى يؤدى إلى التخصيـــص الكفء للموارد فى النظام الرأسمالى من خلال توزيع الموارد على الحاجـات بأسلوب يتسم بالرشد الاقتصادى. ويحقق أقصى إشباع ممكن، حيث أن توفـر خاصية المنافسة يؤدى إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

٦/٢ جهاز الثمن هو الذى يخصص الموارد:

إذا تأملنا فى الخصائص السابقة، سنجد أن هناك آلية معينة تنتقـــل بـــها رغبات المستهلكين إلى المنتجين، وبما يترتب عليه مـــن توجيـــه المنتجيـــن بمواردهم إلى الفروع الإنتاجية المختلية والأنشطة الاقتصادية على اختـــلاف أنواعها.

ويطلق على آلية النقل هذه آليات السوق أو جهاز الثمن، فجهاز الثمـــن هو حلقة الوصل بين المستهلكين والمنتجين. فإذا زادت رغبة المستهلكين فـــى سلعة معينة زاد بالتالى طلبهم الفعلى عليها فإن ذلك ينعكـــس فـــى صـــورة



مع ملاحظة أنه بعد كل فترة فإنه يتصور مع زيادة الإنتاج فـــى (أ) وزيـــادة العرض من منتجاتها فإن معدل الإنتاج يتناقص، وفى نفس الوقت يبدأ معـــدل الأرباح فى التزايد فى الصناعة (ب) إلى أن يتساوى معدل الربح فيهما.

وهذا يعنى أن تخصيص الموارد فى النظام الرأسمالى على أوجه الإنتاج المختلفة يحكمه مبدأ سيادة المستهلك، أى أن رغبات المستهلكين هـــى التـــى تحكم قرارات المنتجين، أى توجيه الموارد على الأنشطة الإنتاجية المختلفـــة، فهيكل الإنتاج السائد هو انعكاس لهيكل الطلب السائد.

٥/٢ المنافسة:

يمكن القول أن المنافسة تعتبر من أهم خصـــائص النظـــام الرأســـمالى، حيث تعتبر من العوامل التى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجيـــة، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين والنتيجـــة هى اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوى الكفاءة المنخفضـــة، ولا

لإصلاح عيوب النظام الرأسمالى، وقد كشفت التجربة أيضاً عن أن النظـــام الرأسمالى كان له من المرونة والقدرة على التكيف من خلال إجراء المزيــد من الإصلاح الاقتصادى على آلياته، حتى أستمر ولازال مســـتمر ويحقــق نجاحات أكبر من النظام المنافس له وهو النظام الاشـــتراكى بفضــل تلــك الإصلاحات وقدرته على استيعاب تلك الإصلاحات، فالنظم الرأسمالية تجــدد نفسها مع الزمن وتتصاعد بشكل متزايد فى ثوبها الجديد فى ظل العولمة.

وفى هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على عدد من العيوب التـــى جــرى عليها العديد من الإصلاحات الاقتصادية فى الكثير من النظم الرأسمالية.

١/٣ نمو ظاهرة الاحتكار:

مع نجاح وتطور النظام الرأسمالى فى العديد من الدول، فقد ظـــهر مــا يسمى التحول إلى الإنتاج الكبير والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، وهــو ما أدى إلى فرض قيود كثيرة على آلية المنافسة الحرة، فقد استطاعت بعـض المشروعات أن تستوعب المشروعات الأخرى العاملة فـــى نفــس النشـــاط الإنتاجى من خلال عمليات الاستحواذ والاندماج مما ترتب عمليـــة احتكـــار مشروع معين لمعظم هذا النشاط الإنتاجى، ولازالت هذه الظاهرة مســـتمرة، حيث توجد دائماً اتجاه لدخول المشروعات فى اتفاقيات ترمـــى للحـــد مـــن المنافسة، وضمان سيطرتها ويترتب على نمو ظاهرة الاحتكار أن يفقد جـهاز الثمن فاعليته فى توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، وبالإضافـــة إلى ذلك فإن الاحتكار يؤدى إلى استغلال المستهلك لصالح أصحـــاب رؤوس الأموال، ناهيك عن إهدار الموارد وسوء استخدام هذه الموارد.

ولذلك كله تتدخل أغلب الحكومات فى الدول الرأســـمالية مـــن خـــلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار وتقيد مـــن ســـلطاته لصـــالح المستهلك، بالإضافة إلى محاولة الإشراف على ســـير عمـــل الاحتكـــارات الموجودة، ومنعها من استغلال المستهلك.

٢/٣ سوء توزيع الدخل والثروة:

حيث لوحظ أن النظام الرأسمالى فى ظل الحرية الاقتصادية يؤدى إلى تركز الثروة فى أيدى فئة قليلة من الأفراد، كما يؤدى إلى سوء توزيع الدخل القومى. فإذا كانت دخول عناصر الإنتاج تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، فإن قوة مساومة عنصر العمل عادة ما تكون صغيرة أو ضئيلة، وعليه يحصل على دخل أقل بالمقارنة بدخول أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدى ذلك إلى تركز وسائل الإنتاج فى أيدى فئة قليلة من الأفراد وهى الطبقة الرأسمالية، مما يؤدى إلى زيادة حجم الأرباح التى يحصلون عليها، ومن ثم ازدياد قدرتهم على الإضافة إلى وسائل الإنتاج التى يملكونها، وهو ما يؤدى إلى ازدياد تركيز الثروة فى أيديهم، وتساعد قوانين الميراث والوصية على استمرار هذه الظاهرة الخاصة بتركيز الثروة.

ومن الضرورى الإشارة إلى أن ظاهرة عدم عدالة توزيع الدخل والثروة أدت إلى تدخل الحكومات للحد من ظاهرة عدم عدالة هذا التوزيع عن طريق فرض حد أدنى للأجور، ووضع الضرائب التصاعدية، وتقرير ما يسمى بالنفقات التحويلية، مثل إعانات الدعم وغيرها.

٣/٣ تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن فى إطار من الحرية الاقتصادية كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعى للنظام الرأسمالى أدى إلى ظهور البطالة ودخول الاقتصاد فى أزمات دورية متلاحقة.

فمع توسع النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى، تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدى إلى استخدام الأرباح فى توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من المعدات والآلات وبناء المصانع، بزيادات هائلة، إلا أن هذه الزيادة فى الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة فى دخول العمال،

ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافى لاستيعاب الزيادة فى الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم اتجاه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن اعداد من القوة العاملة، وبالتالى تظهر البطالة، والبطالة تؤدى إلى تنافس العمال فيما بينهم، وهو ما يدفع لتخفيض الأجور وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الأزمة حدة.

وبمدخل آخر تزداد التقلبات الاقتصادية فى النظام الرأسمالى حيث أنه فى فترات معينة يزداد حجم النشاط الاقتصادى، فيرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة والصادرات ويحدث الرواج، وهو ما يطلق عليه فترة الرواج والانتعاش.

وفى فترات زمنية أخرى يحدث العكس، حيث يقل حجم الدخل القومى وتنتشر البطالة ويقل حجم الصادرات وتهبط مستويات الأسعار، ويحدث ما يطلق عليه الكساد والركود.

وهذه التقلبات الدورية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادى وتعرض الهيئات والمؤسسات والمجتمع عموماً لحالات من الربح الوفير والانتعاش الاقتصادى ثم يسودها حالات من الإفلاس والبطالة، ومن ثم الكساد الاقتصادى، وهذه صورة ومسألة لا تحقق الاستقرار الاقتصادى.

٤/٣ تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة للمجتمع:

حيث ثبت فى الكثير من الأحيان أن اليد الخفية لأدم سميث التى تؤدى إلى التوافق التلقائى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، هى مسألة ليست بالضرورة أن تتحقق فى كل الأحوال، بل اتضح فى كثير من الأمثلة والأنشطة أن هناك تعارض واضح بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، مما أبرز الحاجة إلى وجود دور متزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى حتى تحولت الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخله إلى الدولة المنتجة.

ثم إعادة النظر مرة أخرى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى ظـل العولمة، من خلال البحث فى كيفية تحقيق التوازن والتوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من خلال نظام حوافز كفء وفعال.

٤- كيفية علاج النظام الرأسمالى للمشكلة الاقتصادية:

عند محاولة التعرف على الكيفيفة التى يعالج بها النظام الرأسمالى المشكلة الاقتصادية، فإنه يقفز إلى الذهن مباشرة الأسئلة الثلاثة الشهيرة، وهى ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟.

وهنا نشير أن جهاز الثمن أو جهاز السوق يبرز لنا ما يسمى بآليات السوق ليتم عن طريقها الإجابة على كافة الأسئلة التى تطرحها وجود المشكلة الاقتصادية.

فماذا ننتج: أى ما هى الحاجات الأولى بالإشباع؟ فإن جهاز الثمن هو الذى يقوم بمهمة الإجابة على هذا السؤال، فجهاز الثمن هو الذى يعكس رغبات المستهلكين، ويقوم فى نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التى يجب أن تتجه إليها مواردهم، إذن مشكلة ماذا تنتج يتم حلها من خلال تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة من خلال جهاز الثمن. ويدعم ذلك وجود المنافسة ودافع الربح الذى يعتبر المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، فرغبات المستهلكين تتحقق من خلال حصولهم على أقصى إشباع ممكن من السلع التى ينتجها المنتجين بدافع الحصول على أقصى ربح.

وكيف ننتج؟ بمعنى اختيار أكفأ أسلوب للإنتاج أى التوليفة المثلى بين عناصر الإنتاج التى تنتج الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة، فإن جهاز الثمن يقوم بحل هذه المشكلة أيضاً ذلك لأن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج السائدة فى السوق هى

التى تحدد طريقة أو أسلوب الإنتاج التى يختارها المنتج أو المنتجين، ويستخدمونها بالتالى بحثاً وراء تحقيق أقصى أو أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

فإذا كان سعر عنصر العمل منخفضاً نسبياً بالمقارنة بسعر رأس المال فإن المنتجين يستخدمون أسلوب الإنتاج كثيف العمل الذى يستخدم وحدات من عنصر العمل أكثر ووحدات من راس المال أقل والعكس صحيح.

وجهاز الثمن هو الذى يعكس أسعار عناصر الإنتاج التى تتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب، لتلك العناصر فى أسواق عناصر الإنتاج التى تحدد بدورها ثمن أو سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج.

أما لمن ننتج؟ أى كيف يتم توزيع الناتج على اللذين شاركوا فى إنتاجه؟ فإن جهاز الثمن يقوم أيضا بهذه المهمة.

حيث يقوم بتحديد نصيب مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج المختلفة فى الناتج، فمساهمة عنصر العمل فى الناتج أى دخل عنصر العمل، ومن ثم نصيبه من الناتج يتحدد على النحو التالى:

دخل عنصر العمل = سعر خدمة العمل × عدد العمال المشتركين فى الناتج.

وهكذا يتحدد نصيب كل عنصر من الناتج وبالتالى يتحدد توزيع الناتج على من شاركوا فى إنتاجه، حيث يتحدد نصيب العمل ورأس المال والتنظيم وهكذا.

◻ ثالثا: النظام الاشتراكى وعلاج المشكلة الاقتصادية:

جاء النظام الاشتراكى على النقيض من النظام الرأسمالى تقريباً، حيث يقوم الفكر الاشتراكى على ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به لتتحول الدول فى هذه الحالة إلى الدولة المنتجة وفى نفس الوقت المحققة للعدالة من خلال الحد من التراكم الرأسمالى وتركز الثروة وإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والحد من التقلبات التى يمكن أن تنتابه، وهكذا تلخص النظام الاشتراكى فى رأى أنصار هذا النظام. فى هدفين رئيسيين هى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحقيق العدالة فى التوزيع، أى هدفى الكفاية والعدل معاً فى وقت واحد.

وقد انتشرت تطبيقات النظام الاشتراكى منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى السابق، وقد انحصرت تطبيقات هذا النظام الاشتراكى فى العديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ذاته وتحول الكثير من الدول إلى تطبيق آليات السوق مع دخول عقد التسعينات من القرن العشرين، إلا أن تطبيقات النظام الاشتراكى لازالت قائمة ويجرى عليها عدد من الإصلاحات الاقتصادية فى الكثير من الدول. وفى هذا الإطار يمكن تناول الأبعاد المختلفة للنظام الاشتراكى من خلال النقاط التالية:

١ – تعريف النظام الإشتراكى Socialism System

فى ضوء ما سبق يمكن تعريف النظام الاشتراكى بأنه:

"ذلك النظام الذى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتحكم الدولة فى إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادى من خلال جهاز التخطيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع".

٢- خصائص ومزايا النظام الاشتراكى:

يمكن القول بأن النظام الاقتصادى الاشتراكى هو كل نظـــام اقتصـــادى تتوافر فيه الخصائص والمزايا التالية.

١/٢ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

حيث يركز النظام الاشتراكى على ملكيـــة المجتمـــع لوســـائل الإنتـــاج الموجودة فى الاقتصاد القومى، أى أن الملكية الفردية تكاد تنحصر فى أشياء معينة مثل المساكن والأدوات المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية، وتـأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين، الصورة الأولى هى ملكيـــة الدولة وهى الأكثر شيوعاً فى التطبيقات الاشتراكية والناتجة عـــن عمليـــات التأميم والصورة الثانية هى الملكية التعاونيـــة حيـــث تتمثـــل فـــى ملكيـــة الجمعيات التعاونية فى المجتمعات الاشتراكية بنسبة كبيرة من الملكيـــة فـــى المجال الزراعى والصناعات الصغيرة والتجارة الداخلية.

ويترتب على ملكية الدولة لموارد المجتمع، أن يكون توجيه هذه المـــوارد إلى فروع الإنتاج المختلفة من اختصاص الدولة وليس من اختصاص الأفراد فهى التى تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام والاستغلال المختلفـــة، والدولة أيضاً التى تقرر مقدار الموارد الموجهة لإنتاج الســـلع الاســـتهلاكية ومقدار الموارد الموجهة لإنتاج الآلات وغيرها من السلع الرأسمالية.

أما حرية الأفراد فى اختيار مهنتهم فهى مكفولة فى النظام الاشـــتراكية بشرط ألا تتعارض هذه الحرية مع مصالح الجماعة.

ويحدد شكل ملكية وسائل الإنتاج، المبدأ الذى يتم على أساســـه توزيـــع الدخل القومى، ولما كان الشكل المسيطر للملكية هو الملكية الجماعية فإنـــه يترتب على ذلك أن يكون أساس توزيع الناتج هو العمل أى يتوقف نصيـــب الفرد على حجم عمله وإنتاجيته.

٢/٢ الاشباع المتزايد للحاجات الجماعية:

حيث يتكفل النظام الاشتراكى بضمان الإشباع الكامل للحاجات العامة المادية والمعنوية من منطلق أن كثيراً من الحاجات التى كان يقوم بإشباعها النشاط الخاص الفردى فى النظام الرأسمالى أصبح يقوم بإشباعها النشاط الاقتصادى العام.

وهكذا يتحول العديد من السلع الفردية التى كانت تمثل حاجات خاصة إلى حاجات عامة أى حاجة المجموع، فالتعليم والصحة والترفيه بكافة أنواعه يصبح حاجة عامة يقوم النشاط العام بإشباعها. كما أن تحديد الدولة لحجم الموارد الموجهة لإشباع الحاجات الاستهلاكية لا يخضع فى النهاية لرغبات مجموعة معينة من الأفراد وحسب قدرتهم الشرائية ولكن بقرار من السلطة المركزية والتى بدورها تخضع فى اتخاذه لاعتبارات صالح المجموع.

٣/٢ النمو المخطط للاقتصاد القومي

حيث يترتب على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، تزايد قدرتها على توجيه وتخصيص موارد المجتمع نحو فروع الإنتاج المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد القومى ويتأتى ذلك فى شكل خطة قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وأخطار جميع الوحدات الإنتاجية فى المجتمع بهذه الخطة التى تمثل برنامج العمل لجميع الأفراد والوحدات الإنتاجية فى المرحلة المقبلة أو فترة الخطة.

ويقوم بوضع الخطة فى الاقتصاد الاشتراكى هيئة التخطيط العليا أو فيما يطلق عليه جهاز التخطيط، ويقوم التخطيط فى هذا النظام على مبدأ مركزية التخطيط، ولامركزية التنفيذ، بمعنى أن الهيئة أو السلطة العليا للتخطيط هى التى تتخذ القرارات النهائية فى وضع الخطة أما التنفيذ فيترك تماماً للوحدات

الإنتاجية. ولا يعنى هذا أن الهيئة العليا للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار رأى الوحدات الإنتاجية وظروفها، ولكن يعنى ذلك أن القرار النهائى والفصل والبت فى الأمر إنما هو من اختصاص الهيئة العليا للتخطيط. ويتم بناء الخطة الاقتصادية القويمة من خلال الخطوات التالية:

٢/٣/١ – تقوم السلطة السياسية العليا نيابة عن المجتمع بتحديد الأهداف القومية للمرحلة المقبلة (مثل مضاعفة الدخل القومى).

٢/٣/٢ – تقوم هيئة التخطيط العليا بترجمة هذه الأهداف العامة إلى توجهات ومؤشرات رقمية للمتغيرات الاقتصادية فى الدخل القومى، والإنتاج الزراعى والصناعى والاستهلاكى.. الخ.

٢/٣/٣ – تقوم هيئة التخطيط العليا بإرسال هذه التوجيهات إلى الوزارات المسئولة عن القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٢/٣/٤ – تقوم الوزارات بترجمة هذه التوجيهات العامة إلى خطة تفصيلية على مستوى القطاع المسئوله عنه الوزارة. فمثلاً تقوم وزارة الزراعة بترجمة أهداف الدخل الزراعى والاستثمار الزراعى إلى مكوناتها وتقوم الوزارة بترجمة الدخل أو الإنتاج الزراعى إلى كميات من القمح والأرز والإنتاج الحيوانى، وهكذا كما توضح أيضاً توزيع الاستثمار الزراعى.

٢/٣/٥ – ترسل الوزارة خططها إلى المستوى الأدنى، مثل مستوى المؤسسة أو الهيئة المسئولة عن فرع إنتاجى معين داخل القطاع الاقتصادى، وتقوم هذه المؤسسة أو الهيئة بترجمة أهداف القطاع فيما يتعلق بفرعها الإنتاج، إلى خطة أكثر تفصيلاً.

٢/٣/٦ - ترسل المؤسسة أو الهيئة الخاصة بها، هذه الخطة للوحدات الإنتاجية (المصانع) التى تقوم بترجمة تلك الخطة على مستواها وتحدد احتياجاتها من موادها الأولية وعمالة وغيرها.

٢/٣/٧ - ترسل الوحدات الإنتاجية (المصانع) مقترحاتها للمؤسسة التابعة لها، التى تقوم بتجميع خطط الوحدات الإنتاجية فى شكل خطة على مستوى المؤسسة وترسل للوزارات التابعة لها.

٢/٣/٨ - تقوم الوزارات بتجميع خطط المؤسسات التابعة لها فى شكل خطة على مستوى الوزارة.

٢/٣/١٠ - تعرض هذه الخطة على السلطة السياسية العليا لإقرارها ومن ثم تصبح الخطة ملزمة للجميع.

ويلاحظ أن التخطيط الاشتراكى يبدأ من القمة إلى القاعدة ثم يعود ليكون من القاعدة إلى القمة[١].

٢/٤ العدالة في التوزيع من منظور كل حسب حاجته:

حيث تعتبر من أهم الخصائص المميزة للنظام الاشتراكى ومبدأ هذا النظام فى هذا المجال، أن يقدم الأفراد خدماتهم إلى المجتمع كل حسب طاقته، وقدرته الإنتاجية وفى المقابل يتسلم كل منهم أجراً بقدر ما يحتاج إليه، ويعرف هذا المبدأ عادة "كل حسب طاقته وكل حسب حاجته"، كما يلاحظ فى هذا النظام أنه عند توزيع الدخل القومى لا يعطى عنصرا الأرض ورأس المال نصيبا من هذا الدخل أما عنصر العمل فيعطي أجرا بالمقدار الذى تراه الحكومة مناسباً وذلك لأنها المستخدم الوحيد لهذا العنصر من عناصر الإنتاج.

---

(١) لاحظ الخطوات من ٢/٣/١ إلى ٢/٣/٦ ومن ٢/٣/٧ إلى ٢/٣/١٠.

٥/٢ عدم الاعتراف بالربح كحافز للنشاط الاقتصادى:

حيث أن الهدف من النشاط الاقتصادى طبقاً لهذا النظام هو إشباع الحاجات الجماعية أو العامة، وليس تحقيق الربح أو السعى للحصول عليه ولذلك فإن الربح لا يعتبر حافزاً ومحركاً للنشاط الإنتاجي والاقتصادى، بل على النقيض من ذلك يعتبر الربح وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدى إلى سوء توزيع فى الدخل والثروة، وبالتالى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات غنية وطبقات فقيرة. وبالتالى يحل محل الربح كحافز للنشاط الاقتصادى الشعور القومى والشعور الوطنى والإحساس بالمسئولية والمشاركة فى بناء الاقتصاد القومى وإشباع حاجات المجتمع ويكون ذلك الشعور خير حافز على زيادة الإنتاج وتنمية الموارد الاقتصادية طبقاً لهذا النظام.

٦/٢ جهاز التخطيط هو الذى يخصص الموارد:

فالذى يقوم بتحديد ماذا ننتج وكيف ننتج ولمن ننتج هو جهاز التخطيط فهو الذى يقوم بتخصيص الموارد من خلال خطة قومية شاملة، وفى إطار ما يسمى بالتخطيط الاقتصادى الشامل، وكل المقادير والكميات والأهداف والمتغيرات الاقتصادية محددة فى الخطة القومية الشاملة، وتقوم الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومى بالصورة التى يراها المجتمع.

٣- عيوب النظام الاشتراكى:

أسفرت الدراسات والتطبيقات المتعلقة بالنظام الاشتراكى عن العديد من العيوب الكامنة فى هذا النظام لعل من أهمها:

١/٣ المركزية الشديدة وتركز السلطة:

حيث لوحظ أن القرارات الاستراتيجية للاقتصاد القومى تبقى فى يد حفنة قليلة من صانعى القرار، حيث أتضح أن التخطيط المركزى الشامل،

سواء يتم من القمة إلى القاعدة أو يعود ليحدث من القاعدة إلى القمة كان بعمق المركزية الشديد وبالتالي، فإن القرارات الخاصة بالمشكلة الاقتصادية ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ يتم تحديدها من خلال السلطة العليا للتخطيط وجهاز التخطيط، وفى النهاية السلطة السياسية العليا التى هى فى النهاية طبقة الحزب الحاكم فى الكثير من النماذج الخاصة بتطبيق النظام الاشتراكى.

وقد أفرزت المركزية الشديدة وتركز السلطة العديد من الأخطاء وحالت دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية فى تخصيص الموارد. بالإضافة إلى تعقيد النشاط الاقتصادى من خلال الكم الهائل من البيانات التى يتم تحليلها وتجميعها وتأخر الأوامر الصادرة من السلطة العليا.

٢/٣ البيروقراطية والتعقيدات المكتبية:

وقد تعمقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية نتيجة لأن تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار طرق وأساليب الإنتاج وغيرها كلها قرارات يتم اتخاذها من جهاز التخطيط المركزى، ولذلك فإن هذا الجهاز كان يحتاج إلى عدد متزايد وكبير جداً من الموظفين الذين كانوا يقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها، وموظفين آخرين لدراستها ومقارنتها حتى يتمكن جهاز التخطيط المركزى من اتخاذ القرارات المناسبة، مما أدى إلى خلق جهاز وظيفى بيروقراطى مكتبى باهظ التكاليف، وقد أدى إدارة المشروعات بهذا الأسلوب إلى تضخم الجهاز الإدارى وتزايد الأجهزة الرقابية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية والى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى، ناهيك عن بعض التطبيقات التى أسفرت عن التسيب والفساد.

٣/٣ انخفاض إنتاجية العامل:

حيث كانت من أهم العيوب التى أسفرت عنها عملية التطبيق وقد أوضحت ذلك بعض الدراسات المقارنة، وقد اشارات إلى أن إنتاجية العامل فى النظام الاشتراكى أقل من إنتاجية العامل فى النظام الرأسمالى وذلك لأن العامل فى النظام الاشتراكى لا يجد ما يحفزه على الإنتاج طالما أنه سيستلم أجراً محددا بغض النظر عن إنتاجيته، ويضاف إلى ذلك الانخفاض فى إنتاجية الكثير من فروع الإنتاج فى النظام الاشتراكى.

٤/٣ عدم القضاء على الاستغلال مع نشأة نوع جديد من الاستغلال:

حيث أسفر التطبيق العملى أن الاشتراكية لم تستطع أن تحقق العدالة فى التوزيع، ولم تقضى على الاستغلال ففائض القيمة الذى كان يذهب للرأسماليين فى ظل النظام الرأسمالى، أصبح يذهب إلى الدولة فى النظام الاشتراكى، ولم يؤول إلى الطبقة العاملة، ولذلك فإن الطبقة العاملة لازالت مستغلة حتى فى ظل الاشتراكية حيث لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم أجواً بالقدر الذى تراه الحكومة مناسباً.

ومن ناحية أخرى فأن النظام الاشتراكى، ليس من الضرورة اعتباره حلاً مناسباً للاستغلال، وذلك لأنه يقود إلى استغلال من نوع آخر، بالإضافة إلى ما سبق، فطبقاً للمبدأ القائل أن كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته، بفوض أن هناك شخصين (أ)، (ب) قدراتهما وحاجاتهما على النحو التالى:

قدرة الشخص (أ) (١٠) وحدات

وقدرة الشخص (ب) (٥) وحدات

وإذا نظرنا إلى الحاجات فنجد أن:

حاجة الشخص (أ) (٥) وحدات

حاجة الشخص (ب) (١٠) وحدات

فمعنى ذلك أننا سنأخذ من الشخص (أ) خمس وحدات ونعطيها للشخص (ب) وبالتالي فى هذا استغلال من الشخص (ب) للشخص (أ).

٥/٣ غياب نظام حوافز كفء

حيث تشير النماذج المطبقة إلى غياب نظام حوافز كفء، مما يؤدى إلى سوء فى تخصيص الموارد بالإضافة إلى ضعف وانخفاض الإنتاجية، ومن ثم فى النهاية انخفاض مستوى معيشة الفرد بشكل عام فى النماذج المطبقة للنظام الاشتراكى، وكلها آثار سلبية سيئة.

٤- كيفية علاج النظام الاشتراكى للمشكلة الاقتصادية:

فى ضوء الخصائص المختلفة للنظام الاشتراكى فإننا يمكن أن نجد أنه عالج المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة على الأسئلة الثلاثة الشهيرة على النحو التالى:

ماذا ننتج؟ فقد أجاب النظام الاشتراكى على هذا السؤال من خلال قيام الهيئة العليا للتخطيط، وفى إطار الخطة القومية، بتحديد الأولويات الخاصة بالمجتمع أى تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وتوزيع الموارد توزيعاً يتلاءم وتحقيق هذه الأولويات وهذا الكم والنوع من السلع والخدمات المطلوبة لأغراض الاستهلاك وأغراض الاستثمار، ومن ثم يتحدد حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية (الرأسمالية).

كيف ننتج؟ أى اختيار أسلوب الإنتاج؟ فإن جهاز التخطيط أيضاً هو الذى يتخذ القرار النهائى فى هذا المجال، ذلك لأن قرار اختيار أسلوب الإنتاج يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من رأس المال والعمل والأرض، ولا يمكن أن يترك هذا

القرار للوحدات الإنتاجية كيفما تشاء، إذ قد يترتب على ذلك أن تختار هذه الوحدات أساليب إنتاج لا تتفق مع ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج المختلفة فى المجتمع، وبالتالى فإن جهاز التخطيط يحدد أسلوب الإنتاج ليكون ملائماً لحجم الموارد المتاحة فى المجتمع.

لمن ننتج؟ أى كيفية توزيع الناتج؟ وهنا فى هذا النظام الدولة هى التى تتخذ القرار النهائى فى هذا الصدد أو المجال، فالدولة هى التى تحدد حجم العمالة ومعدل الأجر وبالتالى نصيب الأجور فى الدخل القومى أما الفائض المتمثل فى الربح، فيذهب إلى خزينة الدولة لاستخدامه فى أغراض الاستثمار، وهكذا..

□ رابعاً: النظام الاقتصادى المختلط وعلاج المشكلة الاقتصادية:

فى ظل ظهور العيوب المختلفة لكلاً من النظامين الرأسمالي والنظام الاشتراكى بدأت تظهر منذ فترة فى الواقع العملى نماذج معينة من النظم التي حاولت أن تجمع بين النظم الاقتصادية الرأسمالية والنظام الاقتصادى الاشتراكى وتتلافى بقدر الإمكان عيوبهما وبالتالي كشف الواقع التطبيقي عن العديد من النظم الاقتصادية المختلطة فى هذا المجال.

١ – تعريف النظام الاقتصادى المختلط Mixed Economy System

يمكن تعريف النظام الاقتصادى المختلط بأنه كل نظام اقتصادى يجمع بين الملكية الخاصة والملكية الجماعية والعامة لوسائل الإنتاج، ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط فى إدارة وتسيير النشاط الاقتصادى للمجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة للاقتصاد القومي في إطار ما يسمى بالتخطيط التأشيرى.

٢- خصائص ومزايا النظام الاقتصادى المختلط:

يمكن القول أن هناك عدد من الخصائص والمزايا للنظـــام الاقتصـــادى المختلط لعل من أهمها:

١/٢ الجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج:

فهذا النظام المختلط يسمح فى آلياته وتنظيماته بـــالجمع بيـــن الملكيـــة الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج فهو يشجع على نمـــو المشـــروعات الاقتصادية فى قطاعات وأنشطة معينة يكون حافز الربح هو الدافع الأساسـى للدخول فى النشاط الذى يتم اختياره، وفى نفس الوقت يسمح بوجود القطـــاع العام والمشروعات الحكومية فى مجالات معينة والتى يكون دافعها المصلحة العامة للمجتمع قبل دافع الربح، فيما يطلق عليها القطاعـــات الاســـتراتيجية وتلك التى تشبع حاجات عامة.

وتجدر الإشارة إلى أن النماذج التطبيقية أسفرت عن تفاوت نسب الملكية الخاصة ونسب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فلا توجد نسب واحدة نموذجية لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة، رغم أنه فى الأونة الأخيرة وخاصة فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وتحديـــداً منـــذ عـــام ١٩٧٩ هناك ميلاً نحو توسيع قاعدة الملكية لتميل فى صالح الملكية الخاصة نتيجـــة لتطبيق ما يعرف ببرامج الخصخصة Privatization والتى تعنى فى جـــزء هام منها التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة سواء تحول كلى فـــى بعض المشروعات أو تحول جزئى فى مشروعات أخرى.

٢/٢ يجمع بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

تتميز النماذج الخاصة المطبقة للنظام الاقتصادى المختلط أنها تجمع بيـن الحرية الاقتصادية فى الإنتاج والاستهلاك والتبادل فى الكثير من المجـــالات وخاصة تلك المجالات التى يدخل فيها النشاط الاقتصـــادى الخـــاص، فيمـــا

يعرف بالتحول لآليات السوق، وفي نفس الوقت تسمح تلك الأنظمة بوجـــود تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي.

رغم أن هذا التدخل يتراجع بقوة في الكثير مـــن الـــدول، بـــل أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يراجع بشكل جذري في ظل التحـــول لآليـــات السوق وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يتم تطبيقها في العديد من الـــدول، وفيما يسمى بإعادة اختراع الحكومة.

<u>٣/٢ يعمل من خلال جهاز الثمن جنباً إلى جنب مع التخطيط التأشيري:</u>

حيث يسمح النظام الاقتصادي المختلط لجهاز الثمن لكي يعمـــل ويقـــوم بدوره في تخصيص الموارد، ويكون المرآة العاكسة لكـــل مـــن المنتجيـــن والمستهلكين، بل حلقة الوصل بين المنتجين والمستهلكين في إطار التحـــول لتعميق آليات السوق في النظام المختلط. فجهاز الثمن أو الأســـعار يرســـل إشاراته لكي تتم على أساسها اتخاذ القرارات في مجالات الإنتاج المختلفـــة، وخاصة مع اتساع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وفي نفس الوقت يعتمد النظام الاقتصادي المختلـــط علـــى مـــا يســـمى بالتخطيط التأشيري كما يحدث في فرنسا وغيرها، حيث يتم وضـــع خطـــة اقتصادية قومية لها أهدافها ومتغيراتها وإدارتها وسياستها، ولكنها تعتمد على نظاماً للحوافز المباشرة وغير المباشرة للقطاع الخـــاص لكـــي يدخـــل فـــي الأنشطة الواردة بالخطة وتحقيق أهدافها. وتكون الخطة الاقتصاديـــة طبقـــاً للتخطيط التأشيري ملزمة للقطاع العام والحكومي بينما تكون غـــير ملزمـــة للقطاع الخاص وتعتمد في الجذب إلى مشروعاتها من خلال نظاماً للحوافـــز الفعال.

وجهاز التخطيط في هذه الحالة يتحول إلى جهازاً ديمقراطياً فـــي هـــذه النماذج وليس سلطوياً كما في النظام الاشتراكي بمعنى أنه يقوم بالتشاور مـــع

منظمات القطاع الخاص فى وضع الأهداف العامة للخطة وسياستها وأدارتها، ويعترف بفعالية جهاز الثمن فى تخصيص الموارد ويعمق التحول لآليات السوق فى كل الأحوال.

٤/٢ القطاع الخاص رائد وقائداً فى بعض البلدان والقطاع العام رائداً وقائداً فى بلدان آخرى:

تشير الكثير من النماذج المطبقة للنظام الاقتصادى المختلط أنه كشف فى مرحلة التطبيق عن وجود نماذج يكون فيها القطاع الخاص رائداً وقائداً للنشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، بوزن نسبى يصل فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٧٠% من الناتج المحلى الإجمالى وأكثر من ٨٠% من الاستثمارات وغيرها من المؤشرات.

إلا أنه يلاحظ فى فترة الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين، وفى ظل تطبيق برامج الخصخصة أن النماذج التى ستسود هى التى ستجعل القطاع الخاص رائداً وقائداً، للنشاط الاقتصادى، لأن الخصخصة فى رأينا هى محاولة لإعادة توزيع الأدوار فى النشاط الاقتصادى فما للخاص يكون خاصاً، وما للعام يبقى عاماً وفى منطقة الوسط فليتنافس المتنافسون وكل المؤشرات تشير إلى تزايد الوزن النسبى للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والتنمية فى الألفية الثالثة.

٥/٢ محاولة علاج عيوب واختلالات الاقتصاد الحر:

حيث تحاول نماذج النظام المختلط أن تتلافى عيوب واختلالات الاقتصاد الحر سواء المتعلقة بالعقبات التى تحول دون تحقق الكفاءة مثل الاحتكار وتلوث البيئة والغش التجارى والصناعى والتهرب الضريبى والارتفاع المفتعل فى السلع والخدمات الأساسية، وكذلك الاختلالات الخاصة بسوء التوزيع للدخل والثروة، أو المشاكل المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلى

والخاصة بفترات الرواج والكساد وضعف معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى مرحلة التحول إلى النظام المختلط.

ويتم ذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى ووضع القوانين والتشريعات المنظمة وزيادة كفاءة إدارة الدولة للنشاط الاقتصادى دون تدخل يعوق النمو والتقدم المنشود.

٣- عيوب النظام الاقتصادى المختلط:

رغم أن النظام الاقتصادى المختلط كانت فلسفة وجوده هو محاولة تلافى عيوب كل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى والجمع بين مزايا النظامين، إلا أن تجارب التطبيق أسفرت عن وجود عيوب للنظام الاقتصادى المختلط من أهمها:

١/٣ عدم التحديد الدقيق لأدوار وأوزان كل من القطاع الخاص والعام:

حيث أسفرت التجارب التى طبقت فى هذا المجال، عن عدم القدرة على تحديد أدوار وأوزان كل من القطاع الخاص والقطاع العام، حيث لم يتم وضع المعايير الفنية الواضحة والمحددة التى تبرز بوضوح أن نشاطاً معيناً ينجح فيه القطاع الخاص بنسبة ١٠٠% والعكس صحيح أن نشاطاً معيناً لا ينجح فيه إلا القطاع العام والحكومى بمعايير اقتصادية وفنية.

وعدم القدرة على التحديد فى بعض النماذج أدى إلى وجود آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، بل وتعميق الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى.

٢/٣ التخبط فى اتخاذ القرارات الاقتصادية:

حيث تشير الكثير من التجارب إلى أن عدم وضوح منهجية اتخاذ القرارات الاقتصادية، بل وعدم وضوح هوية الاقتصاد القومى قد أدى إلى وجود تخبط وارتجالية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية وهو ما

كان له آثار اقتصادية سلبية على أداء الاقتصاد القومي المختلط. بل أن السمة الرئيسية فى بعض النماذج هو اتخاذ القرارات ثم إلغاؤها أو تعديلها وهكذا فى دوامة من عدم التحديد.

٣/٣ حدوث نوع من سوء توزيع الدخل والثروة:

وخاصة فى مرحلة التحول إلى الاقتصاد المختلط حيث يتم هذا التحول فى الغالب على حساب العدالة فى التوزيع فى الدخل والثروة فتشجيع القطاع الخاص على النمو وازدياد دوره يتعارض مرحلياً مع تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة ويصبح الاقتصاد المختلط فى حاجة إلى مرحلة تالية يحقق فيها عدالة التوزيع بعدما يكون قد حقق الكفاءة الاقتصادية، وزادت معدلات نموه وهذه مسألة تحتاج إلى ابتكار حلول أفضل من التى طبقت تتلافى هذا العيب أى التعامل بشكل أكثر ديناميكية مع مشكلات التحول.

٤/٣ انتشار الفساد الإدارى والسياسي:

كثيراً ما أسفرت التجارب التى طبقت فيما يتعلق بالاقتصاد المختلط عن تنامى ظاهرة الفساد الإدارى والسياسى، نتيجة لمرحلة التحول التى يمر بها الاقتصاد المختلط والأمثلة على ذلك كثيرة، فنمو القطاع الخاص ووجود بيروقراطية اتخاذ القرارات الحكومية يؤديان إلى نمو ظاهرة الفساد من خلال نمو ما يسمى بالاقتصاد الخفى أى الأنشطة غير المشروعة داخل الاقتصاد المختلط.

٤- كيفية علاج النظام الاقتصادى المختلط للمشكلة الاقتصادية:

حاولت تجارب النظام الاقتصادى المختلط أن تجيب عن الأسئلة الثلاثة المشهورة للمشكلة الاقتصادية على النحو التالى:

ماذا ننتج؟ يجيب على جهاز الثمن مستعيناً فى ذلك بالتخطيط التأشيرى الذى يطبق مجموعة من الحوافز المباشرة وغير المباشرة.

كيف ننتج؟ يقوم القطاع الخاص باختيار أسلوب الإنتاج الذى يحقق لــه الإنتاج بأقل تكلفة وبأكبر ربح ممكن. أما فى القطاع العــام، فتقوم الدولة باختيار أسلوب الإنتاج الذى تراه.

لمن ننتج؟ يجيب على هذا السؤال جهاز الثمن بالنسبة للقطاع الخــاص، أما فى القطاع العام والحكومة فســتحدد عمليــة التوزيــع الدولة.

وكلمة أخيرة فى النظم الاقتصادية، أنه يبدو ونحن فى الألفيــة الثالثــة، يعمق البحث عن نظام اقتصادى أكثر كفاءة وأكثر عدالة، فيما يعـــرف الآن بالاتجاه نحو الطريق الثالث، الذى تحقق فيه الدولة الرفاهه الاجتماعية، وفــى نفس الوقت تزداد قيمة درجات الحرية الاقتصادية المسؤله.

فهل سيسفر البحث عن وجود طريق ثالث بالفعل؟!

الجزء الثاني

النظرية الاقتصادية الجزئية

(مبادئ التحليل الجزئي)

الفصل الثالث

تحليلات نظرية الطلب ومرونات الطلب

الفصل الثالث

تحليلات نظرية الطلب ومرونات الطلب

تحظى نظرية الطلب باهتمام كبير، وتنفرد بأهمية خاصة في علم الاقتصاد فهى تعبر عن سلوك المستهلكين عندما يسعون إلى إشباع حاجاتهم المدعمة أو المقترنة بالقدرة الشرائية التى تمكنهم من إشباع تلك الحاجات خلال فترة زمنية معينة ـ ويؤثر على هذا السلوك الكثير من العوامل مثل السعر والدخل، وغيرها من العوامل التى سنشير إليها فى حينه. وترتبط دراسة الطلب بضرورة إيضاح العديد من المفاهيم الأساسية التى لابد من استيعابها من قبل أى دارس مبتدئ لهذه النظرية. ويلقى هذا الفصل الضوء على تلك المفاهيم، والعوامل المؤثرة على الطلب، وأنواع الطلب وغيرها من الجوانب كما يظهر من التحليل التالى:

◻ أولاً: *بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالطلب:*

١ - تعريف الطلب Demand

يعرف الطلب على سلعة أو خدمة، بأنه تلك الكميات المطلوبة التى يكون المستهلكين لديهم الرغبة والقدرة على شرائها عند الأسعار المحتملة، وذلك خلال فترة زمنية معينة (مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها أو ثبات العوامل الأخرى).

أى يعنى أن الطلب دائماً عبارة عن **رغبة + قدرة**، مع افتراض وجود الرشد الاقتصادى، وأن هناك سلم تفضيل معين للمستهلكين (سواء كان المستهلك فرد، أو منشاة أو مشروع). ويلاحظ على هذا التعريف ما يلى:

١/١ يقصد بعبارة الطلب: طلب كل المستهلكين على سلعة أو خدمة معينة، لأن طلب الفرد لا يؤثر على السعر الذى يحدد فى السوق، فالطلب هنا قد

يعبر عن الطلب الفردى، وطلب السوق والذى يهمنا هنا هو طلب السوق الذى يؤثر على سعر السلعة فى السوق.

٢/١ أن الطلب الفعال = رغبة + قدرة: أى يجب أن يكون المستهلكين للسلعة راغبين فيها، وقادرين على شرائها، فالرغبة وحدها لا تكفى، ولا القدرة وحدها تكفى لتحقق الطلب، بل لابد من وجود الاثنين معاً (مثال شراء سيارة).

٣/١ يرتبط الطلب بفترة زمنية محددة معينة: فإذا قلت أنك ترغب فى شراء ٣ كيلو من اللحوم، إذا كان سعر كيلو اللحم بعشرين جنيهاً فإن هذا التعبير ناقص لأنه لا يوضح إذا كنت ترغب فى شراء هذه الكمية خلال يوم واحد أو أسبوع أو شهر أو سنة.

٢- الكمية المطلوبة:

تعرف بأنها أى نقطة على ما يسمى بمنحنى الطلب، وهى كمية بعينها يمكن تحديدها داخل جدول الطلب أمام سعر معين خلال فترة زمنية معينة مع ثبات العوامل الأخرى. (أو مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها).

٣- دالة الطلب:

هى العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وبين كل من العوامل التى تحدد (أو تؤثر فى) هذه الكمية و التعبير الشائع لهذه الدالة هو العلاقة الدالية بين السعر والكمية المطلوبة، ولكن هذا لا يمنع من وجود صورة مختلفة لهذه الدالة، مثل دالة الطلب الدخلية، وهى العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وبين الدخل وهكذا، وتكون دالة الطلب في ابسط صورها على النحو التالي :

ك = د (س)

حيث تتكون من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وتعنى أن :

تابع مستقل

(الكمية المطلوبة = دالة (فى السعر)

لكن هناك العديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة، حتى أنها يمكن أن تنقسم إلى مجموعة من العوامل التى يمكن قياسها مثل الدخل الحقيقى وأسعار السلع الأخرى، التغير فى حجم السكان، أو عدد المستهلكين، وعوامل يصعب قياسها، أو لا يمكن قياسها مثل تغير الحالة الاقتصادية العامة، وتغير الميول والأذواق والرغبات والمناخ.

ويمكن التعبير عن تلك الدالة بمعادلة خطية أو بمعادلة غير خطية ولأن السعر ليس هو المحدد الوحيد للكمية المطلوبة، لذلك فإن دالة الطلب مع الأخذ فى الاعتبار هذه العوامل الأخرى – يمكن أن تأخذ الصورة التالية:

ك = د (س) + د (ل)

حيث تمثل (ل) أى عامل من العوامل السابق ذكرها المؤثرة فى حجم الطلب.

٤- قانون الطلب:

وهو تلك الصيغة التى تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين اللذان يكونان دالة الطلب مع ثبات العوامل الأخرى، أى يوضح لنا، إذا كانت طبيعة تلك العلاقة علاقة عكسية أو علاقة طردية. والتعبير الشائع لهذا القانون هو ذلك الذى يوضح طبيعة العلاقة التى تربط بين الكمية المطلوبة وبين سعرها، فهو يشير إلى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، أى يحكم بين السعر كمتغير مستقل والكمية المطلوبة كمتغير تابع.

وينص هذا القانون على "أن الارتفاع فى سعر سلعة ما من السلع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابتة)، تؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة منها، فى

حين أن انخفاض السعر للسلعة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منها.

وقد أطلق عليه قانون الطلب لأنه ينطبق على أى سلعة فـــى أى نظــام اقتصادى. ومن الواضح أن تعبير هذا القانون يشير إلى العلاقة العكسية بيــن السعر والكمية المطلوبة. وهذا المضمون ينطبق فى أى مجتمع، وفــى ظــل أى نظام اقتصادى، سواء كان رأسمالى أو اشتراكى، بمعنى أنه كلما انخفض سعر سلعة ما زاد الإقبال على اقتنائها والعكــس صحيــح. وهنـــاك بعــض الشروط الواجب توافرها لانطباق قانون الطلب هى:

1/٤ تجانس الفترات التي تحتسب فيها الكمية المطلوبة: بمعنـــى أن تكــون الدورات الاستهلاكية دورات متساوية مثل شهر كامل أو أسبوع أو موسم..

٢/٤ يشترط لانطباق هذا القانون، بقاء العوامل الأخرى ثابتة: حيث أنه فـــى بعض الأحيان يلاحظ أن سعر السلعة مرتفع، وبالرغم من ذلك نلاحظ زيـــادة الكمية المطلوبة منها، وهذا لا يعنى استثناء للقانون، ولكن هـــذا متوقــف أو يرجع إلى العوامل الأخرى مثل ارتفاع الدخول أو زيادة الســـكان أو عــدد المستهلكين.

٣/٤ لا يعني الطلب الرغبة في الشراء فقط: بل يجـــب أن تكــون الرغبـــة مصحوبة بالقوة الشرائية حيث يتمكن الأفراد من الشراء الفعلى.

ويلاحظ أنه يمكن التعبير عن دالة الطلب، ومن ثم قانون الطلب، بثلاثـــة صور، هى الصورة الرياضية، والصورة الرقمية، والصوره البيانيـــة.. وإذا كانت الصورة الرياضية معروفة، فإنه يحسن بنا إلقاء الضوء على الصـــورة أو التعبير الرقمى والصورة أو التعبير البيانى لدالة الطلب.

٥- جدول الطلب:

يعتبر جدول الطلب أحد الصور أو دالة قـــانون أو الطــرق أو الأدوات

الثلاثة للتعبير عن دالة الطلب وهو أقل هذه الطرق أو الصور دقة ولكنه فى نفس الوقت أبسطها وأقربها للفهم. (حيث يعاب على تمثيل دالة الطلب بجدول، إن هذا الجدول لا يمكن أن يشمل جميع الأسعار التى يمكن أن نفترضها للسعر.

فجدول الطلب وسيلة إيضاحية رقمية لطبيعة العلاقة بين الكميات المطلوبة عند الأسعار المحتملة(مع ثبات العوامل الأخرى)، والأمثلة على ذلك كثيرة كما يتضح من المثالين التاليين:

مثال (١) عن جدول الطلب

السعر	الكمية المطلوبة
٦٠	٥٠٠
٥٠	٦٠٠
٤٠	٧٥٠
٣٠	١٠٠٠
٢٠	١٤٠٠

مثال (٢) عن جدول الطلب

السعر	الكمية المطلوبة
٥٠	٧٠٠
٧٠	٥٠٠
٩٠	٤٠٠
١١٠	٣٠٠
١٥٠	صفر

ومن الواضح من الجدول (١) أنه كلما انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة، بينما فى الجدول (٢) أنه كلما ارتفع السعر نقصت الكمية المطلوبة، ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية توضحها الأرقام فى الجدولين بين السعر والكمية المطلوبة.

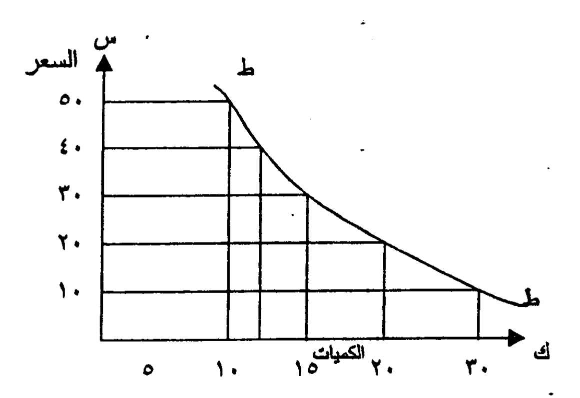
٦- منحنى الطلب:

يمثل التعبير البيانى للعلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر (قانون الطلب) وهو الصورة البيانية لجدول الطلب وهو يعبر عن العلاقة بين السعر أو الثمن، والكمية المطلوبة بيانياً عند مستويات مختلفة للأسعار.

ومن السهل التعبير عنه من خلال افتراض جدول طلب على النحو التالى وتمثيله بيانياً:

مثال: فيما يلى جدول طلب يعبر عن السعر والكمية المطلوبة، ونريد أن نعبر عنه بيانياً أى نصل إلى منحنى الطلب:

السعر	الكمية المطلوبة
٥٠	١٠
٤٠	١٣
٣٠	١٥
٢٠	٢٠
١٠	٣٠



ويبين تمثيل هذا الجدول الشكل البيانى التالى:

ويمثل المحور الأفقى الكميات المطلوبة والمحور الرأسى الأسعار ويبين المنحنى ط ط، الكميات المطلوبة عند كل سعر (ثمن)، كما هى واردة بجدول الطلب المشار إليه فى الجدول الوارد بالمثال، ويلاحظ أن كل نقطة من هذا المنحنى تمثل حالة من الحالات المذكورة فى الجدول إلى جانب حالات أخرى مماثلة.

ويلاحظ على منحنى الطلب أنه سالب الميل، أى ينحدر من أعلى إلى أسفل وجهة اليمن، ويعكس هذا الميل قانون الطلب ليؤكد أن العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

وإذا كان من المشاهد أن هذا المنحنى يتجه إلى أسفل نحو اليمين، وهو الشكل العادى لمنحنى الطلب، فإنه قد يمثل أحياناً بخط مستقيم يتجه أيضاً إلى أسفل نحو اليمين، حيث انه فى كل الأحوال فإن الطلب ينكمش كلما ارتفع السعر يتمدد، كلما انخفض السعر، فإذا عبر عن الشكل الانسيابى

الموجود فى الصورة فإن معنى ذلك أن العلاقة غير خطيـــة بيــن الطلـــب والسعر، أما إذا كان منحنى الطلب خط مستقيم فإن العلاقة فى هــذه الحالــة خطية.

وقد يلتقى المنحى بالمحور الرأسى فى نقطة ما التى تمثل السعر الــذى يؤدى إلى انعدام الطلب كذلك يلتقى المنحنى بالمحور الأفقى فى نقطة تمثــل مدى الطلب عندما يصل سعر السلعة إلى الصفر.

ويمكن تفسير شكل منحنى الطلب، أى أسباب زيادة الكمية عند انخفــاض السعر أو العكس، والتى تفسر اتجاه هذا المنحنى إلى أسفل نحو اليمين، حيث يرجع ذلك لسببين رئيسيين هما:

١- أن انخفاض السعر يجتذب مستهلكين جدد لم يكن دخلهم يسمح لــهم بالشراء.

٢- أن انخفاض السعر يدفع المشترين القــادرين علــى الشــراء عنــد الأسعار المرتفعة إلى زيادة الكميات المشتراة.

ومعنى ذلك أن هذه الأسباب ترجع إلى ما يسمى بأثر الدخل، حيــث أن ارتفاع السعر يخفض من الدخل وانخفاض السعر يزيد من الدخــل، وأيضــاً إلى أثر الإحلال، أى أن ارتفاع السعر يؤدى إلى إحلال ســلع أخــرى أقــل درجة أو جودة، وانخفاض السعر يؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة التــى انخفض سعرها.

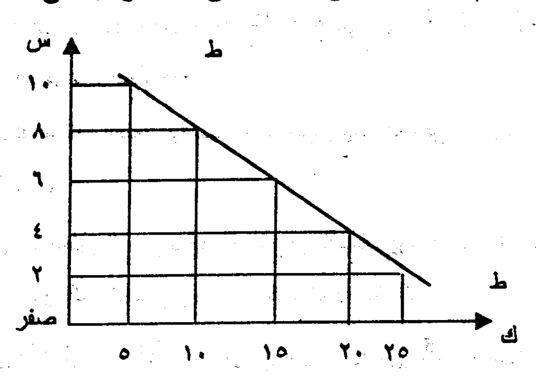
وفى مجال تحليلات منحنى الطلب يجب أن نفرق بين منحنــى الطلــب الفردى، ومنحنى طلب السوق حيث أن الأخير هو الذى يؤخذ فى الاعتبار.

<u>١/٦ منحنى الطلب الفردى:</u>

فإذا كان لدينا جدول طلب لمستهلك واحد على سلعة معينة مثــل لعــب الأطفال كانت أرقامه خلال عام على النحو التالى:

السعر	القيمة المطلوبة
١٠	٥
٨	١٠
٦	١٥
٤	٢٠
٢	٢٥

فإننا يمكن أن نرسم هذا الجدول فى شكل منحنى طلب فردى على النحو التالى:



ويطلق على هذا المنحنى منحنى طلب الفرد أى يخص شخصاً واحداً حيث أن أى شخص آخر يكون له منحنى طلب آخر، وغالباً ما يكون مختلفاً، ولكنها كلها منحنيات توضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، أى توضح قانون الطلب.

٦/٢ منحنى طلب السوق:

وهو ذلك المنحنى الذى يعكس رغبة جميع المستهلكين فى شراء سلعة معينة، والسؤال: كيف نستطيع الحصول على منحنى طلب السوق؟ والإجابة تنحصر فى أننا نستطيع ذلك من خلال التجميع الأفقى لمنحنيات الطلب الفردية لجميع المستهلكين وبالتالى، فإن منحنى طلب السوق هو مجموع

منحنيات الطلب الفردية، وهو الذى يعكس جميع الكميات التي يرغب جميع المستهلكين فى طلبها عند كل سعر.

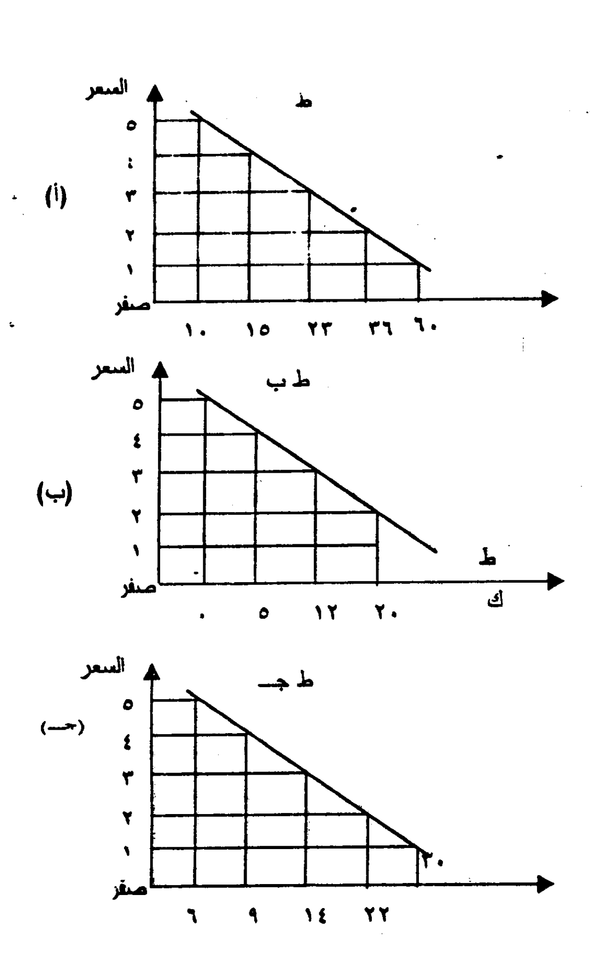
ولإيضاح ذلك أفترض وجود ثلاثة مستهلكين فقط فى سوق سلعة ما، ولكل مستهلك منهم جدول طلب مختلف، فإننا نستطيع اشتقاق طلب السوق على تلك السلعة على النحو التالى:

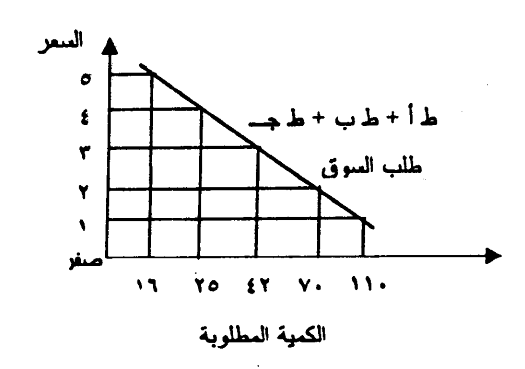
طلب السوق على سلعة ما

بافتراض ٣ مستهلكين

السعر	الكمية المطلوبة للمستهلك الأول (أ)	الكمية المطلوبة للمستهلك الثانى (ب)	الكمية المطلوبة للمستهلك الثانى (جـ)	الكمية المطلوبة لجميع المستهلكين (أ + ب + جـ) طلب السوق
٥	١٠	صفر	٦	١٦
٤	١٥	١	٩	٢٥
٣	٢٣	٥	١٤	٤٢
٢	٣٦	١٢	٢٢	٧٠
١	٦٠	٢٠	٣٠	١١٠

ويلاحظ من هذا الجدول أننا قد حصلنا على طلب السوق بتجميع الكميات مقابل كل سعر، فمثلاً عند السعر (٥) فإن المستهلك الأول سيشترى ١٠ وحدات بينما المستهلك الثانى لا يشترى شيئاً لأن السعر مرتفع بالنسبة له، والمستهلك الثالث يشترى (٦) وحدات ويصبح جميع المستهلكين فى السوق يشترون ١٦ وحدة عندما يكون السعر (٥) وحدات نقدية.. وهكذا حتى نحصل على طلب السوق عند كل الأسعار المحتملة ويمكننا أن نحصل على منحنى طلب السوق من خلال تمثيل الجدول السابق على النحو التالى:


السعر
ط
(أ)
٥
٤
٣
٢
١
صفر
١٠ ١٥ ٢٣ ٣٦ ٦٠
السعر
ط ب
(ب)
٥
٤
٣
٢
١
صفر
ط
ك
. ٥ ١٢ ٢٠
السعر
ط جـ
(جـ)
٥
٤
٣
٢
١
صفر
٢٠
٦ ٩ ١٤ ٢٢


السعر
٥
٤
٣
٢
١
صفر
ط أ + ط ب + ط جـ
طلب السوق
١٦ ٢٥ ٤٢ ٧٠ ١١٠
الكمية المطلوبة

ويلاحظ من الرسم البيانى أن المنحنيات أ، ب، جـ تمثل منحنيات الطلب الفردية، وأن التجميع الأفقى لكل من أ، ب، جـ يعطينا منحنى طلب السوق، ومنحنى طلب السوق أيضا ينحدر من أعلى أسفل والى اليمين ليعكس لنا قانون الطلب.

ثانيا: العوامل المحددة للطلب:

تشير التحليلات السابقة إلى أن سعر السلعة المطلوبة هو العامل الوحيد المحدد للطلب على السلعة وبالتالى فإن السعر هو المحدد الرئيسى للطلب، ولكن كان ذلك يرجع إلى أننا كنا نفرض أن جميع العوامل الأخرى التى قد تؤثر على الطلب تظل ثابتة، ولكن فى حقيقة الأمر فإن تلك العوامل والمحددات لا تظل ثابتة بل كثيرا ما تتغير كلها أو بعضها وفى كل الأحوال يمكن أن تنقل منحنى الطلب إلى أعلى أو إلى أسفل أى إلى وضع جديد يختلف عن الوضع الأصلى، وتتلخص العوامل المحددة للطلب **غير السعر** فى العديد من العوامل أهمها، دخول المستهلكين، أسعار السلع الأخرى، عدد المستهلكين، أذواق المستهلكين، توقعات المستهلكين، بالإضافة إلى تغير توزيع الدخل والثروة وتغير الحالة الاقتصادية، ويطلق على كل هذه المحددات، العوامل غير السعرية المؤثرة على الطلب، وبعضها قابل للقياس والبعض الآخر غير قابل للقياس. وسنحاول إيضاح تأثير الخمسة محددات الأولى على الطلب على النحو التالى[1]:

١ – دخول المستهلكين

ونقصد به هنا، الدخل الحقيقى أو الدخول الحقيقية، أى مجموعة السلع

---

(١) يأتى سعر السلعة نفسها أول العوامل المحددة للطلب، فهو المعبر عن دالة الطلب وطالما أوضحناه فى قانون الطلب فإن التحليل ينصب هنا على العوامل غير السعرية التى تعبر عن طبيعة دالة الطلب نفسها وتنقل منحنى الطلب إلى أوضاع جديدة.

والخدمات التى يستطيع الحصول عليها المستهلك أو المستهلكون بالدخل النقدى الذى يتم الحصول عليه، وعندما نبحث تأثير الدخل على الطلب يجب أن نفرق بين نوعين من السلع.

<u>١/١ السلع العادية:</u> وهى السلع التى نستهلك منها كمية أكبر كلما زاد دخلنا وكمية أقل كلما قل دخلنا، مثل الملابس الجديدة، الفواكة، الأحذية الجلدية، اللحوم، التليفزيون الملون، وتصبح العلاقة بين الدخل والطلب على تلك السلع علاقة طردية، أى كلما زاد الدخل، زادت الكمية المطلوبة أو الطلب، والعكس صحيح، وزيادة الطلب تتم بنسب متفاوتة تتوقف على ما إذا كانت السلعة ضرورية أم كمالية.

<u>٢/١ السلع الدنيا:</u>

وتسمى سلع الفقراء، حيث يستهلك منها كمية أقل بزيادة الدخل وكمية أكبر عندما ينخفض، أى أن العلاقة فى هذه الحالة علاقة عكسية بين الدخل والطلب على السلع الدنيا أو الرديئة مثل التليفزيون غير الملون أو الملابس المستعملة أو البقوليات بالمقارنة باللحوم.

٢- أسعار السلع الأخرى:

وعند بحث تأثير أسعار السلع الأخرى على الطلب على السلعة محل الدراسة يجب أن نفرق بين ثلاثة أنواع من السلع هى:

<u>١/٢ السلع البديلة:</u> وهى السلع التى يمكن استعمالها كبدائل مثل (التفاح والبرتقال وزيت الزيتون وزيت الذرة والشاى والبن أو القهوة)، وفى مثل هذه الحالات فإن ارتفاع سعر سلعة التفاح ونحن ندرس الطلب على سلعة البرتقال فإننا سنجد أن الطلب سيزداد على البرتقال والعكس صحيح، وتصبح فى هذه الحالة السلعتان بديلتان.

وهنا يمكن القول أن العلاقة تكون طرديه بين السلعتان البديلتان، حيث أنه إذا ارتفع سعر السلعة الأخرى ولتكن الشاى، فإنه فى المقابل يزداد الطلب على البن (القهوة) إذا كان الطلب على البن أو القهوة هى السلعة محل الدراسة.

2/2 السلع المكملة: وهى السلع التى تستعمل مع بعضها البعض من منظور الشيء لزوم الشيء، وهناك أمثلة كثيرة لذلك مثل الكاميرا والفيلم، والحذاء والجورب، والسكر والشاى، والبدلة وربطة العنق والسيارة والبنزين، ونسمى هذه الحالة السلعتان مكملتان. وهنا يمكن القول أن العلاقة تكون عكسية بين السلعتان المكملتان أو السلع المكملة، حيث يلاحظ انه إذا ارتفع سعر السلعة الأخرى مثل السيارة فإن الطلب على السلعة محل الدراسة وهو البنزين سيقل، حيث أن البنزين والسيارات تستعملان معاً، وهكذا تكون السلع مكملة، إذا كان سعر أحدهما يتناسب عكسياً مع الطلب على السلعة الأخرى.

3/2 السلع المستقلة: وهي السلع التي ليس لها علاقة مع بعضها البعض وهنا لا توجد علاقة ولا تأثير لأي تغير في سعر أحدهما على الطلب على السلعة الأخرى مثل السيارة و البطاطا والملح والأسمدة والأحذية والبيض. وبالتالي تصبح السلع مستقلة إذا كان التغير في سعر أحدهما لا يؤثر في الطلب على السلع الأخرى.

3- عدد المستهلكين:

والعلاقة هنا طردية بين عدد المستهلكين وطلب السوق للسلعة محل الدراسة، بمعنى أنه كلما زاد عدد المستهلكين أو المشترين للسلعة كلما زاد الطلب عليها، والعكس صحيح، وزيادة عدد المستهلكين يمكن أن يرجع إلى النمو فى عدد السكان فى المنطقة محل الدراسة أو تحسن المواصلات أو غيرها من الأسباب والعوامل.

٤- أذواق المستهلكين:

تعتبر أذواق المستهلكين وتفضيلات المستهلكين من أهم محددات الطلب على سلعة معينة رغم أنها من المحددات أو العوامل التى من الصعب قياسها، وبالتالى فإن أى مؤثرات تؤثر على أذواق وميول وتفضيلات المستهلكين تؤدى إلى زيادة أو نقص الطلب على السلعة محل الدراسة، فمثلا وسائل الدعاية تؤثر بلا شك على أذواق المستهلكين وتؤدى بالتالى إلى تغير الطلب على السلعة، والعكس صحيح. حيث يمكن أن نجد العكس عندما يقرأ المستهلكين تقريرا يشير إلى أن المواد المستعملة فى إنتاج القمصان لها تأثير ضار على الجسم فإن رغباتهم نحو السلعة سوف تقل وسيحدث نقص فى الطلب للسلعة. وهكذا يمكن القول أن زيادة تفضيلات المستهلكين لأى سبب إن كان، فإن أذواق المستهلكين تتجه إيجابيا نحو زيادة الطلب على السلعة والعكس صحيح.

٥- توقعات المستهلكين:

فإذا توقع المستهلكين أن يرتفع سعر سلعة معينة فى المستقبل القريب فإن الطلب عليها يزداد والعكس صحيح، وبالمثل إذا توقع المستهلكين زيادة دخولهم فى القريب، فإن نمط الاستهلاك سيتغير مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع العادية، وانخفاض الطلب على السلع الدنيا أو السلع الرديئة أو ما يسمى بسلع الفقراء والعكس يحدث فى حال التوقعات بانخفاض الدخل.

وهناك عوامل أخرى كثيرة غير تلك العوامل الخمس مثل الحالة الاقتصادية العامة، والتغيرات الزمنية، وزيادة الاستثمارات والإنفاق العام وغيرها ليس هناك مجال لذكرها.

ثالثا: التغير فى الكمية المطلوبة والتغير فى الطلب:

يمكن القول بأن التحليلات السابقة انقسمت إلـــى اتجـاهين واضحيــن، فالاتجاه الأول ركز على إيضاح قانون الطلب، وبالتالى إيضاح العلاقة بيــن السعر والكمية، ومن ثم دراسة تأثير السعر باعتباره المحدد الرئيسى للكميــة المطلوبة ومن ثم الطلب مع بقاء العوامل والمحددات الأخرى ثابتـــة بينمـا ركز الاتجاه الثانى على تأثير العوامل والمحددات الأخرى التى كان يفـترض أنها ثابتة، فى حالة تغيرها على الطلب.

وقد لاحظنا أنه عند دراسة العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة مع ثبـــات العوامل الأخرى، لم يكن هناك إلا منحنى طلب واحد هو الـــذى يظـــهر هـــذه العلاقة بينما لو تأملنا فى تأثير العوامل والمحددات الأخرى أنها يمكن أن تنقـل منحنى الطلب برمته أو بأكمله إلى وضع جديد، سواء إلى أعلى أو إلى أسفل.

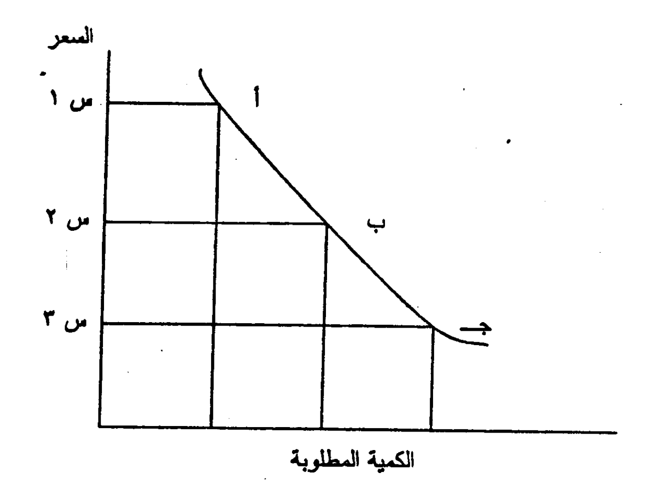
ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن هذين الاتجاهين فى التحليل يكشفان النقـــاب عن ضرورة التفرقة بين نوعين من التغير، هما التغير فى الكمية المطلوبـــة والتغير فى الطلب ويمكن إيضاح ذلك من خلال التحليل التالى:

١- التغير فى الكمية المطلوبة:

يحدث التغير فى الكمية المطلوبة عندما يكون سعر السلعة هو المحـــدد الوحيد والمؤثر فى منحنى الطلب مع ثبات العوامل الأخرى.

وفى هذه الحالة فإن التغير فى الكمية المطلوبة بيانيا، يعنى الانتقال مـــن نقطة إلى نقطة على نفس منحنى الطلب بفعل تأثير سعر السلعة فقط ويحـــدث فى هذه الحالة ما يسمى بتمدد الطلب.

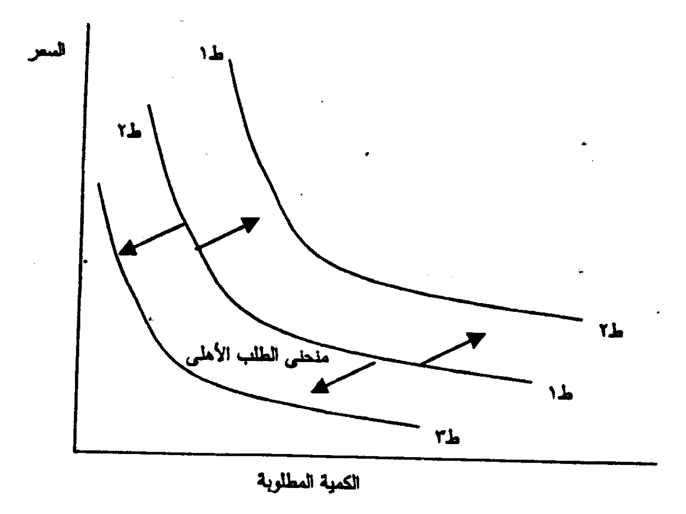
ويمكن إيضاح ذلك بيانيا على النحو التالى:



حيث يلاحظ من الرسم أن التغير فى الكمية المطلوبة يعنى الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، إلى النقطة (جـ) على سبيل المثال على نفس منحنى الطلب، وقد وجدت نتيجة للتغير فى السعر من س إلى س٢ إلى س٣.

٢- التغير فى الطلب:

ويحدث التغير فى الطلب نتيجة للتغير فى أحد أو كل العوامل والمحددات غير السعرية، وبافتراض تغير تلك العوامل والمحددات التى كان يفترض ثباتها، فالتغير فى واحد منها أو كلها يؤدى إلى زيادة الطلب أو نقص الطلب على السلعة محل الدراسة أى تغير دالة الطلب نفسها. وفى هذه الحالة فإن التغير فى الطلب يعنى التغير فى ظروف الطلب وبيانياً يشير إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى أو إلى أسفل إلى اليمن أو إلى اليسار كما يتضح من الرسم التالى:



ويلاحظ من الرسم أن منحنى الطلب الأصلى ط١ ط١ قد انتقل إلى ط٢ط٢ أى إلى وضع جديد ليعبر عن زيادة الطلب على السلعة ثم إلى ط٣ط٣ ليعبر عن نقص الطلب على السلعة بفعل تأثير أحد أو كل العوامل المحددة للطلب غير السعر.

ففى حالة ط٢ط٢، يمكن أن تحدث نتيجة لزيادة الدخل، إذا كانت السلعة عادية وانخفاض الدخل فى حالة السلعة الرديئة، وزيادة أسعار السلع البديلة أو انخفاض أسعار السلع المكملة أو زيادة عدد المستهلكين، أو تغير أذواق المستهلكين لصالح السلعة أو هناك توقعات للمستهلكين بزيادة دخولهم أو زيادة أسعار السلع التى يستهلكونها أو كل هذه العوامل مجتمعة.

أما فى حالة ط٣ط٣ فيمكن أن تحدث نتيجة لانخفاض الدخل وانخفاض أسعار السلع البديلة أو ارتفاع أسعار السلع المكملة، أو انخفاض عدد المستهلكين أو تغير أذواق المستهلكين أو انخفاض عدد المستهلكين أو تغير أذواق المستهلكين فى غير صالح السلعة أو هناك توقعات للمستهلكين

بانخفاض دخولهم أو انخفاض أسعار السلع التي يستهلكونها أو كل هذه العوامل والمحددات مجتمعة.

□ رابعا: تحليلات مرونة الطلب:

لعل من الملاحظ فى كل التحليلات السابقة أنها أشارت فقط إلى أن هناك علاقة بين الطلب وأحد العوامل المحددة للطلب سواء كان سعر السلعة أو عوامل ومحددات غير سعرية، إلا أنها لم تحدد بدقة مثلا كم يؤثر السعر على الكمية المطلوبة أو كم يؤثر الدخل على الطلب أو كم يؤثر سعر السلعة الأخرى على الطلب على السلعة محل الدراسة، وما هى نسبة التغير فى الطلب التى تحدث نتيجة للتغير النسبى فى أحد العوامل المحددة للطلب، من هنا نشأت الحاجة إلى أداة تحليلية تعطينا مؤشرا لدرجة تأثير أحد العوامل المحددة للطلب على الكمية المطلوبة أو الطلب، هذه الأداة عرفت باسم <u>تحليلات مرونة الطلب.</u>

وتعتبر تحليلات المرونة وطرق ونتائج قياسها المحسوبة تحت مختلف الظروف التى تمر بها السلعة من أهم المؤشرات الاقتصادية التى تهم كل صانع قرار على مستوى الوحدة الاقتصادية أو المشروع، وكذلك على المستوى القومى. وتفسر جانب هام من نظرية الطلب وتحتاج دراسة مرونات الطلب إلى تحليلها من خلال النقاط التالية:

١ – مفهوم مرونة الطلب Elasticity of Demand

تعنى مرونة الطلب مدى استجابة الطلب لإحدى العوامل المؤثرة على هذا الطلب وعلى وجه الخصوص العوامل التى يمكن قياسها ويعبر عنها أيضا بأنها درجة استجابة أو حساسية الكمية المطلوبة للتغير النسبى فى إحدى العوامل المؤثرة على الطلب، أى محددات الطلب.

وستكون دراستنا هنا مركزة على مرونة الطلب السعرية لقياس درجة تأثير السعر على الطلب، ومرونة الطلب الدخلية لقياس درجة تأثير الدخل على الكمية المطلوبة ومرونة الطلب المتقاطعة لقياس درجة تأثير أسعار السلع الأخرى على الكمية المطلوبة.

٢- حالات ودرجات مرونة الطلب:

هناك ما يسمى بحالات ودرجات المرونة، وهى حالات معينة لمرونة الطلب تشير إلى اختلاف تأثير الكمية المطلوبة عندما تتغير أو يتغير أحد العوامل التى تؤثر على الطلب وتسمى درجات أو حالات المرونة.

أى أن درجة قياس المرونة ليست واحدة أو متساوية بين السلع وبعضها، إذ أن هناك سلعا معينة يمكن أن يكون الطلب عليها مرن بدرجة كبيرة وهناك سلعا أخرى يكون الطلب عليها غير مرن أو عديم المرونة، وهناك سلعا ثالثة يكون الطلب عليها متناهى أو لا نهائي المرونة كما أن هناك سلعا معينة يمكن أن تختلف درجة الطلب عليها باختلاف عنصر الزمن، وفيما يلى بيان بحالات ودرجات المرونة والأشكال البيانية لها (ينصب التحليل أساسا على مرونة الطلب السعرية).

حالات الطلب حسب درجات المرونة	درجات المرونة (معامل المرونة)	الإيضاح البيانى لحالات مرونة الطلب فى حالة مرونة الطلب السعرية
١- عديم المرونة	معامل المرونة = صفر	س ١ ، س ٢ ، ٠ ، ك
٢- غير مرن أو قليل المرونة.	معامل المرونة = أكبر من الصفر وأقل من الواحد ويمكن القول أن معامل مرونة الطلب أقل من الواحد.	س ١ ، س ٢ ، م ، ك١ ، ك٢ ، ك
٣- متكافئ المرونة	معامل المرونة = واحد (١)	س ١ ، س ١ ، م ، ك١ ، ك٢ ، ك
٤- الطلب مرن (كثير المرونة)	معامل المرنة = أكبر من الواحد	س ١ ، س ٢ ، م ، ك١ ، ك٢ ، ك
٥- لانهائى المرونة	معامل المرونة = ∞	س ، ك

وأوضح أن درجات المرونة تتراوح بين الصفر ومالانهاية.

ويلاحظ أن لدينا خمس حالات يطلق عليها حالات مرونة الطلب تنطبق على أى نوع من أنواع مرونة الطلب يتغير فيها شكل منحنى الطلب أو وضعه فى كل حالة، وفى كل حالة من حالات المرونة يكون فيها معامل

المرونة له رقم معين ويمكن إيضاح دلالة رقم معامل المرونة وحالات منحنى الطلب على النحو التالى:

1/2 حالة الطلب عديم المرونة:

عندما يكون معامل المرونة = صفر (م ط = صفر).

2/2 حالة الطلب قليل المرونة:

أى غير مرن نسبيا، عندما يكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح (م ط < 1).

3/2 حالة الطلب كثير المرونة أي مرن نسبيا:

عندما يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح (م ط م >1)

4/2 حالة الطلب متكافئ المرونة:

عندما يكون معامل المرونة = الواحد الصحيح (م ط = 1).

5/2 حالة الطلب لا نهائي المرونة:

عندما يكون معامل المرونة = ما لانهاية (م ط = ∞)

3- أسباب اختلاف درجات المرونة ومحدداتها:

تتوقف درجات المرونة على عدد من الأسباب لعل من أهمها:

1/3 إمكانية إحلال سلعة محل أخرى:

لو كان هناك إمكانية الاستبدال، لسلعة مكان سلعة، فالسلعة الأولى يمكن الطلب عليها مرن للغاية والعكس صحيح، أى أن درجة المرونة، على سلعة ما تتوقف على مدى أو درجة كمال بديل هذه السلعة. (إحلال نوع من المياه الغازية مكان آخر، وإحلال القهوة محل الشاى) والبديل هنا لابد أن يكون قريب.

٢/٣ مدى ضرورية السلعة أو كماليتها:

فكلما كانت السلعة ضرورية ولازمة، كلما اتجهت لأن يكـــون الطلـــب عليها غير مرن أو عديم المرونة (الخبز)، ومن ناحية أخرى، السلع الكماليـــة المظهرية الطلب عليها مرن.

٣/٣ حجم دخل المستهلك:

وهذا يعنى أن طلب الطبقة الثرية على السلع والخدمات يعتبر طلبا غـــير مرن أو أقل مرونة من طلب الطبقة الفقيرة على نفس السلع والخدمات وذلـــك لأن المنفعة الحدية للنقود (آخر وحدة) عند الأغنياء تكون أقل منـــــها بكثـــير عند الفقراء.

٤/٣ النسبة المئوية لثمن السلعة من ميزانية المستهلك:

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان الطلب عليها مرن (التليفزيون) وكلمـــا انخفضت هذه النسبة، كلما كان الطلب عليها غير مرن.

٥/٣ طول الفترة الزمنية:

من المحتمل أن يتحول الطلب غير المرن على سلعة ما بمرور الوقـــت إلى طلب مرن نسبيا نتيجة لاستطاعة المســـتهلك تعديـــل نمـــط اســـتهلاكه والتعرف على السلع المختلفة الموجودة فى السوق مما قد يؤدى إلى اكتشـــف بدائل أرخص نسبيا.

٦/٣ تعدد استعمالات السلعة:

حيث كلما تعددت استعمالات السلعة كلما ارتفعـــت درجـــات المرونـــة بالنسبة للطلب عليها والعكس صحيح.

٤- الأهمية الاقتصادية لمرونة الطلب واستخداماتها:

تنبع الأهمية الاقتصادية لمرونة الطلب من النواحى التالية:

١/٤ دور المرونة في تحديد سعر المنتج والتأثير على السياسة الاقتصادية للمشروع:

من أبرز المؤشرات الاقتصادية التى يراعيها المدير صاحب القرار فى المشروع عند رغبته فى تعديل أو تغيير السياسات الاقتصادية الخاصة بمشروعه خاصة سياسات الإنتاج والتسويق والتسعير فالمدير يمتنع عن رفع سعر السلعة التى ينتجها إذا كان الطلب عليها مرنا لأنه يعلم أن أى رفع للثمن – حتى لو كان طفيفا – سيؤدى إلى إنقاص الكمية المطلوبة منه هذه السلعة، مما يؤدى بدوره إلى التأثير على حجم الإنتاج والمبيعات نشأته كما يمكنه فى حالة الطلب المرن على السلعة أن يخفض ثمنها حتى يزيد من حجم مبيعاته وإنتاجه بالتبعية.. وهكذا

٢/٤ دور المرونة فى رسم السياسات الاقتصادية الكلية:

تستخدم المرونة فى رسم الكثير من السياسات الاقتصادية، مثل فرض ضريبة على سلعة (المبيعات)، فلو كان الطلب مرن يؤدى إلى انخفاض الإيرادات أما لو كان عديم المرونة، تزيد الإيرادات، وتساعد من ناحية أخرى على توقيع مدى قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة، فلو كانت المرونة كبيرة، كلما قلت سلطة المنتج فى تحميل عبء الضريبة على ثمن السلعة، حيث أن ذلك يؤدى إلى تقليل حجم الكمية المباعة، والعكس صحيح، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (مثل مرونة العرض).

أيضا تستخدم المرونة فى وضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على فائض الطلب أو العرض وما إلى ذلك.

٣/٤ التمييز الاحتكارى:

فإذا أراد منتج محتكر التمييز فى سعر بيع السلعة فإنه لا يستطيع تنفيذ ذلك إلا إذا اختلفت مرونة الطلب فى الأسواق المختلفة.

٤/٤ التعامل مع تقلبات الأسعار وتحقيق استقرارها:

واضح أن العلاقة بين مرونة الطلب على السلع وتقلبات أسعار هذه السلع تعتبر علاقة عكسية فكلما كانت درجة مرونة الطلب على السلع محدودة أو قليلة أدى هذا بمنتجى هذه السلع إلى زيادة أسعارها بحرية أكبر (مما يزيد تقلبات الأسعار فى هذه الحالة) وكلما كانت درجة مرونة الطلب على السلع كبيرة أو لانهائية أدى بمنتجى هذه السلع إلى الخوف الشديد حتى من مجرد عمل زيادة طفيفة فى أسعار هذه السلعة، (مما يقلل من تقلبات الأسعار فى هذه الحالة).

٥/٤ التخطيط على المستوى القومي وعلى مستوى المشروع:

حيث تساعد على تقدير الطلب المستقبلى لسلعة ما فى ظل تغير أحد العوامل التى تؤثر على الطلب، ومن ناحية أخرى، تساعد على تجنب إنشاء طاقات تكون فائضة عن الحاجة أو وجود عجز في إنتاج بعض السلع الاستراتيجية على المستوى القومى، أو السلع التى ينتجها المشروع.

٦/٤ تصنيف السلع وتقسيمها:

حيث يمكن التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية أو الترفيهية، وتتوقف هذه التفرقة على مستوى دخل المستهلك وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة. بحيث إذا تغيرت تلك العوامل والظروف السائدة يكون من الممكن تحول السلع الكمالية إلى سلع ضرورية والعكس.

٥- أنواع مرونات الطلب

هناك العديد من مرونات الطلب، ويرتبط عددها، بعـــدد المتغـيرات أو العوامل المؤثرة على الطلب أو الكمية المطلوبة وعلى الأخص التى يمكـــن قياسها، ونحن فى هذا الصدد، سنختار تحليل ثلاثة أنواع لمرونات الطلـــب، ترتبط تسميتها بالعوامل الرئيسية التى تؤثر على الطلب، وهى علـــى النحـــو التالى:

١/٥ مرونة الطلب السعرية:

وتعتبر من أهم أنواع المرونات فى مجال دراسة الطلب لأنها ترتبط بمـــا أشرنا إليه سابقا بما يسمى قانون الطلب.

١/١/٥ تعريف مرونة الطلب السعرية Price Elasticity

يمكن تعريفها "بأنها درجة أو مدى استجابة أو حساسية الكمية المطلوبـــة من هذه السلعة للتغيير النسبى فى سعرها وهـــذه الاســـتجابة أو الحساســـية تختلف من سلعة لأخرى". "أي هى عبارة عن التغير النسبى الطفيـــف فـــى الكمية المطلوبة نتيجة لتغير نسبى طفيف فى السعر".

٢/١/٥ قياس مرونة الطلب السعرية:

يمكن قياس مرونة الطلب السعرية بطريقتين على النحو التالي :

١/٢/١/٥ مرونة النقطة وفي هذه الطريقة يكون :

م ط س = نسبة التغير فى الكمية ÷ نسبة التغير فى السعر.

$$\text{م ط س} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

$$\text{م ط س} = \frac{\text{الكمية الجديدة} - \text{الكمية الأصلية}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{السعر الجديد} - \text{السعر الأصلى}}{\text{السعر الأصلية}}$$

$$\text{م ط س} = \frac{ك_2 - ك_1}{ك_1} \div \frac{س_2 - س_2}{س_1}$$

$$= \frac{ك_2 - ك_1}{ك_1} \times \frac{س_1}{س_2 - س_1} = \boxed{\frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}} \quad \frac{?ك}{?س} \times \frac{س_1}{ك_1}$$

حيث أن ك١ = الكمية المطلوبة الأصلية ، س١ + السعر الأصلى

و ك٢ = الكمية المطلوبة الجديدة س٢ = السعر الجديد.

مع مراعاة إهمال الإشارة السالبة، لأنها تعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة وهى معروفة اقتصاديا بقانون الطلب، كما أشرنا من قبل.

مثال:

إذا كان سعر الكرسى البلاستيك للأطفال ١٠ جنيه، وكانت الكمية المطلوبة ٥٠ كرسيا، وعندما انخفض السعر إلى ٨ جنيه زادت الكمية المطلوبة إلى ٧٠ كرسيا فاحسب معامل مرونة الطلب السعرية ووضح دلالته؟

الحل:

$$\text{م ط س} = \boxed{\frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}}$$

$$= \frac{20}{-2} \times \frac{10}{50} = \frac{200}{-100} = -2$$

وهذا يعنى أن الإشارة سالبة لتعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وعادة يتم إهمالها لأن دلالتها معروفة اقتصاديا، أما الرقم ٢ فيشير إلى أن معامل المرونة أكبر من الواحد وبالتالى فإن الطلب فى هذه الحالة هو طلب مرن نسبيا أو كثيرة المرونة، ومعنى ذلك أن تغيرا طفيفا بنسبة ١% فى سعر السلعة يؤدى إلى تغيرا فى الكمية المطلوبة بنسبة ٢%، وفى هذه الحالة انخفاض بنسبة ١% فى سعر السلعة تؤدى إلى تغيرا فى الكمية المطلوبة بالنسبة ٢%.

٢/٢/١/٥ مرونة نقطة الوسط Mid Point Elasticity

يلاحظ على الصيغة السابقة للمرونة، أنها تثير مشكلة اختيار النقطة الأصلية أى السعر الأصلى والكمية الأصلية، وقد أنتهى الاقتصاديين إلى حل عملى لهذه المشكلة باستعمال متوسط الكميات ومتوسط الأسعار فيما يعرف بمرونة نقطة الوسط أو مرونة القوس ونأخذ الصيغة التالية:

$$\text{مرونة نقطة الوسط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\frac{\text{ك}_1 + \text{ك}_2}{2}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\frac{\text{س}_1 + \text{س}_2}{2}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}_1 + \text{س}_2}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} \times \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}_1 + \text{س}_2}$$

$$\text{م ط س (نقطة الوسط)} = \boxed{\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}_1 + \text{س}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2}} = \boxed{\frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1 + \text{س}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2}}$$

وهى تستخدم للسلاسل الزمنية الطويلة نسبيا لأنها تكون أكثر دقة ويمكن

أن نأخذ الصورة التالية أيضا:

$$\text{م ط س (نقطة الوسط)} = \frac{\text{ك}_1 - \text{ك}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} \div \frac{\text{س}_1 - \text{س}_2}{\text{س}_1 + \text{س}_2}$$

$$= \boxed{\frac{\text{ك}_1 - \text{ك}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} \times \frac{\text{س}_1 + \text{س}_2}{\text{س}_1 - \text{س}_2}}$$

مثال: يشير الجدول التالى إلى تقديرات نقطة الوسط لأحد السلع:

السعر	الكمية المطلوبة	مرونة نقطة الوسط
٥	صفر	-
٤	١٠	٩
٣	٢٠	٢,٣٣
٢	٣٠	١,٠٠
١	٤٠	٠٠,٤٣
صفر	٥٠	٠٠,١١

(ويمكن التدريب على استخراج النتائج بتطبيق معامل نقطة الوسط بـأحد الصيغ المطروحة). وتشير النتائج بالجدول إلى حـالات ودرجـات مرونـة الطلب السعرية التالية:

- بين السعر ٤، ٥ جنيه تكون م ط س = ٩ وهـذا يعنـى أن تغـير السعر بنسبة ١% ينتج عنه تغير نسبى فى الكمية المطلوبـة بمقـدار ٩%، ومعنى ذلك أن الطلب مرن نسبيا أو كثير المرونة، وبصفة عامة إذا تغـير السعر بنسبة ١%، فإن الطلب فى هذه الحالة يطلق عليه طلب مرن نسـبيا أو كثير المرونة.

- بين السعر صفر و ١ جنيه، يكون م ط س = ٠,١١ وهذا يعنـى أن تغير السعر بنسبة ١% ينتج عنه تغير نسبى ضئيل فـى الكميـة المطلوبـة

مقداره ٠,١١%، ومعنى ذلك أن الطلب غير مرن نسبيا أى قليل المرونــــة، وبصفة عامة إذا تغير السعر بنسبة ١% وأدى إلى تغير نسبى فــــى الكميــة المطلوبة بأقل من ١% فإن الطلب فى هذه الحالة يطلق عليه طلب غير مرن نسبيا أو قليل المرونة.

- عند السعر ٢، ٣ يكون م ط س = ١، وهذا يعنى أن تغـــير السعــر بنسبة ١% ينتج عنه تغير نسبى فى الكمية المطلوبـــة بنســبة ١% ويكــون الطلب في هذه الحالة متكافئ المرونة، وبصفة عامة إذا تغير السعر بنســـبة ١% وأدى ذلك إلى تغير نسبى فى الكمية المطلوبة بنفس النسبة فإن الطلـب فى هذه الحالة يطلق عليه طلب متكافئ المرونة.

- وهكذا نذكر إذا كان م ط س = صفر، فإن أى تغير نسبى فى السـعر لن يؤدى إلى أى تغير على الإطلاق فى الكمية المطلوبـــة، أى لا تســتجيب الكمية المطلوبة للتغير فى السعر إطلاقا، ويكون الطلب فى هذه الحالة طلـب عديم المرونة.

أما إذا كان م ط س = ∞ أى ما لانهاية، بمعنى أن تغـير طفيـف فـى السعر، يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة كبيرة جدا للغاية، ويطلـق على الطلب فى هذه الحالة، طلب لانهائى المرونة.

ويمكن تلخيص حالات ودرجات مرونة الطلب السعرية على النحو التالى:

حالات مرونة الطلب السعرية (حالة منحنى الطلب)	التغير النسبى فى السعر والكميات	درجات مرونة الطلب السعرية (معامل المرونة)
الطلب مرن نسبيا	% Δ ك ط > % Δ س	م ط س > ١
الطلب غير مرن نسبيا	% Δ ك ط < % Δ س	م ط س < ١
الطلب متكافئ المرونة	% Δ ك ط = % Δ س	م ط س = ١
الطلب عديم المرونة	% Δ ك ط = % Δ س	م ط س = صفر
الطلب لانهائى المرونة	% Δ ك ط كبير للغاية	م ط س = ∞ ما لانهاية

١/٣/٥ العلاقة بين مرونة الطلب السعرية والإيراد الكلي:

من الجوانب الهامة فى دراسة مرونة الطلب السعرية هو ذلك الجانب الخاص بتأثيرها على الإيراد الكلى فى أى نشاط اقتصادى، فالإيراد الكلى فى كل الأحوال = السعر × الكمية المطلوبة، أو تحديد الإيراد الكلى = السعر × الكمية المباعة، وطالما أن السعر أحد مكونات الإيراد الكلى فإننا يمكن أن نجد أن العلاقة بين مرونة الطلب السعرية والإيراد الكلى والسعر لها ثلاث جوانب يتوقف اتجاه كل علاقة على درجة مرونة الطلب السعرية، وفيما يلى تحليل جوانب هذه العلاقة من خلال حالات تطبيقية على النحو التالى:

١/٣/١/٥ إذا كان الطلب مرنا نسبيا أى كثير المرونة:

فإن العلاقة بين التغير فى السعر والتغير فى الإيراد الكلى الناجم عن بيع السلعة هى علاقة عكسية فإذا ارتفع السعر انخفض الإيراد الكلى وإذا انخفض السعر زاد الإيراد الكلى.

١/٣/١/٥ افترض أن:

أحد المشروعات يفكر فى القيام برفع سعر السلعة التى ينتجها من ٤,٥ جنيه إلى ٥.٥ جنيه، ووجد أن الكمية المباعة ستنخفض من ٢٤٠٠ وحدة إلى ١٦٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة؟

الحل:

$$\text{م ط س} = \frac{-٨٠٠}{١} \times \frac{١٠}{٤٠٠٠} = -٢$$

أى أن الطلب مرن نسبيا.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر ٤,٥ جنيه = ٤,٥ × ٢٤٠٠ = ١٠٨٠٠ جنيه.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر ٥.٥ جنيه = ٥.٥ × ١٦٠٠ = ٨٨٠٠ جنيه.

وبالتالى فإن الإيراد الكلى ينخفض.

ومعنى ذلك أنه فى حالة الطلب المرن نسبيا فإن تلك العلاقة تشير إلـــى أن زيادة الأسعار تؤدى إلى انخفاض الإيراد الكلى أى أن العلاقة عكسية. ويبنى قرار المشروع على هذا الاتجاه.

<u>٥/١/٣ /٢ - أفترض أن المشروع:</u>

فكر فى خفض السعر من ٤,٥ جنيه إلى ٣,٥ جنيه، ووجـــد أن الكميـــة سترتفع من ٢٤٠٠ وحدة إلى ٣٢٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة؟

الحل:

$$م\ ط\ س = \frac{٨٠٠}{-١} \times \frac{٨}{٥٦٠٠} = \frac{-٨}{٧} = ١,١٤$$

وبالتالى لازال الطلب مرن نسبيا.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر ٤,٥ جنيه = ٤,٥ × ٢٤٠٠ = ١٠٨٠٠ جنيه.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر ٣,٥ جنيه = ٣,٥ × ٣٢٠٠ = ١١٢٠٠ جنيه.

وبالتالى، فإن الإيراد الكلى يزيد.

ومعنى ذلك أنه فى حالة الطلب المرن نسبيا، فإن تلك العلاقة تشير إلـــى أن انخفاض الأسعار يؤدى إلى زيادة الإيراد الكلى، ويبنى قرار المشـــروع على هذا الاتجاه.

<u>٥/١/٣/٢ - إذا كان الطلب غير مرن نسبيا أى قليل المرونة</u>

فإن العلاقة بين التغير فى السعر والتغير فى الإيراد الكلى هـــى علاقـــة طردية، فإذا ارتفع السعر، زاد الإيراد الكلى وإذا انخفض السعر قل الإيـــراد الكلى أى انخفض.

٥/١/٣/٢/١ - أفترض أن:

أحد المشروعات رفع سعر من ٤ جنيه إلى ٦ جنيه، وبالتالى انخفضت الكمية المطلوبة، وبالتالى المباعة من ١١٠٠ وحدة ٩٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة؟

الحل:

$$\text{م ط س} = \frac{٢٠٠}{٢} \times \frac{١٠}{٢٠٠٠} = ٠,٥$$

أى أن الطلب غير مرن أو قليل المرونة.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر٤ جنيه = ٤ × ١١٠٠ = ٤٤٠٠ جنيه.

ويصبح الإيراد الكلى عند سعر٦ جنيه = ٦ × ٩٠٠ = ٥٤٠٠ جنيه.

وبالتالى فإن الإيراد الكلى يزداد فى حالة ارتفاع السعر.

ومعنى ذلك أنه فى حالة الطلب غير المرن نسبيا فإن العلاقة تشير إلى أن زيادة السعر ستؤدى إلى زيادة الإيراد الكلى ويبنى قرار المشروع على هذا الاتجاه.

٥/١/٣/٢/٢ - أفترض أن:

هذا المشروع فكر أن يخفض السعر من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه، وبالتالى زادت الكمية المطلوبة من ١١٠٠ وحدة إلى ١٢٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة؟

$$\text{م ط س} = \frac{١٠٠}{١-} \times \frac{٧}{٢٣٠٠} = \frac{٧}{٢٣} = ٠,٣$$

أى أن الطلب غير مرن أو قليل المرونة.

ويصبح الإيراد الكلى عند السعر ٤ جنيه = ٤ × ١١٠٠ = ٤٤٠٠ جنيه

ويصبح الإيراد الكلى عند السعر ٣ جنيه = ٣ × ١٢٠٠ = ٣٦٠٠ جنيه

وبالتالى فإن الإيراد الكلى يقل وينخفض.

ومعنى ذلك أنه فى حالة الطلب غير المرن، فإن تلك العلاقة تشير إلـــى أن انخفاض السعر يؤدى إلى انخفاض الإيراد الكلى ويبني قرار المشـــروع على هذا الاتجاه.

<u>٣/٣/١/٥ - إذا كان الطلب متكافئ المرونة:</u>

فإن العلاقة بين التغير فى السعر والتغير فى الإيراد الكلى تكون ثابتـــة لا تتغير، فإذا ارتفع السعر، فإن ذلك لن يؤدى إلى تغير فى الإيراد الكلـــى، وسيظل ثابت لا يتغير، وإذا انخفض السعر فإن ذلك لن يؤدى إلى تغير فـــى الإيراد الكلى وسيظل ثابت لا يتغير.

<u>١/٣/٣/١/٥ - أفترض أن:</u>

أحد المشروعات رفع السعر من ٤ جنيه إلى ٦ جنيه، وبالتالى نقصـــت الكمية المطلوبة من ٦٠٠٠ وحدة إلى ٤٠٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة؟

الحل:

$$\text{م ط س} = \frac{٢٠٠٠}{-٢} \times \frac{١٠}{١٠٠٠٠} = ١$$

أى أن الطلب متكافئ المرونة.

ويصبح الإيراد الكلى عند السعر ٤ جنيه = ٤ × ٦٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيه

ويصبح الإيراد الكلى عند السعر ٦ جنيه = ٦ × ٤٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيه

وبالتالى فإن الإيراد الكلى ثابت لا يتغير.

ومعنى ذلك أنه فى حالة الطلب المتكافئ المرونة، فإن تلك العلاقة تشـير إلى أن ارتفاع السعر لا يؤدى إلى زيادة الإيراد الكلى بـــل يظـــل ثـــابت لا يتغير ويبنى قرار المشروع على هذا الأساس.

٥/١/٣/٣/٢- افترض أن هذا المشروع:

فكر أن يخفض السعر من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه، وبالتالى زادت الكميـــة المطلوبة من ٦٠٠٠ وحدة إلى ٨٠٠٠ وحدة، فما هو اتجاه العلاقة

الحل:

$$\text{م ط س} = \frac{٢٠٠٠}{١-} \times \frac{٧}{١٤٠٠٠} = ١$$

أى أن الطلب متكافئ المرونة.

ويصبح الإيراد الكلى عن السعر ٤ = ٤× ٦٠٠٠ = ٢٤٠٠٠

ويصبح الإيراد الكلى عن السعر ٣ = ٣× ٨٠٠٠ = ٢٤٠٠٠

وبالتالى فإن الإيراد الكلى ثابت لا يتغير.

ومعنى ذلك، أنه فى حالة الطلب المتكافئ المرونة فإن تلك العلاقة تشـير إلى أن انخفاض السعر لا يؤدى إلى تغير الإيراد الكلى، بل يظـــل ثـــابت لا يتغير، ويبنى قرار المشروع على هذا الاتجاه.

٢/٥- مرونة الطلب الدخلية Income Elasticity:

بنفس طريقة التحليل لمرونة الطلب السعرية، فإننــــا يمكـــن أن نتنــاول بتركيز مرونة الطلب الدخلية، حيث تعرف بأنها: "مـــدى اســتجابة الكميـــة المطلوبة للتغير النسبى فى دخل المستهلك".

أى هى عبارة عن التغير النسبى فى الكمية المطلوبـــة نتيجـــة التغــير النسبى فى الدخل، ومن ثم فإن:

$$\text{معامل مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى الدخل}}$$

$$\text{م ط ل} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ك}} \times \frac{\text{ل}_١}{\text{ك}_١}$$ (الصورة الأولى) حيث ل هى الدخل.

مثال:

إذا كانت لديك البيانات التالية:

الدخـــل	الكمية المطلوبة
٥٠٠	١٠٠٠
٦٠٠	١٥٠

فاحسب معامل مرونة الطلب الدخلية؟

الحل:

$$\text{م ط س} = \frac{\text{ك٢} - \text{ك١}}{\text{ل٢} - \text{ل١}} \times \frac{\text{ل١}}{\text{ك١}}$$ وبالتعويض:

$$\text{م ط ل} = \frac{١٥٠ - ١٠٠}{٦٠٠ - ٥٠٠} \times \frac{٥٠٠}{١٠٠} = \frac{٥٠}{١٠٠} \times \frac{٥٠٠}{١٠٠} = ٢,٥$$

ويلاحظ أن الإشارة موجبة، لأن العلاقة طردية بيـــن الدخـــل والكميـــة المطلوبة، أما دلالة معامل مرونة الطلب الدخلية، تشير إلى أن تغيراً طفيفـــاً فى الدخل بنسبة (١%) يؤدى إلى تغيراً فى الكمية المطلوبة بنســـبة (٢,٥%) وهذا معناه أنه مرن نسبياً، أى فى الحالة التى بين يدينا عندما يزيـــد الدخـــل بنسبة ١% فإن الكمية المطلوبة تزيد بنسبة ٢,٥%.

ومن الضرورى أن نذكر أن مرونة الطلب الدخلية تفـــرق بيـــن الســـلع الضرورية والسلع الكمالية[1]، فإذا كان معامل المرونة يقـــل عـــن الواحـــد الصحيح، فالسلعة تكون فردية، وإذا كان معامل مرونة الطلب الدخلية أكـــبر من الواحد فالسلعة تكون كمالية، وتنطبق نفـــس حـــالات المرونـــة الســـابق الإشارة إليها على مرونة الطلب الدخلية من حيث حالة منحنى الطلب، ومـــن

(١) بل يمكن أن نستخدم مرونة الطلب الدخلية أيضاً فى التفرقة بين السلع العادية Normal good، حيث يكون معامل المرونة موجب والسلع الدنيا Inferior good حيث يكون معامل المرونة سالب.

منظور ما إذا كان مرناً نسبياً أو غير مرن نسبياً أو متكافئ المرونة أو عديم المرونة أو لانهائي المرونة.

٣/٥ مرونة الطلب المتقاطعة Cross-Elasticity

وتعرف مرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية بأنها "مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير النسبى فى أسعار السلع الأخرى المرتبطة بها سواء البديلة عنها أو المكملة لها".

ويمكن أن توجد ثلاثة أوضاع فيما يتعلق بتقديرات تلك المرونة، فقد نجد أن إشارة معامل مرونة الطلب المتقاطعة سالبة، فإن ذلك يشير إلى أن العلاقة عكسية بين الطلب على السلعة محل الدراسة وسعر السلعة الأخرى المرتبطة وهنا تصبح السلعتان مكملتان مثل الشاى والسكر.

وقد نجد أن إشارة معامل مرونة الطلب المتقاطعة موجبة لتعبر عن العلاقة الطردية بين الطلب على السلعة محل الدراسة وسعر السلعة الأخرى المرتبطة بها، وهنا تصبح السلعتان بديلتان أى متنافستان (الشاى والبن). وقد نجد أن معامل المرونة = صفر، فتصبح السلعتان مستقلتان (الشاى والثلاجة).

وهكذا تفرق مرونة الطلب المتقاطعة بين السلع المكملة والسلع البديلة والسلع المستقلة، وتنطبق نفس الحالات الخمس للمرونة ودلالات درجات مرونة الطلب السابق الإشارة إليها على مرونة الطلب المتقاطعة.

فلو أننا نفترض أمام السلعتان (أ)، (ب) وندرس الطلب على (أ)، بدلالة سعر (ب) فإن:

$$\text{معامل مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة (أ)}}{\text{التغير النسبى فى سعر السلعة (ب)}}$$

أى أن:

$$\text{م ط ق} = \frac{\Delta \text{ك أ}}{\Delta \text{س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

مثال (١)

إذا كانت لديك البيانات التالية عن السلعة (أ) والسلعة (ب)

الكمية المطلوبة من السلعة (أ)	سعر السلعة (ب)
٢٠٠	١٠٠
١٠٠	٢٠٠

فالمطلوب تقدير معامل مرونة الطلب المتقاطعة.

$$\text{م ط ق} = \frac{\Delta \text{ ك أ}}{\Delta \text{ س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

$$= \frac{١٠٠}{١٠٠} \times \frac{١٠٠}{٢٠٠} = - \frac{١}{٢}$$

أى أن السلعتان متكاملتان أو مكملتان وأن تغيرا نسبيا ١% فى سعر السلعة (ب) يؤدى إلى تغير الطلب على السلعة (أ) بنسبة ٠,٥% وفى هذه الحالة زيادة سعر السلعة (ب) يؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة (أ).

مثال (٢)

إذا كانت لديك البيانات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة (أ)	سعر السلعة (ب)
٢٠٠	١٠٠
٣٠٠	٢٠٠

فالمطلوب تقدير معامل مرونة الطلب المتقاطعة.

الحل:

$$\text{م ط ق} = \frac{٣٠٠ - ٢٠٠}{٢٠٠ - ١٠٠} \times \frac{١٠٠}{٢٠٠} = \frac{١٠٠}{١٠٠} \times \frac{١٠٠}{٢٠٠} = \frac{١}{٢}$$

أى أن السلعتان بديلتان لأن الإشارة موجبة وأن تغـيرا نسـبيا مقـدار (١%) فى سعر السلعة (ب) يؤدى إلى تغير الطلب على السـلعة (أ) بنسـبة ٠,٥%، وفى هذه الحالة فإن زيادة سعر السلعة (ب) يؤدى إلى زيادة الطلـب على السلعة (ب) محل الدراسة.

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن مرونة الطلب التقاطعية أو التبادليـة أو المتقاطعة كما أشرنا إليها، لا تفرق فقط بين أنواع السلع المختلفة، بل يمكـن استخدامها فى تصنيف الصناعات وتحديد درجة الاحتكار أيضا.

الجزء الثاني

النظرية الاقتصادية الجزئية

(مبادئ التحليل الجزئي)

الفصل الرابع

تحليلات نظرية العرض ومرونة العرض

تبرز أهمية تحليلات نظرية العرض، إذا تذكرنا أن الذى يحدد القيمة أو الثمن فى أسواق السلع والخدمات هو تفاعل قوى العرض والطلب، ومن هذا المنطلق فإن دراسة نظرية العرض عندما تعتبر عن سلوك المنتجين تجاه إنتاج سلعة أو خدمة معينة خلال فترة معينة، والعوامل المؤثرة على هذا السلوك تعتبر ضرورية أيضاً وبنفس أسلوب تحليل نظرية الطلب، حيث ترتبط هى الأخرى عند التعرض لتحليلها بإيضاح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بدراسة العرض والعوامل المؤثرة على العرض، وهو ما يناقشه هذا الفصل، بالإضافة إلى مرونة العرض بجوانبها المختلفة ليتوازى مع نفس الأسلوب الذى اتبعناه فى تحليلات نظرية الطلب.

□ أولاً: بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعرض:

١- تعريف العرض Supply

يعرف عرض السلعة أو الخدمة، بأنه تلك الكميات المعروضة التى يستطيع المنتج ويرغب فى بيعها عند سعر معين وفى وقت معين.

وتنطوى فكرة العرض على أنه تيار من السلع (الخدمات) خلال فترة زمنية معينة، وليس رصيداً، ولذا يحدث تفاعل واستجابة بين استعداد البائعين وبين العوامل المؤثرة على العرض خلال تلك الفترة الزمنية.

مع ملاحظة أنه يوجد فرق بين ما ينتج من السلعة (أو الخدمة) خلال تلك الفترة الزمنية وبين ما يتم عرضه من السلعة (أو الخدمة) وليس شرطاً أن يتساوى الإنتاج مع العرض خلال نفس الفترة الزمنية ــ وقد يرجع ذلك الاختلاف إلى وجود مخزون للسلعة أو تصدير واستيراد بعضها. أو تلف كمية منها أو استهلاكها بواسطة منتجيها أنفسهم.

٢- الكمية المعروضة:

تعرف بأنها أى نقطة على ما يسمى بمنحنى العرض وهى كمية بعينها يمكن تحديدها داخل جدول العرض أمام سعر معين خلال فترة زمنية معينة (مع ثبات العوامل الأخرى).

٣- دالة العرض:

بنفس طريقة تعريف دالة الطلب، يمكن تعريف دالة العرض بأنها العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وبين كل من العوامل التى تحدد أو تؤثر فى هذه الكمية. ويمكن أن تأخذ الشكل التالى أيضاً:

ع = د (ل)

حيث ع: هنا تمثل الكمية المعروضة (المتغير التابع).

ل: تشير إلى أحد العوامل المؤثرة على العرض (المتغير المستقل).

ويتم صياغة العلاقة دائماً... بين العرض (ع) وسعر (السلعة) (ل) حتى يتسنى دراسة تأثير هذا العامل وحده على العرض، كمرحلة أولى، وفى مرحلة تالية يتم تناول تأثير العوامل الأخرى على العرض ويصبح بالتالى شكل دالة العرض يأخذ الصورة التالية:

ع = د (ل) + (ن) حيث تشير (ن) هنا إلى العوامل الأخرى التى تؤثر على العرض.

٤- قانون العرض:

وهو تلك الصيغة التى تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين اللذان يكونان دالة العرض مع ثبات العوامل الأخرى، أى يوضح لنا ما إذا كانت طبيعة تلك العلاقة علاقة عكسية أو علاقة طردية، والتعبير الشائع لهذا القانون هو ذلك الذى يوضح طبيعة العلاقة التى تربط بين الكمية المعروضة وبين سعرها.

وينص هذا القانون على "أن ارتفاع سعر السلعة يؤدى إلى زيادة المعروض منها (تمدد العرض)، وإذا انخفض سعر السلعة يؤدى إلى انخفاض (انكماش العرض) المعروض منها، وذلك فى حالة ثبات العوامل الأخرى التى تؤثر فى العرض.

ومن الواضح أن تعبير هذا القانون يشير إلى وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة، وهذا المضمون ينطبق فى أى مجتمع وفى ظل أى نظام اقتصادى.

ويسرى قانون العرض على الأنواع المختلفة للعرض (سواء كان العرض الفردى، أو العرض الكلى للسلعة، ويحسن بنا أن نوضح المقصود بكلا النوعين من العرض، وذلك لأهميتها:

٥- أنواع العرض:

هناك العديد من الأنواع لمفهوم العرض، فهناك ما يسمى بالعرض الفردى، وهناك العرض الكلى، وهناك عرض المنشأة، وعرض الصناعة ككل، ومن الواضح أنه يمكن إدماج عرض المنشأة فى العرض الفردى، وعرض الصناعة فى العرض الكلى وبالتالى يمكن تحليل نوعين فقط للعرض على النحو التالى:

٥/١- العرض الفردى:

يشير العرض الفردى إلى عرض أحد البائعين، أو المنتجين من السلعة محل العرض فى السوق عند سعر معين ويسرى قانون العرض على هذا النوع من العرض ولكن أثر السعر يكون أقل فى حالة العرض الفردى، وعنه فى حالة العرض الكلى مع ثبات العوامل الأخرى.

٥/٢- العرض الكلى أو عرض السوق :

العرض الكلى لسلعة ما هو مجموع ما يقبل البائعون أو المنتجون على

عرضه من هذه السلعة فى السوق بسعر معين، وفى ظل ظـــروف معينـــة، ويسرى قانون العرض على العرض الكلى، كما هو الحـــال فـــى العـــرض الفردى، غير أن أثر السعر على العرض الكلى أوسع منه فى حالة العـــرض الفردى، مع ثبات العوامل الأخرى. وهذا بسبب تفاوت المنتجين فى مقدرتـــهم على الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، لعل من أهمها، موقـــع الأرض الزراعية أو المصنع والمتجر، حسن الإدارة والتنظيـــم و اختـــلاف حجـــم المشروعات وغيرها.

ومن ناحية أخرى، إذا كان قانون العرض (ومن ثـــم دالـــة العـــرض)، ينطبق أو يسرى على العرض الفردى، والعرض الكلى، مع اختلاف درجـــة التأثر بالسعر، فإنه من المعلوم أنه يمكن التعبير عن قانون العـــرض ودالـــة العرض بثلاثة صور أو طرق، هى الصورة الرياضية والصـــورة الرقميـــة والصورة البيانية، وإذا كانت الصورة الرياضية معروفة، فإنه يحســـن بنـــا إلقاء الضوء على الصورة أو التعبير الرقمى، والصورة أو التعبـــير البيـــانى لقانون العرض ومن ثم دالة العرض.

٦- جدول العرض:

يعتبر جدول العرض أحد الصور أو الطرق الثلاثة المشار إليها للتعبـــير عن دالة العرض (وقانون العرض) وهو أقل هذه الصور أو الطـــرق دقـــة ولكنه فى نفس الوقت أبسطها وأقربها للفهم، فجدول العرض هـــو طريقـــة، وفى نفس الوقت وسيلة إيضاحية لطبيعة العلاقة بين الكميات المعروضة عند الأسعار المحتملة (مع ثبات العوامل الأخرى)، وهذه الطريقة أو الوسيلة هـــى صورة رقمية لاستعداد البائعين (المنتجين) لعرض كمية معينة مـــن الســـلعة عند أسعار مختلفة لها. ولعل المثال التالى يوضح ذلك.

السعربالجنيه	الكمية المعروضة بالألف وحدة
١٠٠	٨٠
١٥٠	٢٠٠
٢٠٠	٣٠٠
٢٥٠	٣٩٠
٣٠٠	٤٧٠
٣٥٠	٥٤٠
٤٠٠	٥٨٠
٤٥٠	٦١٠
٥٠٠	٦٥٠
٥٥٠	٦٩٠
٦٠٠	٧٢٠
٦٥٠	٧٦٠
٧٠٠	٧٩٠
٧٥٠	٨١٠
٨٠٠	٨٤٠
٨٥٠	٨٦٠

ويتضح من الجدول أنه كلما ارتفع السعر، كلما زادت الكمية المعروضة، فعند السعر ١٠٠ جنيه، كانت الكمية المعروضة ٨٠ ألف وحدة، أما عند السعر ٣٥٠ جنيه، فإن الكمية المعروضة تصل إلى ٥٥٠ ألف وحدة.

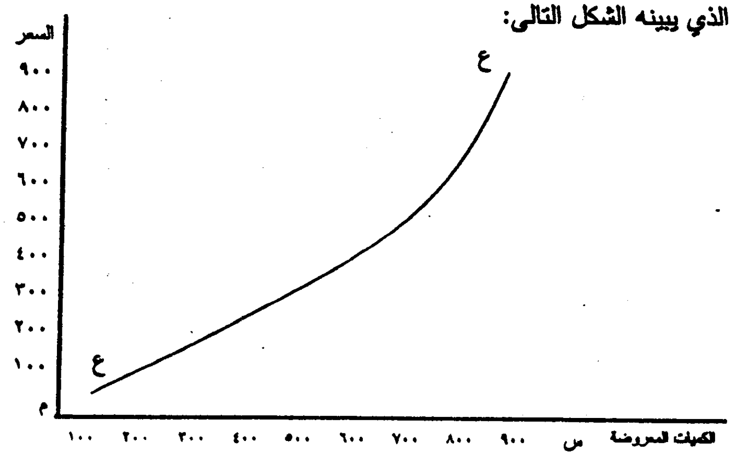
وهكذا يتضح أن جدول العرض هو التعبير الرقمى للعلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة أي قانون العرض.

٧- منحنى العرض:

يعرف منحنى العرض بأنه خط بيانى يصور العلاقة بين الكمية المعروضة، وسعر الوحدة منها، ومن ثم فإن منحنى العرض يطلق عليه التعبير البيانى لجدول العرض، ومن ناحية أخرى هو أحد طرق التعبير عن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة، أو بمعنى أدق هو أحد طرق التعبير عن دالة العرض، ومن ثم قانون العرض، مع ملاحظة أن منحنى العرض

يتغير مع تغير هذه العلاقة، وبالتالى إذا كانت هناك عدة جـداول العـرض، فإن الوضع يشير أيضاً إلى وجود أكثر من منحنى عرض يرتبط كل منحنـى معين من جداول العرض.

ويمكن فى هذا الإطار الاستعانة بأرقام الجدول السابق الـذى يوضـح العلاقة بين السعر والكمية المعروضة، فى رسم منحنى العرض على النحـو الذي يبينه الشكل التالى:



ويمثل المحور الأفقى م س الكميات المعروضة بالألف وحدة، والمحـور الرأسى م ص السعر بالمائة جنيه، ويلاحظ أن منحنى العرض يتجه إلى نحو اليمين.

ولكنه قد يمثل بخط مستقيم يتجه إلى أعلى نحو اليمين أيضـاً للتبسـيط، ويلتقى المنحى بالمحور الأفقى فى النقطة التى تمثل السـعر الـذى يجعـل العرض يصل إلى الصفر.

ويمكن القول أن حالة العرض لسلعة معينة فى وقت ما لا يتحدد بمقـدار واحد، وإنما بجدول كجدول العرض السابق يبين وجهة الأسـعار المحتملـة لهذه السلعة، وفى مواجهة كل سعر الكمية المعروضة به.

▢ ثانياً: العوامل المحددة للعرض:

لعل من الواضح عند الإشارة إلى دالة العرض ضمن المفاهيم الأساسية للعرض، أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر وتغير من حالة العرض، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السعر (الثمن) ليس وحدة العامل الذى يؤثر على العرض، وإن كان أهمها ولكن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على العرض كنا نفترض ثباتها فى التحليلات السابقة للتبسيط، ولكن سنفترض فى هذا التحليل إلى جانب عامل السعر (الثمن) أن تلك العوامل قابلة للتغيير، ويؤدى تغيير كل منها إلى تغيير حالة العرض أى تغيير موقع منحنى العرض وفى هذا الإطار يحسن بنا الإشارة إلى أهم تلك العوامل[1].

١- تغيير تكاليف الإنتاج:

يؤدى تغير تكاليف الإنتاج إلى تغير العرض، فانخفاض تكاليف الإنتاج يمكن المشروعات من إنتاج كميات أكبر من السلعة بكل سعر (ثمن) من الأسعار (الأثمان) المحتملة، إذ يؤدى إلى تخفيض منحنى التكلفة الحدية أى انتقاله إلى اليمين [2] ويحدث عكس ذلك فى حالة ارتفاع التكاليف وتشمل تكاليف الإنتاج العناصر الأساسية التالية:

١/١ – ثمن المواد الأولية والقوى المحركة.

٢/١ – مقدار إهلاك رأس المال الثابت كالآلات والمعدات والمبانى والأثاث.

٣/١ – الفائدة على رأس المال المستثمر.

---

(١) يأتى سعر السلعة نفسها أول العوامل المحددة للطلب فهو المعبر عن دالة الطلب بشكل رئيسى، وطالما أوضحناه فى قانون العرض فإن التحليل هنا ينصب على العوامل الأخرى غير سعر السلعة نفسها، وهذه العوامل التى تغير من طبيعة دالة العرض نفسها وتنقل منحنى العرض إلى أوضاع جديدة.

(٢) عند تحليل تكاليف الإنتاج يتضح هذا المفهوم، والتكلفة الحدية هى تكلفة آخر وحدة منتجة وتعبر عن التغير فى التكاليف الكلية مقسومة على التغير فى وحدات الإنتاج.

٤/١ – الأجور المدفوعة للعمال بما فى ذلك الربح العادى للمنظم.

٥/١ – التكاليف التسويقية للمنتجات بما فيها تكاليف الإعلان.

٦/١ – النفقات أو التكاليف المتعلقة ببنود معينة كالضرائب والتأمينات وغيرها.

ويحدث التغير فى تكاليف الإنتاج عادة فى المدى المتوسط نتيجة لتغيير فى سعر (ثمن) المواد الأولية أو أجور العمال أو فى الضرائب المفروضة على المنتجات، أما فى المدى الطويل، فالتغير فى التكاليف يأتى نتيجة للتغير فى الأساليب التكنولوجية المستخدمة.

٢– عدد المنتجين:

فمن المعروف أن عرض السوق أو العرض الكلى من سلعة معينة هو مجموع عرض المنتجين والبائعين لهذه السلعة، وبالتالى فإن زيادة عدد المنتجين والبائعين سوف يؤدى إلى زيادة العرض من تلك السلع والعكس صحيح، ومن ثم فإن العلاقة طردية بين عدد المنتجين والبائعين؛ وبين العرض، وفى حالة الزيادة ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، أما فى حالة الانخفاض فينتقل منحنى العرض إلى اليسار.

٣– أسعار عناصر الإنتاج:

حيث يؤثر التغير فى أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة على تكاليف الإنتاج بالزيادة والنقصان، فكلما زادت أسعار عناصر الإنتاج كلما قل العرض من السلعة محل الدراسة، وكلما انخفضت أسعار عناصر الإنتاج كلما زاد العرض من تلك السلعة، أى العلاقة بين أسعار عناصر الإنتاج، والعرض علاقة عكسية، حيث أنه فى حالة ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج يكون الأثر سلبى على الربح والعكس صحيح.

٤- الضرائب والإعانات:

في ظل النظام الاقتصادي المختلط، تتدخل الحكومة أحياناً في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج أو المبيعات وأحياناً تقدم إعانات للمنتجين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج من سلعة معينة.

وبالنسبة للضرائب كلما زادت أسعارها كلما زادت التكاليف، ومن ثم انخفضت الأرباح وبالتالي يقل العرض والعكس صحيح، أي أن العلاقة عكسية بين الضرائب وعرض السلعة في السوق.

أما إعانات الإنتاج، فكلما زادت تلك الإعانات كلما زاد العرض وكلما انخفضت قل العرض، أي أن العلاقة طردية بين الإعانات والعرض.

٥- توقعات المنتجين للأسعار المقبلة:

ويؤثر هذا العامل في العرض في المدى القصير بصفة خاصة، فإذا توقع المنتجون (البائعون) ارتفاع سعر السلعة في المستقبل القريب أحجموا عن بيعها وفضلوا الاحتفاظ بها حتى يرتفع سعرها (ثمنها) وبذلك يقل المعروض منها حالياً ويحدث العكس إذا كان انخفاض السعر (الثمن) هو المتوقع فيزيد العرض لتجنب البيع بسعر منخفض.

٦- تغير أسعار السلع الأخرى:

ويظهر ذلك بوضوح في حالة السلع المتلازمة في العرض فإذا تمدد عرض أحد السلع نتيجة لارتفاع أسعارها زاد عرض السلعة الأخرى.

٧- تغير قيمة النقود:

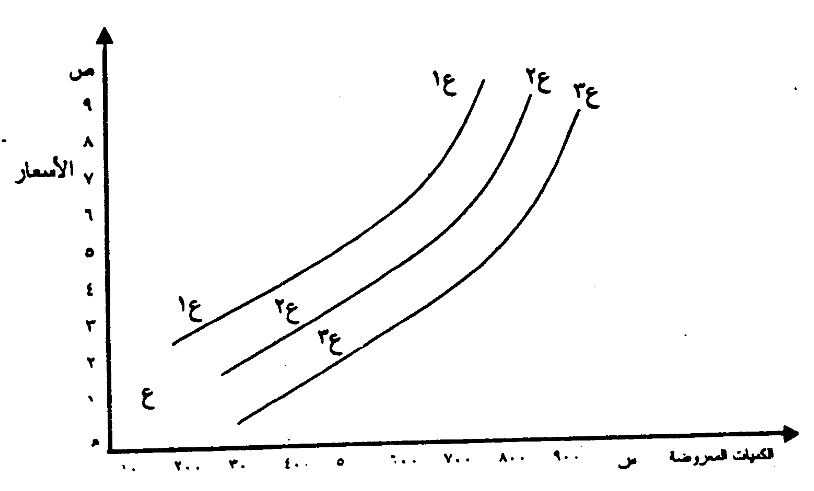
ويقصد بذلك تغير المستوى العام للأسعار، فانخفاض قيمة النقود من شأنه أن يؤدي إلى قلة العرض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة النقود.

٨- تغير الفن الإنتاجي:

ويقصد بذلك استخدام طرق أفضل لإنتاج ذات السلعة، وعلى سبيل

المثال، لقد أدت الثورة الصناعية وما صاحبها من ثورة علمية، إلى اكتشاف الكثير من الأساليب والمعدات الفنية التى تستخدم فى ميادين الإنتاج المختلفة. ولقد ساهم كل ذلك بالطبع فى تقليل الجهد المبذول وتكاليف إنتاج السلعة وبالتالى أى انتقال منحنى العرض.

ويشير الشكل البيانى التالى إلى كيفية تغيير العرض أى تغير موضع منحنى العرض فينتقل إلى اليمين فى حالة الزيادة والى اليسار فى حالة النقصان.



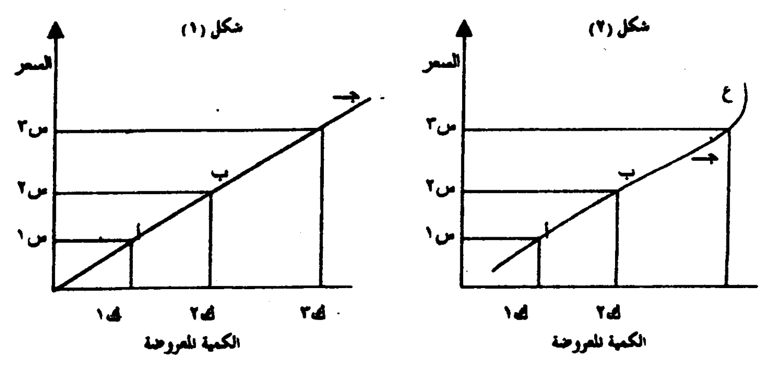
ويشير منحنى ع ع إلى العرض قبل التغير، و ع٢ ع٢ إلى العرض المتغير بالنقصان، وع٣ ع٣ إلى العرض بعد التغير بالزيادة.

▢ ثالثاً: التغير فى الكمية المعروضة والتغير فى العرض:

١- التغير فى الكمية المعروضة :

يأتى التغير فى الكمية المعروضة نتيجة للتغير فى سعر السلعة نفسها فقط، وهو يعنى زيادة أو نقص فى الكمية المعروضة من قبل المنتجين، نتيجة لعامل السعر فقط، ويطلق عليها تمدد العرض أو انكماشه.

وبالتالى فهى تعنى بيانياً التحرك من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى العرض، بفعل تأثير سعر السلعة نفسها فقط، كما يتضح من الشكلين التاليين:



حيث يلاحظ من الشكل (١) الذى يفترض أن العلاقة خطية (ثابتة) بين السعر والكمية المعروضة، والتغير فى الكمية المعروضة من ك١ إلى ك٢ إلى ك٣ يأتى بفعل التغير فى السعر من س١، س٢، س٣ ويعنى الانتقال من نقطة على نفس منحنى العرض[1] ونفس الشيء يحدث فى الشكل (٢) الذى يفترض أن العلاقة غير خطية (متغيرة) بين السعر والكمية المعروضة.

٢- التغير فى العرض:

وهنا يأتى التغير فى العرض نتيجة للتغير فى أحد محددات العرض أو كلها، ونعنى هنا بمحددات العرض العوامل غير السعرية، ويعنى التغير فى العرض تغير فى جدول الكميات أى تغير جميع الكميات المعروضة مقابل الأسعار المحتملة، وهنا تتغير طبيعة دالة العرض نفسها، نتيجة للتغير فى محددات العرض غير سعر السابق ذكرها.

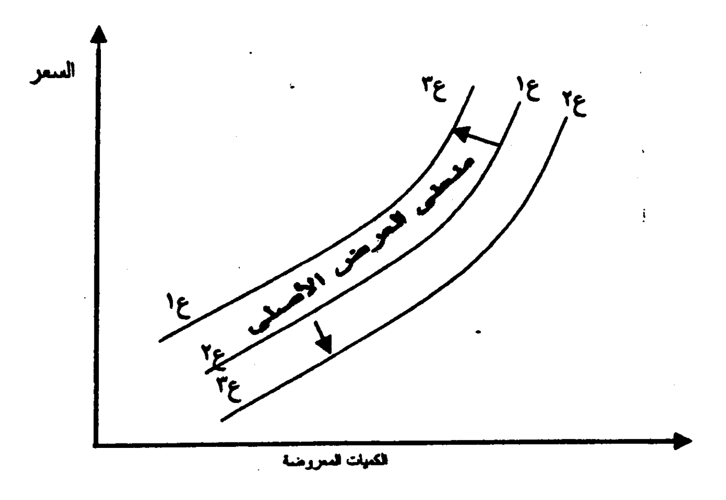
وبالتالى، فإن التغير فى العرض يعنى بيانياً انتقال منحنى العرض

---

(١) ومعنى ذلك أن هناك جدول واحد فقط للعرض يتم التحرك من خلاله.

بأكمله إلى اليمين أو إلى اليسار بفعل تأثير أحد أو كـل العوامـل المحـددة للعرض غير سعر السلعة نفسها.

ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالى:



ويلاحظ من الرسم أن منحنى العرض ع١ الأصلى انتقل إلى ع٢ ليعـبر عن زيادة العرض بفعل تغير أحد أو كل العوامل غـير السـعرية المحـددة للعرض وانتقل أيضا بعد ذلك إلى ع٣ ليعبر عن نقص العرض بفعل تغـير تلك العوامل، ومعنى ذلك أيضا أن التمدد والانكماش فى العرض يأتى مـن تغير السعر ويطلق عليه التغير في الكمية المعروضة أما الزيادة أو النقصـان فى العرض، فيأتى نتيجة للتغير فى محددات العرض وتسـمى التغـير فـى العرض.

▢ رابعا: التحليل الاقتصادى لمرونة العرض:

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن الدارس لنظرية العـرض يجـب ألا يكتفى بالدراسة الوصفية لها.. وبخاصة فيما يتعلق بدراسـة تـأثير السـعر (الثمن) فى العرض وإنما عليه أن يعمل على دراسة قيـاس هـذا التـأثير

باستخدام فكرة المرونة كما هو الحال عند دراسة الطلب. غير أنه ليس بالضرورة أن يسعى الى قياس مدى تأثير العوامل الأخرى على العرض ولذلك لن يوجد فى هذا التحليل إلا دراسة نوع واحد من مرونة العرض وهو، المتعلق بتحليل وقياس المرونة السعرية بجوانبها المختلفة على النحو التالى:

١- مفهوم مرونة العرض:

يقصد بمرونة عرض السلعة، بأنها مدى استجابة التغير فى الكمية المعروضة للتغير فى السعر، وهى أيضاً تعبر عن مدى حساسية الكمية المعروضة للتغير فى السعر (الثمن)، وبهذا المفهوم فإن مرونة العرض تشير إلى مدى صعوبة أو سهولة إنتاج السلعة استجابة للتغيرات فى السعر (الثمن).

٢- قياس مرونة العرض:

يشبه قياس مرونة العرض نفس الفكرة المتبعة فى قياس مرونة الطلب، وتقاس مرونة العرض قياساً نسبياً وذلك حتى يمكن مقارنة عرض سلعة بأخرى. ويشير مقياس المرونة أو معامل مرونة العرض إلى التغير النسبى فى الكمية المعروضة الناتج عن تغير طفيف فى ثمن أو سعر الكمية المعروضة، فإذا كان هذا التغير في السعر ١% وكان التغير فى الكمية المعروضة ٢% فإن مرونة العرض تكون ٢. ومن ثم يكون المقياس الذى يجب اتباعه. فى هذه الحالة لقياس مرونة العرض يأخذ الصورة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

$$\text{م ع} = \frac{\text{الكمية الجديدة} - \text{الكمية الأصلية}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{السعر الجديد} - \text{السعر الأصلى}}{\text{السعر الأصلى}}$$

$$\text{م ع} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ع}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ك}}$$

ويلاحظ أن هذا المقياس لمرونة العرض لا يثير فكرة الإشارة السالبة التى وجدت عند تحليل مرونة الطلب، ويرجع ذلك إلى أن علاقة التغير فى السعر بالتغير فى الكمية المعروضة هى علاقة طردية وتكون إشارة معامل المرونة بالتالى موجبة.

مثال على قياس مرونة العرض:

بفرض أن الكمية المعروضة من سلعة معينة تبلغ ٥٠٠ وحدة عندما يكون سعرها ٢٠ جنيهاً، وأن العرض يزيد (يتعدد) إلى ٥٨٠ وحدة عندما يرتفع السعر إلى ٢٥ جنيهاً.

وينطبق قانون أو مقياس مرونة العرض وهو $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ع}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ك}}$ فإن:

$$\text{م ع} = \frac{\text{٥٨٠} - \text{٥٠٠}}{\text{٥٠٠}} \div \frac{\text{٢٥} - \text{٢٠}}{\text{٢٠}} = \frac{\text{٨٠}}{\text{٥٠٠}} \div \frac{\text{٥}}{\text{٢٠}} = \frac{\text{٨٠}}{\text{٥٠٠}} \times \frac{\text{٢٠}}{\text{٥}} = \text{٠,٦٤}$$

ويعتبر العرض قليل المرونة فى هذه الحالة لأن معامل مرونة العرض يقل عن ١ وهو ما يثير موضوع حالات أو درجات مرونة العرض ويحسن بنا أن نناقشه فى النقطة التالية:

٣- درجات وحالات مرونة العرض:

لعل من الواضح عند دراسة مرونة الطلب، أن هناك درجات لتلك المرونة، وتلك الدرجات تعبر عن اختلاف درجة تأثر الكمية المعروضة عندما يتغير سعر السلعة، فهذا الاختلاف يحدث من سلعة لأخرى، ومن سوق إلى سوق آخر، ومن زمن إلى زمن آخر وهكذا، أى أن درجة قياس مرونة العرض ليست واحدة أو متساوية بين السلع وبعضها.

وفى إطار هذا التحليل يمكن أن يكون لدينا أيضاً خمس درجات لمرونة العرض هى:

١/٣ - معامل المرونة يساوى صفر ويصبح العرض هنا عديم المرونة.

٢/٣ - معامل المرونة يساوى أكبر من الصفر وأقل من الواحد ويصبح العرض هنا قليل المرونة.

٣/٣ - معامل المرونة يساوى واحد صحيح ويصبح العرض هنا متكافئ المرونة.

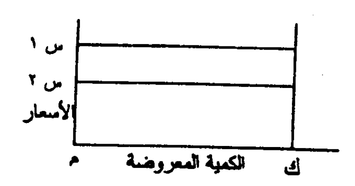
٤/٣ - معامل المرونة يساوى أكبر من الواحد الصحيح ويصبح العرض هنا كثير المرونة.

٥/٣ - معامل المرونة يساوى مالانهاية ويصبح العرض هنا منتهى المرونة أو كامل المرونة، ويصبح لدينا بناء على هذا التحليل، خمس حالات أيضاً للعوض يحسن بنا أن نشير إليهم بيانياً كما يتضح من الأشكال التالية:

٤- حالات مرونة العرض بيانياً:

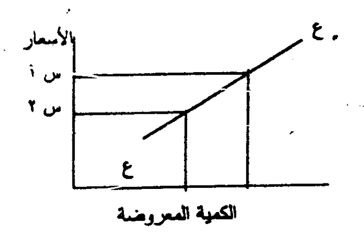
١/٤ عرض عديم المرونة:

وكما هو الحال فى تحليلات مرونة الطلب، يصبح العرض عديم المرونة بأخذ الشكل التالى:



وواضح أن الكمية المعروضة لا تتأثر بأى تغير فى السعر فى هذه الحالة، ولذلك يطلق عليه عرض عديم المرونة، مع ملاحظة أن المحور الأفقى يمثل الكميات المعروضة، والمحور الرأسى يمثل الأسعار (الأثمان).

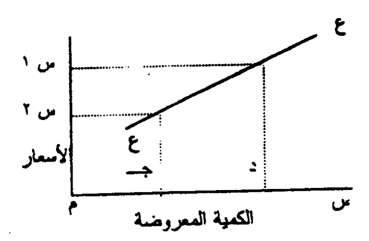
٢/٤ عرض قليل المرونة:



ويمثل المحور الأفقى للكميات المعروضة من السلعة والمحور الرأسى الأسعار (الائتمان) وبين المنحنى ع ع حالة العرض فى وقت ما. وواضح أن الزيادة أو التغير فى الكمية المطلوبة تكون أقل من الزيادة أو التغير فى السعر.

٣/٤ عرض كثير المرونة:

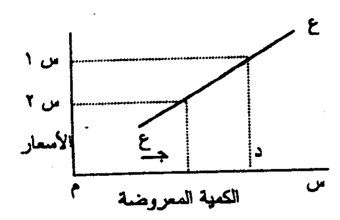
ويأخذ العرض كثير المرونة الشكل التالى:



يمثل المحور الأفقى الكميات المعروضة والمحور الرأسى الأسعار، ويمثل المنحنى ع ع عرضاً كثير المرونة. حيث يلاحظ فيه أن الزيادة أو التغير فى الكمية المعروضة تكون أكبر من الزيادة أو التغير فى السعر، أى أن تغيراً طفيفاً فى السعر يؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة أكبر من نسبة التغير فى السعر. ولذلك يطلق عليه عرضاً كثير المرونة.

٤/٤ عرض متكافئ المرونة:

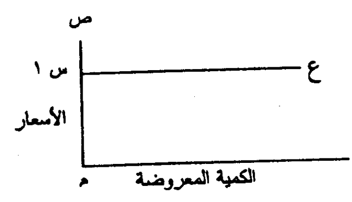
ويأخذ العرض المتكافئ المرونة الشكل التالى



ويمثل المحور الأفقى الكميات المعروضة والمحور الرأسى الأسعار ويمثل المنحنى ع ع عرضاً متكافئ المرونة. حيث يلاحظ من الشكل أن الزيادة أو التغير فى الكمية المعروضة تكون مساوية تماماً للزيادة أو التغير فى السعر أى أن نسبة التغير فى السعر تؤدى إلى تغير الكمية المعروضة بنفس النسبة. **ولذلك يطلق عليه عرضاً متكافئ المرونة.**

٥- عرض لانهائى المرونة:

ويأخذ العرض كامل المرونة أو لا نهائي المرونة الشكل التالى:



ويمثل المحور الأفقى الكميات المعروضة، والمحور الرأسى الأسعار ويعبر هذا الشكل للعرض لا نهائي المرونة، عن أن أى تغير فى السعر ولو طفيف يؤدى إلى زيادة أو تغير لانهائى فى الكميات المعروضة، لذلك يطلق عليه عرض كامل المرونة أو منتهى المرونة.

٥- العوامل المؤثرة فى مرونة العرض:

يمكن القول، أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر فى مرونة

العرض... قد تزيد من درجة المرونة أو تقلل منها أو قد تجعل من التغيير في الكمية المعروضة استجابة للتغير في السعر أمرا ميسورا أو أمرا صعبا والعوامل هنا هى مسببات للتغير فى درجة مرونة العرض. ولعل من أهما:

1/5 عامل الزمن كمحدد رئيسي لمرونة العرض:

يعتبر عامل الزمن أهم محددات مرونة العرض لأن مرور الزمن يتيح فرصة كافية للمنتجين لكى يتكيفوا ويستجيبوا للتغيرات التى تحدث فى سعر السلعة التى ينتجونها بحيث يستطيعوا نقل عناصر الإنتاج من والى أسواق تلك السلعة حسب اتجاه التغير فى سعرها وهنا نميز بين ثلاث فترات زمنية:

1/1/5 – المدى القصير جدا: ويكون العرض فيها عديم المرونة، حيث تكون فترة السوق قصيره جدا بحيث لا يستطيع المنتج تغيير كمية الإنتاج والمثل الأقرب هنا صائد السمك الذى لا يملك إلا أن يعرض الكمية من الأسماك التى اصطادها فى نفس اليوم ولا يستطيع أن يزيد العرض أكثر من ذلك.

2/1/5 – المدى القصير والمتوسطة: ويكون العرض هنا قليل المرونة أو مرن نسبيا بالمقارنة بالفترة السابقة، حيث يستطيع المنتجين أن يغيروا الإنتاج جزئيا، وذلك عن طريق زيادة أو تخفيض بعض عناصر الإنتاج المتغيرة، وبالتالى يستطيعون الاستجابة جزئيا للتغيرات في سعر السلعة ولو رجعت إلى مثال الصياد، سنجد أنه يستطيع زيادة عدد العمال وأجهزة ولوازم الصيد (الشباك) لزيادة العرض ولكن لا يستطيع زيادة عدد القوارب والمراكب.

3/1/5 – المدى الطويل: ويكون العرض كثير المرونة حيث أن هذه الفترة كافية ليقوم المنتجين بالتكيف التام من حيث توظيف عناصر الإنتاج، وكذلك يمكن أن يغيروا من العوامل الثابتة أو الأصول الثابتة مع التغير فى السعر، بل ممكن دخول

مشروعات جديدة للسوق استجابة لزيادة السعر وفي مثال الصياد، ممكن شراء المزيد من القوارب، وبناء مشروعات تبريد، وممكن دخول مجموعة أخرى من الصيادين للسوق يسبب ارتفاع السعر ارتفاعاً كبيراً الذى يؤدى بدوره إلى زيادة الكمية المعروضة ويصبح العرض كثير المرونة.

٢/٥ قابلية السلعة للتلف:

فإذا كانت السلعة المعروضة قابلة للتلف السريع مثل بعض الخضر والفاكهة كان عرضها قليل المرونة فى المدة القصيرة، فلا يؤدى انخفاض سعرها فى هذه الحالة إلى انكماش (انخفاض) العرض وذلك بتخزين السلعة وذلك لاستحالته، ولا يستجيب العرض لارتفاع السعر استجابة سريعة لعدم وجود سلعة مخزونة، فلا يكاد يتمدد العرض مهما ارتفع السعر، ولا يكاد العرض ينكمش مهما انخفض السعر.

٣/٥ – قابلية السلعة للتخزين:

يعتبر العرض كثير المرونة فى هذه الحالة لأنه يمكن تأجيل البيع عن طريق التخزين إذا كان السعر منخفضاً ويمكن عرض المخزون فى حالة ارتفاع السعر ولا يؤثر هذا العامل إلا فى المدة القصيرة.

٤/٥ – قابلية السلعة للنقل:

فإذا تيسر نقل السلعة من مكان لآخر بتكاليف مناسبة كان عرضها كثير المرونة لأن انخفاض السعر فى منطقة معينة يؤدى إلى اختفائها منها وتحويلها إلى منطقة أخرى. وارتفاع السعر فيها يؤدى إلى تمدد المعروض منها وإذا كان نقل السلعة يتطلب استخدام بعض الأوعية أو العبوات، توقفت مرونة العرض على مدى توافر هذه المستلزمات.

٤/٥ طريقة إنتاج السلعة:

فإذا كانت زيادة الإنتاج تؤدى إلى زيادة التكاليف بمقدار كبير أو يستلزم

استخدام رؤوس أموال ثابتة فإن عرض هذه السلعة لا يستجيب بسهولة لارتفاع السعر، كما أن انخفاض السعر لا يؤدى إلى انكماش العرض بنسبة كبيرة نظراً لوجود رؤوس الأموال الثابتة التى يتحمل المشروع عبئها سواء أنتج أم لم ينتج، فارتفاع الإيجار يدعو إلى بناء العمارات غير أن ذلك يتطلب وجود الأرض الصالحة للبناء والمعدات والأيدى العاملة والمواد الأولية كما يستلزم وقتاً طويلاً ولذلك يعتبر العرض قليل المرونة.

<u>٦/٥ اختلاف نوع السلعة المنتجة:</u>

فهناك أنواع من السلعة تأخذ بطبيعتها وقتاً حتى يتم إنتاجها وبالتالى لا يؤدى تغير سعرها إلى أثر يذكر فى حجم الكمية المعروضة، ومثال ذلك السلع الزراعية التى يحتاج إنتاجها إلى فترة نضج كافية أما السلع الصناعية فقد يكون إنتاجها أسهل بعض الشىء حيث لا تحتاج بطبيعتها إلى الوقت اللازم الذى تحتاجه السلع الزراعية، وبالتالى فإن مرونة عرض السلع الصناعية تكون أكبر من مرونة عرض السلع الزراعية.

<u>٥/٧- مرونة عرض عناصر الإنتاج:</u>

فإذا كانت عناصر الإنتاج المستخدمة فى السلعة ذات عرض مرن فإنه يصبح فى الإمكان وبسهولة نسبياً زيادة عرض السلعة التى تساهم عوامل الإنتاج فى إنتاجها، أما إذا كانت من الصعب توفير عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة فى الوقت المناسب فإن عرض السلعة ذاتها يصبح غير مرن.

<u>٦/٧ طول الفترة الزمنية:</u>

فإذا كنا نقوم بدراسة مرونة العرض لسلعة معينة خلال فترة زمنية قصيرة فإن احتمال عدم مرونة عرض هذه السلعة يصبح أمراً طبيعياً، أما إذا استمرت دراسة العرض خلال فترة زمنية طويلة، فإنه من الطبيعى أيضاً أن تصبح مرونة عرض السلعة كبيرة.

□ **خامسا: الأهمية الاقتصادية لدراسة مرونة العرض:**

تلعب مرونة العرض مع مرونة الطلب دور هام فى تفسير مدى تقلبات الأسعار، ونذكر على سبيل المثال هنا أهمية هذه الدراسة عند فرض ضريبة الإنتاج على بعض السلع ففى هذه الحالة من المعروف أن سعر السلعة الخاضعة للضريبة قد يرتفع بمقدار الضريبة المفروضة ويتحمل عبئها المستهلك، وقد يرتفع بمقدار أقل من الضريبة فلا يتحمل المستهلك إلا جزءا من عبئها، ويتحمل المنتجون الجزء الأخير ويتوقف الأمر على حالتى الطلب والعرض من حيث المرونة، فإذا كان العرض كثير المرونة أى أن فى إمكان المنتجين أن يقللوا الكمية المنتجة بسهولة لمواجهة الظروف الجديدة وكان الطلب قليل المرونة لتمسك المستهلكين بالسلعة وعدم وجود بديل لها فإن السعر يرتفع بمقدار الضريبة أو بمعظمه.

أما إذا كان العرض قليل المرونة لأنه لا يتيسر تخفيض الإنتاج نظرا لوجود الكثير من رؤوس الأموال الثابتة وكان الطلب كثير المرونة لسهولة إحلال سلع محل هذه السلعة ففى هذه الحالة لا يرتفع الثمن إلا قليلا، ويتحمل المنتجون الجزء الأكبر من عبء الضريبة.

وتبرز أهمية دراسة مرونة العرض إذن فى مجال رسم السياسة الاقتصادية على مستوى المشروع وعلى المستوى القومى حيث نجد أن نفس التحليل ينطبق فى حالة البحث فى إعطاء إعانة أو دعم للسلعة المنتجة، وهكذا..

الفصل الخامس

تحديد سعر التوازن فى السوق

وتغيرات الطلب والعرض

الفصل الخامس

تحديد سعر التوازن فى السوق وتغيرات الطلب والعرض

لعل من الضرورى الإشارة بداية، إلى أن مفهوم السوق[1] لم يعد ينسحب على مكان معين يلتقى فيه البائعون والمشترين، بل أصبح يعبر عن تلاقى مجموع قوى الطلب والعرض لسلعة معينة لتحدد سعرا توازنيا يعبر عن القيمة التى تعطى للسلعة أو الخدمة فى السوق من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض لهذه السلعة أو الخدمة ومن ثم تتحدد الكمية التوازنية سواء المطلوبة أو المعروضة ويتحدد الوضع التوازنى فى السوق هذه السلعة أو الخدمة.

وهذا التلاقى بين الطلب والعرض قد يتم بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء، ولهذا السبب يقال سوق البترول أو سوق القطن أو الأسواق العالمية التى تشمل معظم بلاد العالم عمل كأسواق المعادن والمواد الأولية الأساسية وغيرها. ومثل هذه السلع يتحدد سعرها فى جميع أنحاء العالم مع مراعاة الفروق الناتجة عن تكاليف النقل والحواجز والقيود الجمركية والأخيرة تم الاتفاق على إزالتها فى ظل اتفاقية الجات فى أوروجواي عام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥.

وفى تحليلات الفصل الثالث والرابع تعاملنا بشكل تفصيلى مع كل من الطلب والعرض بكل أبعادهما وهما اللذان يمثلان جانبى السوق لأى سلعة أو خدمة.

---

(١) سيتم التعامل بشكل تفصيلى مع مفهوم السوق وهيكل الأسواق فى الفصل التاسع من هذا الجزء من الكتاب.

وهنا فى هذا الفصل دعنا نضع جانبى السوق أى كل من الطلب والعرض معا، فالطلب بكل ما وراءه من قدرة عوامل وقوى ومرونة الطلب يمثل رغبة المستهلكين فى شراء السلعة والعرض بكل ما وراثه من قدره وعوامل وقوى ومرونة للعرض يمثل رغبة المنتجين فى بيع السلعة، والتفاعل بين الطلب والعرض يعنى تفاعل رغبات المشترين أو المستهلكين ورغبات البائعين أو المنتجين معا لتحديد السعر التوازنى الذى تشترى وتباع به السلعة.

فالطلب والعرض حسب تعبير مارشال Marshall هما كحدى المقص يعملان معا لتحديد سعر السلعة فى السوق، وكما أن حدا واحدا من حدى المقص لا يستطيع بمفرده أن يقطع القماش فإن طرفا واحدا من طرفى السوق لا يستطيع بمفرده أن يحدد السعر، وفى نفس الوقت لكى يتم هذا التفاعل بنجاح فإنه لابد أن يحدث هذا التلاقى بحرية وبدون عوائق، ولذلك يفترض هنا أن تحليل التوازن فى السوق يقوم على افتراض حالة المنافسة الكاملة[1] أى لا أحد وحده يؤثر فى تحديد السعر ولا أحد يتدخل فى حدوث توازن السوق، ومن هذا المدخل يمكن تحليل التوازن فى السوق وتطبيقاته وتغيراته من خلال النقاط التالية:

□ أولا: توازن الطلب والعرض فى السوق:

لعل التعمق فى آلية التوازن فى السوق لأى سلعة أو خدمة يكشف النقاب

---

(١) سيتم دراسة سوق المنافسة الكاملة وخصائصه فى الفصل التاسع من هذا الجزء من الكتاب ومن اهم خصائص سوق المنافسة الكاملة هو كثرة عدد المتعاملين، وعدم قدرة واحد بمفرده ان يؤثر على السعر، وهناك حرية تامة للدخول والخروج من السوق، وتوجد معلومية كاملة بأحوال السوق، والسلع التي يتم التعامل فيها متجانسة ولا يوجد تكاليف نقل وغيرها من الخصائص التى سيتم دراستها فيما بعد.

عن العديد من المفاهيم، الناتجة عن هذا التوازن الذى يحدث فى لحظة معينة ما بين كل من الطلب والعرض، وبالتالى فإن أى دارس أو محلل فى هذا المجال لابد أن يعى بوضوح التحديد الدقيق لما يسفر عنه هذا النوع من التحليل من محتوى لهذه المفاهيم وهى على النحو التالى:

١- التوازن فى السوق:

والذى ينتج عن التفاعل الحر بين جانبى الطلب والعرض، من خلال تلاقى رغبات المستهلكين والمنتجين فى نقطة معينة تسمى نقطة التوازن ويتحدد عندها سعر التوازن والكمية التوازنية ولا يوجد فائض عرض ولا فائض عند هذا الوضع التوازنى.

٢- السعر التوازنى Equilibrium Price :

ويسمى أيضا سعر التوازن فى السوق وهو الذى تتساوى أو تتعادل عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

وهو السعر الذى يتم تداول السلعة بموجبه فعلا فى السوق ويتحدد نتيجة تفاعل قرارات المستهلكين المتمثلة فى الطلب وقرارات المنتجين المتمثلة فى العرض. أى نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين قوى العرض والطلب.

٣- الكمية التوازنية Equilibrium Quantity :

وهى تلك الكمية التى يرضى عنها المنتجين ويرغب فيها المستهلكين عند سعر معين وهو السعر التوازنى وهى أيضا الكمية التى سيكون المنتجين على استعداد لبيعها ويكون المستهلكين او المشترين راغبون وقادرون على شرائها.

٤- فائض العرض:

ويتحدد عندما تكون الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة عند سعر معين.

٥- فائض الطلب:

يتحدد عندما تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة عند سعر معين ويعبر أيضا عن عجز العرض.

ويتم تحديد تلك المفاهيم الناتجة من دراسة التوازن فى السوق من خلال أسلوبين أو طريقتين.

الطريقة الأولى: التوازن في السوق وتحديد السعر التوازني رقميا:

وتتطلب هذه الطريقة افتراض الجمع بين جدول للطلب وجدول للعرض الخاص بسلعة فى جدول واحد على النحو التالى:

جدول الطلب والعرض لأحد السع فى السوق

السعر	الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة	الفائض+ / العجز-
١٠	٢١٠٠٠	٥٠٠٠	١٦٠٠٠ +
٨	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠ +
٦	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	التوازن
٤	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠ -
٢	٩٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠ -

- ويلاحظ من الجدول ان:

- نقطة التوازن فى السوق تحدث عند سعر التوازن ٦ والكمية التوازنية ١٥٠٠٠ ولا يوجد عنده لا فائض عرض ولا فائض طلب.

- السعر التوازنى يحدث عند السعر ٦ وهو الذى تتعادل وتتساوى عنده الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

- الكمية التوازنية هى ١٥٠٠٠ وهى التـــي يرضـــى عنـــها المنتجيـــن ويرغب فيها المستهلكين عند السعر التوازنى ٦.

- فائض العرض يقع فوق نقطة التوازن حيث تكون الكمية المعروضـــة اكبر من الكمية المطلوبة بمقدار ١٦٠٠٠ وحدة عند السعر ١٠ وكذلـــك يقـــع عند السعر ٨ حيث بلغ ٨٠٠٠ وحدة وهى أسعار لا يقدر عليـــها لمســـتهلكين ولا يرغبون فى الكميات المحددة عندها.

- فائض الطلب يقع تحت نقطة التوازن حيث تكون الكمية المطلوبة اكـبر من الكمية المعروضة بمقدار - ٨٠٠٠ وحـــدة عنـــد الســـعر ٤ وبمقـــدار - ١٦٠٠٠ وحدة عند السعر ٢ وهى أسعار لا يرضى عنها المنتجيـــن ولذلـــك يعرضون كميات اقل من الكمية التوازنية فيتولد عجزا فى العرض أو فـــائض فى الطلب.

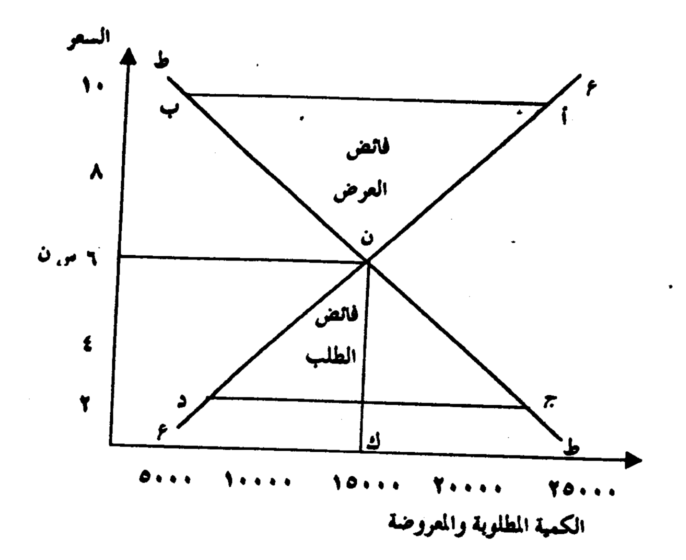
وتتحدد هذه النقط والأوضاع جميعها من خـــلال التفـــاعل بيـــن الطلـــب والعرض فإذا افترضنا أن المنتجين وضعوا السعر ١٠ فى البداية ومـــن ثـــم شجعهم ذلك على عرض ٢١٠٠٠ وحدة مقابل هذا السعر ولكن المســـتهلكين وجدوا أن السعر مرتفعا وبالتالى لديهم قدرة واستعداد لشـــراء ٥٠٠٠ وحـــدة فقط أى سيكون هناك فائض فى السوق أى فائض عرض بمقـــداره ١٦٠٠٠، وقد يستمر هذا الفائض فترة فى المخازن وبالتالى سيضطر المنتجين بعد ذلـــك ان يخفضوا من أسعارهم، وهذا بدوره سيخفض الكمية المعروضة ويزيد الكميـــة المطلوبة ونتيجة لذلك فإن فائض العرض سيبدأ فى التناقص عند السعر ٨ .

أما إذا قفزنا إلى نهاية الجدول فإن المنتجين وضعـــوا ســـعرا قيمتـــه ٢ للوحدة وهذا السعر يشجع المستهلكين ويجعلهم قادرون على شـــراء ٢٥٠٠٠

ألف وحدة بينما لم يشجع المنتجين إلا على عرض ٩٠٠٠ وحـــدة وبالتـــالى سيكون هناك فائض فى الطلب يصل إلى ١٦٠٠٠ وحدة ويمثـــل فـــى نفـــس الوقت عجزا فى العرض ولكن ذلك يعنى ان جزءا كبيرا من المستهلكين لـــن يتمكن من الحصول على السلعة عند هذا السعر المنخفـــض لأنـــها ســـتختفى سريعا من السوق عند هذا السعر الرخيص، وبمـــا أن هـــؤلاء المســـتهلكين راغبين فى السلعة فسيخلقون ضغطا على السعر حتى يرتفع. فإذا ارتفع إلـــى ٤ وحدات نقدية، فإن هذا سيغرى بعـــض المنتجيـــن علـــى زيـــادة إنتاجـــهم والمعروض من وحداتهم بحيث تزيد الكمية المعروضة إلـــى ١٢٠٠٠ وحـــدة وبالمقابل ارتفاع السعر سيؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبـــة إلـــى ٢٠٠٠٠ وحدة وبالتالى يقل فائض الطلب تدريجيا (عجز العرض) ويستمر هذا الوضـــع التوازنى حتى الوصول إلى السعر التوازنى ومقدار ٦ وحدات نقديـــة والـــذى عنده تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، فعند هذا السعر ســـيرغب المنتجين فى إنتاج وعرض ١٥٠٠٠ وحدة ويرغب المســـتهلكين فـــى طلـــب وشراء ١٥٠٠٠ وحدة ولن يكون هناك فائض لا للعرض ولا للطلـــب. ولـــن يكون هناك داعى لزيادة أو تخفيض السعر ويسمى هذا السعر الذى تتســـاوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بالسعر التوازنى كما حددناه بينمـــا تسمى الكمية بالكمية التوازنية كما أوضحناها.

❁ الطريق الثانية: التوازن في السوق وتحديد السعر التوازني بيانيا:

ويعتمد التحليل هنا على إيضاح نقطة التـــوازن فـــى الســـوق والســـعر التوازنى والكمية التوازنية وفائض العرض وفائض الطلب من خلال الرســـم البيانى على النحو التالى:



ويتضح من الرسم البيانى ما يلى:

- نقطة التوازن فى السوق هى النقطة ن التى يلتقى فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض.
- يتحدد السعر التوازنى عند السعر س ن (المستوى٦)
- تتحدد الكمية التوازنية عند الكمية ك ن (المستوى ١٥٠٠٠)
- وفائض العرض يظهر عند كل من مستوى فوق نقطة التوازن حيث يلاحظ أن الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة عند جميع مستويات السعر الأعلى من السعر التوازنى أى أن العرض أكبر من الطلب ويسمى الفرق بينهما فائض العرض ويمكن التعبير عنه على الرسم البيانى بالمستوى أ ب.
- وفائض الطلب يظهر عند كل مستوى تحت نقطة التوازن حيث يلاحظ أن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة عند جميع مستويات السعر الأقل من السعر التوازنى أى أن الطلب اكبر من العرض، ويسمى الفرق بينهما

بفائض الطلب ويمكن التعبير عنه على الرسم البيانى بالمستوى ج د.

مع ملاحظة أن وجود فائض العرض فى السوق الحـــرة يضغــط علـــى السعر لأسفل بفعل المنافسة بين البائعين لتصريف الفـــائض لديـــهم، ومـــع انخفاض السعر يقل فائض العرض حتى يختفى ونعود إلى نقطة التـوازن، لان انخفاض السعر اتجه فقط التوازن والسعر التوازنى، يقلل الكمية المعروضــــة من ناحية ويزيد من الكمية من ناحية أخرى حتى نصل إلى السعر التوازنـــى (س) حيث يختفى فائض العرض تماما.

وكذلك الحال بالنسبة لفائض الطلب، فإن وجود فائض الطلب فى الســوق الحرة، ويضغط على السعر ليرتفع بفعل المنافسة بين المشترين أو المستهلكين الذين يرغبون فى الحصول على الكمية المحدودة المعروضة فى السوق ومـــع ارتفاع السعر، يقل تدريجيا فائض الطلب، لأن الارتفاع فى السعر يقلــل مـــن الكمية تدريجيا فائض الطلب لأن الارتفاع فى السعر يقلل من الكمية المطلوبـة ويزيد فى نفس الوقت من الكمية المعروضة ولذلك يستمر السعر فى الارتفــاع حتى نصل إلى السعر التوازنى من جديد حيث يختفى فائض الطلب تماما.

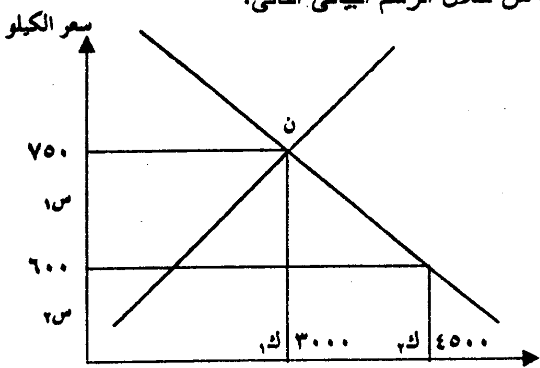
❐ ثانيا: بعض حالات تدخل الدولة فى الأسعار وأثره على توازن السوق.

يشير التحليل السابق إلى أن تحديد السعر التوازنى أو تحديــــد الأســـعار التوازنية كان يتم بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض والسؤال هنا ماذا يحـــدث على التوازن فى السوق إذا تدخلت الحكومة أو الدولة فى بعض الأحيان فـــى التأثير على آليات التوازن فى السوق، علما بان هذا التدخل الحكومى قد يكـون مباشر وقد يكون غير مباشر وفيما يلى حالتين من حالات التدخــــل المباشــر للحكومة فى الأسعار وأثره على التوازن فى السوق.

١- حالة تحديد حد أقصى لسعر السلعة فى السوق:

وهنا تقوم الحكومة بتحديد حد أقصى لسعر السلعة فى السوق فيما يسمى بسقف للسعر لا يمكن تجاوزه، وهذا يحدث فى كثير من السلع الاستهلاكية مثل السكر والأرز والخضر والفاكهة وغيرها بهدف توفير المواد الأساسية للمستهلكين بأسعار معقولة فى متناول قدراتهم الشرائية وخاصة لمحدودى الدخل. وطبقا للحد الأقصى لسعر السلعة يستطيع البائع أن يبيع بأقل من ذلك السعر ولكنه لا يستطيع أن يتعدى السعر المحدد بواسطة الحكومة أو الدولة.

فماذا يحدث للتوازن فى السوق نتيجة لذلك. لإيضاح ذلك نفترض أن سعر التوازن لأحد السلع كان ٧٥٠ قرشا للكيلو ولكن الحكومة فرضت حد أقصى للسعر هو ٦٠٠ قرشا وهو أقل من السعر التوازنى، فإننا يمكن أن نصور ذلك من خلال الرسم البيانى التالى:



الكمية المطلوبة والمعروضة

ويلاحظ من الرسم أنه لو لم تتدخل الحكومة فى تحديد السعر لكانت قوى الطلب والعرض قد أوصلت السعر إلى ٧٥٠ قرشا للكيلو وعند هذا السعر ستكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة ولكن البائعين لا يستطيعون

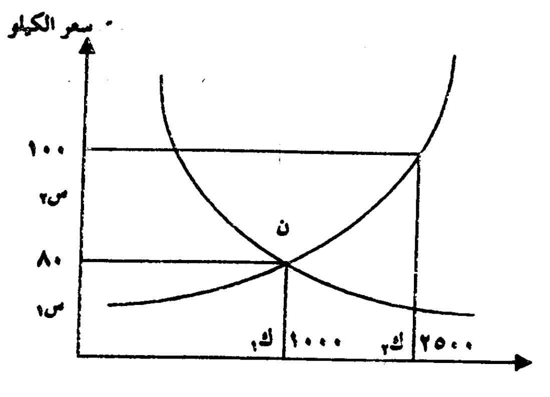
عرض سلعتهم بهذا السعر نظرا للحد الأقصى للسعر الذي فرضته الحكومــة وهو ٦٠٠ قرشا وعند هذا السعر سيطلب المستهلكين كمية تصل إلــى ٤٥٠٠ طن ولكن البائعين سيعرضون فقط ٣٠٠٠ طن وهى كمية اقــل بكثــير مــن الكمية المطلوبة وهذا يعنى أن هناك فائض طلب يصل إلى ١٥٠٠ طــن (اى عجزا فى العرض)

ومعنى ذلك انه إذا فرضت الحكومة حد أقصى للسعر اقــل مــن ســعر التوازن فإن ذلك سيؤدى إلى نقص السلعة فى السوق وعــدم الوصــول إلــى الوضع التوازنى، و مالم تعالج الحكومة ذلك بطرح كمية إضافية عنــد ســعر ٦٠٠ قرشا فإن السوق السوداء سوف تظهر بآثارها السلبية السيئة، وســتظهر ما يسمى بمعاملات الاقتصاد الخفى بكل آثاره المدمرة، وفى الغــالب تحــاول الحكومة أن تطرح كميات إضافية حتى لا تظهر سوق سوداء أو التراجع عــن تدخلها واستخدام أساليب أخرى.

٢- حالة تحديد حد ادنى للسعر:

وفى هذه الحالة تقوم الحكومة بفرض حد أدنى للسعر لا يمكــن بيــع أو شراء السلعة بأقل منه، ويكون الهدف من وراء ذلك عادة هو تأمين حد أدنــى من الدخل لمنتجى هذه السلعة أو أصحاب خدمات عناصر الإنتاج لتشــجيعهم على عرض المزيد منها.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد حد أدنى للسعر يعنى أن البائع لا يســتطيع بيع السلعة بأقل من سعر معين ولكنه يستطيع أن يبيع بسعر أعلى أو أكثر مــن ذلك فإذا افترضنا أن أحد السلع كان السعر التوازني لها ٨٠ جنيها عند كميــة توازنية مقدارها ١٠٠٠ فماذا يحدث لو حددت الحكومة حد أدنى للســعر ١٠٠ جنيها ؟ للإجابة على ذلك يمكن تصور الرسم البيانى التالى:



ويلاحظ من الرسم البيانى أن السعر التوازنى كـــان ٨٠ جنيـــها والكميـــة التوازنية كانت ١٠٠٠ فإذا فرضت الحكومة حد أدنى لسعر السلعة أعلى مـــن السعر التوازنى مقداره ١٠٠ جنيها فإن ذلك سيؤدى إلى وجود فـــائض مـــن السلعة فى السوق (فائض عرض) يحتاج إلى معالجة، وهذا الفائض يقدر علـــى الرسم البيانى السابق بحجم يصل إلى ١٥٠٠ وهو الفرق بيـــن ٢٥٠٠ وهـــى الكمية بعد رفع الحد الأدنى للسعر و ١٠٠٠ والكمية التوازنية قبل رفع الحـــد الأدنى.

❑ ثالثا: التغيرات فى الطلب والعرض وأثرها على توازن السوق:

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن الدراسة السابقة مباشرة للتوازن فـــى السوق كانت تقوم على ما يمكن تســـميته بـــالتحليل الاســـتاتيكى أى التحليـــل الساكن أى كأننا نلتقط صورة للتفاعل بين الطلب والعرض فى وضـــع معيـــن فى لحظة معينة مع تثبيت هذه الصورة وقراءة ما بداخلها .

وفى أحيان كثيرة ولأسباب معينة يحدث على هذا الوضع تغيرات متعـددة فقد يتغير منحنى الطلب فى ظل ثبات منحنى العرض وقد يتعـرض منحنـى العرض ويظل منحنى الطلب ثابت وقد يتغير الاثنين معا فى اتجاه واحد وقـد يتغير الاثنين فى اتجاه عكسى أو معاكس، وكل هذه الأوضـاع تحتـاج إلـى الكشف عنها وتحديد ماذا يحدث لنقطة التوازن الأصليـة والسـعر التوازنـى والكمية التوازنية فى ظل تلك الأوضاع الجديدة[1].

وبالتالى تحتاج دراسة التغيرات فى الطلب والعرض وقياس أثرها علـى توازن السوق إلى ما يسمى بالتحليل الديناميكى المتحرك أى كأننا نحاول تتبـع تلك المتغيرات بأوضاعها الجديدة وقراءة ما يحدث فى ظل تلـك الأوضـاع التوازنية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الأسـباب وراء تغـيرات الطلـب والعرض، ويمكن أن تصنف إلى مجموعتين من الأسباب المجموعة الأولى قد ترجع إلى التدخل غير المباشر للحكومة أو الدولة فى التأثير علـى العوامـل المحددة للطلب والعرض لسلعة معينة وللتأثير على جانب الطلب فقد تفـرض الحكومة رسوم جمركية على السلع الأجنبية البديلة للسلع المحلية أو قد تعطـى إعانات لدعم بعض السلع أو اتباع سياسات اقتصادية تؤدى إلى زيادة دخـول الأفراد. وللتأثير على جانب العرض أى عرض السلعة فقد تعمـل الحكومـة على إعفاء المواد الخام والآلات من الرسوم الجمركية وقد تخفـض أسـعار

---

(١) تدرس هذه الأوضاع فى النظرية الاقتصادية تحت ما يسمى بالتقلبات فى الأسعار ونحن نفضل التعامل معها تحت ما يسمى التغيرات فى الطلب والعـرض، Changes in Demand & Supply Curves حيث أن التغير يعنى الزيادة أو النقصان بشكل أكثر تحديدا.

الفائدة على القروض الصناعية مثلا، وقد تخفض الضرائب على سلع معينـــة وتعمل على زيادة الإعانات على سلع أخرى.

أما المجموعة الثانية من الأسباب للتغيرات فى الطلـــب والعـــرض فقـــد ترجع إلى العوامل المختلفة المحددة لكل من الطلب والعرض التـــى ســـبق أن درسناها تحت مسمى محددات الطلب ومحددات العرض والأخيرة هى الأكـــثر حدوثا فى ظل تحول معظم اقتصاديات العالم إلى العمل بآليات الســـوق فـــى عصر العولمة ونحن سنفترض فى التحليل حدوث هذه الأسباب فقط وفى ضـــو ذلك يمكن تحليل التغيرات فى الطلب والعرض على النحو التالى:

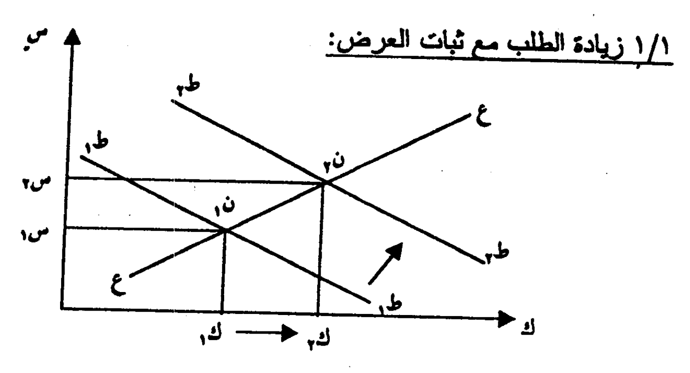
١- التغير فى الطلب مع ثبات العرض:

يقصد بالتغير فى الطلب مع ثبات العرض، أن منحنى الطلب ينتقل بأكملـه إلى وضع جديد أما بالزيادة أى الانتقال إلى جهة اليمين وإلى أعلى بالنقصـــان إلى الانتقال إلى جهة اليسار وإلى اسفل مع الأخذ فى الاعتبار أننا ســـنفترض أن التغير فى الطلب يرجع إلى المحصلة النهائية للتغير فـــى كـــل أو بعـــض محددات الطلب التى سبق ذكرها فى تحليلات نظرية الطلـــب ونذكـــر منـــها التغير فى الدخل وعدد المستهلكين وسعار السلع الأخرى، وتوقعات المســـتهلين وأذواق المستهلكين وغيرها.

ويترتب على تغير الطلب فى اتجاه معين تغير نقطة التـــوازن والســـعر التوازنى والكمية التوازنية.

والتغير فى الطلب يعنى حدوث وضعين هما زيـــادة الطلـــب ونقصـــان الطلب (مع ثبات العرض) واللذان يمكن إيضاحهما بيانيا على النحو التالى:

١/١ زيادة الطلب مع ثبات العرض:



ومن الرسم يتضح انه فى حالة زيادة الطلب مع ثبات العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

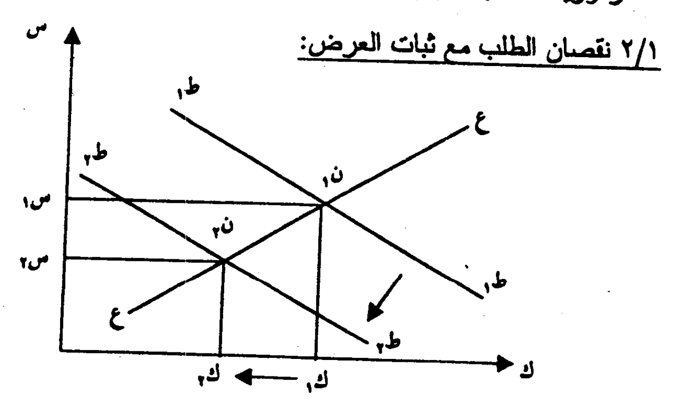
١/١/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى اعلى من ن١ إلى ن٢

٢/١/١ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/١/١ زيادة الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢ (وترجع الزيادة هنا بداية إلى الزيادة فى الطلب)

ومن ذلك نستنتج ان زيادة الطلب مع ثبات العرض يؤدى إلى ارتفاع السعر وزيادة الكمية التوازنية.

٢/١ نقصان الطلب مع ثبات العرض:



ومن الرسم يتضح انه فى حالة نقصان الطلب مع ثبات العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

١/٢/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد اسفل نقطة التوازن الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

٢/٢/١ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٢/١ نقصان الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢ (ويرجع النقص هنا إلى نقصان الطلب).

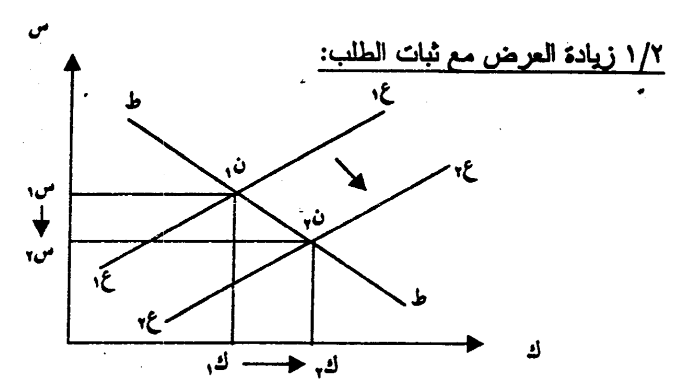
ومن ذلك نستنتج فى حالة نقصان الطلب مع ثبات العرض فإن السعر التوازنى ينخفض والكمية ستنقص.

٢- التغير فى العرض مع ثبات الطلب:

يقصد بالتغير فى العرض مع ثبات الطلب أن منحنى العرض ينتقل بأكمله إلى وضع جديد أما بالزيادة أى الانتقال إلى جهة اليمين والى اسفل أو بالنقصان أى الانتقال إلى جهة اليسار والى اعلى أى عكس اتجاه منحنى الطلب. مع الأخذ فى الاعتبار أننا سنفترض أن التغير فى العرض يرجع إلى المحصلة النهائية للتغير فى كل أو بعض المحددات التى سبق ذكرها ونذكر منها التغير فى تكاليف الإنتاج وفى عدد المنتجين وأسعار عناصر الإنتاج والضرائب والإعانات وأسعار السلع الأخرى وتغير الفن الإنتاجى وغيرها.

ويترتب على تغير العرض فى اتجاه معين تغير نقطة التوازن والسعر التوازنى والكمية التوازنية. والتغير فى العرض لغير حدوث وضعين هما زيادة العرض ونقصان العرض (مع ثبات العرض) واللذان يمكن إيضاحهما بيانيا على النحو التالى:

٢/١ زيادة العرض مع ثبات الطلب:



ومن الرسم يتضح أنه فى حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب فإن ذلك يؤدى إلى:

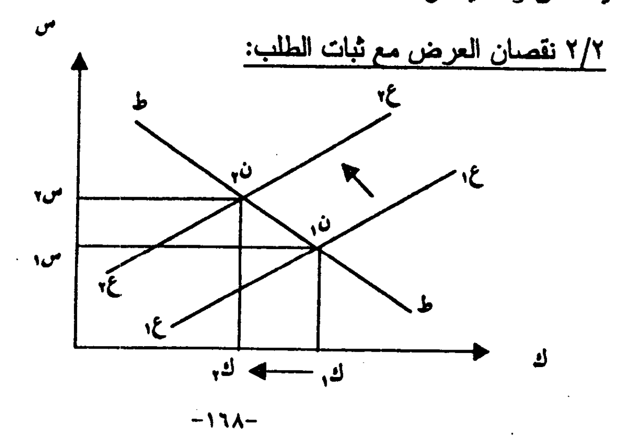
٢/١/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق من الوضع الأصلى إلـــى وضـــع جديد اسفل نقطة التوازن الأصلية أى من ن١ إلى ن٢.

٢/١/٢ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٢/١/٣ زيادة الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢ (وترجع الزيادة هنا إلـــى زيادة العرض).

ومن ذلك نستنتج أنه فى حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب فإن الســـعر ينخفض والكمية تزداد.

٢/٢ نقصان العرض مع ثبات الطلب:



ومن الرسم يتضح أنه فى حالة نقصان العرض مع ثبات الطلب، فإن ذلك يؤدى إلى:

٢/٢/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق من الوضع الأصلى إلـــى وضـــع جديد أعلى نقطة التوازن الأصلية أى من ن١ إلى ن٢.

٢/٢/٢ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٢/٢/٣ نقصان الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢ (ويرجع النقصان هنـــا إلى نقصان العرض)

ومن ذلك نستنتج انه فى حالة نقص العرض مع ثبات الطلب فإن الســـعر يرتفع والكمية تنقص.

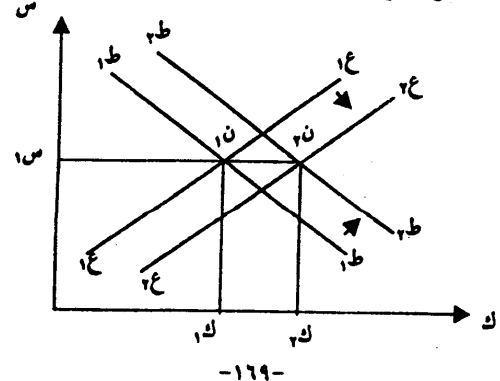
٣- التغير فى كل من الطلب والعرض فى اتجاه واحد.

يمكن القول أن اثر تغير كل من الطلب والعرض معاً يختلف بحسب مدى واتجاه تغير كل منهما ويمكن أن نواجه بحالتين رئيسيتين تحمـــل كـــل حالـــة ثلاث احتمالات ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالى:

٣/١ حالة زيادة كل من الطلب والعرض معا:

وهذه الحالة تحمل فى طياتها ثلاث احتمالات هى على النحو التالى:

٣/١/١ الاحتمال الأول: زيادة الطلب بنفس نسبة زيادة العرض:



ويلاحظ من الرسم انه فى حالة زيادة كل من الطلب والعرض بنفس النسبة فإن ذلك يؤدى إلى:

٣/١/١/١ انتقال نقطة التوازن إلى وضع جديد من ن١ إلى ن٢

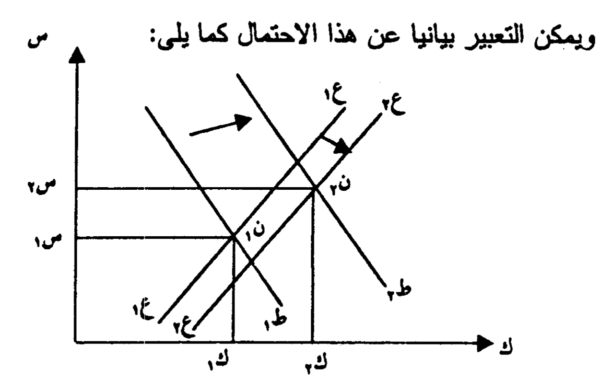
٣/١/١/٢ يظل السعر ثابتا أي لا يتغير حيث يبقى عند س١.

٣/١/١/٣ زيادة الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢.

وبالتالى يمكن استنتاج أنه فى حالة زيادة كل من الطلب والعرض بنفس النسبة فإن السعر يظل ثابتا لأنه سوف يرتفع نتيجة لزيادة الطلب بنفس مقدار الانخفاض الناشئ عن زيادة العرض أى الأثران يلغى كل منهما الآخر لكن تزداد الكمية التوازنية.

٣/١/٢ الاحتمال الثانى: زيادة الطلب بنسبة اكبر من زيادة العرض

ويمكن التعبير بيانيا عن هذا الاحتمال كما يلى:



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اكبر من زيادة العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

٣/١/٢/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديـد اعلـى مـن النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

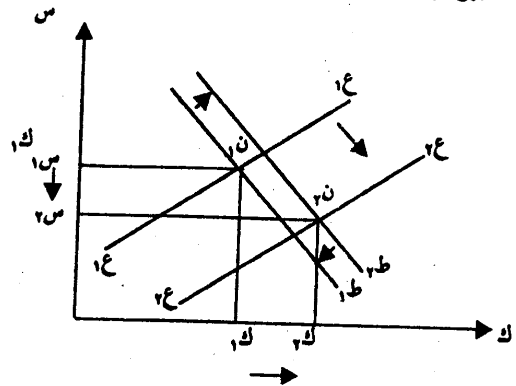
٣/١/٢/٢ السعر التوازنى يرتفع من س١ إلى س٢

٣/١/٢/٣ الكمية التوازنية تزيد من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اكبر مـن زيـادة العرض فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع السعر وزيادة الكمية.

٣/١/٣ الاحتمال الثالث: زيادة الطلب بنسبة اقل من زيادة العرض

ويمكن التعبير بيانيا عن هذا الاحتمال كما يلى:



ويلاحظ من الرسم انه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اقل من زيادة العـوض فإن ذلك يؤدى إلى:

٣/١/٣/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد أقل من النقطـة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

٣/١/٣/٢ السعر التوازنى ينخفض من س١ إلى س٢.

٣/٣/١/٣ الكمية التوازنية تزيد من ك١ إلى ك٢

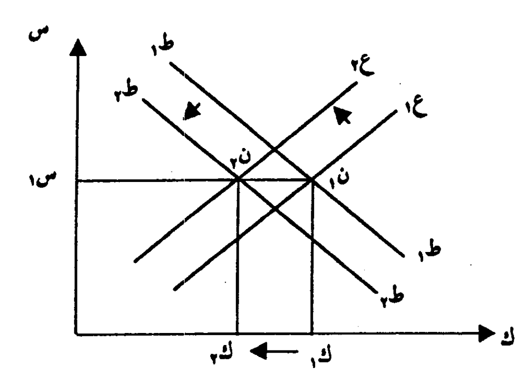
وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اقـل مـن زيـادة العرض فإن السعر ينخفض والكمية تزيد.

٢/٣ حالة نقصان كل من الطلب والعرض معا.

وهذه الحالة تحمل فى طياتها ثلاث احتمالات أيضا هى على النحو التالى:

١/٢/٣ الاحتمال الأول: نقصان الطلب بنفس نسبة نقصان العرض:

ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلى:



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة نقصان الطلب بنفـس نسـبة النقصـان العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

١/١/٢/٣ انتقال نقطة التوازن فى السوق من ن١ إلى ن٢

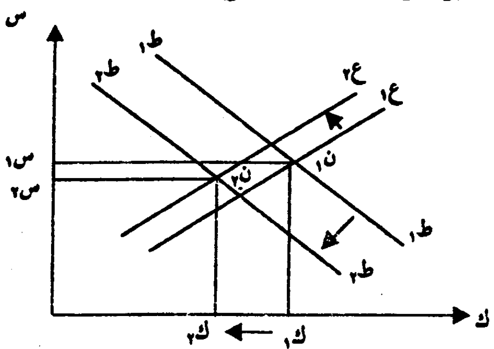
٢/١/٢/٣ يظل السعر التوازنى ثابتا لا يتغير عند الوضع س١

٣/١/٢/٣ تقل الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة نقصان الطلب بنفس نسبة نقصان العرض فإن السعر التوازنى يظل ثابتا والكمية تقل.

٣/٢/٢ الاحتمال الثانى: نقص الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض

ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلى:



ويتضح من الرسم أنه فى حالة نقصان الطلب بنسبة اكبر من نقصان العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

٣/٢/٢/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد أقل من النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

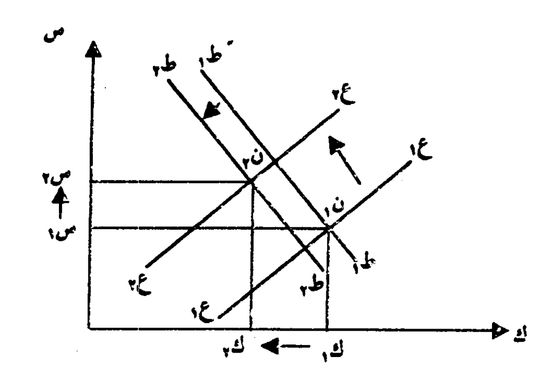
٣/٢/٢/٢ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٢/٢/٣ الكمية التوازنية تقل من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج أنه فى حالة نقص الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض فإن السعر ينخفض والكمية تقل

٣/٢/٣ الاحتمال الثالث: نقصان الطلب بنسبة أقل من نقصان العرض

ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلى



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة نقصان الطلب بنسبة أقل من نقصان العرض فإن ذلك يؤدى إلى :

٣/٢/٣/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد اعلى من النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

٣/٢/٣/٢ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٢/٣/٣ الكميات التوازنية تقل من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة نقصان الطلب بنسبة أقل من نقصان العرض فإن السعر يرتفع والكمية تقل.

٤- التغير فى كل من الطلب والعرض فى اتجاهين مختلفين:

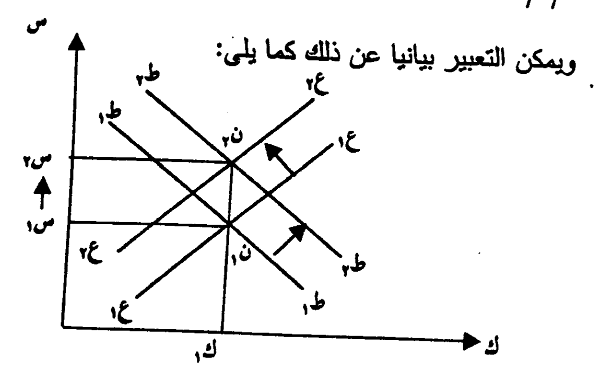
وينطوى التغير فى كل من الطلب والعرض فى اتجاهين مختلفين حالتين رئيسيتين أيضا تحمل كل حالة ثلاثة احتمالات ويمكن ايضاح ذلك على النحو التالى:

١/٤ حالة زيادة الطلب ونقصان العرض:

وفى هذه الحالة يمكن أن نواجه بثلاثة احتمالات هى:

١/١/٤ الاحتمال الأول: زيادة الطلب ونقصان العرض بنفس النسبة

ويمكن التعبير بيانيا عن ذلك كما يلى:



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة زيادة الطلب ونقصان العرض بنفس النسبة فإن ذلك يؤدى إلى:

١/١/١/٤ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد اعلى النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

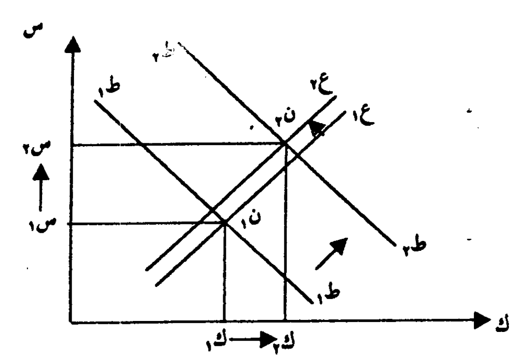
٢/١/١/٤ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/١/١/٤ الكمية التوازنية تظل ثابتة عند ك١

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة زيادة الطلب ونقصان العرض بنفس النسبة فإن السعر يرتفع والكمية تظل ثابتة.

٢/١/٤ الاحتمال الثانى: زيادة الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض:

ويمكن التعبير بيانيا عن ذلك كما يلى:



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اكبر من نقص العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

١/٢/١/٤ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد أعلى من النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

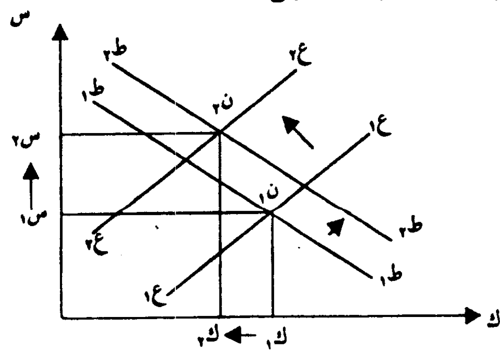
٢/٢/١/٤ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٢/١/٤ زيادة الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة زيادة الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض فإن السعر يرتفع والكمية تزيد.

٣/١/٤ الاحتمال الثالث: زيادة الطلب بنسبة اقل من نقص العرض

ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلى:



ويلاحظ من الرسم انه فى حالة زيادة الطلب بنسبة أقل من نقص العـرض فإن ذلك يؤدى إلى:

٤/١/٣/١ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديـد أعلـى مـن النقطة الأصلية أى من ن١ إلى ن٢

٤/١/٣/٢ ارتفاع السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٤/١/٣/٣ نقص الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢

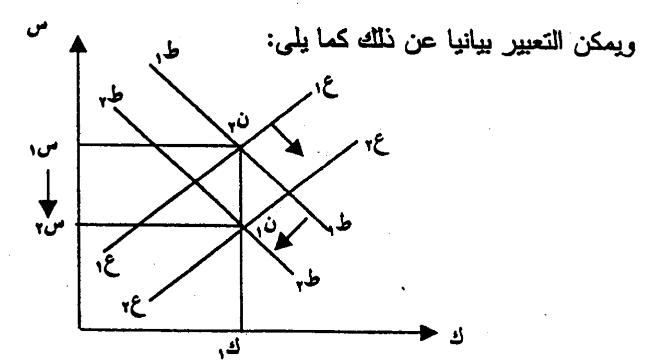
وبالتالى يمكن استنتاج أنه فى حالة زيادة الطلب بنسبة اقـل مـن نقـص العرض فإن السعر يرتفع والكمية تقل.

<u>٤/٢ حالة نقصان الطلب وزيادة العرض:</u>

وفى هذه الحالة يمكن ان نواجه أيضا بثلاث احتمالات هى:

٤/٢/١ الاحتمال الأول: نقص الطلب وزيادة العرض بنفس النسبة

ويمكن التعبير بيانيا عن ذلك كما يلى:



ويلاحظ من الرسم انه فى حالة نقص الطلب وزيادة العرض بنفس النسـبة فإن ذلك يؤدى إلى:

٤/٢/١/١ انتقال نقطة التوازن إلى وضع جديد أقل أو أسفل نقطة التوازن الأصلية من ن١ إلى ن٢

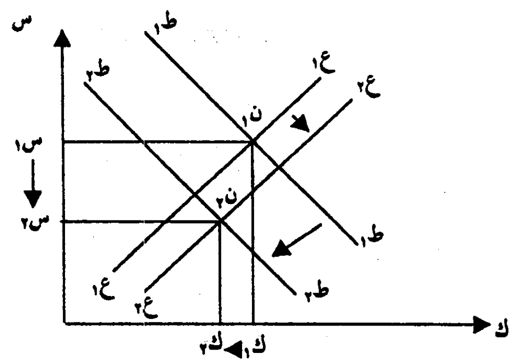
٤/٢/١/٢ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٤/٢/١/٣ الكمية التوازنية تظل ثابتة لا تتغير عند ك١

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة نقصان الطلب وزيادة العرض بنفس النسبة فإن السعر ينخفض والكمية تظل ثابتة.

٤/٢/٢ الاحتمال الثانى: نقص الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض:

ويمكن التعبير بيانيا عن ذلك كما يلى:



ويلاحظ من الرسم انه فى حالة نقص الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض فإن ذلك يؤدى إلى:

٤/٢/٢/١ انتقال التوازن فى السوق إلى وضع جديد أقل من الوضع الأصلى أى من ن١ إلى ن٢

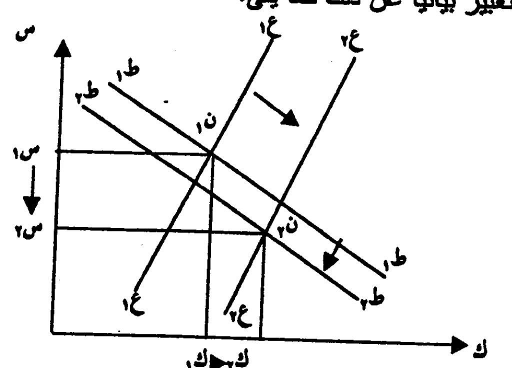
٤/٢/٢/٢ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٢/٢/٤ نقصان الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة نقصان الطلب بنسبة اكبر من زيـــادة العرض فإن السعر ينخفض والكمية تقل أو تنقص.

٣/٢/٤ الاحتمال الثالث: نقص الطلب بنسبة أقل من زيادة العرض

ويمكن التعبير بيانيا عن ذلك كما يلى:



ويلاحظ من الرسم أنه فى حالة نقص الطلب بنسبة أقل من زيادة العـوض فإن ذلك يؤدى إلى :

١/٣/٢/٤ انتقال نقطة التوازن فى السوق إلى وضع جديد اقل من الوضع الأصلى أى من ن١ إلى ن٢

٢/٣/٢/٤ انخفاض السعر التوازنى من س١ إلى س٢

٣/٣/٢/٤ زيادة الكمية التوازنية من ك١ إلى ك٢

وبالتالى يمكن استنتاج انه فى حالة نقصان الطلب بنسبة اقل مـــن زيـــادة العرض فإن السعر ينخفض والكمية تزيد.

وهكذا يلاحظ من التحليل السابق أنه فى حالة تغير الطلب والعرض فـــى اتجاه واحد فإن السعر التوازنى أما يثبت أو يرتفع أو ينخفض مـــع خضـــوع الكمية التوازنية لأثرين متماثلين فى الاتجاه يتطابقان مع اتجاه تغير كل مـــن الطلب والعرض بينما فى حالة تغير الطلب والعرض فى اتجـــاهين مختلفيـــن فإن الكمية التوازنية أما تثبت أو تزيد أو تنخفض مع خضوع السعر لأثريـــن متماثلين فى الاتجاه يتطابقان مع اتجاه تغير كل من الطلب والعرض والاهـــم هو تتبع كل حالة على حدة واستنتاج الأثر كما ظهر من التحليـــل فـــى كـــل الحالات السابقة.

الفصل السادس

نظرية سلوك المستهلك وتوازنه

باستخدام المنفعة الحدية ومنحنيات السواء

الفصل السادس

نظرية سلوك المستهلك وتوازنه

باستخدام المنفعة الحدية ومنحنيات السواء

أولاً: المنفعة وسلوك المستهلك:

يمكن تعريف المنفعة بأنها قدرة السلعة على إشباع حاجة معينة، ومن ثم تعبر عن درجة أو مستوى الإشباع أو النفع التى يحصل عليها المستهلك من حصوله على وحدات معينة عن سلعة ما. وتأتى دراسة المنفعة فى إطار البحث فى سلوك المستهلك عندما يحاول أن يعظم إشباعه من خلال دخله المحدود وفى ظل الأسعار السائدة فى السوق ويوزع هذا الدخل للحصول على كميات معينة من السلع والخدمات للوصول إلى أقصى إشباع ممكن فى ظل هذه القيود. أى دراسة ما يسمى "بتوازن المستهلك"

وهذا يعنى ان المستهلك يواجه المشكلة الاقتصادية التى ترتبط بالاختيار والتضحية، حيث لا يستطيع أن يحصل على كل السلع والخدمات لأن دخله محدود، وعليه أن يختار تلك السلع والخدمات التى إذا أنفق عليها دخله حصل على أقصى إشباع ممكن فى ظل الأسعار السائدة.

وأن حل تلك المشكلة يحدث باستخدام فكرة المنفعة فالمستهلك يختار تلك السلع (والخدمات) التى تعطيه أكبر نفع ممكن بالنسبة لوحدة النقد أو الدخل المنفق عليها ويترك السلع أو الوحدات من السلعة التى لا تعطيه نفع يتعادل مع وحدة النقد اتلى ينفقها أو يقوم بعملية مفاضلة بين مجموعات معينة من وحدات السلع للوصول أفضل توليفة التى تعطى اعلى مستوى إشباع فى ظل دخله المحدود مع ملاحظة ان مفهوم المنفعة، يرتبط بالاعتبارات الذاتية للمستهلك وفى هذا المجال هناك أسلوبين للتحليل، الأول يسمى أسلوب

المنفعة العددية Cardinal Utility والثانى أسلوب المنفعة الترتيبية Ordinal Utility وأصبح الأسلوب الأول يحاول تفسير سلوك المستهلك نحو الحصول على أقصى إشباع ممكن يدرس تحت مسمى توازن المستهلك باستخدام قانون تناقص المنفعة الحدية القائم على إمكانية قياس المنفعة أما الأسلوب الثانى فهو يحاول تفسير سلوك المستهلك فى الوصول إلى أقصى إشباع ممكن تحت مسمى توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء.

وتدرس المنفعة فى إطار ثلاثة مفاهيم أساسية هى:

١- المنفعة الحدية Marginal Utility وهى منفعة الوحدة الإضافية من أى سلعة أو منفعة الوحدة الأخيرة التى يتوقف عندها المستهلك (مثال تناول وحدتين من التفاح فالوحدة الثانية تعتبر الوحدة الحدية ومنفعتها هى المنفعة الحدية) وهكذا لو تناول خمس وحدات فالوحدة الخامسة تعتبر الوحدة الحدية

٢- ثبات المنفعة الحدية للنقود حيث افترض مارشال صاحب الأسلوب الأول الخاص بتوازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية بقاء المنفعة الحدية للنقود الثابتة، إلى عدم تغير الدخل الذى يحصل عليه المستهلك عند بحث توازنه وبمعنى ان المنفعة التى يمكن ان يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدات السلعة يمكن قياسها بمقدار من الوحدات النقدية التى تحفز المستهلك للتخلى عنها أو التضحية بها لشراء وحدة إضافية من السلعة.

٣- المنفعة الكلية: وهى إجمالى المنافع (أو الإشباع) اتلى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه عدد معين من وحدات السلعة. والمنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص.

٤- قانون تناقص المنفعة الحدية: الذى يعنى أن المنفعة أو درجة

الإشباع التى يحصل عليها المستهلك من وحدة إضافية من أى سلعة تتناقص. وكلما زاد استهلاكه، كلما تناقصت منفعته الحدية أو إشباعه يقل من تلك السلعة.

ويركز الأسلوب الأول الخاص بتحليل توازن المستهلك باستخدام المنفعة العددية على فترة تناقص المنفعة الحدية بينما يركز الأسلوب الثانى الخاص بتوازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء على فكرة تناقص معدل الإحلال الحدى ويصبح تناقص المنفعة يعادل فى التحليل الخاص باستخدام منحنيات السواء، ما يطلق عليه تناقص معدل الإحلال الحدى فإذا كان المستهلك أمام اختيار كميات معينة من سلعتين هما السلعة س ، والسلعة ص فإن معدل الإحلال الحدى = $\frac{\Delta س}{\Delta ص}$ ويتجه هذا المعدل للتناقص ليشير إلى تناقص المنفعة من السلعة كلما زادت الوحدات المستهلكة منها.

ويعبر عن أن مقدار التضحية من وحدات ص تكون متناقصة مقابل الحصول على المزيد من وحدات س ، أى كلما أضيفت وحدات من السلعة س كلما كان المستهلك على استعداد لان يتخلى عن وحدات أقل من ص مقابل الحصول على وحدة إضافية من س ويطلق عليه قانون تناقص المعدل الحدى للإحلال أو قانون تناقص معدل الإحلال الحدى.

□ ثانيا: توازن المستهلك باستخدام أسلوب المنفعة الحدية

يقوم تحليل توازن المستهلك باستخدام أسلوب المنفعة العددية Cardinal Utility وتناقص المنفعة الحدية على افتراض إمكانية قياس المنفعة التى يمكن ان يحصل عليها المستهلك من حصوله على وحدة أو وحدات من السلعة أو الخدمة محل الاستهلاك من قبل هذا المستهلك والمفترض أنه مستهلك رشيد فى تصرفاته وسلوكه.

ومعنى ذلك أن توازن المستهلك باستخدام هذا الأسلوب يقوم على فكرة الإشباع القابل للقياس الكمى كوسيلة لتحليل سلوك المستهلك وكلن الفضل فى

إيجاد هذا التحليل هو الفريد مارشال الاقتصادى الإنجليزى المعروف الـــذى افترض إمكان قياس كل من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية لمختلـــف الســلع والخدمات، وافترض أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة.

ويمكن استيعاب هذا الأسلوب لتوازن المستهلك من خلال النقاط التالية:

١- تحليل المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

تعرف المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك من اســـتهلاكه لعــدد معين من وحدات سلعة معينة بأنها مجموع ما يحصل عليه المســـتهلك مـــن منفعة نتيجة استهلاكه لهذا العدد من الوحدات من السلعة محل الدراســـة أى هى إجمالى المنافع (الإشباع) التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه عــدد معين من وحدات السلعة.

وأخيرا تعرف المنفعة الكلية Total Utility بأنها مجموع المنافع الحديـــة المكتسبة من استهلاك وحدات من سلعة معينة والمنفعة الكلية تتزايد بمعـــدل متناقص وبالتالى تعرف المنفعة الحدية Margin Utility بأنها منفعة الوحـــدة الأخيرة من السلعة أو الخدمة محل الدراسة ويمكن قياسها على النحو التالى:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في عدد الوحدات المستهلكة}}$$

ومن الملاحظ أن المنفعة الحدية تتناقص كلما ازداد استهلاك وحدات مـــن سلعة معينة من قبل المستهلك ويعرف ذلك بقانون تناقص المنفعة حيـــث ثبــت انطباقه على أى سلعة أو خدمة يعبر عن تناقص الإشباع كلما استهلكنا وحــدات اكثر من السلعة محل الدراسة فكوب الماء الأول للظمآن أو العطشان من المياه المعدنية يكون درجة إشباعه ومنفعته الحدية أكبر بكثير من الكوب الثانى وهكذا يقل تناقص منفعة الكوب الثالث عن الثانى والأول وهكذا. ومن ثم تقل درجـــة الإشباع حتى تصل إلى الصفر فى الارتواء التام فى مثالنا أو تصل إلى السالب إذا تم الاستمرار فى شرب الماء حيث قد تصاب المعدة ببعض الآلام.

إيجاد هذا التحليل هو الفريد مارشال الاقتصادى الإنجليزى المعروف اد افترض إمكان قياس كل من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية لمختلف السلع والخدمات، وافترض أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة.

ويمكن استيعاب هذا الأسلوب لتوازن المستهلك من خلال النقاط التالية:

١- تحليل المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

تعرف المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لعدد معين من وحدات سلعة معينة بأنها مجموع ما يحصل عليه المستهلك من منفعة نتيجة استهلاكه لهذا العدد من الوحدات من السلعة محل الدراسة أى هى إجمالى المنافع (الإشباع) التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه عدد معين من وحدات السلعة.

وأخيرا تعرف المنفعة الكلية Total Utility بأنها مجموع المنافع الحدية المكتسبة من استهلاك وحدات من سلعة معينة والمنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص وبالتالى تعرف المنفعة الحدية Margin Utility بأنها منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة أو الخدمة محل الدراسة ويمكن قياسها على النحو التالى:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في عدد الوحدات المستهلكة}}$$

ومن الملاحظ أن المنفعة الحدية تتناقص كلما ازداد استهلاك وحدات من سلعة معينة من قبل المستهلك ويعرف ذلك بقانون تناقص المنفعة حيث ثبت انطباقه على أى سلعة أو خدمة يعبر عن تناقص الإشباع كلما استهلكنا وحدات اكثر من السلعة محل الدراسة فكوب الماء الأول للظمآن أو العطشان من المياه المعدنية يكون درجة إشباعه ومنفعته الحدية أكبر بكثير من الكوب الثانى وهكذا يقل تناقص منفعة الكوب الثالث عن الثانى والأول وهكذا. ومن ثم تقل درجة الإشباع حتى تصل إلى الصفر فى الارتواء التام فى مثالنا أو تصل إلى السالب إذا تم الاستمرار فى شرب الماء حيث قد تصاب المعدة ببعض الآلام.

وهكذا الأمثلة كثيرة، مثل شرب الكوب الأول من الشاى ثم الثانى وهكذا أو تناول وحدات معينة من سلعة التفاح فالتفاحة الأولى منفعتها اكبر من الثانية وهكذا.

٢- قانون تناقص المنفعة الحدية

وينص هذا القانون على انه كلما تزايدت الوحدات التى يحصل عليها المستهلك من أية سلعة فإن المنفعة الإضافية للوحدات المضافة تتناقص بعد حد معين، مع ثبات العوامل الأخرى"

وتناقص المنافع الحدية للوحدات المتتابعة من السلعة إنما يدل عليه انخفاض السعر الذى يقبل المستهلك دفعة للحصول على الوحدات المتتابعة وهو ما يفسر العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة فى تحليلات الطلب بل تفسر قانون الطلب واتجاه منحنى الطلب.

وقانون تناقص المنفعة الحدية يعنى فى كل الأحوال آن المنفعة أو درجة الإشباع التى يحصل عليها المستهلك من كل وحدة إضافية من أى سلعة تتناقص وكلما زاد استهلاكه كلما تناقصت منفعته الحدية أو إشباعه يقل من تلك السلعة .

ويعتبر شرط تناقص المنفعة الحدية بمثابة شرط ضرورى للوصول إلى توازن المستهلك بهذا الأسلوب وهو الوضع التوازنى الذى يحقق له أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة صافية ممكنة[1].

٣- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

لعل التأمل فى قانون تناقص المنفعة يعنى أن هناك علاقة محددة تماما

---

(١) فيما يعرف بفائض المستهلك، سنشرح هذا المفهوم فيما بعد، ويرجع الفضل فى ايضاح هذه المفاهيم إلى الاقتصاديين، ستانلى جستونز ١٨٣٥ - ١٨٨٢، فى بريطانيا ليون فالراس فى لوران ١٨٣٤ - ١٩١٠ وكارل سنجر ١٨٤٠ - ١٩٢١ فى النمسا.

فمن خلال التحليل الرقمى تستطيع ان نتبين تلك العلاقة عند النظر إلى الجدول التالى:

جدول المنفعة الكية والمنفعة الحدية لسلعة معينة

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية[1]
١	١٥	١٥
٢	٢٧	١٢
٣	٣٧	١٠
٤	٤٥	٨
٥	٥١	٦
٦	٥٥	٤
٧	٥٧	٢
٨	٥٨	١
٩	٥٨	صفر
١٠	٥٦	٢-

ويلاحظ من الجدول أن المنفعة الكلية تتزايد ولكن بدرجات ومعدلات متناقصة طالما كانت المنفعة الحدية موجبة حيث يمكن تتبع ذلك بداية من استهلاك الوحدة الأولى وحتى الوحدة التاسعة من تلك السلعة.

ويلاحظ أيضا أنه عندما بلغت المنفعة الكلية أقصى حد لها بمقدار ٥٨ وحدة منفعة عند الوحدة التاسعة كانت المنفعة الحدية قد وصلت إلى درجة الصفر عند هذا المستوى.

أما إذا انتقل المستهلك لهذه السلعة إلى الوحدة العاشرة فإن المنفعة الكلية

---

(١) يتم حساب المنفعة الحدية على النحو التالى

المنفعة الحدية = التغير فى المنفعة الكلية / التغير فى عدد الوحدات المستهلكة

فمن خلال التحليل الرقمي تستطيع ان نتبين تلك العلاقة عند النظر إلى الجدول التالي:

• جدول المنفعة الكية والمنفعة الحدية لسلعة معينة

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية[1]
١	١٥	١٥
٢	٢٧	١٢
٣	٣٧	١٠
٤	٤٥	٨
٥	٥١	٦
٦	٥٥	٤
٧	٥٧	٢
٨	٥٨	١
٩	٥٨	صفر
١٠	٥٦	-٢

ويلاحظ من الجدول أن المنفعة الكلية تتزايد ولكن بدرجات ومعدلات متناقصة طالما كانت المنفعة الحدية موجبة حيث يمكن تتبع ذلك بداية من استهلاك الوحدة الأولى وحتى الوحدة التاسعة من تلك السلعة.

ويلاحظ أيضا أنه عندما بلغت المنفعة الكلية أقصى حد لها بمقدار ٥٨ وحدة منفعة عند الوحدة التاسعة كانت المنفعة الحدية قد وصلت إلى درجة الصفر عند هذا المستوى.

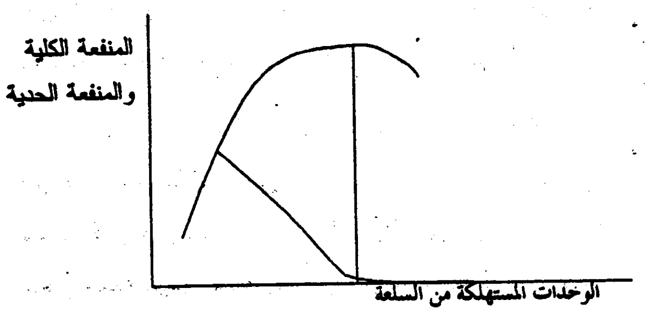
أما إذا انتقل المستهلك لهذه السلعة إلى الوحدة العاشرة فإن المنفعة الكلية

---

(١) يتم حساب المنفعة الحدية على النحو التالي

المنفعة الحدية = التغير في المنفعة الكلية / التغير في عدد الوحدات المستهلكة

ويفضل الجمع بين الرسمين في رسم واحد حتى تتضح العلاقة بين الاثنين أكثر، كما يظهر في الشكل التقريبي التالي



ويلاحظ من الرسم البيانى أن منحنى المنفعة الكلية كان فى تصاعد بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصى نقطة عند الوحدة التاسعة وعندما تصل المنفعة الكلية إلى أقصى نقطة لها ليكون منحنى المنفعة الحدية وصل إلى الصفر، وعندما يتناقص منحنى المنفعة الكلية عند الوحدة ١٠ يكون منحنى المنفعة الحدية قد وصل إلى أن يكون سالبا اسفل المحور الأفقى.

٤- توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية

يمكن تعريف توازن المستهلك بأنه الوضع الذى يصل فيه المستهلك إلى أقصى إشباع ممكن من خلال دخله وفى ظل الأسعار السائدة وبالتالى حصول المستهلك على أقصى أو اعلى درجة منفعة ممكنة فى ظل هذه القيود (أى الدخل والأسعار السائدة) وباستخدام أسلوب المنفعة الحدية فإن المستهلك يصل إلى أقصى إشباع له عندما تتساوى المنافع الحدية للسلع المشتراة مقسومة على ثمنها وفى نفس الوقت مع المنفعة الحدية للنقود حيث انه من الصعب مقارنة وحدات السلع مع بعضها نظراً لتباينها فتستخدم النقود كعامل مشترك مساعد على قياس المنفعة ولتحقيق توازن المستهلك،

أى الحالة التى لا يكون المستهلك عندها راغب فى أن يغير من حجم مشترياته فإن ذلك يتطلب أن تتساوى المنافع الحدية لوحدة النقد ا المنفقة على كل السلع، وليكن فى هذه الحالة الجنبية وبعبارة أخرى ينبغى أن تتناسب وتتساوى المنافع الحدية للسلع على أسعارها[1].

فإذا كانت المنفعة الحدية لسلعة أكبر من المنفعة الحدية لسلعة أخرى فسيستمر المستهلك فى إنفاق جزء من دخله على السلعة التى تكون منفعتها الحدية أكبر حتى تتساوى مع السلعة الأخرى أى أن المستهلك الذى تواجهه أسعار معينة سينفق دخله بحيث يحقق له شرط التوازن التالى:

الشرط الأول (الشرط الضرورى) =

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{س}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{س}_2} = \frac{\text{م ح}_3}{\text{س}_3} = \ldots\ldots\ldots \frac{\text{م ح}_\text{ن}}{\text{س}_\text{ن}}$$

= المنفعة الحدية للنقود

الشرط الثانى (الشرط الكافى) = الدخل = $\text{س}_1 \times \text{ك}_1 + \text{س}_2 \times \text{ك}_2 +$ .... $\text{س}_\text{ن} \times \text{ك}_\text{ن}$

حيث أن : م ح = المنفعة الحدية

س = السعر

١، ٢، ٣، ... ن = السلع والخدمات

---

(١) يفترض التحليل هنا أن المستهلك أمام سلعتين او اكثر ليتناسق التحليل مع تحليل منحنيات السواء فيما بعد، حيث يوجد افتراض أخر غير ذلك وهو الخاص بتحليل توازن المستهلك فى حالة استهلاكه سلعة واحدة حيث يصبح فى هذه الحالة شرط التوازن ينص على الآتى: المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة الحدية المضحى بها وفائض المستهلك = المنفعة الحدية المكتسبة – المنفعة الحدية المضحى بها.

ك = الكمية المشتراة

ويمكن تناول توازن المستهلك من الناحية التطبيقية من خلال الحالات التالية:

١/٤ الحالة الأولى: التى يتم فيها التوازن عند تساوى الأسعار:

فمع افتراض تساوى أسعار بيع السلع والخدمات فى السوق، فإن المستهلك سيحقق التوازن أيضا بالقاعدة التى أشرنا إليها وهى ضرورة تساوى المنافع الحدية للسلع مع أسعارها مع المنافع الحدية للنقود حيث درجة الإشباع فى هذه الحالة ستكون المعيار الوحيد لاختيار نوع وكمية السلع والخدمات التى يختارها المستهلك فى سبيل وصوله إلى حالة التوازن. وسيعمل على توزيع دخله المحدود على هذا الأساس.

والمثال الرقمى التالى يوضح تلك الحالة:

بفرض أن أحد المستهلكين أمامه سلعتين فقط وان ما لديه من دخل فى هذا اليوم ١٠ جنيه وأن سعر كلا السلعتين هو جنيه واحد فقط. فكيف يصل هذا المستهلك إلى حالة التوازن فى ظل البيانات التالية؟

وحدات السلعة	المنفعة الحدية للسعة الأولى م ح$_1$	المنفعة الحدية للسلعة الثانية م ح$_2$
١	١٠	١٣
٢	٩	١١
٣	٨	١٠
٤	٦	٨,٥
٥	٣	٧
٦	١	٦
٧	٠	٥
٨	٣-	٤
٩	٧-	٥
١٠	١٠-	٠

ويصبح الحل على النحو التالى:

فلنتذكر ان الشرط الضرورى لتوازن المستهلك =

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{س}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{س}_2} = \frac{\text{م ح}_3}{\text{س}_3} = \dots\dots\dots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{س}_{\text{ن}}} =$$

المنفعة الحدية للنقود

وفى محاولة تطبيق هذا الشك فإن الجدول السابق ينظم على النحو التالى:

وحدات السلعة	م ح١	س١	$\frac{\text{م ح}_1}{\text{س}_1}$	م ح٢	س٢	$\frac{\text{م ح}_2}{\text{س}_2}$
١	١٠	١	١٠	١٣	١	١٣
٢	٩	١	٩	١١	١	١١
٣	٨	١	٨	١٠	١	١٠
٤	٦	١	٦	٨,٥	١	٨,٥
٥	٣	١	٣	٧	١	٧
٦	١	١	١	٦	١	٦
٧	٠	١	٠	٥	١	٥
٨	٣-	١	٣-	٤	١	٤
٩	٧-	١	٧-	٥	١	٥
١٠	١٠-	١	١٠-	٠	١	٠

وبتطبيق الشرط الضرورى لتوازن هذا المستهلك فإن الوضع التـــوازن لهذا المستهلك يتحقق عندما يشترى ٤ وحـــدات مـــن الســـلعة الأولـــى و ٦ وحدات من السلعة الثانية.

حيث أن:

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{س}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{س}_2} = \frac{٦}{١} = \frac{٦}{١} \quad ١ \text{ و } ٦ = ٦$$

وبالتالى تصبح المنفعة الحدية للنقود = ٦ وحدات منفعة.

أما الشرط الثانى فإن يتحقق أيضا عند هذا المستوى من الإشباع حيث ان المستهلك سيوزع دخله البالغ ١٠ جنيه على النحو التالى:

٤×١ + ٦×١ = ١٠ حيث ينفق الدخل بالكامل على السلعتين ولا أقل من ذلك ولا أزيد من ذلك.

لأن اقل من ذلك سيكون هناك إمكانية لمزيد من الإشباع ولم يستغل المستهلك ذلك أو أزيد من ذلك فإن هذا يعنى الإخلال بالتوازن لأنه سيكون فوق مستوى الدخل المتاح ويصبح فائض المستهلك = إجمالى المنفعة الحدية المكتسبة – إجمالى المنفعة الحدية المضحى بها من كل من السلعتين[1].

= [(١٠+٩+٨+٦) + (١٣+١١+١٠+٨,٥+٧+٦)] – [(٤×١×٦+٦×١×٦)].

= ٨٨,٥ – ٦٠ = ٢٨.٥ وحدة منفعة.

٢/٤ الحالة الثانية: يتم فيها التوازن عند اختلاف الأسعار.

وهى الحالة الأكثر واقعية.حيث لا يمكن فى الواقع أن تتساوى الأسعار التي تباع بها مختلف السلع والخدمات وفى هذه الحالة يتم مقارنة المنافع الحدية من وحدات السلعتين مقسومة على سعرها لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعتين[2] ويكون المستهلك بذلك فى حالة توازن لما قيمته جنيه واحد من كل من السلع والخدمات أى أننا يمكن القول أن المستهلك يكون فى حالة توازن عندما تتساوى المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة على كافة السلع والخدمات التى يرغب المستهلك فى استهلاكها.

---

(١) المنفعة الحدية المضحى بها = عدد وحدات السلعة عند التوازن × سعر التوازن × المنفعة الحدية للنقود

(٢) او أكثر من سلعتين

وبالتالى يطبق الشرط الضرورى للتوازن وهى:

$$\frac{م ح_1}{س_1} = \frac{م ح_2}{س_2} = \frac{م ح_3}{س_3} = \ldots\ldots\ldots \frac{م ح_ن}{س_ن}$$

- المنفعة الحدية للنقود

وكذلك الشرط الكافى حيث يكون الدخل = س١×ك١ + س٢×ك٢ ...... س ن × ك ن

وفيما يلى مثالين للتوازن فى هذه الحالة:

المثال الأول:

بفرض وجود سلعتين أمام المستهلك ودخل يومى يبلغ ٢٢ جنيه فإذا كان سعر السلعة الأولى اثنين جنيه وسعر الثانية هو جنيه واحد، فكيف يتوازن هذا المستهلك وما هى عدد الوحدات التى يشتريها من السلعتين عند الوضع التوازنى وما هى المنفعة الكلية التى سيحصل عليها.

الوحدات المستهلكة من السلعة	م ح١	م ح٢
١	٤٠	٣٠
٢	٣٠	٢٠
٣	٢٤	١٥
٤	٢٠	١٢
٥	١٦	١٠
٦	١٢	٩
٧	١٠	٨
٨	٦	٥
٩	٤	٣
١٠	٢	١

ويكون الحل على النحو التالى:

– نعيد تكوين الجدول على النحو التالى:

الوحدات المستهلكة من السلعة	م ح١	م ح١ / س١	م ح٢	م ح٢ / س٢
١	٤٠	٢٠	٣٠	٣٠
٢	٣٠	١٥	٢٠	٢٠
٣	٢٤	١٢	١٥	١٥
٤	٢٠	١٠	١٢	١٢
٥	١٦	٨	١٠	١٠
٦	١٢	٦	٩	٩
٧	١٠	٥	٨	٨
٨	٦	٣	٥	٥
٩	٤	٢	٣	٣
١٠	٢	١	١	١

ومن الجدول يتحقق توازن المستهلك عند شرائه ٧ وحدات من السلعة الأولى و ٨ وحدات من السلعة الثانية حيث يتحقق عند هذا الوضع:

شرط التوازن الأول=

م ح١ / ٢ = م ح٢ / ١ = ١٠ / ٢ = ٥ / ١ = ٥

ويتحقق الشرط الثانى = س١×ك١ + س٢×ك٢

= ٢×٧ + ١×٨ = ٢٢ جنيها

وبالتالى فإن الدخل أنفق كله دون زيادة او نقصان.

و المنفعة الكلية من السلعة الأولى

م ك١ = ٤٠+٣٠+٢٤+٢٠+١٦+١٢+١٠ = ١٥٢ وحدة

والمنفعة الكلية من السلعة الثانية م ك٢ = ٣٠+٢٠+١٥+١٢+١٠+٩+٨+٥

= ١٠٩ وحدة منفعة

وبالتالى المنفعة الكلية عند التوازن = ١٥٢ + ١٠٩ = ٢٦١ وحدة منفعة.

ويمكن إيجاد فائض المستهلك عند التوازن بنفس الطريقة التى أوردناها فى المثال السابق.

<u>المثال الثاني:</u> بفرض وجود ثلاثة سلع أمام المستهلك كما يظهر من الجدول التالى:

السلعة الأولى		السلعة الثانية		السلعة الثالثة	
ك	م ك	ك	م ك	ك	م ك
١	٤٢	١	١٤	١	٤٦
٢	٨٢	٢	٢٦	٢	٨٠
٣	١١٨	٣	٣٦	٣	١٠٤
٤	١٤٨	٤	٤٤	٤	١٢٠
٥	١٧٠	٥	٥٠	٥	١٣٠
٦	١٨٢	٦	٥٤	٦	١٣٦
٧	١٨٢	٧	٥٦	٧	١٤٠

فإذا كانت أسعار السلع الثلاث ١٠ جنيه و ٢ جنيه و ٨ جنيه على التوالى ودخل المستهلك هو ٧٣ جنيها، فما هو الوضع التوازن للمستهلك الذى يحقق أقصى إشباع ممكن فى حدود دخله المذكور.

ويكون الحل على النحو التالى:

الخطوة الأولى: نقوم بحساب المنافع الحدية لكل من السلع الثلاثة مع قسمة المنفعة الحدية لكل سلعة على سعرها كما يلى:

السلعه الأولى			السلعة الثانية			السلعة الثالثة		
ك١	م ح	م ح / س١	ك٢	م ح٢	م ح٢ / س٢	ك٣	م ح٣	م ح٣ / س٣
١	٤٢	٤٢	١	١٤	٧	١	٤٦	٥.٧٥
٢	٤٠	٤.٠٠	٢	١٢	٦	٢	٣٤	٤,٢٥
[illegible]	٣٦	٣,٦	٣	١٠	٥	٣	٢٤	٣
[illegible]	٣٠	٣	٤	٨	٤	٤	١٦	٢
[illegible]	٢٢	٢.٢	٥	٦	[illegible]	٥	١٠	١,٢٥
٦	١٢	١,٢	٦	٤	٢	٦	٦	٠,٧٥
٧	٠	٠	٧	٢	١	٧	٤	٠,٥٠

ومن الجدول يتضح أن المستهلك سيحقق التوازن عند شراء ٤ وحدات من السلعة الأولى و ٥ وحدات من السلعة الثانية و ٣ وحدات من السلعة الثالثة حيث أن ذلك يحقق الشرط الأول على النحو التالى:

$$\frac{٣٠}{١٠} = \frac{٦}{٢} = \frac{٢٤}{٨} \qquad ٣ = ٣ = ٣$$

المنفعة الحدية للنقود = ٣ وحدة منفعة وهى التي تساوى المنفعة الحدية للسلع الثلاثة.

أما الشرط الثانى فيتحقق على النحو التالى:

٧٤ = ٤×١٠ + ٥×٢ + ٣×٨

وبالتالى فالدخل تم توزيعه على السلع المختلفة دون زيادة أو نقصان إذن عند هذا الوضع يتحقق توازن المستهلك ويحقق المستهلك منفعة كلية = [٤٢+٤٠+٣٦+٣٠] + [١٤+١٢+١٠+٨+٦] + [٤٦+٣٤+٢٤] = ٣٠٢

ويمكن إيجاد فائض المستهلك بنفس الطريقة السابق الإشارة إليـــها فـــى المثال الأول.

▫ ثالثا: توازن المستهلك باستخدام أسلوب منحنيات السواء:

اعتمد أسلوب المنفعة الترتيبية السابق على تحليـــل تـــوازن المســـتهلك بافتراض إمكانية قياس المنفعة على أساس أن المنفعة ذاتية شـــخصية لكـــن جاء اقتصاديون آخرون لينقدوا ويفندوا النظرية السابقة وقـــالوا ان المنفعـــة موضوعية واعتمدوا على تحليل التوازن باستخدام منحنيات الســـواء حيـــث يعتمد التحليل هنا على مفهوم المنفعة الترتيبية أو ترتيب المنافع أو المنفعـــة التفضيلية، أى أن المستهلك يمكنه المقارنة بين منفعة مجموعة مـــن الســـلع وبين منفعة مجموعة من السلع الأخرى. وتنطوى فكرة منحنيـــات الســـواء على أن المستهلك يستطيع أن يفصل بين مجموعة مـــن الســـلع ومجموعـــة أخرى، على أساس أن مجموعة من هذه السلع يعطيه إشباع أكبر أو اقل مـــن الأخرى حيث أن هذا المستهلك يذهب إلى السوق وفى ذهنه اختيارات معينـــة فى ظل الأسعار السائدة والدخل المحدود.

ويمكننا أن نضع جدولا يمثل الصورة لما يمكن أن يكـــون فـــى ذهـــن المستهلك عندما يذهب إلى السوق فى ظل أسعار معينة ودخل محدد وأمامـــه سلعتين هما السلعة س والسلعة ص وانه يستطيع أن يتخلى عن وحدات مـــن س ليحل محلها وحدات من ص.

والعكس أيضا ويكون لدى المستهلك مجموعات متعددة مـــن الســـلعتين وتعطى كل مجموعة له نفس المستوى من الإشـــباع ويمكـــن وضـــع تلـــك التصورات فى الجدول التالى:

١- جدول السواء Indifference Schedule:

توافيق مختلفة لسلعتين تعطى نفس الإشباع

المجموعات	وحدات س	وحدات ص	معدل الإحلال الحدى
أ	١	٦	-
ب	٢	٣	$\frac{\Delta ص}{\Delta س} = \frac{٣}{١} = -٣$
ج	٣	٢	$\frac{\Delta ص}{\Delta س} = \frac{١}{١} = -١$

حيث تشير كل نقطة فى الجدول إلى أن كل مجموعة تعطى نفس درجة أو مستوى الإشباع أو المنفعة أى أ مثل ب مثل ج ويطلق على هذا الجدول جدول السواء الذى يعبر رقميا عن التوافيق المختلفة من السلعتين التى تعطى نفس الإشباع حيث يكون سواء للمستهلك ان يحصل على أى مجموعة من هذه المجموعات، مع ملاحظة أن الجدول ينطوي على مفهوم ويعرف اقتصاديا بأنه مقدار الكمية من السلعة الأولى التي يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الثانية.

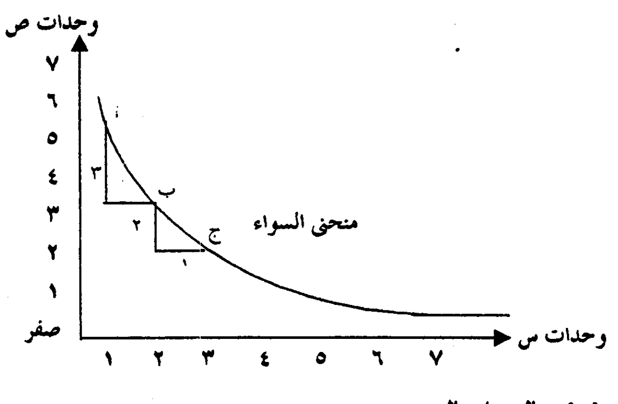
معدل الإحلال الحدى الذي يساوى = $\frac{\text{التغير في وحدات السلعة الأولى}}{\text{التغير في وحدات السلعة الثانية}}$

٢- منحنى السواء Indifference Curve

حيث يمكن تصوير جدول السواء بيانيا فيما يسمى بمنحنى السواء الذى يمثل التعبير البيانى عن التوفيقات المختلفة من السلع فى ظل أسعار معينة التى تعطى نفس الإشباع أى سواء المستهلك مجموعة النقط أ أو النقطة ب أو النقطة ج فإن كل النقط تعطى نفس مستوى الإشباع.

ولذلك يمكن تعريف منحنى السواء على أنه التعبير البياني لاختيارات وتفضيلات المستهلك من وحدات معينة من السلعتين محل الاستهلاك، وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل اختيار وتفضيل يعطى نفس مستوى الإشباع.

كما يظهر من الشكل التالي



ويشير منحنى السواء إلى:

١- ان كل نقطة تقع عليه تمثل نفس المستوى من الإشباع.

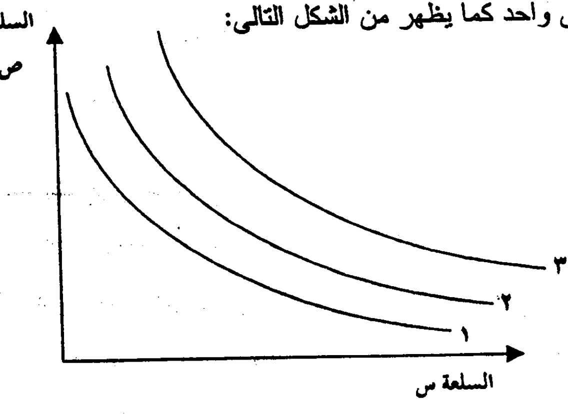
٢- انه كلما أراد المستهلك أن يزيد استهلاكه من وحدات السلعة (س) فإنه على استعداد ان يتخلى عن وحدات أقل من السلعة (ص) فيما يعرف بقانون تناقص معدل الإحلال الحدى لأنه كلما ازدادت الكميات من سلعة معينة فإن منفعتها تقل. وكلما أضيفت وحدات من السلعة (س) كلما كان المستهلك على استعداد لأن يتخلى عن وحدات أقل من (ص) مقابل الحصول على وحدة إضافية من (س)، حيث نؤكد مرة أخرى أن معدل الإحلال الحدى هي الكمية من السلعة التي يكون المستهلك على استعداد للتخلي عنها والتضحية بها مقابل الحصول على وحده إضافية من السلعة الأخرى.

٣- خريطة السواء: Indifference Map

يتكون منحنى السواء السابق الإشارة عند مستوى معين من الدخل ومستوى معين من الأسعار السائدة فإذا تغير الدخل أو تغيرت الأسعار أو

كلاهما فإن ذلك يؤدى إلى انتقال منحنى السواء إلى اعلـــى منحنـــى جديـــد للسواء يعبر عن مستوى إشباع اعلى من مستوى الإشباع للمنحنـــى الأول أو قد يؤدى هذا التغير إلى انتقال منحنى السواء إلى اسفل المنحنـــى الأصلـــى ليعطى مستوى إشباع اقل ومن ذلك فأن هناك ما يسمى خريطة السواء يمكن أن تكون أمام المستهلك.

وتعرف خريطة السواء بأنها مستويات الإشباع المختلفـــة التـــى يكـــون عليها المستهلك فى ظل أوضاع معينة او تغيرات معينة فى الدخل والأســـعار السائدة للسلع والخدمات التى يستهلكها. وبالتالى فخريطة السواء هي التعبـــير البيانى لأكثر من منحنى سواء ومن ثم فهى مجموعة من منحنيـــات الســـواء وليس منحنى واحد كما يظهر من الشكل التالى:



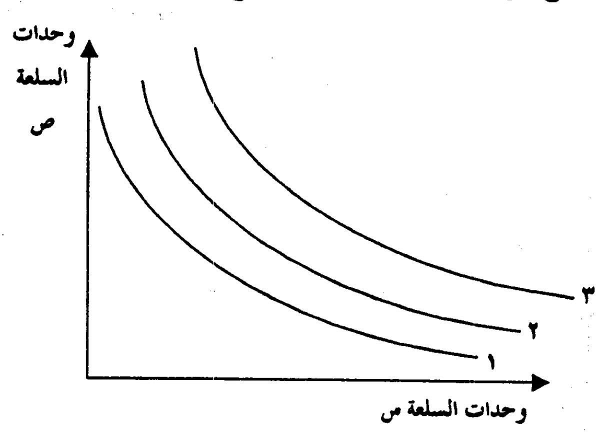
حيث تشير خريطة السواء إلى وجود ثلاث منحنيات للسواء والمنحنـــى الأول يشير إلى مستوى إشباع أقل، أما المنحنى الثاني فيبين مستوى الإشـــباع أعلى من المنحنى الأول، أما المنحنى الثالث يشير الى أن مستوى الإشـــباع أعلى من الأول والثانى.

<u>٤- خصائص منحنيات السواء:</u>

تتميز منحنيات السواء أنها تتجه من أعلى إلى أسفل، ويعبر ذلـــك عـــن

تناقص معدل الإحلال الحدى (المعدل الحدى للإحلال) لأن المستهلك يكـــون مستعد لان يتخلى عن وحدات أقل من السلعة ص كلمـــا زاد رصيـــده مـــن السلعة س ليحافظ على نفس مستوى الإشباع.

٢- لكل منحنى سواء مستوى معين من الإشباع:



حيث يتضح أن المنحنى رقم ٢ اكبر فى مستوى الإشباع من المنحنـــي رقم ١ والمنحنى رقم ٣ أكبر من رقم٢

٣- عدم تقاطع منحنيات السواء: وإلا انتفت فكرة أن كل منحنى ســـواء له مستوى من الإشباع يختلف عن غيره من منحنيات السواء.

٤- منحنيات السواء محدبة نحو نقطة الأصل ويرجع ذلك أيضـــا إلـــى مفهوم تناقص معدل الإحلال الحدى.

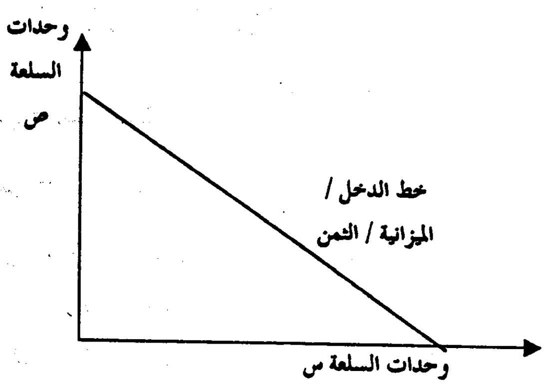
٥- أن كل نقطة على منحنى السواء تمثل نفس مستوى الإشباع الـــذي يمكن الحصول عليه.

٥- آلية توازن المستهلك:

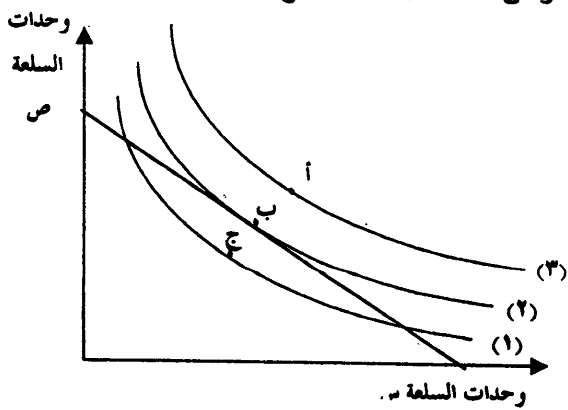
مع افتراض أن المستهلك له دخل محدد ويواجه أسعار معينة لكل مـــن السلعة (س) والسلعة (ص) فإن هذا المستهلك فى سعيه لتعظيم إشباعه فإنـــه

يواجه قيد يسمى قيد الدخل أو قيد الميزانية أو خط الثمن (السعر) وفى ذلـــك يمكن أن نتخيل مجموعات مختلفة من السلعة (س) والسلعة (ص) ما يستطيع المستهلك أن يحصل عليها فى ضوء إمكانياته من الدخل وأسعار السلع.

ويأخذ خط الدخل أو خط الميزانية أو خط الثمن (السعر) الشكل التالى:



ليعبر عن توزيع دخل المستهلك على المجموعات المحتملة من الســلعة (س) والسلعة (ص) التى يستطيع أن يحصل عليها فى ظل الأسعار الســائدة فى السوق، ولذلك يعرف أيضا بأنه يعبر عن الأسعار النسبية للسلعتين محــل الاستهلاك.ويتحقق توازن المستهلك عند التقاء منحنى السواء مع خط الدخــل / الميزانية / السعر فى نقطة معينة كما يتضح من الشكل التالى:



حيث يتبين أن النقطة ب تمثل افضل مجموعة من س، ص التـــى تعطـــى أقصى إشباع ممكن عند الدخل المتاح والأسعار السائدة فى السوق لتلك السلع.

ويأخذ شرط توازن المستهلك الصورة الرياضية التالية:

$$\frac{\Delta ص}{\Delta س} = \frac{ث\ س}{ث\ ص}$$

حيث:

ث س = سعر السلعة س

ث ص = سعر السلعة ص

أما أى نقطة فوق النقطة ب فهى خارج قدرات المستهلك (مثل النقطـة أ) وأى نقطة اسفل هذه النقطة فهى تعبر عن إشباع اقل مثل النقطة (ج) فـــهى تعبر عن إشباع أقل مما يمكن ان يحصل عليه المستهلك وفى ظـــل الدخـــل المتاح والأسعار السائدة.

وعند نقطة التوازن أي توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء لابـــد أن يتحقق شرط التوازن التالي :

معدل الإحلال الحدي = ميل منحنى السواء = ميل خط الدخل

الفصل السابع

تحليلات نظرية الإنتاج
وقوانين الإنتاجية والتكاليف

الفصل السابع

تحليلات نظرية الإنتاج

وقوانين الإنتاجية والتكاليف

لعل الدارس لنظرية الاقتصادية ومبادئ علم الاقتصاد، لابد أن يدرك أن هناك ارتباط بين نظرية العرض والمفاهيم الخاصة بالإنتاج وقوانين الإنتاجية التي تمثل في جوانبها نظرية الإنتاج وأن تحليل نظرية الإنتاج من ناحية أخرى يقتضى تحليل نظرية التكاليف بأبعادها المختلفة لارتباط الوثيق بالإنتاج ومن هذا المنظور فإن الأمر يتطلب إعطاء فكرة مبسطة حول المفاهيم الأساسية للإنتاج من جانب، ومفاهيم تكاليف الإنتاج من جانب آخر، لما له من أهمية كبيرة في استيعاب بعض الجوانب التي تم التعرض لها في الفصول السابقة، وتفهم الكثير من المصطلحات التي يمكن أن ترد عند دراسة الأسواق وتحديد الأسعار في تلك الأسواق.

◻ أولاً : مفهوم الإنتاج وعناصر الإنتاج والعملية الإنتاجية :

يمكن تعريف الإنتاج بأنه أي نشاط يؤدي إلى خلق منفعة جديدة أو زيادة لمنفعة قائمة، وهو بهذا المفهوم يعتبر خلق لمنافع الموارد من أجل إشباع الحاجات الإنسانية وليس خلقاً لهذه الموارد في حد ذاتها. ويمكن القول هنا أن هذا المفهوم للإنتاج المتداول في العصر الحديث.. لم يكن معروفاً في مراحل تاريخية سابقة. فقد ظل الكثير من الاقتصاديين يعتبرون أن الإنتاج مرتبط فقط لديهم بالنشاط الزراعي وأن قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد المنتج. ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي أصبح الإنتاج .. يأخذ مفهوما أكبر من هذا المفهوم القديم، ولذلك التعريف الذي أوردناه يعني أن الإنتاج يرتبط بأي نشاط سواء كان نشاط زراعي أو صناعي أو خدمي، ومن ثم فإنه عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات تخلق نتيجة لنشاط معين ولا يجب

أن يرتبط في الأذهان أن الإنتاج يعني سلعاً مادية فهو يشمل أيضاً أنشطة الخدمات المختلفة.

• ومن هذا المنظور فإن نشاط السياحة رغم انه نشاط خدمي .. فهو يخلق منفعة لم تكن موجودة لو لم يوجد هذا النشاط و يضيف إلى منافع قائمة ... فهو عندما... يخلق لنا منافع لتلك الآثار التي تملكها الدول من آلاف السنين، فهو في ذلك نشاط إنتاجي يشبع حاجة لدى الأفراد، كانوا في حاجة إلى إشباعها، ولذلك يجب أن نؤكد هنا إلى أن هدف أي نشاط يسفر عنه إنتاج، هو بالضرورة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية. ولا يوجد إنتاج دون ارتباط بضرورة إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية، وإلا يفقد الإنتاج معناه.

ويلاحظ أنه لكي يوجد الإنتاج فإن الأمر يستلزم وجود ما يسمى "بعناصر الإنتاج" التي تشترك فيما بينها لخلق المنفعة الجديدة أو إضافة المنفعة إلى تلك القائمة.. وهذه العناصر لا تقع تحت حصر، فالأرض وعمل المزارع والبذور والسماد ومياه الرى والآلات ومصادر الطاقة وأشياء كثيرة أخرى تعتبر عناصر الإنتاج، غير أنه جرت عادة الاقتصاديين الأوليين على تجميع هذه العناصر في ثلاثة عناصر رئيسية وهي الأرض، وراس المال، والعمل، وقد رأي الفريد مارشال إضافة التنظيم أي وظيفة المنظم كعنصر رابع من عناصر الإنتاج لأهميته. مع ملاحظة أن الأرض لم تعتبر عنصراً طبيعياً بحتاً بعد أن عمل الإنسان على تغيير خصائصها باستخدام الأسمدة، وتزويدها بوسائل الري والصرف ولا يمكن منطقياً التفرقة بينهما وبين رأس المال، وكذلك التنظيم لا يجوز فصله عن أنواع العمل الأخرى مهما عظمت أهميته ولذلك يرى معظم الاقتصاديين حالياً انه لا يوجد إلا عنصران مستقلان فقط العمل وأس المال وفيما يلي التعريف بكل عنصر من تلك العناصر الأربعة باختصار.

١- عنصر العمل:

ويقصد بالعمل في لغة الاقتصاد بأنه كل جهد يبذل أو يمكن أن يبذل في سبيل إنتاج مختلف السلع والخدمات وذلك مقابل أجر معين والعمل بذلك هو كل نشاط اختياري يقوم به الإنسان في سعيه للتغلب على الندرة وزيادة كمية السلع المتاحة لإشباع حاجاته، وبهذا المعنى لا يقتصر فقط على الجهد العضلي أو الجسماني، ولكنه يتطرق إلى أنواع أخرى من الجهد المبذول سواء كان فنياً أو عقلياً وذهنياً.

ويشتمل العمل بناء على ذلك، على أنواع متباينة من الأنشطة مثل الأعمال الخاصة بالبحوث والاكتشافات التكنولوجية، والأعمال الإدارية والتنظيمية وأعمال التنفيذ سواء كانت فنية أو غير فنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرد يحدد ساعات العمل من خلال الموازنة بين منفعة وحدات الدخل الذي يحصل عليها مقابل الأعمال وبين مشقة العمل التي تتمثل في الجهود المبذولة والتضحية بوقت الفراغ، ولا يوافق على العمل ساعة إضافية إلا إذا قدر أن منفعة وحدات الدخل الإضافية تزيد عن مشقة العمل الإضافي ويتوقف عن العمل ساعات أخرى عندما يتوازن جانب المنفعة مع جانب المشقة. ويرتبط هذا المفهوم كل من بلغ السن القانوني للعمل سواء كان يعمل أم لا. وهو بذلك يعتبر أحد الموارد الاقتصادية الهامة لأنه القوي المتحركة لكل إنتاج ويشترك مع المواد الأخرى أو عناصر الإنتاج الأخرى في تحقيق الإنتاج المطلوب.

٢- عنصر رأس المال:

ويعرف عنصر رأس المال، على أنه ثروة تستخدم في إنتاج ثروة أخرى، وهو ينتجه الإنسان، ولفظ رأس المال يطلق على مجموعة غير متجانسة من الموارد تشمل أجهزة ومعدات ومواد أولية وحقوق على الغير

تقوم كلها بالنقود وتسمح بالحصول على دخل دوري منتظم، ورأس المال من الوجهة الفنية يشمل مجموعة من السلع المادية التي تؤدي إلى إنتاج سلع أخرى أو تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل عن طريق استخدام أساليب غير مباشرة للإنتاج، من الآلات والمعدات والأدوات الخ. ويرتبط مفهوم رأس ، الذي لابد من احتسابه وإدخال مقابله في إطار ما يسمى بالتكوين الرأسمالي الإجمالي الذي يشمل ما يعرض عن الإهلاكات بالإضافة إلى التكوين الرأسمالي الصافي ويشمل هذا الأخير المباني الجديدة والمعدات الجديدة والزيادة في المخزون من المواد الأولية والسلع الأخرى. ويلاحظ أن التكوين الرأسمالي يتطلب القيام بنوع من الادخار الذي يجب أن يتحول إلى استثمار في شكل أصول رأسمالية، ويجب التأكيد أيضاً على أن رأس المال يعني أن هناك سلعاً إنتاجية معمرة وسلعاً إنتاجية ذات استعمال قصير وتنقسم الأولى إلى الأرض والموارد الكامنة في باطنها ورأس المال الثابت الذي يشمل المعدات والآلات.

ويطلق على الثانية رأس المال العامل والمتداول وهو عبارة عن السلع أثناء دورة الإنتاج والسلع الوسيطة المقرر تحويلها إلى سلع استهلاكية وكذلك المخزون من المواد الأولية.

تعتبر التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول هامة فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج إذ تحسب قيمة رأس المال المتداول كلها في التكاليف في حين أن رأس المال الثابت لا تدخل قيمته في التكاليف إلا بمقدار إهلاكه.

٣- عنصر الأرض (الطبيعة):

ويقصد هنا بالأرض بما في باطنها من موارد طبيعي، وبما فوق سطحها من موارد وإمكانيات طبيعية أيضاً مثل الفضاء والشمس والهواء والرياح والأمطار والبحار والمحيطات والصحاري والجبال والأراضي الزراعية ... الخ .. ، ويلاحظ أن هذا لعنصر لايد للإنسان ولا دخل في

صنعه، فهو يشمل كل عناصر الموارد الطبيعية التي ليست من صنع الإنسان ولكن هي هبة من الطبيعة أو من الخالق وهي تختلف عن رأس المال الذي يعتبر من صنع الإنسان مع ملاحظة أن عنصر الأرض لا ينتقل ولا ينقل لذلك كان موقعها ذو أهمية اقتصادية كبيرة.

٤- عنصر التنظيم :

وهو ذلك العنصر الذي يقوم بالجمع بين عناصر الإنتاج الثلاثة السابقة، ويتمثل في المنظم الذي يدير المشروع ويتحمل نتائجه من ربح أو خسارة أي أن المنظم دائماً يرتبط، يتحمل المخاطر ويقوم بالتنبؤ وأعمال ومهام إدارة المشروع وتنظيمه من جميع نواحيه وجوانبه، ليتحقق الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة وأهم ما يلاحظ على التحليل السابق لعناصر الإنتاج، هو أنها لابد أن تتضافر ويحدث بينهما مزج فيما يسمى "بالعملية الإنتاجية" حيث لا يمكن إنجاز أي عملية إنتاجية سواء المنتج سلعة أو خدمة، في مشروع كبر أو صغير دون مشاركة عناصر الإنتاج الأربعة المشار إليها إلا أنه لابد لكي يتحقق الإنتاج عملاً وتخلق السلع والخدمات فعلا فلابد من المزج بين عناصر الإنتاج ، أي إقامة تعاون واشتراك فيما بينهما في شكل علاقة منتظمة عبارة عن عملية إنتاجية محددة، ويتم هذا التآلف داخل ما يسمي بالوحدة الاقتصادية وذلك وفقاً لأساليب مختلفة، حيث تسمح الأوضاع الفنية بتعدد النسب التي يتم على أساساها التأليف بين عناصر الإنتاج ويعتبر تأليف أمثل بين عناصر الإنتاج الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة لهذه العوامل بأقل التكاليف ممكنة.

ويبدو أن لتلك العملية مفاهيم تتعلق بإنتاجية عناصر الإنتاج، وقوانين لتلك الإنتاجية يحسن بنا أن نوضحها في النقطة التالية.

ثانياً : مفاهيم الإنتاجية :

يرتبط بمفهوم الإنتاج، مفاهيم إنتاجية عناصر الإنتاج، وتقوم عملية المزج أو التوليف بين عناصر الإنتاج على قوانين تحكم هذه العملية ذلك لأن المنتج عندما يسعى لإنتاج سلعة أو خدمة فهو لا يضيف إلى التوليفة بين عناصر الإنتاج وحدات من عنصر الإنتاج المستخدم دون أساس علمي يحكمه وألا لا يحقق الكفاءة الإنتاجية عند استخدامه لتلك العناصر.

وهناك ثلاثة مفاهيم أساسية ترتبط بالإنتاجية (إنتاجية العنصر) يجب إيضاحها وهي :

١- الإنتاجية الكلية أو الناتج الكلي :

وتعرف الإنتاجية الكلية أي الناتج الكلي لأي عامل من عوامل الإنتاج في إنتاج سلعة ما، بأنها مجموع الإضافات المتتالية من السلعة الناتجة عن زيادة هذا العامل (العنصر) مع ثبات ظروف الإنتاج الأخرى على حالها، ويمثل ذلك بما يسمى بمنحنى الإنتاجية الكلية والذي يمثل العلاقة بين وحدات العنصر المتغير وكميات الإنتاج المناظرة.

٢- الإنتاجية المتوسطة أو الناتج المتوسط :

وتعرف الإنتاجية المتوسطة أي الناتج المتوسط لعامل (عنصر) من عوامل الإنتاج على أنها متوسط مساهمة الوحدة من هذا العامل في الإنتاج الكلي ونحصل على الإنتاجية المتوسطة بقسمة الناتج الكلي على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج (وليكن عنصر العمل)، ويجب ملاحظة أن الإنتاجية المتوسطة لعامل معين من عوامل الإنتاج تمثل بيانيا بميل الخط المستقيم الواصل بين أية نقطة على منحنى الإنتاجية الكلية ونقطة الأصل. (كما سيتضح فيما بعد).

وتأخذ الإنتاجية المتوسطة أي الناتج المتوسط الصورة التالية =

$$\frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد وحدات العنصر المستخدم}}$$

٣- الإنتاجية الحدية أو الناتج الحدي :

وتعتبر الإنتاجية الحدية أي الناتج الحدي لأي عامل من عوامل الإنتاج عن الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن زيادة وحدات هذا العامل بوحدة واحدة، ونحصل عليها ... عن طريق طرح قيمتين متتاليتين للإنتاج الكلي من بعضهما ثم قسمة هذا الفرق على مقدار التغير المناظر في وحدات العامل المراد حساب إنتاجيته الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية لعامل معين من عوامل الإنتاج تمثل مقدار ما تضيفه وحدة واحدة من هذا العامل الإنتاجي إلى الإنتاج أو الناتج الكلي من السلعة النهائية التي يتم إنتاجها.

وتلعب الإنتاجية الحدية دوراً كبيراً وحاسماً فيما يتعلق بقرار أي منتج المتعلق باختيار التوليفة المناسبة للإنتاج.

❑ ثالثاً : قوانين الإنتاجية وقانون تناقص الغلة :

لعل من الضروري الإشارة إلى أن تناول مفاهيم الإنتاجية المشار إليها في النقطة السابقة، يرجع إلى أنها تستخدم في صياغة ما يسمى بقوانين الإنتاجية وتساعد على تفهم منحنيات الإنتاجية التي تحكم وتوضح تلك القوانين.

ويمكن القول أن قوانين الإنتاجية توضح ما يسمى بالعلاقات الفنية في الإنتاج، تلك الظاهرة التي استرعت انتباه الكثير من الاقتصاديين حتى أنهم سعوا إلى صياغة تلك القوانين. وقد أطلق على هذه القوانين عدة أسماء، منها ما يسمى بقوانين الإنتاجية، ويسميها البعض قوانين الغلة، والبعض

الآخر يسميها النسب المتغيرة - وكلها أساس لشرح سلوك التكلفة التي سيرد شرحها بعد الانتهاء من هذه النقطة. وعادة ما يتم عرض هذه القوانين تحت عنوان قانون الإنتاجية المتناقصة (أو الغلة المتناقصة).

ويذكر قانون الغلة المتناقصة أو تناقص أنه إذا أضيفت وحدات متتالية ومتساوية من عامل من عوامل الإنتاج إلى قدر ثابت من عوامل الإنتاج الأخرى، فإن الإنتاج الكلي للسلعة يتزايد أولاً بمعدلات متزايدة ثم بعد ذلك بمعدلات ثابتة ومزيد من إضافة العامل المتغير يتزايد الإنتاج بمعدلات متناقصة وبعد ذلك يتنافس الإنتاج ومن هذا السرد لقانون تناقص الغلة نلاحظ أن هناك عدة شروط يلزم توافرها حتى ينطبق القانون وهذه الشروط هي :

١- أن يكون التغير في عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع بقاء كافة عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإذا كان عنصر العمل هو العنصر المتغير، فتظل باقي العناصر وهي الأرض، ورأس المال والتنظيم ثابتة.

٢- لابد أن تكون الوحدات المتتالية والمتساوية من العنصر المتغير متساوية في الكم وأيضاً في الكيف، فإذا كان العنصر المتغير هو العمل فإن كل عامل نفترض أنه له نفس المهارة ونفس عدد ساعات العمل. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن كل عامل سيكون له مقدرة مختلفة على الإنتاج مما يخل بفكرة القانون.

٣- ومن الشروط التي يتطلبها هذا القانون أيضاً أن يبقى الفن الإنتاجي المستخدم على حاله، فلا يعقل ونحن نقيس أثر الوحدات المتتالية على الإنتاج أن يدخل في العملية الإنتاجية اكتشاف جديد أو طريقة أفضل لجمع عناصر الإنتاج أو التوليف بينها مما يؤثر في نهاية الأمر .. على حجم الإنتاج.

ولشرح ذلك يمكن أن نورد المثال التالي :

ونفترض في هذا المثال أن هناك فدان واحد من الأرض الزراعية وأننا نزرعه قمحاً، ونفترض أيضاً أن بقية عوامل الإنتاج المستخدمة في زراعتــه من رأسمال وفنون إنتاجية وغيرها ثابتة ماعدا عنصر العمــل وبعــد ذلــك نتصور زراعة الأرض قمحاً مستخدمين في كل مرة عدداً مختلفاً من الأيــدى العاملة محتسبين في كل مرة أثر التغير في حجم العمل على النتائج ويمكــن رض النتائج في الجدول التالي :

وحدات الأرض (فدان)	وحدات العمل	الناتج الكلي (أردب قمح)	الناتج المتوسط (أردب قمح)	الناتج الحدي (أردب قمح)	المرحلة
١	١	١	١	١	المرحلة الأولى
١	٢	٣	١,٥	٢	
١	٣	٦	٢	٣	
١	٤	١٠	٢,٥	٤	
١	٥	١٣	٢,٦	٣	المرحلة الثانية
١	٦	١٥	٢,٥	٢	
١	٧	١٦	٢,٣	١	
١	٨	١٦	٢	٠	
١	٩	١٥	١,٦	١-	المرحلة الثالثة
١	١٠	١٣	١,٣	٢-	

ويلاحظ من الجدول أنه إذا كان عدد العمال، هو عامل واحد فإن النــاتج الكلي أردب واحد فبطبيعة الحال وهو في نفس الوقت متوســط الإنتاجيــة، ويمثل الإنتاجية الحدية او الناتج الحدي، وعندما يزداد عــدد العمــال إلــى عاملين نجد أن الإنتاج الكلي هو ٣ أردب وأن متوسط الإنتاج (الإنتاجية) هو ١,٥ أردب للعامل (الناتج الكلي) ويكون العامل رقم ٢
عدد العمال

ساهم نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية في إضافــة ٢ أردب للنــاتج من القمح، أي أن الإنتاجية الحدية للعامل رقم ٢هو ما مقداره ٣ أردب مــن

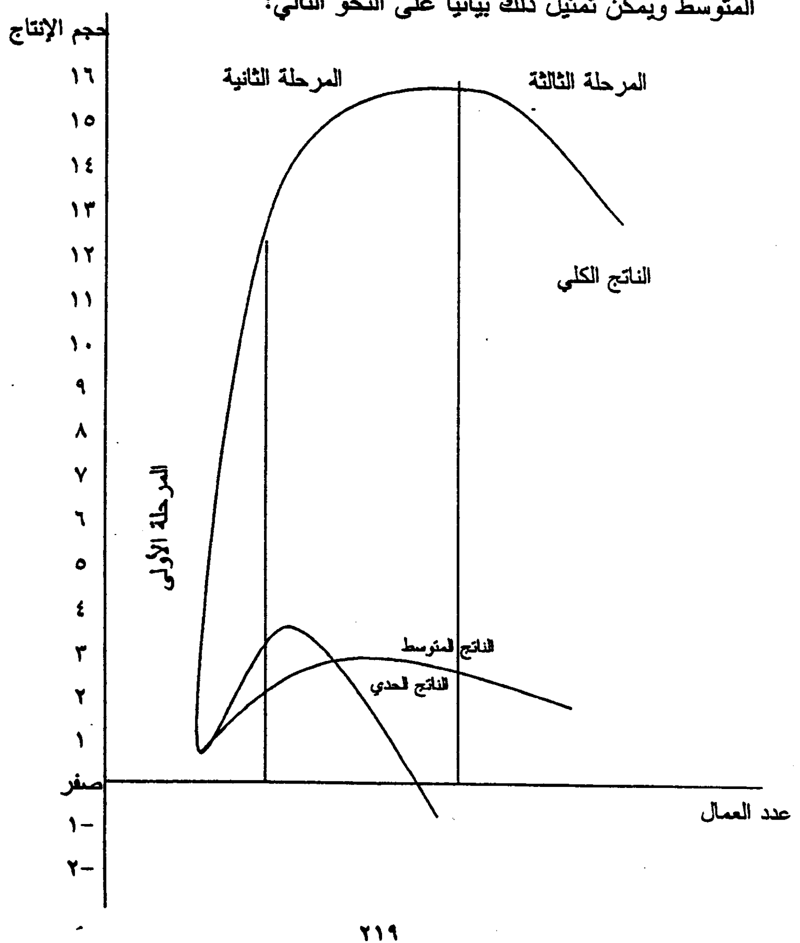
القمح أما العامل رقم ٣ فإنه رفع حجم الناتج الكلي إلى ٦ أردب وأصبح متوسط إنتاج (وإنتاجية) العامل رقم ٣، ما مقداره ٣ أردب. وبذلك فقد أضاف العامل رقم ٣ ما هو مقداره ٣ أردب من القمح (الإنتاجية الحدية).

ويلاحظ من كل ذلك أن الإنتاجية أو الغلة متزايدة في هذه المرحلة بمعنى أن الوحدة الإضافية من العنصر المتغير تساهم بمعدل أكبر في الإنتاج حيث يلاحظ أن العامل الثالث قد أضاف ٣ وحدات وكذا حتى العامل رقم ٤ أضاف ٤ أردب وحيث أن الإنتاج الكلي هو مجموع الإنتاج الحدي فإنه بالتالي يتزايد بمعدلات مرتفعة في هذه المرحلة، وكذلك نجد سلوك متوسط إنتاجية العمل، فهذا المتوسط يرتفع مع الزيادات المتتالية الكبيرة التي تحدث في الناتج الحدي والناتج المتوسط.

ويلاحظ بعد ذلك أن إضافة وحدات متتالية من عنصر العمل لا يحقق مثل هذه الزيادات فالعامل رقم ٥ يضيف فقط ٣ أردب من القمح والعامل رقم ٦ يضيف فقط ٢ أردب من القمح وهكذا نجد أن الإنتاجية الحدية تبدأ في التناقص بعد حد معين إلى أن تصل لمعدلات منخفضة للغاية ومع تناقص الإنتاجية الحدية نجد أن الإنتاج الكلي يتزايد ولكن بمعدلات متناقصة وليس كما كان في المرحلة الأولى ولاشك أنه مع تناقص المساهمات الحدية لعنصر العمل فإن الناتج المتوسط يبدأ أيضاً في الانخفاض والمرحلة الثانية لا تبدأ، الإنتاجية فيها في التناقص مباشرة بل يمكن القول أنها تميل إلى الثبات النسبي ثم تبدأ عملية التناقص بعد ذلك، وهذا التناقص في الناتج الحدي وما له من آثار على الناتج الكلي والمتوسط هو الذي يدعوا إلى وصف المرحلة الثانية وحتى نهايتها بمرحلة تناقص الإنتاجية أو تناقص الغلة.

والأمر لا يقف عند هذا الحد، بل أن إضافة المزيد من وحدات العمل يؤدي إلى تناقص حجم الناتج الكلي وفي هذه المرحلة يكون الإنتاج الحدي سالباً، ولا يجب الدخول إلى تلك المرحلة ويجب أن يتوقف المنتج عن

إضافة وحدات جديدة من العنصر المتغير أي مع نهايـــة المرحلـــة الثانيـــة، فكيف يعقل أن نتصور التمادي في إضافة عنصر العمل إلى مجموعة ثابتـــة من عناصر الإنتاج ولا نتوقع أن ينتج عنْ هذا التكدس العمالي نقـــص فـــي الإنتاج، أن الإضافات المتتالية لوحدة العمل تؤدي بلا شك إلي مزيـــد مـــن الاحتكاك وعدم السيطرة ونقص الإنتاج الكلي وليس زيادته. ويلاحـــظ نلـــك من الجدول، فالعامل رقم ٩ أصبح له إضافة سالبة (الناتج الحدي بالســـالب) مقدارها -١ والعامل رقم ١٠ كانت إضافته الســـالبة للنـــاتج مقدارهـــا -٢ المتوسط ويمكن تمثيل ذلك بيانيا على النحو التالي:



ويلاحظ من الشكل البياني أن المحور الرأسي يمثل حجم الإنتاج وان المحور الأفقي يمثل وحدات العنصر المتغير وهو عنصر العمل، وإن منحنى الناتج الكلي يتصاعد أولاً بسرعة وهي المرحلة التي تتصاعد فيها الإنتاجية الحدية ثم نجد أن هذا الخط البياني للإنتاج الكلي يتصاعد إلى أعلى ولكن ببطىء وهذه المرحلة التي يتناقص فيها معدلات الإضافة للناتج الكلي وهي نفس المرحلة التي تتناقص فيها الإنتاجية الحدية أيضاً وتشير المرحلة الثالثة للخط البياني للإنتاج الكلي لابد أن يتناقص، أما بالنسبة لمتوسط الإنتاج والناتج فإنه يتصاعد في المرحلة الأولى التي تكون الإنتاجية الحدية فيها مرتفعة وبعد ذلك وعندما تهبط الإنتاجية الحدية بسرعة فإن الإنتاجية المتوسطة تهبط وهناك ملاحظة هامة للغاية عن العلاقة بين الخط البياني أو منحنى الناتج المتوسط وبين منحنى الناتج الحدي. وهذه العلاقة تذكر أن منحنى الناتج الحدي يقطع منحنى الناتج المتوسط في أعلى نقطة له وهناك أهمية كبيرة لتلك العلاقة .. عند دراسة العلاقة بين الإنتاجية وأنواع التكلفة ببعضها البعض.

ويتضح مما سبق قوانين الإنتاجية من خلال ايضاح قانون تناقص الغلة، حيث من الواضح أنه مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى فإن إضافة مزيد من وحدات عامل متغير إلى العوامل الأخرى الثابتة يؤدي أولاً لزيادة الإنتاج بمعدلات كبيرة ثم بعد ذلك - بمعدلات متناقصة ثم يتناقص الإنتاج عندما لا تتناسب هذه الكميات الإضافية من العامل المتغير مع بقية العوامل أو عناصر الإنتاج الثابتة. وبدلا من قولنا أن الناتج الكلي يتزايد أو يتناقص فإنه جرى العرف على استخدام اصطلاح تناقص الإنتاجية أو تزايد الإنتاجية. ونعني بالإنتاجية هنا عدد الوحدات المنتجة من السلعة بالنسبة إلى وحدة واحدة من عامل الإنتاج الذي تم تغييره وعلى ذلك فإن ما كنا نطلق عليه الناتج الحدي او الناتج المتوسط هو ما نعنيه تماماً عندما نستخدم اصطلاح الإنتاجية الحدية أو الإنتاجية المتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المفاهيم والقوانين للإنتاجية لها أهمية كبيرة

في تفسير العديد من الظواهر في الاقتصاديات المختلفة، ففي الدولة النامية تفسر أسباب انخفاض الإنتاجية، وعلى مستوى المشروع تُجيب على التساؤل الذي يريده صاحب أي مشروع أو منظم أي مشروع وهو متى يتوقف المنظم عن إضافة عنصر إنتاج جديد (وحدات منه) فالمراحل التي أشرنا إليها تجيب على هذا التساؤل، ففي المرحلة التي بتزايد فيها الناتج الحدي (الإنتاجية الحدية)بدرجة مرتفعة يكون من المصلحة استخدام المزيد من العمال. فإذا كان اجر العامل في السوق المتنافسة هو جنيها واحد في اليوم وأن ثمن الوحدة من السلعة المنتجة هو جنيها، فإنه يكون من مصلحة المنظم أن يستخدم المزيد من العمال حتى يصل مثلا إلى العامل رقم ٤ في مثالنا السابق فهو يدفع له أجرا قدره جنيها واحد ولكن يحصل على عائد نتيجة بيع إنتاج هذا العامل قده ٤ جنيهات. وعند الانتقال إلى مرحلة تناقص الغلة ونقص الإنتاجية الحدية للعامل فإن رب العمل يراقب بعناية، فالعامل رقم ٥ يحصل على أجر جنيها ويحصل إنتاج قدره ٣ وحدات تباع بما قيمته ثلاث جنيهات، ويستمر الإيراد من الإنتاج أعلى من تكلفة العامل حتى رقم ٧ الذي يحصل على جنيها واحدا ويعطي وحدة واحدة من الإنتاج قيمتها جنيها واحدا مما يجعل تكلفة العامل مساوية تماما لقيمة إنتاجيته ولا يكون من مصلحة رب العمل (المنظم) أن يستخدم العامل رقم ٨ ويعطي له جنيها واحدا قيمة أجره بينما نجد إنتاجيته تساوي صفر وبالطبع لا يعقل أن يستخدم النظام العامل رقم ٨ لأن إنتاجيته تساوي صفر. وبالطبع لا يعقل أن يستخدم المنظم العامل رقم ٩ لأن إنتاجيته سالبة، ومن ذلك نري أن المرحلة التي تدعوا لاهتمام المنظم هي المرحلة الثانية التي تتناقص فيها الإنتاجية وبالرغم من تناقص الإنتاجية الحدية (وزيادة الإنتاج الكلي) فإن المنظم يستخدم المزيد من العمال طالما أن قيمة إنتاج العامل أعلى من أجره وتكلفته. ويتوقف عن استخدام العمال الإضافيين ندما تتعادل تكلفة العالم مع قيمة إنتاجه، ولذلك

فإن المرحلة الثانية مع نهايتها تكون هى المرحلة الاقتصادية اما المرحلة الثالثة فهى مرحلة غير اقتصادية.

◻ رابعاً : مفاهيم تكاليف الإنتاج

يتطلب إنتاج وحدة من سلعة معينة وجود ما يسمى بتكلفة إنتاج تلك الوحدة، وتلك التكلفة هي مجموع التضحيات التي يتحملها المشروع من أجل إنتاج هذه السلعة. حيث يتطلب ذلك استخدام بعض عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية والقوة المحركة وخدمات العمل وإهلاك الآلات. فيقدر المشروع مبالغ من المال مقابل هذا الاستخدام وهي التي تمثل في مجموعها تكاليف الإنتاج النقدية بالنسبة للمشروع.

ولكن إنتاج السلعة لا يمثل تضحية بالنسبة للمشروع فقط وإنما يمثل تضحية أيضاً في نظر المجتمع باعتبار أن عملية الإنتاج تستلزم استخدام عناصر نادرة وأن تخصيصها لإنتاج السلعة المذكورة من شأنه أن يحد كمن إنتاج سلعة أخرى سلعة أخرى بمقدار معين فيمثل هذا المقدار من السلعة الأخرى الذي يضحى به المجتمع تكلفة إنتاج السلعة الأولى في نظره ويطلق عليها اسم "تكلفة الفرصة البديلة".

والمفروض أن تتفق التكلفة النقدية للسلعة مع تكلفتها في نظر المجتمع ويتحقق ذلك إذا كانت أسعار عناصر الإنتاج تعبر تعبيراً صحيحاً على مدى ندرة هذه العناصر بالقياس إلى أوجه استخدامها بحيث تعادل التكلفة النقدية للسلعة موضع البحث مع قيمة أقل سلعة أخرى كان يمكن الحصول عليها بواسطة العناصر المستخدمة.

وتعتبر التكاليف الأساس الذي يعتمد عليه المنظم لتحديد حجم إنتاجه وحجم مشروعه. ويتطلب تعيير حجم الإنتاج تعديلا في الكمية المستخدمة من بعض عناصر الإنتاج كالعمل والمواد الخام دون تغيير في العناصر الأخرى أما تغيير

حجم المشروع فيتطلب تعديلا في جميع العناصر بما في ذلك الآلات والمباني والواقع أن المنظم لا يغير حجم مشروعه إلا في فترات متباعدة بعد انتهاء الفترة المحددة لإهلاك الآلات فإذا رأي إقبالا على منتجاته عمد إلى تشغيل عدد إضافي من العمال واستخدام المواد الخام والقوة المحركة بكميات أكبر دون زيادة الآلات والمباني فيستطيع بذلك مواجهة زيادة الطلب بصفة مؤقتة، أما إذا رأي له أن رواج منتجاته سوف يدوم وقتاً طويلاً وتستمر زيادة الطلب عليها فإنه يقرر عند حلول اجل تجديد آلاته ومعداته زيادة حجم مشروعه عن طريق شراء آلات جديدة وتوسيع المباني القائمة.

وكذلك الأمر في حالة انصراف بعض المستهلكين عن منتجات المشروع فهذا يتطلب كعلاج مؤقت تسريح عدد من العمال وتخفيض كمية من المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج دون الاستغناء عن بعض الآلات والمباني الموجودة ولكن إذا استمرت حالة الكساد فترة طويلة عمد المنظم إلى تصغير حجم مشروعه أو عدم الاستمرار فيه.

ويطلق الاقتصاديون على فترة الزمن التي تتسع لتغيير في حجم المشروع اسم المدة الطويلة وعلى الفترة التي لا تكفي إلا لتغيير في حجم الإنتاج دون مساس بحجم المشروع اسم المدة المتوسطة (أو في بعض الأحيان المدة القصيرة) وللتفرقة بين المدتين أهمية كبيرة في دراسة التكاليف، ففي المدة الطويلة لا يفرق المنظم بين أنواع التكاليف المختلفة لأن عناصر الإنتاج جميعها قابلة للتغير أى تصبح كل التكاليف متغيرة ولا يحتاج الى تقسيم التكاليف أما فى الاجل القصير فيتم تقسيم التكاليف الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

وفي هذا الإطار يمكن تناول المفاهيم الرئيسية لتكاليف الإنتاج ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية كما هو الحال في مفاهيم الإنتاجية والإنتاج في الأجل القصي ونذكر أن هذا التقسيم مرتبط بالزمن أي أن هذا هو تحليل التكاليف في الأجل القصير.

١- التكاليف الكلية والتكاليف الثابتة والمتغيرة :

تشمل إجمالي التكلفة الكلية للسلعة كافة أنواع التكاليف الثابتة والمتغيرة، وإذا كان مفهوم التكاليف الثابتة والمتغيرة يرتبط بالفترة القصيرة والمتوسطة، وإذا كان مفهوم التكلفة الإجمالية يعني بأنها إجمالي المدفوعات والمصروفات والنفقات النقدية التي يتحملها المشروع في سبيل استئجاره واستخدامه لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج سلعة أو خدمة ما، فإن تعريف كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة يعني في إجماله تعريف التكاليف الكلية .. يأخذ عامل الزمن في الاعتبار.

- والتكاليف الثابتة: هي تلك التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج وبالتالي هي التكاليف التي تحملها الوحدة الإنتاجية بغض النظر عن كمية إنتاجها، بمعنى أنها ستقوم بدفعها في حالة بقاء العملية معطلة أي أن الإنتاج يساوي صفراً أو إذا قامت بإنتاج أي عدد من الوحدات الإنتاجية، ومن أمثلة هذه التكاليف أجور ومهايا العمل والموظفين الدائمين وإيجار المباني والضرائب على العقارات الثابتة وفائدة راس المال وبعض أقساط الإهلاك للآلات وتتضمن التكاليف الثابتة الربح العادي للمنظم وهو الأجر الذي كان سيحصل عليه خارج المشروع ولا يقصد بثبات هذه التكاليف أنها غير قابلة للتغير فالضريبة عرضة للتعديل وكذلك الإيجار والتأمين وإنما يقصد بهذه العبارة أن مجموع التكاليف الثابتة لا يتأثر بكمية الإنتاج ما دام حجم المشروع لم يتغير فثمن المباني وصيانتها وأقساط التأمين يجب دفعها سواء أنتج المشروع أو لم ينتج، وسواء أنتج كثيراً أو قليلاً .

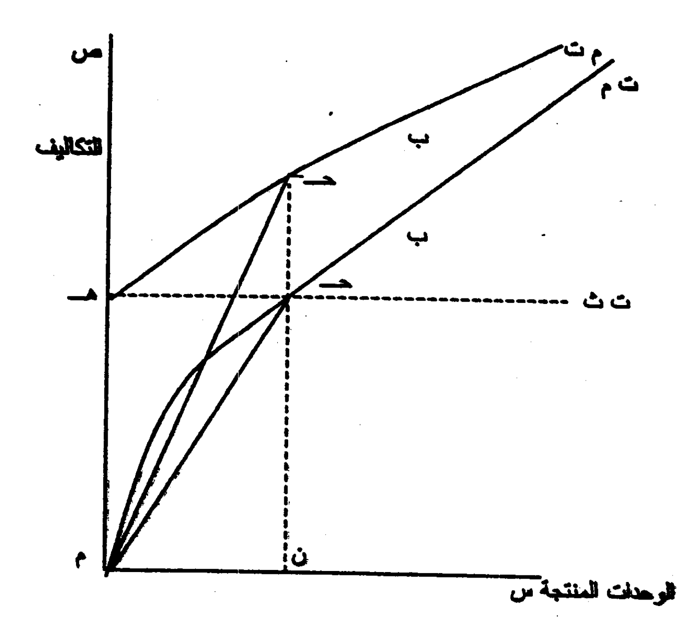
- أما التكاليف المتغيرة : هي تلك التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الإنتاج فهي التي يتوقف مقدارها الكلي على كمية الإنتاج فتزيد عندما يزيد الإنتاج وتقل عندما يقل الإنتاج وتشمل هذه التكاليف ثمن شراء المواد الأولية

ونفقات القوة المحركة ونفقات النقل والضريبية على الإنتاج و أجور لعمـــال وما إلى ذلك.

وتنقسم هذه التكاليف المتغيرة بدورها إلى قسمين قسم يشـــمل تكاليـف تتناسب مع الكمية المنتجة وقسم يشمل تكاليف تزيد عندما يزيد الإنتاج ولكن ليس بنفس النسبة وتقل عندما يقل الإنتاج ولكن ليس بنفس النسبة أيضاً.

وأوضح الأمثلة لذلك هي تكاليف المـــواد الأوليـــة، والنقـــل والوقـــود وضريبة الإنتاج بالنسبة للقسم الأول، أما التكاليف المتغيرة غير المتناســـبة فتتغير تارة بنسبة أكبر من نسبة تغير الإنتاج وتارة بنسبة أقل وهي تشـــمل أساساً تكاليف عنصر العمل وقد تشمل أيضاً تكـــاليف تســـميد الأرض فـــي المشروعات الزراعية. فمن المعروف أن مستوى أجور العمـــال لا يتغـــير تبعاً لحجم الإنتاج في مشروعات معينة وإنما تتحدد الأجور في سوق العمـــل بظروف العرض والطلب فيدفع المشروع للعمال الأجر السائد فـــي الســـوق ولا يتغير هذا الأجر إذا قبل المشروع على تشغيل عدد إضافي من العمـــال في ظروف المنافسة الكاملة وذلك في حين أن الإنتاجية الحدية للعمال تزيـــد أول الأمر عند زيادة عدد العمال ثم تقل بعد ذلك إذا استمرت هـــذه الزيـــادة مع ثبات العناصر الأخرى، أي أن نصيب كل وحدة منتجـــة مـــن تكـــاليف العمل يقل في أول الأمر عندما تميل الإنتاجية الحدية للعمال إلى الارتفاع ثم يزيد عندما تأخذ الإنتاجية الحدية فـــي الـــهبوط بتـــأثير قـــانون الإنتاجيـــة المتناقص (أو تناقص الغلة).

ويمكن تمثيل التكاليف الكلية بما تشمله من تكـــاليف ثابتـــة وتكـــاليف متغيرة بيانياً من خلال الشكل البياني التالي :



ويمثل المحور الأفقي الوحدات المنتجة والمحور الرأسي التكـــاليف ويمثـــل الخط الأفقي ت ث التكاليف الثابتة والمنحنـــى م ج ب التكـــاليف المتغـــيرة والمنحنى هـــ جـــ- ت لتكاليف الكلية (مجمل التكاليف) ويلاحظ أن منحنـــى التكاليف الكلية يوازي تماما منحنى التكاليف المتغيرة يعلـــو عنـــه بمقـــدار التكاليف الثابتة م هـــ ويلاحظ أن التكاليف المتغيرة تزيد بنسبة أقل من نسبة زيادة الإنتاج في شطرها الأول من م إلى ب ثم بنسبة اكبر من نسبة زيـــادة الإنتاج فيما بعد والأمر كذلك فيما يتعلق بالتكاليف الكلية (مجمل التكاليف).

٢- التكاليف المتوسطة للوحدة المنتجة :

يمكن القول أن مفهوم التكاليف المتوسطة تبرز أهميته عند اســـتعراض وبيان الحجم الأمثل للإنتاج. فهو يكشف عن سلوك التكاليف بالنسبة للوحـــدة

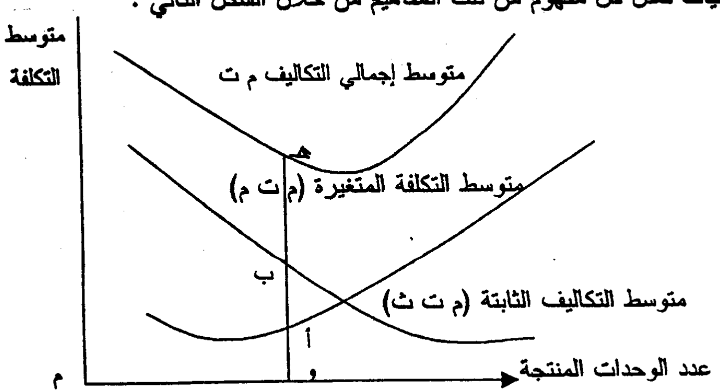
المنتجة، أي نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف في المتوسط وبالتالي يمكن أن يفيد أيضاً في عملية تسعير المنتجات. وأهم ما يلاحظ انه إذا كانت التكاليف الكلية تنقسم إلى تكاليف ثابتة وتكاليف كمتغيرة . فمن الأفضل إبراز مفهوم التكلفة المتوسطة لتلك الأنواع الثلاث وذلك لاختلاف سلوك التكاليف في المتوسط للوحدة المنتجة. وتصبح الصور الثلاث للتكاليف المتوسطة كمفهوم على الصورة التالية:

- التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة = التكاليف الكلية / عدد الوحدات المنتجة

- التكلفة المتوسطة الثابتة للوحدة = التكاليف الكلية الثابتة / عدد الوحدات المنتجة

- التكلفة المتوسطة المتغيرة للوحدة المنتجة = التكاليف الكلية المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة

ومنها يصبح لدينا متوسط التكلفة الكلية أو متوسط إجمالي التكاليف الكلية ومتوسط إجمالي التكاليف للوحدة (م أ ن) ومتوسط التكلفة المتغيرة للوحدة (م ث م)، ومتوسط التكلفة الثابتة للوحدة (م ت ث) والتي يمكن تمثلها بيانيا في منحيات تمثل كل مفهوم من تلك المفاهيم من خلال الشكل التالي :



وفي هذا الشكل البياني نجد أن المحور الرأسي يمثل متوسط التكلفة وأن المحور الأفقي يمثل وحدات الإنتاج، ويلاحظ أن منحنى التكلفة الثابتة للوحدة (م ت ث) ينحدر من أعلى لأسفل ناحية اليمين وأنه بزيادة الوحدات المنتجة ينخفض متوسط التكلفة الثابتة للوحدة دائما، ومع ذلك فإن الخط البياني لهذا المتوسط لا يمكن أن يقطع المحور الأفقي ذلك لأنه سيكون هناك دائما مقدارا موجب لمتوسط التكلفة الثابتة

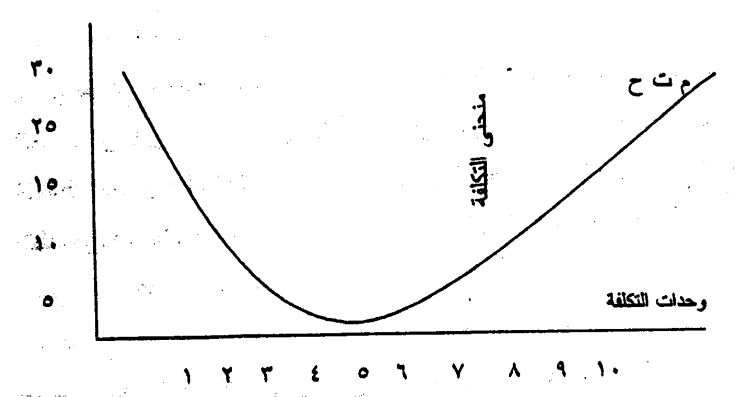
وبالتالي فإنه عندما تزداد الكميات المنتجة من السلعة زيادة كبيرة فإن منحنى التكلفة الثابتة للوحدة ينحدر إلى أسفل ليعبر عن انخفاض متوسط التكلفة الثابتة للوحدة ومتوسط التكلفة المتغيرة للوحدة (م ت م) يأخذ في الهبوط طالما ان قانون تزايد الغلة (الإنتاجية) يسود العملية الإنتاجية أما منحنى متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة فإنه يتناقص في المرحلة الأولى ثم يثبت ثم يزيد في المرحلة الثالثة. تأمل سلوك منحنى (م ت م)

ويمثل منحنى متوسط التكلفة الإجمالية مجموع متوسط التكلفة الثابتة والمتغيرة وفي الشكل البياني نجد أن متوسط التكلفة الإجمالية عند إنتاج قدره م وهو مجموع متوسط التكلفة الثابتة للوحدة (وب) وأيضا المتغيرة (وأ) ويساوي ذلك المسافة (و جـ). ونلاحظ أن هذا المنحنى يهبط أو يتناقص بزيادة الإنتاج ثم بعد ذلك يرتفع إلى أعلى بسريان قوانين الغلة (الإنتاجية). ويهتم الاقتصاديون بصفة خاصة بأدنى نقطة على هذا المنحنى حيث تمثل الحجم الأمثل للإنتاج فعند هذه النقطة تكون تكلفة الإنتاج للوحدة في المتوسط أقل ما يكون وبالتالي يكون استخدام عوامل الإنتاج بصورة أكثر كفاءة.

٣- التكلفة الحدية :

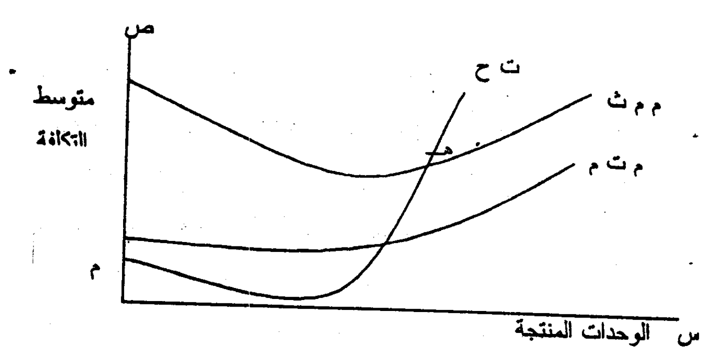
وتعرف التكلفة الحدية بأنها مقدار التغير في التكلفة الكلية إجمالي التكاليف) نتيجة للتغير في الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة و حيث أن

التكلفة الثابتة لا تتغير بتغير الإنتاج فإن التكلفة الحدية لا تتأثر إلا بـــالتغير في التكلفة المتغيرة فقط. والتكلفة الحدية لها أهميتها في إعلام المنتج بذلــك القدر من التكلفة الذي سيتحمله عندما يزداد حجم إنتاج المشروع دون زيـادة في الطاقة الإنتاجية ذاتها ويتخذ منحنى التكلفة الحدية شكل حرف U وحيث أنه تنخفض تكلفة إنتاج كل وحدة إضافية بسبب تناقص الإنتـــاج وســريان قانون تناقص الغلة، ويصور الشكل التالي منحنى التكلفة الحدية.



وفي هذا الشكل البياني يمثل المحور الأفقي وحـــدات الإنتـاج ويمثـل المحور الرأسي التكلفة الحدية. ونجد انه بزيادة وحدات الإنتـــاج تنخفــض التكلفة الحدية ثم تثبت ثم بعد ذلك تزيد عندما يسود قانون تنـــاقص الغلـــة. وواضح أن منحنى التكلفة الحدية يأخذ حرف U .

ويمكن أيضاح وضع منحنى التكلفة الحدية لأهميته، بالنسبة لكــل مــن منحنى التكاليف المتوسطة (متوسط التكاليف الإجمالية) ومنحنـــى متوســط التكاليف المتغيرة وذلك كما يبينه الشكل التالي:



ويمثل المحور الأفقي الوحدات المنتجة والمحور الرأسي متوسط التكاليف، و م ت ، م متوسط التكاليف المتغيرة ، م م ت متوسط مجمل التكاليف أو ما يسمى إجمالي متوسط التكاليف. ويتضح من الشكل أن سلوك منحنى التكاليف الحدية، هو نفس سلوك منحنى التكلفة المتغيرة حيث لا تشمل التكلفة الحدية إلا التكاليف المتغيرة (أما التكاليف الثابتة فتعزي إلى الوحدات الأولى المنتجة) ولا تتطلب زيادة الإنتاج سوى عدد إضافي من العمال وكمية إضافية من المواد والقوة المحركة وما إلى ذلك وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤثر إلا على التكاليف المتغيرة، ويترتب على ذلك أنه يمكن تقدير التكلفة .. الحدية عن طريق حساب التغير الذي يطرأ على التكاليف المتغيرة كما يمكن تقديرها عن طريق التغير في مجمل التكاليف، أو التكاليف الإجمالية.

ويلتقي منحنى التكلفة الحدية بمنحنى متوسط مجمل التكاليف في النقطة هـ- التي تمثل الحد الأدنى لهذا لمنحنى إذ ما دامت التكاليف التي تعزي إلى الوحدات الإضافية المنتجة (التكلفة الحدية) "أقل من متوسط مجمل التكاليف فإن التوسع في الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى هبوط متوسط مجمل التكاليف وبالعكس عندما تزيد التكلفة الحدية فإن التوسع في الإنتاج يدعو إلى ارتفاع هذا المتوسط، وكذلك إذا تعادلت التكلفة الحدية مع متوسط مجمل التكاليف فإن متوسط مجمل التكاليف يظل كما هو دون تغير وهذا يسعني أن نقطة تقاطع المنحنين يتفق تماماً مع الحد الأدنى لمنحنى متوسط التكاليف.

ويمكن ختام هذا التحليل بإيضاح العلاقة بين مفاهيم وقوانين الإنتاجيـــة، ومفاهيم التكلفة، حيث يمكن القول أن سلوك التكلفة داخل المشروع ارتفاعـــا وانخفاضاً إنما هو انعكاس لما هو عليه حاله الإنتاجية داخل المشروع، فـــإذا كانت إنتاجية المشروع مرتفعة فإن تكاليفه تكون منخفضة وإذا كانت إنتاجية المشروع منخفضة فإن التكاليف تكون مرتفعة وهذا ينبع أساساً من أن كـــل مفهوم للإنتاجية يمر بثلاث مراحل هي التزايد ثم الثبات ثم التنافس وأيضـــاً كل مفهوم للتكاليف وبخاصة التكلفة الكلية المتوسطة والتكلفـــة المتوســطة المتغيرة والتكلفة الحدية يمر بثلاثة مراحل عكسية هي مرحلـــة الانخفـــاض فالثبات فالتزايد. وقد ذكرنا أنه يمكن الاستفادة من هذه العلاقة فـــي تحديـــد الحجم الأمثل للإنتاج وخاصـــة بمراقبـــة ســـلوك التكـــاليف المتوســـطة ، والإنتاجية المتوسطة، حيث يلاحظ أنه بزيادة الكمية المنتجـــة تنخفـــض أو تتناقص التكلفة المتوسطة في البداية ثم بعد ذلك تأخذ فـــي الـــتزايد وهـــذه الصورة هي الوجه المعكوس لسلوك الإنتاجية - المتوسطة فعندمـــا تكـــون الإنتاجية المتوسطة في حالة تزايد كان متوسط التكاليف في تناقص وعندمـــا تكون متوسط الإنتاجية في تناقص تكون التكلفة المتوسطة في تزايد ومن ثـــم فإن تزايد الإنتاجية ونقص التكلفة يتضمن أن حجم الإنتاج يزيد بمعدل اكـــبر من معدل الزيادة في الإنتاج وأصبح أقل مما كان عليه سابقاً بينمـــا تزايـــد التكلفة الكلية بنفس المعدل يؤدي إلى تزايد التكلفة المتوسطة. مع ملاحظـــة أن سلوك الإنتاجية الحدية والتكلفة الحدية يؤدي إلى استخدام عناصر الإنتاج أفضل استخدام ممكن.

٤- حالة تطبيقية لتحليل مفاهيم التكاليف المختلفة

بعد استعراض المفاهيم المختلفة لتكاليف الإنتاج فإننا يمكن أن نقول أننـــا أصبح لدينا سبعة مفاهيم للتكاليف في الأجل القصير هي على النحو التالي :

١/٤ التكاليف الكلية الإجمالية للإنتاج = التكاليف الثابتة الإجمالية + التكاليف المتغيرة الإجمالية

٢/٤ التكاليف الثابتة الإجمالية وهي تلك التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج.

٣/٤ التكاليف المتغيرة الإجمالية، وهي تلك التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الإنتاج.

٤/٤ متوسط التكاليف الإجمالية للوحدة = التكاليف الإجمالية / عدد الوحدات المنتجة

٥/٤ متوسط التكاليف الثابتة للوحدة = التكاليف الثابتة الإجمالية / عدد الوحدات المنتجة

٦/٤ متوسط التكليف المتغيرة للوحدة = التكاليف المتغيرة الإجمالية / عدد الوحدات المنتجة

٧/٤ التكلفة الحدية = وهي تكلفة آخر وحدة منتجة ويمكن قياسها على النحو التالي :

الطريقة الأولى = التغير في التكاليف الإجمالية الكلية / التغير في عدد الوحدات المنتجة

الطريقة الثانية = التغير في التكاليف المتغيرة الكلية / التغير في الوحدات المنتجة

ولتفهم تلك المفاهيم، فإننا يمكن ان نطبق كل تلك المفاهيم على الحالة التطبيقية التالية كما يظهر من الجدول التالي :

حجم الإنتاج	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	متوسط التكلفة الثابتة للوحدة	متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة	متوسط التكلفة الكلية للوحدة	التكلفة الحدية
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	ت ث	ت م	ت ك	م ت ث	م ت م	م ت ك	ت ح
صفر	٥٠	صفر	٥٠	–	–	–	–
١	٥٠	٤٥	٩٥	٥٠	٤٥	٩٥	٤٥
٢	٥٠	٨٥	١٣٥	٢٥	٤٢,٥	٦٧,٥	٤٠
٣	٥٠	١٢٠	١٧٠	١٦,٧	٤٠	٥٦,٧	٣٥
٤	٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٢,٥	٣٧,٥	٥٠	٣٠
٥	٥٠	١٨٥	٢٣٥	١٠	٣٧	٤٧	٣٥
٦	٥٠	٢٢٥	٢٧٥	٧,١	٣٧,٥	٤٥,٨	٤٠
٧	٥٠	٢٧٠	٣٢٠	٧	٣٨,٦	٤٥,٧	٤٥
٨	٥٠	٣٢٥	٣٧٥	٦	٤٠,٦	٤٦,٩	٥٥
٩	٥٠	٣٩٠	٤٤٠	٥,٦	٤٣,٣	٤٨,٩	٦٥
١٠	٥٠	٤٦٥	٥١٥	٥	٤٦,٥	٥١,٥	٧٥

ويلاحظ من الجدول أن :

- التكاليف الكلية الإجمالية = العمود الثاني المعبر عن التكاليف الثابتة + العمود لثالث المعبر عن التكاليف المتغيرة.
- أن التكاليف الثابتة تظل ثابتة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج فهي ٥٠ في كل مستويات الإنتاج.
- أن التكاليف المتغيرة تتغير مع حجم الإنتاج فهي تزداد مع زيادة حجم الإنتاج.
- أن متوسط التكلفة الثابتة للوحدة هي عبارة عن =

العمود الثاني المعبر عن التكاليف الإجمالية
____
العود الأول المعبر عن الوحدات المنتجة

ويلاحظ أن متوسط التكلفة الثابتة للوحدة تنخفض كلما زاد الإنتاج فـــهي عند حجم الإنتاج ١ تصل إلى ٥٠ بينما وصلت إلى ٥ في مستوى الإنتاج ١٠.

- أن متوسط التكلفة المتغيرة هي عبارة عن =

$$\frac{\text{العمود الثالث المعبر عن التكاليف المتغيرة الإجمالية}}{\text{عدد وحدات الإنتاج}}$$

ويلاحظ أن متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة تنخفض في المرحلة الأولى عند المستوى ٣ ثم نثبت في المرحلة الثانية عند المستوى ٤،٥ ثم تتزايد بعد ذلك .

- متوسط التكلفة للوحدة عبارة عن =

$$\frac{\text{العمود الرابع المعبر عن التكاليف الكلية الإجمالية}}{\text{عدد وحدات الإنتاج}}$$

ويلاحظ أن متوسط التكلفة الإجمالية للوحدة تمر بمرحلة الانخفاض حتى المستوى ٥ ثم تمر بمرحلة الثبات عند المستوى ٦،٧ ثم نعود إلى مرحلة التزايد بداية من المستوى ٨.

- أن التكلفة الحدية عبارة عن =

$$\frac{\text{التغير في التكاليف الكلية الإجمالية بالعمود رقم ٧}}{\text{التغير في عدد وحدات الإنتاج}}$$

فمثلاً التكلفة الحدية عند المستوى ١ = $\frac{\text{٩٥-٥٠}}{\text{١- صفر}}$ = ٤٥

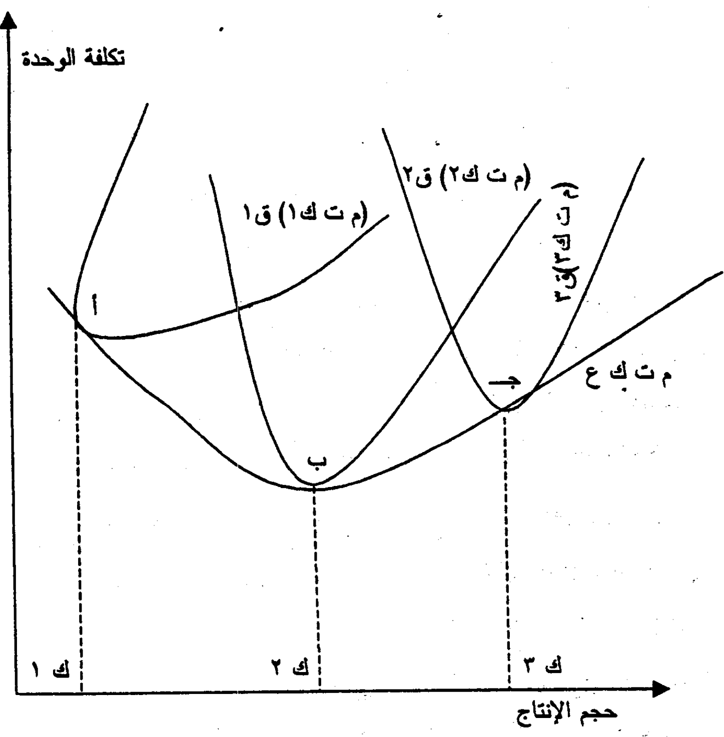
وهكذا ويلاحظ على التكلفة الحدية أنها تمر أيضاً بثلاث مراحل فهي تنخفض في المرحلة الأولى حتى حجم الإنتاج ٣ وتمر بمرحلة الثبات عند أدنى نقطة لها عند المستوى٤ بينما تبدأ في الزيادة بعد ذلك.

٥- الاختلافات الأساسية بين تحليل التكاليف في الأجل القصير والتكاليف في الأجل الطويل :

يمكن القول أن كل مفاهيم التكاليف السابقة كانت نابعة من تحليلات التكاليف في الأجل القصير، وهي تختلف بالضرورة عن التكاليف في الأجل الطويل وتتلخص أهم تلك الاختلافات في اختلا فين أساسين إلى جانب ما سيظهر التحليل بعد ذلك من اختلافات، حيث يمكن أن نلاحظ. :

١/٥ - أن تحليلات التكاليف في الأجل القصير تشير إلى أن هناك تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، بينما تحليلات التكاليف في الأجل الطويل تشير إلى أن كل التكاليف متغيرة وبالتالي تنتفي التفرقة في الأجل الطويل بين متوسط التكلفة الثابتة للوحدة ومتوسط التكلفة المتغيرة للوحدة ومن ثم متوسط التكلفة الكلية للوحدة، ففي الأجل الطويل يسود مفهوم للتكاليف هو متوسط التكلفة الإجمالية المتغيرة للوحدة.

٢/٥ - تشير تحليلات التكاليف في الأجل القصير إلى أن هناك حجم امثل واحد للإنتاج وهو الذي عنده يقطع منحنى التكلفة الحدية، منحنى متوسط التكلفة الكلية للوحدة (التكاليف المتوسطة) في أدنى نقطة له. بينما يشير تحليل التكاليف في الأجل الطويل إلى وجود عدة حجوم مثلى للإنتاج تتكون من تقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى التكاليف المتوسطة للوحدة في الأجل القصير في عدة نقاط تكون منحنى متوسط التكاليف المتغيرة للوحدة في الأجل الطويل، حيث تمثل كل نقطة على هذا المنحنى ادنى نقطة للتكاليف المتوسطة الإجمالية للوحدة في المدى القصير ويمكن إيضاح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :



ويلاحظ من الشكل البياني، أن منحنى متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل يتحول إلى منحنى تكلفة متغيرة (م ت ك ع) وهو عبارة عن ذلك المنحنى الذي يغلف جميع منحنيات متوسط التكاليف الكلية في الأجل القصير حيث الغلاف الذي يغلف جميع يعبر عن منحنيات متوسط التكاليف الكلية في الأجل القصير حيث يتماس هذا المنحنى م ت ك ع مع منحنيات متوسط التكلفة الكلية في الأجل القصير م ت ك ق عند أدنى نقطة لها. وبالتالي فإن منحنى متوسط التكاليف في الأجل الطويل هو مجموع نقاط التكاليف الكلية م ت ك ع بالثلاث مراحل أيضاً حيث يكون عند النقط أ في

مرحلة الانخفاض ثم في النقطة ب في مرحلة الثبات ثم النقطة جـ في مرحلة التزايد، وعلى المشروع أن يختار التوسع في الإنتاج في الأجل الطويل في أي مرحلة من هذه المراحل.

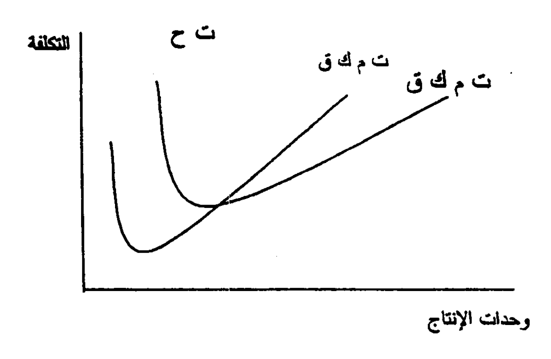
ومن ناحية أخرى لاحظ أن تحليل التكاليف في الأجل الطويل يشير إلى أن هناك عدة حجوم مثلى للإنتاج بدلا من حجماً أمثل واحد للإنتاج في الأجل القصير، إلا أن اختيار النقطة الأفضل للمشروع في الأجل الطويل على منحنى متوسط التكاليف الكلية سيتوقف على ظروف كثيرة والوضع الأمثل لذلك هو النقط التي تمثل أدنى نقطة لمتوسط التكلفة الكلية في المدى الطويل كما يظهر من النقطة ب في الرسم البياني السابق حيث ستتحقق عند هذه النقطة وفورات الحجم الكبير وتسمى الوفورات الداخلية لأنها نابعة من داخل المشروع بعد التوسع في الإنتاج - والتي تتبلور في النهاية في ارتفاع مستوى الكفاءة والإنتاجية أي انخفاض متوسط التكلفة للوحدة، وتأتي هذه الوفورات الداخلية من استخدام المعدات والآلات ذات الكفاءة العالية والتوسع في تطبيق مبدأ تقسيم العمل، والاستفادة من المزايا المالية والتجارية وكذلك التمتع بالمزايا الإدارية حيث يمكن الحصول على المديرين والإداريين وذوي الكفاءة العالية.

حيث أنه عندما يقرر المشروع زيادة حجم الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة وتغيير المستخدم من جميع عناصر الإنتاج مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض متوسط التكلفة الكلية للوحدة في الأجل الطويل.

ويلاحظ من الرسم أيضاً أن التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل القصير (م ت ك) تتعادل مع التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل (م ت ك) وذلك عند نقطة تماس منحيا ت (م ت ك) ق مع منحنى (م ت ك) ع أما النقاط الأخرى الواقعة على منحنيات (م ت ك) ق بخلاف نقطة التماس فهي

توضح دائماً ارتفاع متوسط التكلفة للوحدة في الأجل القصير عـــن الأجـــل الطويل عند أي مستوى من مستويات الإنتاج.

وخلاصة ما تقدم أن المشروع أمامه عدة حجـــوم مثلـــى فـــي تحليـــل التكاليف في الأجل الطويل، تمثل طاقات إنتاجية مثلى، تؤدي إلـــى اختيـــار حجم الإنتاج المرغوب فيه مما يؤدي إلى الوصول لمتوسط التكلفـــة الكليـــة للوحدة إلى أدنى نقطة لها عند كل مستوى إنتاجي مقابل أمـــا فـــي الأجـــل القصير فلا توجد إلا نقطة واحدة فقط تمثل أدنى متوسط تكلفه تكون للوحـــدة في الأجل القصير، ويصل إليها المشروع عندمـــا يســـتخدم كـــل الطاقـــات الإنتاجية الثابتة أو التكاليف الثابتة لديه الاستخدام الأمثل، ويصبـــح هنـــاك حجم امثل للإنتاج واحد فقط في الأجل القصير على النحو التالي :



حيث يلاحظ أن هذا الحجم يتحدد عندما يقطع منحنى التكلفـــة الحديـــة منحنى التكلفة المتوسطة الكلية في أدنى نقطة له في الأجل القصير.

وأخيراً يلاحظ في إطار التفرقة بين التكلفة في الأجل القصير والأجـــل الطويل أن منحنيات متوسط التكلفة الكلية في الأجل القصير تقع دائماً فـــوق منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل فيما عدا نقاط التمـــاس بينـــهما ويفيد هذا التحليل بقوة عند دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديـــد

عمر المشروع الاستثمارى على المدى الطويل وعند اختبار مستويات الطاقة الإنتاجية التي سيعمل عندها المشروع عبر سنوات عمره الاقتصادي إلى جانب الكثير من الفوائد الأخرى، وفي كل الأحوال التمييز بين تحليل التكاليف في الأجل القصير وتحليل التكاليف في الأجل الطويل، هو تميز مفيد لأنه يكشف أيضاً عن أن المنتج أو المشروع يمكن أن يخطط للأرباح على المدى الطويل وليس القصير ، فليس شرطاً في الأجل القصير تغطية كل التكاليف المتغيرة والثابتة بل يكفي تغطية التكاليف المتغيرة ويمكن أن يغطى كل التكاليف الثابتة والمتغيرة في الأجل الطويل.

الفصل الثامن

نظرية سلوك المنتج وتوازنه

باستخدام أسلوب الناتج المتساوي

الفصل الثامن

نظرية سلوك المنتج وتوازنه

باستخدام أسلوب الناتج المتساوي

في إطار تحليلات نظرية الإنتاج يأتي تناول نظرية سلوك المنتج، ويواجه المنتج في السوق موقفاً مشابهاً لموقف المستهلك تماماً وإن كان يختلف عنه في المضمون والهدف، ففي حين يسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن في ظل دخله المحدود والأسعار السائدة فإن المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح له، في ظل استثمارات معينة، أي مستوى محدد من رأس المال يستخدمه في الحصول على خدمات مختلف عناصر الإنتاج اللازمة في ظل أسعار معينة في سوق تلك العناصر.

وفي ضوء ذلك فإنه يتم دراسة نظرية سلوك المنتج وتوازنه في ظل فروض معينة هي :

- ثبات مستوى رأس المال أو الاستثمارات المخصصة لتمويل المشروع أي يتم شراء عناصر الإنتاج عند ميزانية معينة.
- ثبات مستوى أسعار عناصر الإنتاج في السوق والمقصود بالسوق، سوق خدمات عناصر الإنتاج.
- ثبات مستوى الفن الإنتاجي، أي مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- أن هذا المنتج هو منتج رشيد أي، عاقل، يتسم بالرشد الاقتصادي في اتخاذ قراراته.

ويصبح الهدف الرئيسي للمنتج عند سعيه إلى تحقيق توازنه، الوصول إلى الوضع التوازني الذي يحقق أقصى ربح إذا استطاع أن يصل إلى التوليفة من عناصر الإنتاج التي تنتج الإنتاج المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة في

ظل ميزانية معينة (استثمارات في مستوى معين من رأس المال المستثمر، وأسعار معينة لتلك العناصر.

وكما تناولنا في توازن المستهلك أسلوبين، فإن هناك أسلوبين لتوازن المنتج عندما يسعى إلى استخدام واختيار عناصر إنتاج معينة لتحقيق الإنتاج المطلوب الذي يعظم أرباحه عند أقل تكلفة ممكنة تحققها التوليفة التي يتم اختيارها من تلك العناصر فالأسلوب الأول يستخدم قانون تناقص الإنتاجية الحدية أو ما يسمى أيضا قانون تناقص الغلة Diminshing Marginal Productivity [1] وتمت دراسته في تحليلات نظرية الإنتاج ومفاهيم الإنتاجية في الفصل السابع، أما الأسلوب الثاني فيقوم على استخدام منحنيات الناتج المتساوي Isoquent Curves ومنحنيات التكاليف المتساوية Isocosts Curves ويستخدم أحيانا في بعض المراجع الأخرى تحت مسمى تحليل دالة الإنتاج في الأجل الطويل، وهو يشبه إلى حد كبير تحليلات منحنيات السواء.

وطالما أننا تناولنا الأسلوب الأول في الفصل السابع، فإننا في هذا الفصل سنلقي الضوء على تحليل سلوك المنتج وتوازنه باستخدام أسلوب منحنيات الناتج المتساوي وذلك من خلال النقاط التالية :

☐ أولا : التعريف بتوازن المنتج باستخدام منحنيات الناتج المتساوي:

يعرف توازن المنتج باستخدام منحنيات الناتج المتساوي بأنه ذلك الوضع الذي يصل فيه المنتج إلى اختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج المستخدمة التي تحقق الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة التي تحقق بالتالي أقصى ربح ممكن في ظل ميزانية معينة وأسعار معينة لعناصر الإنتاج في سوق تلك العناصر.

---

(١) ويدرس هذا الأسلوب أيضا تحت عنوان دالة الإنتاج في الأجل القصير

ثانياً : منحنيات الناتج المتساوي :

أن الطريق الرئيسي للوصول إلى الوضع التوازني للمنتج في ظل استخدام هذا الأسلوب للتحليل، هو أن المنتج يكون أمام العديد من عناصر الإنتاج المتاحة في سوق تلك العناصر، ويصبح على هذا المنتج أن يختار مجموعات معينة من وحدات تلك العناصر التي تحقق الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة.

ومعنى ذلك أن هذا الأسلوب يعتمد على إمكانية المقارنة بين إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة مما يسهل على المنتج أن يتعرف على مختلف مجموعات التوليفات من عناصر الإنتاج التي يستطيع استخدامها للحصول على مستوى معين ثابت للإنتاج ويعتمد أيضاً على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، ومعنى ذلك أن عدد التوليفات المختلفة للعناصر التي كل منحنى للناتج المتساوي وتعتمد على إمكانية الإحلال بين العناصر.

وفي ضوء ذلك يمكن : التعامل مع مفهومين

١- منحنى الناتج المتساوي :

يعرف منحنى الناتج المتساوي على أنه ذلك المنحني الذي يضم جميع التوليفات الممكنة من عنصرين إنتاجيين متغيرين والذي يترتب على استخدامها في العملية الإنتاجية الحصول على نفس مستوى الإنتاج المطلوب، أي الحصول على مستويات ثابت للإنتاج معروف ومحدد ومعين.

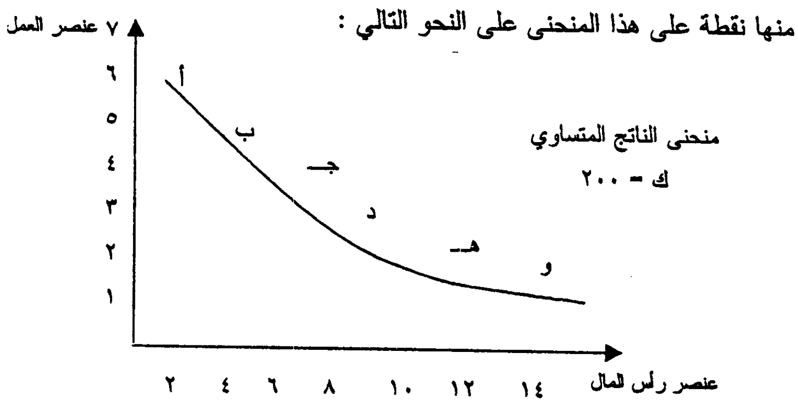
وبمعنى آخر، فمنحنى الناتج المتساوي يعبر عن التوليفات المختلفة من عناصر الإنتاج التي يمكن المنتج من خلالها استخدامها للحصول على مستوى معين ثابت للإنتاج.

وللوصول إلى تقريب هذه الفكرة إلى الأذهان، فإننا يمكن أن نفترض الجدول التالي :

التوليفات المختلفة	وحدات العمل	وحدات رأس المال	حجم الإنتاج المطلوب
أ	٥	١	٢٠٠
ب	٤	٢	٢٠٠
جـ	٣	٤	٢٠٠
د	٢	٧	٢٠٠
هـ	١	١١	٢٠٠

حيث يلاحظ من الجدول أن كل توليفة أ،ب،جـ،د،هـ تحقق الإنتاج المطلوب وقدره ٢٠٠ وحدة فمثلاً التوليفة (أ) أي ٥ وحدات من العمل ووحدة من رأس المال تحقق الإنتاج المطلوب وهكذا.

وإذا حاولنا تصوير هذه التوليفات الفنية المختلفة لحصلنا على منحنى الناتج المتساوي، لأنه يتكون من مجموعة هذه التوليفات التي تمثل كل توليفة منها نقطة على هذا المنحنى على النحو التالي :

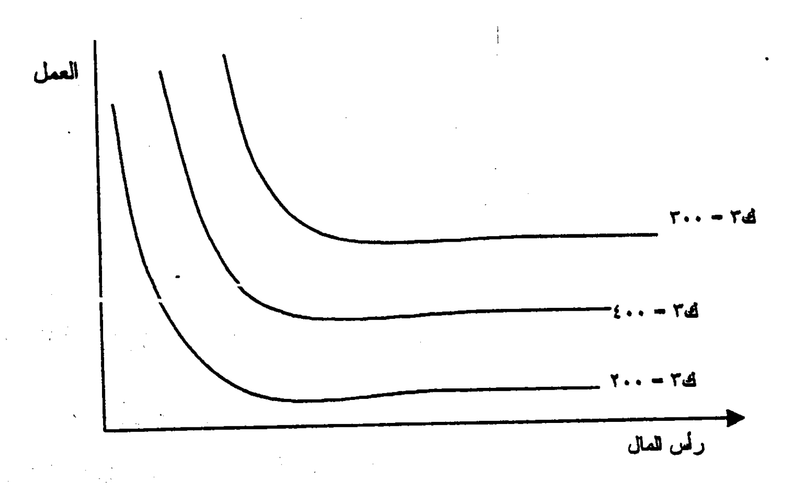


ويلاحظ من هذا الرسم البياني، أن منحنى الناتج المتساوي يتكون من مجموعة التوليفات الفنية المختلفة التي تؤدي إلى الحصول على مستوى معين من الإنتاج وليكن ٢٠٠ وحدة.

فسواء النقطة أ،اوب، أو جـ، أو د، أو هـ، فإنها كلها تحقق الناتج المطلوب وهو ٢٠٠ وحدة ومن هنا تأتي تسمية المنحنى بمسمى بمنحنى الناتج المتساوي.

٢- خريطة منحنيات الناتج المتساوية:

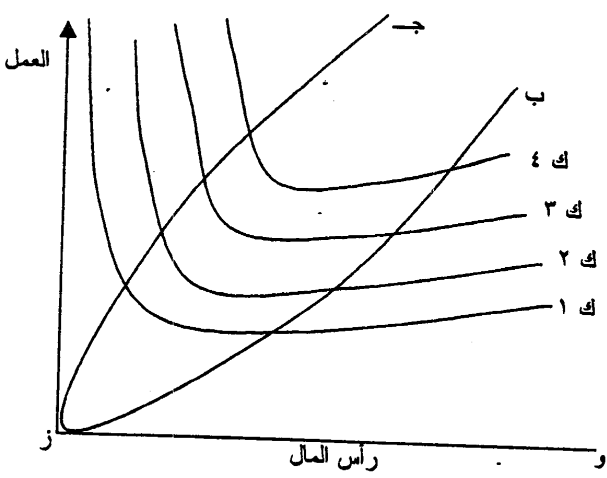
تتكون خريطة منحنيات الناتج المتساوي من عدة منحنيات للناتج المتساوي، يعبر كل منحنى ناتج متساوي منها، عن الإمكانيات و التوليفات المختلفة من عناصر الإنتاج التي تحقق إنتاج معين كما يلي :



فمنحنى الناتج المتساوي رقم (٣) يحقق مستوى الناتج أعلى من منحنى إنتاج المتساوي رقم (٢) وكذلك منحني الناتج المتساوي رقم (٢) يحقق مستوى إنتاج أعلى من منحنى الناتج المتساوي رقم (١) والسبب في ذلك هو أن منحنى الناتج المتساوي الأعلى يعبر عن استخدام كميات أكبر من أحد أوكلا عنصري الإنتاج وهي في هذه الحالة عنصر العمل وعنصر رأس المال ومن ثم إنتاج كمية اكبر أو مستوى إنتاج أعلى من حجم الناتج الكلي.

ويمكن أن تأخذ خريطة منحنيات الناتج المتساوي الشكل التالي حيث تشير إلى أن المنطقة المحصورة بين أ، ب هي المنطقة القابلة للإحلال بين عناصر الإنتاج، او يطلق عليها المنطقة الممكنة للإحلال، وإن الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج موجبة ويسمي المنحنى و جـ و ب

ومنحنى حافة الإنتاج.



ثالثاً : خصائص منحنيات الناتج المتساوي :

فكما رأينا في منحنى سواء المستهلك، فإن منحنى الناتج المتساوي للمنتج يتمتع بعدة خصائص تتشابه تقريبا مع خصائص سواء المستهلك مع اختلاف المضمون والهدف، وفي ضوء ذلك نتمتع منحنيات الناتج المتساوي بالخصائص التالية :

١- تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين وهي سالبة الميل في المنطقة التي يمكن فيها إحلال أحد العناصر محل الآخر، من خلال ما يطلق عليه معدل الإحلال الفني بين العناصر Technical Marginal Substitution ، حيث توجد مناطق لا يمكن أن تتم عملية الإحلال فيها، لأن عملية الإحلال ليست بلا حدود، فلا يمكن أن نقوم بعملية إحلال للآلات كاملة محل عنصر العمل بلا حدود في النهاية نحتاج إلى عامل يقوم بتشغيل الآلات.

٢- منحنيات الناتج المتساوي محدبة تجاه نقطة الأصل، في منطقة الإحلال، ويفسر ذلك ميل منحني الناتج المتساوي الذي يعكسه معدل الإحلال الفني، والذي نتوقع أن يكون متناقصاً[1] .

٣- منحنيات الناتج المتساوي لا يمكن أن تتقاطع مع بعضها البعض بل يحتم أن توازي بعضها البعض، لإن كل منحنى يمثل إمكانية إنتاج كمية معينة من السلع، وكلما بعد منحنى الناتج المتساوي عن نقطة الأصل كلما دل ذلك على إمكان الحصول من عناصر الإنتاج المستخدمة على كمية اكبر من الناتج أو الإنتاج كما ظهر في خريطة منحنيات الناتج المتساوي.

□ رابعاً : معدل الإحلال الفني بين عناصر الإنتاج :

ويعبر معدل الإحلال الفني عن كمية أو عدد وحدات عنصر معين التي يمكن أن تحل محل وحدة واحدة من العنصر الآخر، فإذا كان العنصرين رأس المال والعمل فإن معدل الإحلال الفني يعبر عن مقدار التغير في وحدات عنصر رأس المال منسوب إلى مقدار التغير في عنصر العمل أي أن معدل الإحلال الفني لعنصر العمل محل عنصر رأس المال.

$$\text{معدل الإحلال الفني} = \frac{\text{التغير في الوحدات المستخدمة من عنصر العمل}}{\text{التغير في الوحدات المستخدمة من عنصر رأس المال}}$$

فإذا طبقنا ذلك على الجدول السابق فإن معدل الإحلال الفني يمكن تقديره على النحو التالي :

(١) سيتم شرح معدل الإحلال الفني في النقطة التالية مباشرة

التوليفات المختلفة	وحدات العمل س	وحدات رأس المال ص، س	معدل الإحلال الفني ص
أ	٥	١	—
ب	٤	٢	١
جـ	٣	٤	$\frac{١}{٢}$
د	٢	٧	$\frac{١}{٢}$
هـ	١	١١	$\frac{١}{٣}$

ويلاحظ أن معدل الإحلال الفني بين عنصري العمل ورأس المال يتناقص ليعبر عن الميل السالب له، وفي نفس الوقت يعبر عن أنه في كل مرة نحاول إحلال وحدة واحدة من عنصر العمل محل رأس المال، أي مقابل الحصول على وحدة إضافية من رأس المال، فإن المعدل يتناقص حيث يكون $\frac{١}{١}$ ثم $\frac{١}{٢}$ ثم $\frac{١}{٣}$ ثم $\frac{١}{٤}$ أي أن المعدل يتناقص دائماً.

والعكس صحيح إذا حاولنا أن نقوم بإحلال وحدة واحدة من عنصر رأس المال مقابل الحصول على وحدة إضافية من عنصر العمل للحفاظ على نفس المستوى من الناتج الكلي فإن معدل الإحلال الفني.

$\frac{٤}{١}$: $\frac{٣}{١}$: $\frac{٢}{١}$: $\frac{١}{١}$ وهو معدل متناقص أيضاً .

❑ خامساً : منحنى التكاليف المتساوي :

يعبر منحنى التكاليف المتساوي عن المجموعات المختلفة من وحدات عناصر الإنتاج التي يستطيع المنتج (المشروع) شراءها بقدر ثابت عن التكاليف مع افتراض ثبات أسعار هذه العناصر في سوق خدمات عناصر الإنتاج.

ويسمى منحنى التكاليف المتساوي أيضاً بخط التكاليف المتساوي

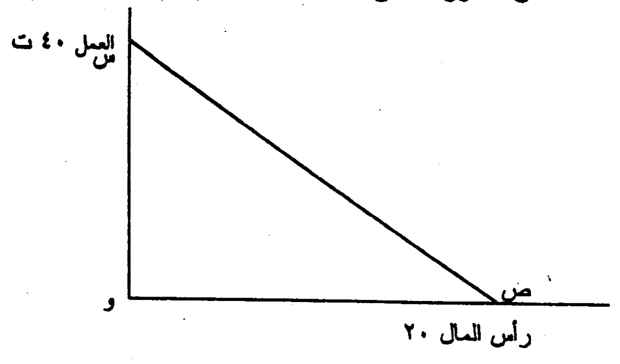
ويعرف باسم مسمى إمكانيات للمنتج الذي يعكس الإمكانيات المادية للمنتج.

ومن ثم يمكن القول أنه عند كل حجم أو مستوى إنتاج فإن هناك منحنــى تكاليف متساوي. ويأتي إدخال منحنى التكاليف المتساوي في تحليل تـــوازن المنتج بهذا الأسلوب، نظراً إلى أن التحليل السابق لمنحنى الناتج المتســـاوي هو يوضح الاختبارات والتوليفات الممكنة من وحدات العناصر المســـتخدمة لتحقيق مستوى إنتاج معين ثابتاً فنياً ويحددها الفنيين، ولكن هذا لا يكفي بـــل لابد من إدخال عنصر التكاليف في الاعتبار فهناك أسعار لتلك الوحدات فـــي السوق، وقد يكون هناك سعر عنصر اكثر ارتفاعاً أو أعلى من عنصر آخر، وهنا يترك الأمر للاقتصاديين لحسم عمليات الوصول إلى توازن المنتج.

والجدير بالذكر أن مستوى منحنى التكاليف المتساوي أو خط التكـــاليف المتساوي يتحدد من خلال عاملين :

العامل الأول : الميزانية أو رأس المال الذي يخصصه المنتج لتمويل العمليـة الإنتاجية أو الإنتاج المطلوب.

العامل الثاني : الأسعار التي تباع بها خدمات عناصر الإنتاج في السوق ويمكن أن نصور منحنى التكاليف المتساوي على النحو التالي :



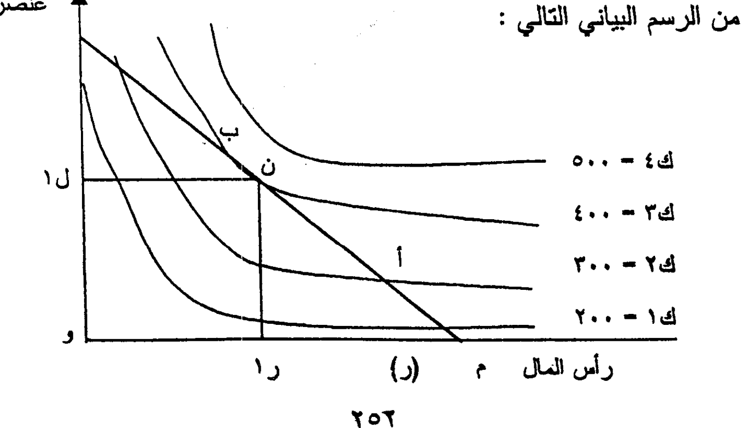
إذا افترضنا أن المنتج لديه ٢٠٠ وحدة نقدية لشراء كمية معينـــة مـــن رأس المال والعمل وكان سعر رأس المال ١٠ والعمل ٥، فإذا اشترى بكـــل

ما لديه من وحدات من رأس المال فستصبح أول نقطة على المحور الأفقـــي ٢٠ وعلى المحور الرأسي ٤٠ من وحدة العمل وهكذا سيحاول توزيـــع مـــا لديه من نقود على توليفات من العناصر حسب أسعارها.

وبالتالي فإن منحنى التكاليف المتساوي يتكون من عدة نقاط وكل نقطـــة تقع عليه تعبر عن الكمية من عنصر الإنتاج التي يمكن للمنتـــج الحصـــول عليها برأس المال المحدود وهو في هذه الحالة ٢٠٠جنيه وهو يعـــبر عـــن التوزيعات المختلفة لهذه الميزانية أو الدخل الذي يملكه المنتج على التوليفـات المختلفة من عناصر الإنتاج المستخدمة، أي التوليفات التي يمكن شرائها مـــن كلا العنصرين المستخدمين. في حدود إمكانياته أي في حدود المبلغ النقـــدي المخصص للشراء.

▢ سادساً : الوضع التوازني للمنتج باستخدام منحنيات الناتج المتساوي وخط التكاليف المتساوي :

في هذه المرحلة من التحليل يمكن استخدام خريطـــة منحنيـــات النـــاتج المتساوي وخط التكاليف المتساوي أو المتكافئ وجمعهما معا في رسم بيـــاني واحد لإيضاح كيفية وصول المنتج إلى الوضع التوازني الذي يحقق توازنـــه أي الذي يحقق الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة، أي تحديد التوليفة المثلـــى من عناصر الإنتاج التي تحقق الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة ممكنة كما يظـــهر من الرسم البياني التالي :



ويلاحظ من الرسم أن نقطة توازن المستهلك هـي النقطـة (ن) والتـي عندها يمس أعلى منحنى ناتج متساوي ممكن خط التكاليف المتساوي،وعنـد النقطة ن فإن المنتج يكون وصل إلى التوليفة المثلى من أقصى إنتاج ممكـن بأقل تكلفة ممكنة حيث يشترى الكمية (ل١) من عنصر العمـل و(ر١) مـن عنصر رأس المال، وهذه الكمية تحقق للمنتج أقصى إنتاج ممكن عنـد ك٣ = ٤٠٠ وفي نفس الوقت تقع تلك النقطة (ن) على خط التكاليف المتسـاوي، أو تقع في نطاق إمكانيات المنتج، وعلى الرغـم مـن أن منحنـى النـاتج المتساوي ك٤ = ٥٠٠ يحقق إنتاج أعلى ولكنه غير ممكن الناتج لأنـه يقـع فوق خط التكاليف المتساوي (ت م) أي خارجه. كمـا أن النقطـة (ا) ، (ب) تقعان على خط التكاليف المتسـاوي (ت م) أي أنـهما تقعـان فـي نطـاق إمكانيات المنتج إلا أنهما يقعان في نفس الوقت على منحنى لناتج المتسـاوي ك٢ = ٣٠٠ هو أدنى من منحنى الناتج المتساوي ك٣ = ٤٠٠ وبالتالي فـإن النقطة (ن) هي نقطة توازن المنتـج باسـتخدام أسـلوب منحنيـات النـاتج المتساوي وخط التكاليف المتساوي وهي النقطة التي تحقق الإنتاج المطلـوب وهو أقصى إنتاج ممكن في ظل الإمكانيات المتاحة للمنتج وفي ظل الأسـعار السائدة لعناصر الإنتاج في سوق خدمات عناصر الإنتاج. وعند هذه النقطـة التوازنية يتحقق شرط توازن المنتج بهذا الأسلوب على النحو التالي :

$$\text{شرط التوازن} = \frac{\text{التغير في الكمية المستخدمة من العمل}}{\text{التغير في الكمية المستخدمة من عنصر رأس المال}} = \frac{\text{سعر عنصر العمل}}{\text{سعر رأس المال}}$$

وبالتالي فإن ميل منحنى النـاتج المتسـاوي = ميـل خـط التكـاليف المتساوي وهو يعني أيضاً أن معدل الإحلال الحدي الفنـي = النسـبة بيـن سعري عنصري الإنتاج المستخدمين (العمل وراس المال)

أي أن معدل الإحلال الفني = ميل منحنى الناتج المتساوي = ميل خـــط التكاليف المتساوي .

ويمكن إيضاح ذلك بصورة أخرى من خلال الحالـــة التطبيقيـــة التاليـــة حيث تشير إلى وجود عنصرين أ،ب وسعر أ ٥ جنيه وب ١٠ جنيه للوحدة.

حجم الإنتاج	وحدات العنصر (أ)	وحدات العنصر (ب)	تكلفة العنصر (أ)	تكلفة العنصر (ب)	التكلفة الكلية	معدل إحلال أ محل ب	سعر أ / سعر ب
١	١٠	٤٠	٥٠	٤٠٠	٤٥٠	--	٠,٥
٢	١٥	٣٥	٧٥	٣٥٠	٤٢٥	٥/٥ =١	٠,٥
٣	٢٠	٣١	١٠٠	٣١٠	٤١٠	٤/٥ = ٠,٨	٠,٥
٤	٢٥	٢٨	١٢٥	٢٨٠	٤٠٥	٣/٥ = ٠,٦	٠,٥
٥	٢٦	٢٧,٥	١٣٠	٢٧٥	٤٠٥	١,٥/٤ = ٠,٥٠	٠,٥
٦	٣٠	٢٦	١٥٠	٢٦٠	٤١٠	٠,٥/١ = ٠,٣٧٥	٠,٥
٧	٣٥	٢٥	١٧٥	٢٥٠	٤٢٥	١/٥ = ٠,٢٠٠	٠,٥

و يلاحظ أن شرط التوازن للمنتج الذي يشير إلى أن (١)

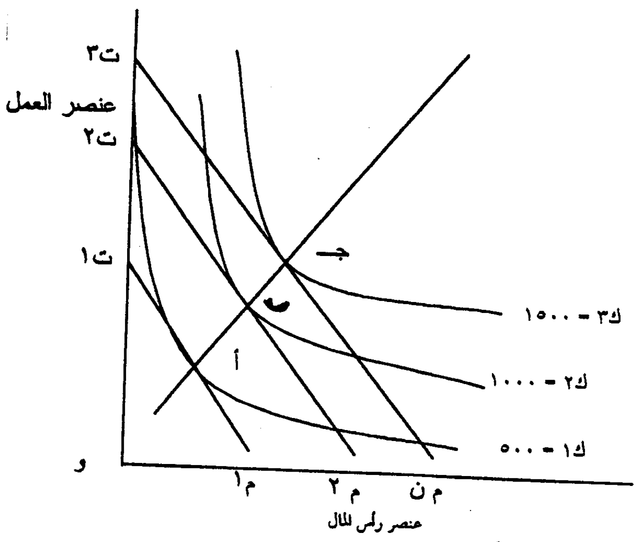
معدل الإحلال الحدي الفني = النسبة بين ســـعري عنصـــري الإنتـــاج المستخدمين يتحقق عند حجم الإنتاج رقم (٥) حيث يكون ٠,٥ = ٠.٥ وهـــو يحقق التوليفة من العناصر التي تنتج الإنتاج المطلوب بأقل تكلفة وهـــي ٤٠٥ جنيه.

❑ سابعاً : مجرى التوسع في الإنتاج Expansion Path

في نهاية تحليل سلوك المنتـــج وتوازنـــه باســـتخدام منحنيـــات النـــاتج المتساوي ومنحنى التكاليف المتساوي، يحسن بنا أن نشير إلـــى أن النقطـــة

التوازنية السابقة الإشارة إليها يمكن أن تتغــير إذا زادت المــوارد الماليــة المتاحة للمنتج، فكلما زادت الموارد المالية لدى المنتج كلما استطاع أن ينتقـل إلى نقطة توازن جديدة وبالتالي يستطيع أن ينتج حجم إنتــاج أكــبر وهكــذا . ويطلق على هذه العملية مجرى التوسع أو خط نطاق الإنتاج.

ويمكن إيضاح تلك الفكرة من خلال الرسم البياني التالي:



مع الأخذ في الاعتبار أن

معدل الإحلال الفني للعنصر أ مكان ب = $\frac{\text{الإنتاجية الحدية للعنصر أ}}{\text{الإنتاجية الحدية للعنصر ب}}$

ويشير الرسم البياني إلى أن مجرى التوســع Expansion Path هــو الخط الواصل بين النقاط أ،ب،جـ، وهو يبين الحجم الذي يمكــن أن يكــون عليه الإنتاج في حالة توافر أحجام مختلفة من الموارد المالية لدى المنتــج أو المشروع فكلما توافرت تلك الموارد فإن المنتج ممكن أن ينتقل من مســتوى الإنتاج ك١ = ٥٠٠ إلى مستوى الإنتاج ك٢ = ١٠٠٠ إلــى مســتوى الإنتاج ك٣ = ١٥٠٠، ومجرى التوسع يمكن أن يصــور الطريــق الــذي تسلكه المشروعات في انتقالها من حجم إنتاج معين إلى حجم إنتاج أكبر.

الفصل التاسع

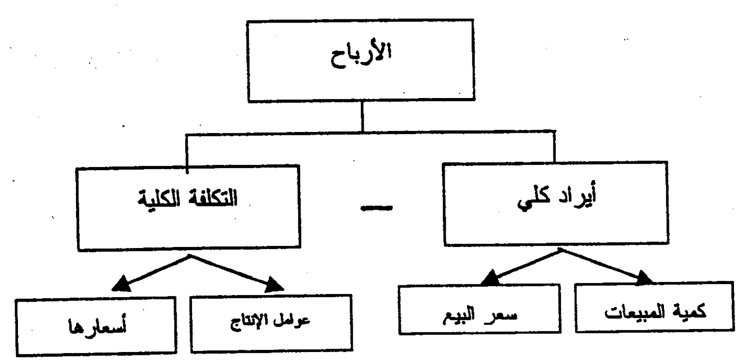
هيكل الاسواق وتوازن المنتج في السوق

الفصل التاسع

هيكل الأسواق وتوازن المنتج في السوق

يواجه المنتج مشكلة تعظيم أرباحه في ظل وجوده في سوق معينة للسلعة أو الخدمة التي ينتجها، وتتنوع الأسواق التي يمكن أن يوجد فيها أي مشروع أو منتج من حيث درجة المنافسة والخصائص والشروط التي يتمتع بها كل سوق.

وهكذا يحتاج الأمر إلى بحث كيفية توازن المنتج في ظل وجوده في سوق معينة، وهذا التوازن يأتى في مرحلة تصريف الإنتاج أي دراسة كيفية تعظيم الأرباح لهذا المنتج في ظل إيرادات معينة يحصل عليها وتكاليف معينة يتحملها حيث أن:



وبناء على ذلك فإن هذا الفصل يتناول مفهوم السوق وأنواع الأسواق وتوازن المنتج في السوق وكيف يعظم أرباحه في السوق الذي يعمل فيه وسندرس فقط في هذا المجال التوازن في سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار.

◻ أولاً : مفهوم السوق وهيكل الأسواق :

يمكن القول أن كلمة السوق لها معنى ومفهوم .. يحتاج إلــى ايضــاح، وأنه يمكن تقسيم هذا السوق إلى عدة أنواع من الأسواق أو ما يسمى بــهيكل السوق أو الأسواق.

١- مفهوم السوق :

كانت حاجات الأفراد في العصور القديمة الأولى قليلة محدودة، أو كــان التبادل لا يتعدى بضع عمليات ضئيلة. غير أن تقدم المدنيــة وزيــادة عــدد السكان وتعدد حاجاتهم وضرورة إشباعها تطلبت وجود أماكن عامة يجتمــع فيها الأفراد لتبادل السلع والمنافع والبيع والشراء، فأطلق اسم السـوق عنــد عامة الناس على كل مكان يعد لهذا الغرض.

وأصبح بالتالي السوق يعني "المكان الذي تلتقى فيه قــرارات البــائعين (المنتجين) والعشرين (المستهلكين) لتبادل السلع والخدمات عند سعر معين.

وكان السوق بالتالي يعنى وجود بقعة أو مكان محدد يسهل الوصول إليه أو عند ملتقى بلاد متعددة، ولكن بعد تقدم المواصــلات ووســائل الاتصــال لوحظ أن المكان لا أهمية له بالنسبة لإتمــام الصفقــات ولا يعتــبر جــزءا جوهريا في تعريف السوق إذ يمكن اتصال المشترى بالبــائع عــن طريــق البريد والبرق والتليفون والتلكس والفاكس وغيرها مــن الوســائل، ولوحــظ أيضا أنه أصبح من السهل إمكانية التعامل بين أطراف الســوق دون حاجــة إلى التقائهم في مكان واحد، وأصبح نطاق السوق لسلعة مــا، لا يحــده، إلا مدى سهولة الاتصال بين أطراف التبادل ومدى قابلية السلعة للنقل من مكــان لآخر. واتضح كذلك أن هناك مبادلات أخرى غير السلع العادية كبيع وشراء العقارات والأوراق وطوابع البريد المستعملة وما إلى ذلك، لــهذا كلــه رأي

الاقتصاديون عدم تحديد معنى السوق بمكان التعامل، بل بالشيء المتعامل فيه، فعرفوه بأنه، مجموع الطلب والعرض لسلعة معينة سواء كان تلاقي الطلب بالعرض يتم عن طريق مباشر أو عن طريق الوسطاء، فيقال أن سوق أسهم شركات البترول أو سوق القطن متسعة بمعنى أن كلا منهما موضع طلب وعرض كبيرين، بل لهذا السبب تعتبر بعض الأسواق عالمية تشمل معظم بلاد العالم ويتحدد أو يتحدد ثمنها أو سعرها في جميع أنحاء العالم مع مراعاة الفروق الناتجة عن تكاليف النقل والحواجز الجمركية التي مازالت تعوق حرية المعاملات في بعض الأحوال. وتسعى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي أنشأت في ١٩٩٥/١/١ إلى إزالة كل العوائق الجمركية إلى الكمية لتحقق حرية المعاملات وتنافسية الأسواق، ويمكن القول أن عناصر قيام السوق وتحديد نطاقه من حيث مدى اتساعه أو حجمه.

تتلخص في العناصر التالية :

١/١ وسيلة الاتصال .

٢/١ عدد المتعاملين .

٣/١ طبيعة السلعة.

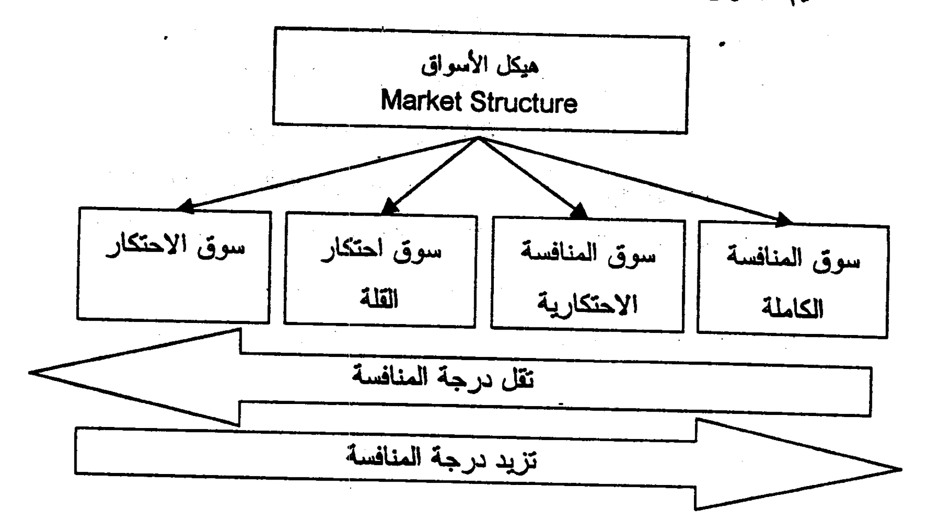
٤/١ ~~طبيعة السلعة~~ السعر.

٥/١ الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل وتتضمن الزمن.

٢- هيكل الأسواق :

يمكن تقسيم السوق الذي يمكن أن تتواجد فيه السلعة أو الخدمة محل التبادل إلى عدة أنواع من الأسواق أو ما يطلق عليه هيكل السوق أو الأسواق والتقسيم الذي يمكن أن نتبعه هنا للأسواق يقوم على أساس درجة المنافسة بين أطراف التعامل، أي مدى الاقتراب أو تحقق المنافسة الكاملة أم لا، وتعتبر السوق كاملة إذا كان التعامل بها يتم في ظل المنافسة الكاملة

وتعتبر غير كاملة إذا لم تتوافر فيها شروط هذه المنافسة وبالتالي يمكن تقسيم الأسواق حسب ما يبينه الشكل التالي :



وتشير الأسهم الساقطة في الشكل إلى أن سوق المنافسة الكاملة يمثل أعلى درجات المنافسة ويحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة رغم أنه قل أن يوجد في الواقع العملي بينما نجد النقيض هو سوق الاحتكار الذي يعتبر من أسوأ أنواع الأسواق من حيث تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد فهو يبدد الموارد ويستغل المستهلك ولذلك الواقع العملي يشير إلى تواجد سوق المنافسة الاحتكارية وسوق اختيار القلة بكثرة.

ويشير السهم المتجه إلى اليسار أسفل أنواع الأسواق إلى أنه كلما اتجهنا إلى اليسار تقل درجة المنافسة (وتقل كفاءة السوق) بينما كلما اتجهنا في السهم التالي إلى اليمين كلما زادت المنافسة والاتجاه الأفضل من الناحية الاقتصادية أن نتجه إلى اليمين كلما أمكن حيث تجارب كل النظم الاقتصادية وبخاصة الدول الرأسمالية الاحتكار بكل صوره من خلال قوانين منع الاحتكار.

ويلاحظ أن لكل سوق من هذه الأسواق عدد من الخصائص الهامة وبالتالي يمكن تحليل كل سوق وخصائصه كما يلي :

١/٢ - سوق المنافسة الكاملة :

وهي ذلك السوق الذي يضم عدد كبير جدا من المشترين والبائعين يتعامل كل منهم في حجم محدد جدا من إجمالي حجم السلع المنتجة والمباعة فلا يمكن لأي منهم منفردا أو مجتمعا مع غيره أن يؤثر في سعر بيع أو شراء هذه السلعة وبالتالي لا يمكن لأي منتج في الأجل الطويل أن يحقق ربحاً أكبر من الربح العادي السائد في سوق هذه السلعة (الخدمة).

وعلى كل منتج يريد أن يعظم أرباحه أن ينتج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة إذا كان يعمل في هذه السوق.

وأهم خصائص هذه السوق هي :

١/١/٢ كثرة عدد البائعين والمشترين .

٢/١/٢ حرية الدخول والخروج من وإلى السوق.

٣/١/٢ عدم إمكانية الاتفاق بين البائعين وبعضهم أو بين المشترين وبعضهم أو بين البائعين والمشترين بعضهم البعض.

٤/١/٢ المعرفة التامة بأحوال السوق.

٥/١/٢ التجانس التام لوحدات السلعة المتعامل فيها بحيث ينعدم وجود أي تمايز أو اختلاف ولو طفيف في وحداتها.

٦/١/٢ عدم وجود أي تكاليف لنقل السلعة بين أنحاء وأطراف السوق وبالتالي عدم وجود أي عقبات أمام انتقال المشترى أو السلعة أو عوامل الإنتاج.

٧/١/٢ وجود سعر واحد سائد في السوق حيث لا يستطيع أي منتج أو أي طرف في التعامل أن يؤثر على هذا السعر.

٢/٢ - سوق المنافسة الاحتكارية :

وهو سوق يتولى فيه عدد كبير من المشروعات (إنتاج) وبيع سلعة أو خدمة واحدة، معينة، ولكن كل منها يعرض نوعا مميزا خاصا به من هذه السلعة أو الخدمة وأهم خصائص سوق المنافسة الاحتكارية هي :

١/٢/٢ أن نشاط أي مشروع من العدد الكبير من المشروعات لا يؤثر في باقي المشروعات وأن نشاط هذه المشروعات لا يؤثر بدوره في ذلك المشروع.

٢/٢/٢ أن عدد المحتكرين المتنافسين كبير، ولكن لازال كل منهم يشعر بأنه يميز سلعته عن غيرها من السلع الأخرى القريبة البدل منها ويعتبرها قائمة بذاتها حيث تتشابه المنتجات ولكن كل منتج يميز سلعته ليخلق لنفسه سوقاً خاصا به.

٣/٢/٢ عدم وجود معرفة كاملة بأحوال السوق.

٤/٢/٢ صعوبة الدخول أو الخروج عن السوق.

٥/٢/٢ التمييز في المنتجات من خلال المادة الخام، الأيدي العاملة، المتانة، القوة الاستمرار والدوام، الحجم اللون، الشكل، التغليف، التشطيب، ويتأكد هذا التنوع بالاسم التجاري أو العلامة التجارية، ويمكن التنويع أيضاً في الظروف المحيطة ببيع السلعة، مثل البيع بالتقسيط وأسلوب تعامل البائع، وقد يكون التنوع حقيقيا وهو ينطبق على كل الحالات السابقة، وقد يكون التنوع وهميا، ويحدث هذا الأخير من خلال الإعلانات المسموعة والمرئية والمقروءة.

٦/٢/٢ اختلاف أسعار السوق، وهذه نابعة من التمييز الذي يحدث، وخذ مثالاً على ذلك سلع الفواكه والخضروات المجمدة، بل أن هذا الأمر يمكن أن ينطبق على الكثير من الخدمات السياحية والبرامج السياحية المباعة.

٧/٢/٢ أن الأسعار التي تسود في هذه السوق في الزمن الطويل أعلى من التي تسود في سوق المنافسة الكاملة وفي ظل ظروف مشابهة.

<u>٣/٢ سوق احتكار القلة :</u>

وهو تلك التركيبة السوقية التي تتميز بوجود عدد قليل (وليس يعنى ذلك أنه عدد محدد) من المنتجين الذين يقومون بإنتاج معظم سلع صناعة معينة وهناك نوعين لاحتكار القلة وهي الأشكال السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة على وجه الخصوص وهما :

- **احتكار قلة متمايز:** والذي فيه تكون وحدات السلعة المنتجة وحدات غير نمطية ومن أمثلة ذلك السيارات، فيات مرسيدس، بيجو.
- **احتكار قلة غير متمايز :** والذي فيه تكون وحدات السلعة المنتجة نمطية مثل منتجات الصلب.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود نوعين لاحتكار القلة لا يمنع القول، ان كلاهما يخضع لنفس الخصائص وأهمها:

١/٣/٢ أن قيام أحد المنتجين بتغيير سعر سلعته، سيكون له ردود فعل متماثلة أو مختلفة عند بقية المنتجين بحسب الأحوال.

٢/٣/٢ تتشابه سوق احتكار القلة مع سوق المنافسة الاحتكارية من حيث اختلاف وحدات السلعة والأسعار ولكن تختلف من حيث عدد البائعين (المنتجين).

٣/٣/٢ تتسم قرارات المتعاملين في هذه السوق بالحذر الشديد بل أن المنافسة بين هذه القلة عادة ما تبتعد تماماً عن الأسعار فلا يحاول أي منتج أن يخفض من سعره مثلا.

٤/٣/٢ يسود سوق احتكار القلة نوع من الاتفاق بين جميع المنتجين على

اتباع سياسة واحدة بل قد يصل الأمر بهم إلى تخصيص حصة إنتاجية لكل منهم. مثل منظمة الاوبك للبترول.

٥/٣/٢ التوزيع المتساوي للسوق بين المشروعات، حيث يمكن أن يتوزع بين عدد معين من المشروعات، كما في صناعة علب الصفيح في أمريكا وصناعة الكبريت في بريطانيا ومثل وجود عشرة محطات بنزين في مدينة معينة.

٦/٣/٢ وجود عوائق وموانع تجعل من المستحيل على المشروعات الجديدة الدخول في الصناعة.

٧/٣/٢ الارتباط متبادل بين المنتجين أو المشروعات من حيث أثر سياسات أحد المشروعات على المشروعات الأخرى.

٨/٣/٢ الأسعار تميل إلى عدم المرونة أو الجمود (الأسعار تتسم بالتغير البطيء) وإذا تغيرت عند مشروع قد يؤدي ذلك إلى تغيير الأسعار عند الباقي.

٤/٢ سوق الاحتكار الكامل :

وهو السوق الذي تقوم فيه مؤسسة مفردة أو مشروع منفرد بإنتاج سلعة ليس لها بدائل قوية تتنافس معها حيث أن المؤسسة المحتكرة تكون هي المنتج الوحيد في الصناعة أو في السوق وعلى ذلك فليس هناك تميز بين المؤسسة أو المشروع في سوق الاحتكار حيث أن المشروع أو المؤسسة هي الصناعة بأكملها فليس هناك منافسون لهذه المؤسسة أو لهذا المشروع ويمكن تلخيص خصائص سوق الاحتكار الكامل كما يلي:

١/٤/٢ وجود مشروع واحد أو مؤسسة واحدة في سوق الاحتكار الكامل.

٢/٤/٢ يستطيع المشروع في سوق الاحتكار الكامل، التحكم في الكمية التي ينتجها تاركا تحديد السعر للسوق ومن ناحية أخرى يستطيع تحديد

السعر ويترك للمستهلكين تحديد الكمية، لأنه لا يستطيع التحكم في السعر والكمية معا في وقت واحد لأنه لا يعرف ردود أفعال المستهلكين، وبالتالي لابد أن يقيس درجة مرونة الطلب وهنا تستخدم دراسات السوق العميقة من خلال بحوث واختبارات السوق.

٣/٤/٢ يمكن للمحتكر تجزئة السوق الواحد إلى عدة أسواق ذات مرونات مختلفة للطلب بشرط عدم اتصالها.

٤/٤/٢ يمكن للمحتكر أن يميز وحدات السلعة المنتجة ويحصل على أسعار مختلفة.

٥/٤/٢ سيادة المحتكر الكاملة على السوق.

٦/٤/٢ لا توجد منافسة من أي أحد من السوق (لا يوجد غير مشروع واحد).

٧/٤/٢ أن إنتاج المحتكر يمثل العرض الكلي في السوق.

٨/٤/٢ يمكن للمحتكر أن يحقق ربحا غير عاديا حتى في الزمن الطويل.

☐ ثانيا : توازن المنتج في سوق المنافسة وسوق الاحتكار :

تحتاج دراسة توازن المنتج في السوق استدعاء أو تذكر بعض مفاهيم تكاليف الإنتاج وأيضا بعض المفاهيم للإيرادات، فالوصول إلى أقصى ربح ممكن يأتي محصلة هذه المفاهيم، حيث من المعلوم أن

الأرباح = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية

وتوازن المنتج في السوق يعنى منذ البداية الوصول إلى وضع معين يحقق فيه أقصى ربح ممكن ويأتي استكمال لما بدأنا دراسته في الفصل الثامن.

مع ملاحظة أننا سندرس فقط الحالة الخاصة بتوازن المنتج في سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار فقط من خلال النقاط التالية :

١- مفاهيم هامة تساعد على استيعاب التحليل الخاص بتوازن المنتج:

فهناك عدد من المفاهيم المتعلقة بتكاليف الإنتاج علينا أن نتذكرها هنا والإيراد التي يحصل عليها المنتج أو البائع عند تعامله مع السوق من الضروري إلقاء بعض الضوء عليها لأنها تساعد في استيعاب التحليل الخاص بتوازن المنتج لعل من أهمها :

١/١ مفاهيم التكاليف :

١/١/١ التكاليف الإجمالية : وتشمل إجمالي التكلفة الكلية للسلعة المنتجة، وهي إجمالي المدفوعات والنفقات التي يتحملها المنتج في سبيل استخدامه عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج تلك السلعة (أو الخدمة) وتنقسم إلى تكاليف ثابتة + متغيرة في الفترة القصيرة وتصبح كل التكاليف متغيرة في الفترة الطويلة.

١/١/٢ التكاليف المتوسطة : = $\frac{\text{التكاليف الإجمالية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

١/١/٣ التكاليف الحدية : وهي مقدار التغير في التكاليف الإجمالية الكلية نتيجة للتغير في الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة. وبالتالي فهي تكلفة آخر وحدة مضافة للإنتاج (تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة / المضافة)، وبالتالي يتم قياسها على أساس :

التكلفة الحدية = $\frac{\text{التغير في التكاليف الكلية}}{\text{التغير في الإنتاج}}$ أو $\frac{\text{التغير في التكاليف المتغيرة}}{\text{التغير في الإنتاج}}$

مع ملاحظة أن: الثلاثة أنواع من التكاليف تمر بثلاث مراحل هي التناقص والثبات والتزايد.

٢/٢ مفاهيم الإيرادات :

١/٢/١ الإيراد الكلي : وهي إجمالي الإيرادات التي يحصل عليها

المنتج من بيع وحدات معينة من السلعة المنتجة.

والإيراد الكلي = سعر البيع × الكمية المنتجة/ المباعة

۲/۲/۱۰ الإيراد المتوسط : = الإيرادات الإجمالية / عدد الوحدات المباعة (المنتجة)

۳/۲/۱ الإيراد الحدي : وهو مقدار التغير في الإيرادات الإجمالية الكلية نتيجة للتغير في الكمية المباعة بمقدار وحدة واحدة وبالتالي فهو إيراد آخر وحدة مباعة ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

التغير في الإيراد الكلي / التغير في الوحدات المباعة

ويمكن أن تأخذ شكل منحنى للإيراد يتحدد شكله تبعاً لظروف كل سوق.

٢- أسلوب تحليل توازن المنتج :

يعتمد التحليل الخاص بتوازن المنتج في الأسواق على استخدام مفهومي التكلفة والإيراد الحدي، أي الأسلوب الخاص بالتحليل الحدي.

٣- مفهوم توازن المنتج :

تأتي دراسة توازن المنتج في السوق، في إطار التعرف على كيف يواجه المنتج المشكلة الاقتصادية من وجهة نظرة كمنتج وفي ظل ما يعرف "بالتحليل الاقتصادي الجزئي".

وتصبح مشكلة المنتج الرئيسية هي كيف يستخدم موارده المحدودة من أرض وعمل ورأس مال في إنتاج كمية من وحدات السلعة التي ينتجها بحيث يحصل على أقصى ربح ممكن.

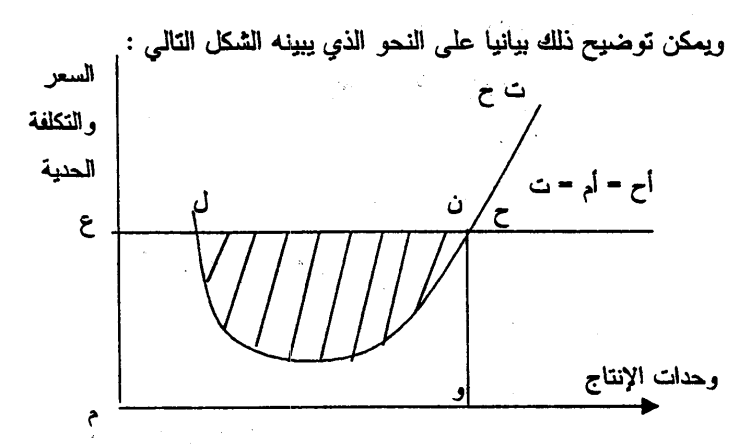
وبالتالي فإن توازن المنتج هو الوضع الذي يحصل فيه المنتج على أقصى ربح ممكن من استخدامه كمية معينة من عناصر الإنتاج أحسن

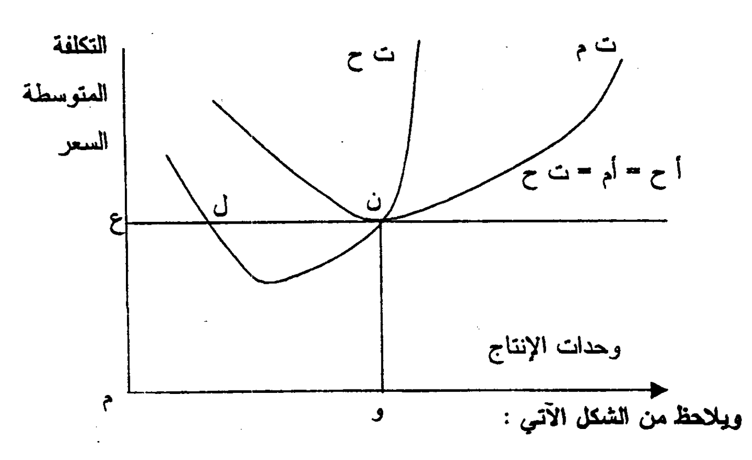
استخدام ممكن لإنتاج حجم معين من وحدات السلعة التي ينتجها في ظـــــل سعر معين.

وعلى ذلك فإن دراسة توازن المنتج تعني بالتالي تحديد حجـــم الكميّـــة التي ينتجها المنتج عند سعر بيع للوحدة من السلعة المنتجة بحيـــث يحقـــق أقصى ربح ممكن.

٤- توازن المنتج في سوق المنافسة :

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على النحو الذي يبينه الشكل التالي :





ويلاحظ من الشكل الآتي :

١- أن منحنى التكلفة الحدية يهبط ليعبر عن مرحلة تناقص التكلفة ويثبت ليعبر عن مرحلة الثبات، ثم يتزايد ليعبر عن مرحلة تزايد التكلفة، ويرمز إليه ب (تِ ح).

٢- أن منحنى الإيراد الحدي هو خط موازي للمحور السيني أو الأفقي (إ ح) ليعبر عن أن السعر معطى ويتساوي بالتالي مع الإيراد المتوسط (أ م) مع السعر (ع) في حالة لمنافسة.

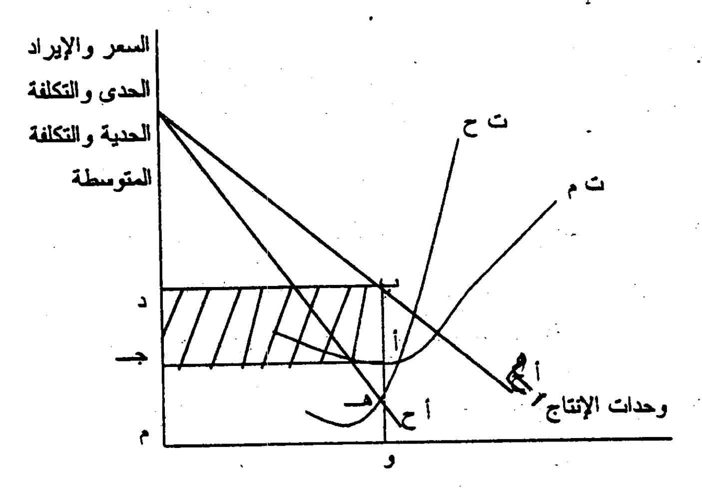
٣- يتحقق أقصى ربح عند النقطة (ن) التي يكون عندها ت ح = أ ح أي تعادل التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ويتحدد أيضا حجم الإنتاج (م و) ويكون سعر بيع الوحدة هو (م ع).

مع ملاحظة أن نقطة التوازن تقع عند أدنى نقطة لمنحنى التكلفة المتوسطة (ت م). كما يظهر في الشكل التالي أسفل الشكل الأول.

٤- أن النقطة (ل) ليست النقطة التي تحقق أقصى ربح بل النقطة (ن) هي التي تحقق أقصى ربح للمنتج، لأنه بعد النقطة (ل) المنتج يحقق إضافة صافية لحجم أرباحه ويستمر المنتج في تحقيق هذه الإضافة حتى يصل إلى النقطة (ن) وبعدها يجد أن هناك خسارة محققة في زيادة الإنتاج عن هذا المستوى حيث تزداد التكلفة الحدية عن الإيراد الحدي بينما لا يحدث ذلك بعد النقطة (ل) وبالتالي فإن من مصلحة المنتج أن يتوازن عند النقطة (ن) ولذلك يضاف إلى شرط التوازن عبارة "بحيث تقطع التكلفة الحدية الإيراد الحدي من أسفله أو بعبارة أخرى أن تقطع التكلفة الحدية الإيراد الحدي في مرحلة تزايد التكلفة الحدية وعند أدنى نقطة لمنحنى التكلفة المتوسطة (ت م).

٥- توازن المنتج في سوق الاحتكار :

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على النحو الذي يبينه الشكل التالي :



ويلاحظ من الشكل الآتي :

١- أن منحنى الإيراد الحدي (أ ح) يأخذ وضع واتجـــاه يختلـــف عـــن الوضع في حالة المنافسة الكاملة ليعبر عن إمكانية تحكم المحتكـــر في سعر بيع السلعة في السوق ويعلوه مباشـــرة منحنـــى الإيـــراد المتوسط (ا م) ليأخذ نفس الاتجاه وهو الذي يعـــبر أيضـــا عـــن منحنى السعر.

٢- أن منحنى (ت ح) الخاص بالتكلفة الحدية لم يتغير شكله.

٣- أن نقطة توازن المنتج هي النقطة (هـ) الذي يكون عندها ت ح = أ ح أي التكلفة الحدية = الإيراد الحدي.

٤- يتحقق أقصى ربح عند المستطيل ب أجـ د وهـــو نـــاتج عـــن أن المنتج يحقق إيراد كلي ب و م د وتكلفة كلية قدرهـــا أ و م حـــ.

ويتحقق أقصى ربح أيضا عند أدنى نقطة لمنحنى (ت م) أي التكلفة المتوسطة .

٦- حالات تطبيقية لتوازن المنتج في السوق :

بالإضافة إلى التحليل البياني لتوازن المنتج في سوق المنافسة والاحتكار، فهناك التحليل الرقمي لهذا التوازن الذي يساعد في إيضاح الصورة اكثر، وفيما يلي استعراض عدة حالات تطبيقية لتوازن المنتج في سوق المنافسة وسوق الاحتكار.

١/٦ حالة توازن للمنتج في سوق المنافسة :

١/١/٦ تشير المعلومات عن مشروع في حالة منافسة عن وجود البيانات التالية :

حجم الإنتاج بالطن	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة
٢٠	١٠٠	٢٠
٥٦	١٠٠	٤٠
٩٦	١٠٠	٦٠
١٤٤	١٠٠	٨٠
٢٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٤٠	١٠٠	١٢٠
٢٦٦	١٠٠	١٤٠
٢٨٨	١٠٠	١٦٠
٢٩٦	١٠٠	١٦٨
٣٠٦	١٠٠	١٨٠

فالمطلوب:

أ – تحديد الحجم الأمثل للإنتاج لهذا المشروع أو المنتج علما بأن سعر البيع للطن عند كل المستويات = الإنتاج هو ١ جنيه .

ب – تقدير أقصى ربح للمشروع أو المنتج في ظل افتراض أن الحجم الأمثل يباع بالكامل.

الحـــــــل:

يمكن إعداد الجدول التالي للوصول إلى المطلوب :

حجم الإنتاج بالطن	التكاليف الثابتة ت ث	التكاليف المتغيرة ت م	التكاليف الكلية ت م	التكلفة الحدية ت ح	الإيراد الحدي (السعر)
٢٠	١٠٠	٢٠	١٢٠	–	١
٥٦	١٠٠	٤٠	١٤٠	٠,٥٦	١
٩٦	١٠٠	٦٠	١٦٠	٠,٥٠	١
١٤٤	١٠٠	٨٠	١٨٠	٠,٤٢	١
٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٠,٣٦	١
٢٤٠	١٠٠	١٢٠	٢٢٠	٥٠	١
٢٦٦	١٠٠	١٤٠	٢٤٠	٠,٧٧	١
٢٨٨	١٠٠	١٦٠	٢٦٠	٠,٩١	١
٢٩٦	١٠٠	١٦٨	٢٦٨	١	١
٣٠٦	١٠٠	١٨٠	٢٨٠	١,٢٠	١

ومن الجدول يتضح أن:

- الحجم الأمثل للإنتاج هو ٢٩٦ طن حيث يتحقق شرط توازن المنتج التكلفة الحدية = الإيراد الحدي = ١ جنيه

علما بأن الإيراد الحدي = سعر البيع في سوق المنافسة الكاملة في كـــل حجوم ومستويات الإنتاج.

- أقصى ربح عند التوازن = الإيراد الكلي – التكاليف الثابتة

= ٢٩٦ × ١ – ٢٦٨ = ٢٨ جنيها .

٢/١/٦ الجدول التالي يبين الوحدات المنتجة من سلعة معينة والتكـــاليف الكلية لأحد المشروعات (أحد المنتجين).

وحدات الإنتاج	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
التكاليف الكلية	٣٠	٣٤	٣٦	٣٧	٤٢	٥٠	٦٢	٧٧	٩٧	١٢٧

فإذا علمت أن سعر البيع في السوق للوحدة ١٢ جنيه فالمطلوب : تحديـد وضع التوازن عند المنتج.

الحـــــــل:

تذكر أن المنتج يحقق التوازن عندما يتحقق الشرط التالي :

التكلفة الحدية = الإيراد الحدي

علما بان الإيراد الحدي = السعر في سوق المنافسة الكاملة

وللوصول إلى تحقيق هذا الشرط يتم إعداد الجدول التالي :

حجم الإنتاج	التكاليف الكلية	التكلفة الحدية	الإيراد الحدي
١	٣٠	–	١٢
٢	٣٤	٤	١٢
٣	٣٦	٢	١٢
٤	٣٧	١	١٢
٥	٤٢	٥	١٢
٦	٥٠	٨	١٢
٧	٦٢	١٢	١٢
٨	٧٧	١٥	١٢
٩	٩٧	٢٠	١٢
١٠	١٢٧	٣٠	١٢

ومن الجدول يتضح أن:

الحجم الأمثل للإنتاج يكون عند عدد الوحدات ٧

حيث تكون التكلفة الحدية = الإيراد الحدي

١٢ = ١٢

أقصى ربح ممكن = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

= ٧ × ١٢ – ٦٢ = ٨٤ – ٦٢ = ٢٢

٢/٦ حالة توازن للمنتج في سوق الاحتكار :

٦/٢/١ يوضح الجدول التالي، حجم الإنتاج والتكاليف الكلية وسعر البيع لأحد المشروعات في السوق

حجم الإنتاج	١	٢	٣	٤	٥
تكاليف الإنتاج الكلية	٣	٤	٥ ١/٢	٧ ١/٣	١٠ ١/٢
السعر	٦	٥	٤	٣ ١/٢	٣

فالمطلوب: تحديد نوع السوق والحجم الأمثل للإنتاج وأقصى ربح ممكن

الحـــــــل:

- تذكر أن شرط توازن المنتج ينص على أن :

التكلفة الحدية = الإيراد الحدى

وبالتالي فإن أرقام الجدول تشير إلى أن المشروع أو المنتج يعمـل فـي سوق الاحتكار طالما أن السعر يختلف من كمية إنتـاج إلـى كميـة إنتـاج أخرى، وهي قاعدة هامة حيث توضح الاختلاف بينها وبين سوق المنافسـة، حيث أن الأخير يكون السعر واحد، لإن المشروع فـي سـوق المنافسـة لا يستطيع التأثير على السعر لأن وزنه النسبي عادة صغير أمـا فـي سـوق الاحتكار إنه المحتكر يستطيع ان يغير من الأسعار فـهناك اختـلاف فـي الأسعار في سوق الاحتكار.

وللوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وتحديد أقصى ربـح يمكـن إعـداد الجدول التالي :

حجم الإنتاج	التكلفة الكلية	التكلفة الحدية	السعر	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
١	٣	-	٦	٦	٦
٢	٤	١	٥	١٠	٤
٣	٥.٥	١,٥	٤	١٢	٢
٤	٧,٥	٢	٣,٥	١٤	٢
٥	١٠,٥	٣	٣	١٥	١

ومن الجدول يتضح أن :

- الحجم الأمثل للإنتاج = ٤ وحدات

حيث يتحقق عنده شرط التوازن

التكلفة الحدية = الإيراد الحدي

٢ = ٢

وأن أقصى ربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

= ١٤ – ٧,٥ = ٦,٥

٢/٢/٦ كانت بيانات الإنتاج و التكلفة الحدية وســـعر بيـــع الوحـــدة لأحـــد المشروعات على النحو التالي :

حجم الإنتاج	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
التكلفة الحدية	-	٦٤	٢٠	١٥	١٣	١٣	١٩	٣٠	٥٠	٧٣	١٠٣
السعر	١٦٠	١٥٠	١٤٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠

فإذا علمت أن التكاليف الثابتة للإنتاج كانت ٢٥٦ جنيـــــه فـــالمطلوب :

تحديد ما إذا كان المشروع في حالة منافسة أم احتكار، ولماذا؟

تحديد حجم الإنتاج الذي يكون عنده الإيراد الكلي أكبر ما يمكن؟

حجم الإنتاج التوازني، والربح عند هذا الحجم من الإنتاج .

الحـــــل:

لعل التأمل في بيانات السعر تكشف عن أن هذا المشروع في حالة سوق الاحتكار لإن السعر يختلف، ويتناقص بزيادة الإنتاج والمبيعـــات أي يتغـير من مستوى لآخر ويمكن إعداد الجدول التالي لإيجاد باقي المطلوب.

حجم الإنتاج	ت ح	السعر	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
صفر	—	١٦٠	—	—
١	٦٤	١٥٠	١٥٠	١٥٠
٢	٢٠	١٤٠	٢٨٠	١٣٠
٣	١٥	١٣٠	٣٩٠	١١٠
٤	١٣	١٢٠	٤٨٠	٩٠
٥	١٣	١١٠	٥٥٠	٧٠
٦	١٩	١٠٠	٦٠٠	٥٠
٧	٣٠	٩٠	٦٣٠	٣٠
٨	٥٠	٨٠	٦٤٠	١٠
٩	٧٣	٧٠	٦٣٠	١٠
١٠	١٠٣	٦٠	٦٠٠	٣٠

ومن الجدول يتضح أن :

- الإيراد الكلي يكون أكبر ما يمكن عندما يكون الإيراد الحدي صفـــر، ويكون الإيراد الحدي مساويا للصفر عندما يكون الإنتاج أكبر مـــن ٨ وحدات و أقل من ٩ وحدات .
- أن الحجم الأمثل للإنتاج هو ٧ وحدات حيث يتحقق شرط التوازن.

ت ح = أ ح

٣٠ = ٣٠

- أن التكلفة المتغيرة عند التـــوازن = ٦٤ + ٢٠ + ١٥ + ١٣ +١٣ +١٣ + ١٩ + ٣٠ = ١٧٤ جنيه وبالتالي تصبح :

التكاليف الكلية = ١٧٤ + ٢٥٦ = ٤٣٠ جنيها.

إذن أقصى ربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

= ٦٣٠ – ٤٣٠ = ٢٠٠ جنيـــها .

الجـــزء الثـــالث

النظريـــــة الاقتصاديـــــة الكليـــــة

(مبادئ التحليـــل الكلـــي)

الفصل العاشر

مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الكلي

والنشاط الاقتصادي للمجتمع

الفصل العاشر

مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الكلي والنشاط الاقتصادي للمجتمع

لعل محاولة الدخول إلى دراسة بعض الموضوعات الأساسية في النظرية الاقتصادية الكلية Macro economic Theory يتطلب منا، إيضاح العديد من المفاهيم الأساسية حول الاقتصاد الكلي سواء من حيث طبيعة وأبعاد التحليل الاقتصادي الكلي، أو من حيث الاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي[1]. بل أن الأمر يتطلب الكشف عن علاقة الاقتصاد والكلي بأهداف السياسات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا كان الاقتصاد الكلي، يعني بالنشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي، فيصبح من الضروري أيضاً، التعريف بالنشاط الاقتصادي، ودورة النشاط الاقتصادي، فيما يعرف بالتدفق الدائري للدخل أو النشاط الاقتصادي.

وبناء على ذلك فإننا يمكننا إلقاء الضوء على عدد من المفاهيم التي تمهد الطريق لدراسة الموضوعات الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال النقاط التالية :

☐ أولاً : الاقتصاد الكلي والحاجة إلى دراسته :

يعرف الاقتصاد الكلي Macro economic بأنه ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصاد الكلي، ومحددات النشاط الاقتصادي القومي في بلد معين، ومعدل نمو هذا النشاط، ويحاول أن

---

(١) سبقت الإشارة إلى الاختلافات الأساسية بين التحليل الجزئي والتحليل الكلي في الجزء الأول من هذا الكتاب وبالتالي لا داعي من ذكرها لعدم التكرار.

يفسر سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية واتجاه الظواهر الاقتصادية، وتـأثير المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

فالاقتصاد الكلي يعالج أداء النظام الاقتصادي ككل وما ينطوي عليه ذلك من كيفية تحديد كل من الناتج الكلي للاقتصاد القومي من السلع والخدمـات و التوظف الكلي للموارد المتاحة، والأسباب التي تدفع هـذه الكليـات إلـى التغير وبالتالي فإن الاقتصاد الكلي يقوم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصـادي للمجتمع ككل، وهو يقوم بدراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصاديـة في هذا المجتمع أو الاقتصاد، مثل الدخل القومي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والتوظف والمستوى العام للأسعار، أي يبحث فـي محـددات النـاتج الكلي للمجتمع من السلع والخدمات والتشغيل الكلـي للمـوارد الاقتصاديـة المتاحة التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات.

ويحاول الاقتصاد الكلي أن يبحث في العديد من الأسئلة لعل من أهمها :

١- ما الذي يحدد مجموع الناتج للنشاط الاقتصادي من السـلع والخدمـات النهائية في فترة زمنية معينة ويقصد هنا بالناتج الدخل الحقيقي للمجتمـع أو الاقتصاد القومي؟

٢- ما الذي يحدد التقلبات في مستوى الناتج الكلي او النشاط الاقتصاد الكلـي من سنة لأخرى وما هي العوامل المحددة والمؤثرة في هـذه التقلبـات وأو التغيرات .

٣- ما الذي يحدد المستوى العام للأسعار، ومستوى التوظف في المجتمع؟

٤- ما الذي يحدد المعدل الذي ينمو به الناتج الكلي خلال سلسلة معينة مـن السنوات؟ وكيف يمكن مقارنة معدلات النمو في النشاط الاقتصادي؟

٥- ما الذي يحدد اتجاه ونسبة التغير في المستوى العام للأسعار، وما هـي العوامل المفسرة لهذا التغير؟

٦- ما الذي يحدد مستويات الصادرات والواردات للاقتصاد القومي لبلد منعين، واتجاهات التجارة الدولية؟

٧- ما هي السياسات الاقتصادية الكلية التي تتعامل بفاعلية وكفاءة مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية الكلية.

وعند محاولة بحث الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، فإننا يمكن أن نتعرض لموضوعات كثيرة هي موضوعات الاقتصاد الكلي الأساسية مثل موضوع الدخل القومي وطرق قياسه أو قياس النشاط الاقتصاد الكلي وتوزيع هذا الدخل، ومحددات الدخل القومي ومفاهيمه المختلفة، والنقود والبنوك وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وميزان المدفوعات، والتنمية الاقتصادية وأبعادها المختلفة، واقتصاديات السكان وعلاقتها بالتنمية علماً بأن تلك الموضوعات يتم تناولها في نطاق المبادئ والأساسيات لأن المجال واسع في التخصصات الأخرى أو الفروع الأخرى لعلم الاقتصاد لكي تتناول هذه الموضوعات وغيرها بالتفصيل والتحليل الواجب.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن ما قبل الثلاثينات كان اهتمام الاقتصاديين بالتحليل الاقتصاد الجزئي هو الذي يشغل معظم تفكيرهم وإسهاماتهم في علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية بسبب افتراضهم أن التوظيف الكامل هو الذي يسود وبالتالي لا توجد بطالة إلا في فترات استثنائية تتسم بالاختلال، سرعان ما تنتهي ويعود الاقتصاد القومي إلى التوظف الكامل والعمالة الكاملة مرة أخرى وبالتالي فإن الناتج القومي يكون ثابتاً في الأجل القصير ولكن في الثلاثينات حدث تغيران كبيران هما الذي أدى إلى اشتداد الحاجة إلى دراسة الاقتصاد الكلي وتطوير النظرية الاقتصادية الكلية وزيادة الاهتمام بشكل متزايد بهذا الفرع من علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية، وهذه التغيران هما :

التغير الأول : الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات الذي أثبت أن الفروض التي تستند إلى إمكانية تحقق التوظيف الكامل، وثبات الناتج القومي في الأجل القصير، لا يمكن اعتبارها صحيحة وبالتالي الدفاع عنها، فمثلاً كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ٣,٢% في عام ١٩٢٩، سرعان ما قفز إلى ٢٤,٩% عام ١٩٣٣ وقد انخفض الناتج القومي الحقيقي (الدخل القومي)، من ٣١٥,٧ مليار دولار عام ١٩٢٩ إلى ٢٢١,١ م مليار دولار عام ١٩٣٣، أي بانخفاض بلغ ٣٠%.

وبالتالي عندما تحقق الاقتصاديون أن معدل البطالة والناتج الكلي متغيران فقد أصبح هناك اتفاق عام على ضرورة دراسة العوامل التي تحددهما.

التغير الثاني : يتلخص في نشر الاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز، كتابة النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود
The General Theory of Employment Money and Interest عام ١٩٣٦ حيث قدم كينز نظريته في الاقتصاد الكلي التي توضح أن البطالة يمكن أن ترجع لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا نهاية أي هناك توازن يحدث للنشاط الاقتصادي وللدخل ما قبل التوظف الكامل.

وقد استقبل كثير من الاقتصاديين النظرية الكينزية بحماس كبير، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي حتى اليوم.

ويتزايد الاهتمام بالاقتصاد الكلي أكثر ونحن في الألفية الثالثة وفي ظل العولمة، حيث تتعدد القضايا الاقتصادية الكلية التي يجب أن تخضع للبحث والتعامل معها بقوة مع الأخذ في الاعتبار أن قضايا الاقتصاد الكلية في الدول والاقتصاديات المتقدمة والمرتفعة الدخل تختلف اختلافا كبيرا عن القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي تتعامل معها الدول النامية

المتوسطة والمنخفضة الدخل. ففي المجموعة الأولى نجد مثلاً أن أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية متمثلة في تعاقب فترات الرواج والكساد، وكيفية الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي حتى يستمر الارتفاع في مستوى المعيشة، والحفاظ على استقرار الأسعار في مواجهة مشكلات العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

أما مجموعة الدول النامية فإن أبرز القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية تدور حول كيفية مواجهة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية وبالتالي كيفية التخلص من مشكلات التخلف وتحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة، ومن هنا تبرز قضايا التضخم والبطالة والعجز في الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وغيرها في الدول النامية.

▢ ثانياً : النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الكلية وأهدافها

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكنزية والنيوكينزية وما بعدها، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

بل أن الحاجة تشتد ونحن في القرن الحادي والعشرين إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن القادم، فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحرير التجارة الدولية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي من أجل

التصدير في معظم دول العالم، والتحول إلى اقتصاديات المشـاركة الدوليـة والاستثمار الأجنبي المباشر كلها وغيرها، تدعو إلى المزيد مـن الاهتمـام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية ومستقبل السياسات الاقتصادية الكلية فـي كل دولة وآلياتها وأدواتها وأهدافها.

١- ماهية السياسة الاقتصادية الكلية Macro Economic Policy

إن التأمل في معنى السياسة الاقتصادية الكلية يشير إلى أن هذا المفـهوم ينطوي على أن السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونـها "مجموعـة مـن القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بـها الدولـة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فـترة زمنية معينة.

ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها علـى أنها "مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلـة بينـهما" وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن أنها عبارة عن :

أهـداف + أدوات + زمـن

كما هو الأمر في السياسة الاقتصادية الجزئية، ولكن الاختلاف هنـا بيـن المفهومين يتعلق بمن يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية، فهنا الدولة التي تقوم بذلك بينما في السياسة الاقتصادية الجزئية الذي يقوم بهذه المهمة، القائمين على إدارة المشروع، وأيضاً يختلف المفهومان في مجال ونطاق التطبيق، حيث يكون الاقتصاد القومي كله هو مجال تطبيق السياسة الاقتصادية الكليـة بينمـا يكون مجال ونطاق التطبيق في السياسة الاقتصادية الجزئية، هـو المشـروع الاقتصادي أي المشروع كوحدة اقتصادية، بل يختلف أيضا من ناحية الآثـار، فآثار السياسة الاقتصادية الكلية تقع على الاقتصاد القومي كله، أما آثار السياسة الاقتصادية الجزئية فتقع على المشروع لاقتصادي فقط دون غيره.

هذا بالإضافة إلى أن تحليل السياسة الاقتصادية الكلية يستند على منهجية التحليل الاقتصادي الجزئية على أدوات ومنهجية التحليل الاقتصادى الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية، بينما يستند تحليل السياسة الاقتصادية الجزئية على أدوات ومنهجية التحليل الاقتصادي الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية. وبالتالي تختلف السياسة الاقتصادية الكلية من حيث تلك الأهداف، فالأهداف التي تسعى إلى كتحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية، هي أهداف كلية وأدواتها كلية بينما أهداف السياسة الاقتصادية الجزئية هي أهداف تخص المشروع الواحد، وأدواتها جزئية.

ومن ناحية أخرى، تتمثل السياسة الاقتصادية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة وبتعبير الاقتصاد القياسي، فهي تعمل على التحكم في بعض المعلمات يقع عليها الاختيار كأدوات تستخدم لتحقيق قيم مستهدفة لمتغيرات تمثل الأهداف الاقتصادية للدولة، ولا شك أن اختيار الوسائل يكون محدود بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير فيها.

ولعل ذلك يشير إلى أن الأهداف يمكن أن تكون كمية ونوعية، والأدوات يمكن ان تكون كمية ونوعية أيضاً، كما أن تعبير السياسة الاقتصادية من المرونة بحيث يمكن أن يتسع فيشمل العديد من الأدوات (الوسائل) والأهداف المترابطة وهو ما يشير في تلك الحالات إلى وجود سلسلة مرتبطة ببعضها البعض من البرامج التي تعمل على تحقيق هدف أو أهداف اقتصادية كلية للاقتصاد القومي مثل النمو الاقتصادي، التوظف الكامل، استقرار الأسعار وغيرها.

٢- العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الكلية:

وعلى ضوء ذلك يمكننا تلخيص العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلية،

والسياسة الاقتصادية الكلية، ورسمها وتصميمها من خلال النقاط التالية:

١/٢ إن النظرية الاقتصادية الكلية تبين العلاقة أو الترابط بين مكونات الاقتصاد القومي أو الجهاز الاقتصادي، وبالتالي تفسر أسباب ظاهرة معينة أو نتائج ظاهرة أخرى، ولذلك فهي تضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية الوسائل التي تمكنهم من التنبؤ بنتائج السياسات الاقتصادية التي هم بصدد وضعها واتخاذ القرارات الاقتصادية من خلالها.

٢/٢ أن النظرية الاقتصادية الكلية تستطيع أن تصنف وتحدد وتبرز المحددات (المتغيرات) الاقتصادية للأحداث والظواهر مثل محددات الدخل والإنتاج.. وغيرها، وهذا يمكن صانعي السياسة الاقتصادية من وضع عدد من القواعد التي يمكن اتباعها لتحقيق أهداف اقتصادية معينة وبدون هذه المحددات لن تكون هناك قواعد تقوم على أساسها السياسات الاقتصادية الكلية، وإن وجدت فستكون في حدود ضيقة جداً.

٣/٢ إن النظرية الاقتصادية الكلية لها أصولها العلمية والحدود النوعية للمسائل التي تعالجها، وهذا يساعد على تحديد الأهداف التي تبتغيها السياسة الاقتصادية الكلية دون ما يدعو إلى وجود متناقضات نضمن السياسة الاقتصادية الكلية المستهدفة أو تداخل يثير احتمالات التناقض.

٤/٢ تمد النظرية الاقتصادية الكلية القائمين على السياسة الاقتصادية بمعايير للقياس لتقييم مدى تحقيق الأهداف وبدون هذه المعايير والقياسات المترتبة عليها لن يستطيع مصمموا السياسات الاقتصادية الكلية تقييم نتائج تلك السياسات.

وكل سياسة اقتصادية كلية، لابد أن تدرس من ثلاثة زوايا، الزاوية الأولى الأهداف التي يريدها الاقتصاد القومي أو المجتمع، الزاوية الثانية تتعلق بالأسس العلمية والقواعد التي يمكن عن طريقها أو استنادا إليها تحقيق

أهداف، أما الزاوية الثالثة تتعلق بالإمكانيات العملية أو السياسة لتطبيق أسلوب (أداة) أو آخر، من أساليب السياسة الاقتصادية، أي أن مهمة الاقتصادي أن يبين للمسئولين عن صانعي القرارات احتمالات نتائج سياسة أخرى، والتناقض بين الأهداف إن وجد، وأي الوسائل يمكن تفضيلها إذا تحددت الوسائل لتحقيق هدف معين، أو وضع بدائل وتحديد منافع وتكاليف كل بديل، وما هو البديل الأفضل.

٣- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وعلاقتها بمشاكل الاقتصاد القومي:

٣/١ أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

حيث يلاحظ أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع باختلاف النظام الاقتصادي (والاجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية، يطلق عليها الأهداف الاقتصادية للمجتمع أو الاقتصاد القومي، ورغم الاختلافات والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد – ونحن بصدد التعامل مع هذا الموضوع – أن يتم التناول بشيء من التحليل لعدد من الأهداف الاقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات مع الإشارة إلى أنه من الضروري ترجمة الأهداف إلى صورة كمية كلما أمكن.

٣/١/١ التوظف الكامل :

ويسمى أيضاً التشغيل الكامل، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة وكلها ترجمات للمصطلح Full Employment والأهم أن الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة[٢] وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل

(١) يتراوح معدل البطالة الطبيعي ما بين ٤% و ٥% من إجمالي قوة العمل.

زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسة والنفسية للبطالة.

واصطلاح التوظف يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل، وإلا فإن التوظف يكون غير كامل وينتج عن الأخير بطالة.

ويمكن التعبير عن التوظف الكامل ايضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا يظل بعض الموارد معطلا، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

٢/١/٣ الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار :

حيث أن الاستقرار Stabilization الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار وبالتالي نرى جمعها في هذه واحد لأغراض التحليل فقط، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسالب نعلى النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة، عند السعي إلى أحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته.

٣/١/٣ التخصيص الكفء للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج [القيمة المضافة]:

أي توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، أو الضائعة وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج، ومن ثم أحسن استخدام للموارد المتاحة وتحقيق ما يسمى بهدف الكفاءة الاقتصادية، بحيث لا يكون هناك موارد عاطلة أو مستخدمة في غير استخداماتها المثلى، والتخصيص الكفء للموارد والوصول إلى نقطة الكفاءة الاقتصادية لابد أن يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي، أي تحقيق أكبر قيمة مضافة قومية ممكنة على المستوى الكلي.

٤/١/٣ التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

التوازن الخارجي External Balance يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي وأن يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي ويبلور ذلك توازن ميزان المدفوعات تقريبا حيث يسجل نفي الأخير كل تلك المعاملات، ولو ظهر عجزا في ميزان المدفوعات يكون معناه أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية، ويسدد هذا العجز أما عن طريق الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية فيؤثر على قيمة العملة الوطنية، وأما عن طريق الديون الخارجية، وهو ما يلقى بالتزامات وأعباء على الاقتصاد القومي، قد يدخله في دوامة من عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي خاصة إذا ما تفحلت مشكلة الديون لخارجية، التي تؤثر على الأقل في التحليل الأخير على قيمة العملة أيضاً ما بالك بالآثار الأخرى لتلك الديون.

ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد العدة بالأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يكون مواتيا أكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية.

ويتبلور هدف التوازن الخـــارجي والاثــير الإيجــابي علــى مــيزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معيـــن من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معيـــن للقــروض الخارجيــة وتخفيض أعبائها.

٣/١/٥ تحقيق النمو الاقتصادى Economic Growth :

ويأتي تحقيق هذا الهدف من تحقيق زيادة في الدخل القومـــي بالأسـعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، وفي إطار الدفع بمزيد من الاســتثمار داخــل جسم الاقتصاد القومي، ويلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي لابـد ان يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لابد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصـــادى اكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصـادي بالصورة المطلوبة، التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى من الضروري أن يقترن هــدف النمــو الاقتصـــادي بهدف آخر وهو هدف حماية البيئة، وتصبح المعضلة أمام صانعي السياســة الاقتصادية هي كيف يمكن تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجـــة من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

٣/١/٦ تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع :

وهو هدف لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصاديـــة كلية، في أي نظام اقتصادي، فعند السعي إلى تحقيق الأهــداف الاقتصاديــة الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق وإيجــاد شــبكة مــن الأمــان والضمــان الاجتماعي، تحقق درجة معينة من العدالة في التوزيع، بالتأثير على توظيـف الدخل سواء بين الفئات الاجتماعية والأفـــراد أو التوزيـــع بيـــن المنـــاطق

والأقاليم، أو التوزيع بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق العدالة بدرجة أكثر وضوحا في الصورتين الأولى والثانية.

والعدالة في توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية، وهناك وجهتان نظر للعدالة في التوزيع، فهناك العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع، والطبقات ذات الدخل المنخفض ويقضى هذا المفهوم بالأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء حتى تقل الفجوة بين الطرفين ويزول أي حقد، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكثر في المجتمعات الاشتراكية وهناك مفهوم العدالة المادي البحت، ويعني حصول كل فرد على الدخل الذي يتناسب مع قدراته وملكاته في العمل والإبداع والابتكار، وأما أولئك الذين ليست لديهم هذه القدرات فإن نصيبهم في الدخل يقل بكثير عن غيره، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكثر في المجتمعات الرأسمالية، وبالرغم من هذا التباعد في مفهومي العدالة في التوزيع، فإن كل المجتمعات في الوقت الحاضر تجمع بين المفهومين ولكن بصورة يغلب عليها مفهوم على آخر حسب العقيدة المطبقة في المجتمع.

٢/٣ علاقة أهداف السياسة الاقتصادية بالمشاكل الاقتصادية للمجتمع:

لعل من الواضح في التحليل السابق أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وعدم تحقيق تلك الأهداف يفاقم تلك المشكلات، ولعل أهم المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع أو أي اقتصاد قومي هي واحدة أو أكثر من المشكلات التالية :

١/٢/٣ البطالة بكل أنواعها وآثارها.

٢/٢/٣ الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي ومتغيراته.

٣/٢/٣ ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.

٣/٢/٤ انخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني .

٣/٢/٥ سوء تخصيص الموارد وانخفاض القيمة المضافة والإنتاجية.

٣/٢/٦ تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

٣/٢/٧ تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

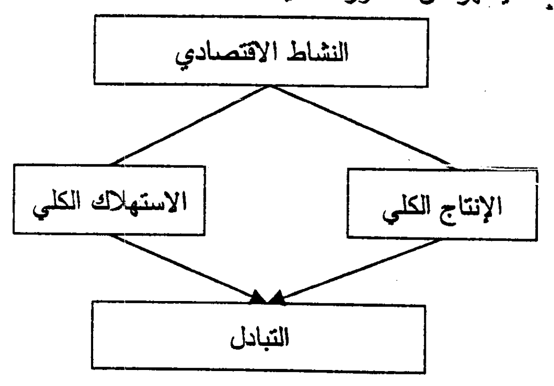
٣/٢/٨ انخفاض الصادرات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية.

٣/٢/٩ سوء توزيع الدخل والثروة.

٣/٢/١٠ تفاقم مشاكل التلوث البيئي وتزايد استنزاف الموارد الطبيعية.

□ ثالثاً : النشاط الاقتصادي للمجتمع وقطاعاته :

يمكن القول أن النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي هي المحصلة النهائية لتفاعل ثلاثة عناصر أساسية هي الإنتاج الكلي والتبادل والاستهلاك الكلي كما يظهر من الصورة التالية :

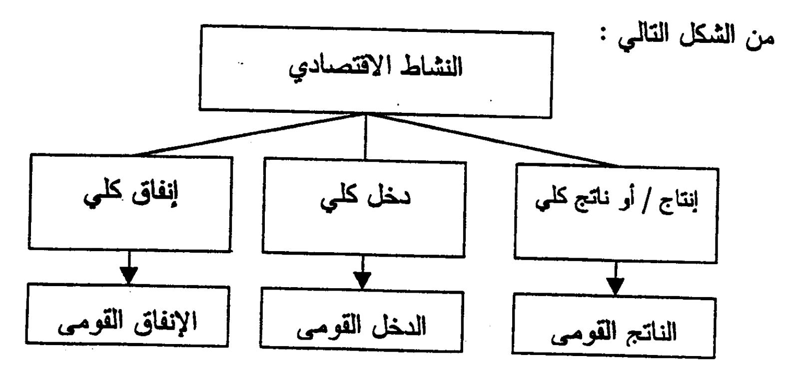


فالنشاط الاقتصادي يتبلور في إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات أفراد المجتمع وبالتالي لا إنتاج بلا استهلاك ويتم ذلك من خلال عملية التبادل بين

كل من القائمين على الإنتاج والقائمين على الاستهلاك من خلال عمليات التبادل.

وبالتالي فإن النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد القومي لا يعدو عن أن يكون أما عرضا كلياً لمجموع سلع وخدمات أو طلباً كليا لتلك السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وهي مسالة مستمرة طالما هناك مجتمع واقتصاد قومي يتطور وينمو. والعرض الكلي لابد أن يسبقه إنتاج كلي والطلب الكلي لابد أن يدعمه القائمين على الاستهلاك الذين لابد أن يكون لديهم ما يقدموه من خدمات للقائمين على الإنتاج لكي يستطيعوا الحصول على السلع والخدمات التي تشبع لهم حاجاتهم، والإنتاج هو الذي يولد الدخل وإنفاق الدخل هو الذي يضمن تدفق الإنتاج.

وهكذا يلاحظ أن النشاط الاقتصادي يأخذ ثلاثة صور في منظومة ثلاثية والأصل أن هذه الأبعاد الثلاثة أو الصور لابد أن تكون متساوية كما يظهر من الشكل التالي :



وقد أدى ذلك إلى وجود الحاجة إلى قياس النشاط الاقتصادي في مجال النظرية الاقتصادية حتى يسهل وضع السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لكل مرحلة في أي اقتصاد إلى جانب العديد من الأغراض الأخرى.

ولذلك اشتدت الحاجة إلى إيجاد أداة كمية أو قيمية أو كلاهما لقياس النشاط

الاقتصادي ومن هنا ظهر مفهوم الناتج القومي والذي لابد أن يساوي الدخـــل القومي والذي يساوي أيضاً الإنفاق القومي من منظور أنها صور ثلاث لشـــيء واحد هو النشاط الاقتصادي.

ولذلك فإن المتطابقة التالية لابد أن تنطبق على أي اقتصاد قومي ســـواء كان مغلق أو مفتوح أي اقتصاد مغلق لا يتعامل مـــع العـــالم الخـــارجي أو اقتصاد مفتوح يتعامل مع العالم الخارجي، وكل العملية تحتاج لإجراء بعـض التعديلات للوصول إلى هذه المتطابقة

الناتج القومي = الدخل القومي = الإنفاق القومي

لأنها متطابقة تقيس شيئا واحدا هـــو النشـــاط الاقتصـــادي، وســـتتضح الصورة بعد قليل.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن النشاط الاقتصادي بصوره الثلاثة يتم مـــن خلال قطاعات معينة تسمى قطاعات النشاط الاقتصادي وهـــي القطاعـــات الاقتصادية التي تحدد النشاط الاقتصادي للاقتصـــاد القومـــي أو المجتمـــع وبالتالي يمكن أن نجد أربعة قطاعات اقتصادية على الأقل تحـــدد النشـــاط الاقتصادي لأي مجتمع، وهذه القطاعات هي :

١- **القطاع العائلي** : ويسمى قطاع المستهلكين الذين يملكون عناصر الإنتاج ويقوم بتقديم خدمات عناصر الإنتاج ويحصلون على دخـــول يقومـــون بإنفاقها على السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال والمنتجين.

٢- **قطاع الأعمال** : ويسمى أيضا قطاع المنتجين الذي يتولى إنتاج الســـلع والخدمات لكي يقوم باستهلاكها قطاع المستهلكين لإشباع الحاجات مـــن السلع والخدمات.

٣- **القطاع الحكومي** : وهو يمثل مساهمة الحكومة في النشـــاط الاقتصـــادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فبشكل مباشر عن طريق إنتاج الســـلع

والخدمات من خلال القطاع العام والهيئات الحكومية أو بشكل غير مباشر عن طريق تحصيل الإيرادات العامة ثم القيام بالإنفاق العام.

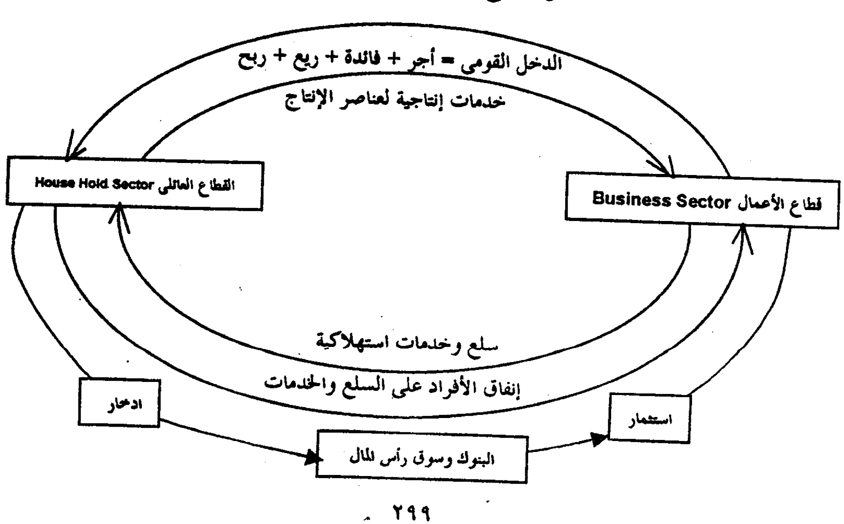
٤- **القطاع الخارجي** : ويسمى قطاع التجارة الدولية أو الخارجيـــة، وهـــو يقوم بالنشاط الاقتصادي على مستوى معاملات الاقتصاد القومـــي مـــع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات ويمكن أن يتوسط تلـــك القطاعات قطاعاً وسيطا هو قطاع النقود والبنوك وسوق المال عمومـــاً والذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي وأي اقتصاد قومـــي والمحـــرك الأساسي لهذا النشاط. مع ملاحظة أن هناك تقسيمات لقطاعات النشـــاط مثل كتقسيمه إلى قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

ولكن لأغراض التناسق في التحليل فإننا سنكتفي به ثم التعليق عليه فـــي النقطة السابقة.

▢ رابعاً : دورة النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي :

وتسمى أيضا التدفق الدائرى للدخـــل، وللتعـــرف علـــى دورة النشـــاط الاقتصادي فإننا يمكن أن ننظر على الشكل التالي :

شكل يوضح دورة النشاط الاقتصادى



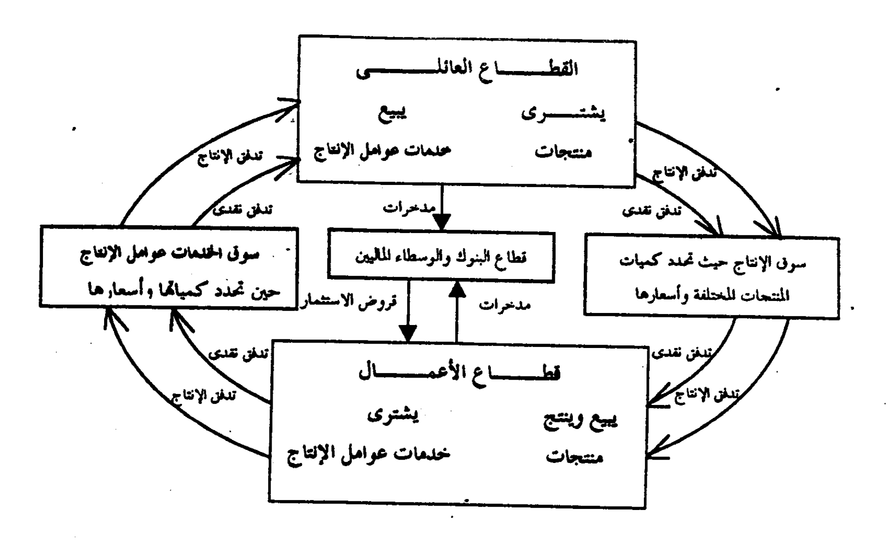
١ - تحليل الدورة:

إن تدفقات الإنتاج وما يترتب عليها من دخول تكون دائرة مستمرة من السلع المنتجة والمبالغ المكتسبة، حيث تبدأ دورة النشاط الاقتصادى بأن القطاع العائلى أى الأفراد يقدموا إلى منشآت الأعمال (قطاع الأعمال) خدمات عناصر الإنتاج لإنتاج سلع، تلك السلع التى يحرصون بدورهم على شرائها من هذه المنشأة أو قطاع الأعمال، وتمثل الدائرة الداخلية هذه التدفقات من السلع والخدمات.

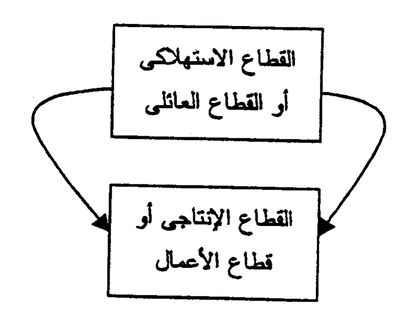
أما الدائرة الخارجية فيشير إلى أن الأفراد يحصلون على دخول (دخل قومى = [أجر + فائدة + ريع + ربح]) لقاء ما قدموا من خدمات ويعيدون دفعة لقطاع الأعمال نظير ما يحصلون عليه من سلع وخدمات، ويتم ذلك من خلال إنفاق الدخل على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم المختلفة.

وهذا التساوى بين المدخلين هى مسألة تعريف لا تتضمن أى إشارة إلى نوعية النتيجة حسنة أم سيئة، وقد تفتح المجال أمام كل الأفراد للعمل، وقد تترك بعضهم عاطلا، ولكنها تبين دائما تساوى إجمالى الدخل والناتج أو بمعنى أدق، وفى نفس الوقت تؤكد استمرارية دورة النشاط، لانه عندما يتلقى قطاع الأعمال ما أنفقه أصحاب عناصر الإنتاج العائلى على السلع والخدمات، فإنه يبدأ بدورة نشاط جديدة، لينتج سلع وخدمات، وتبدأ دورة النشاط الاقتصادى من جديد، وهكذا.

ومن ناحية أخرى يمكن إيضاح هذا التوازن أو التساوى بين الدخل و الناتج، بعد إدخال التدفق النقدي للناتج أو الدخل من خلال قطاع البنوك والوسطاء الماليين. كما يتضح من الشكل التالى:



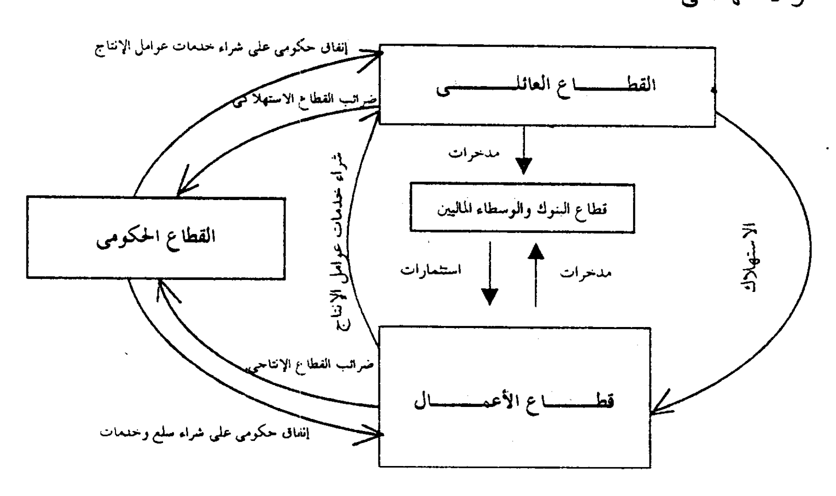
وفى هذه الحالة يعرف التدفق بأنه فى حالة توازن دائم، ويمكن اختصار الشكل السابق إلى قطاعين رئيسيين فقط:



ويتم تمويل العمليات الاستثمارية فى المجتمع عـــن طريـــق مدخـــرات الأفراد والمؤسسات، ولكن لابد من وجود قنوات تتم من خلالها الصلة بيـــن المدخرين المستثمرين، وتتمثل هذه القنوات فى قطاع جديـــد نضيفـــه إلـــى نموذج التدفق الدائرى، يقوم بدور الوسيط المالى بينهما، ويتمثل هذا القطـــاع فى البنوك التى تتجمع لديها مدخرات الأفراد.

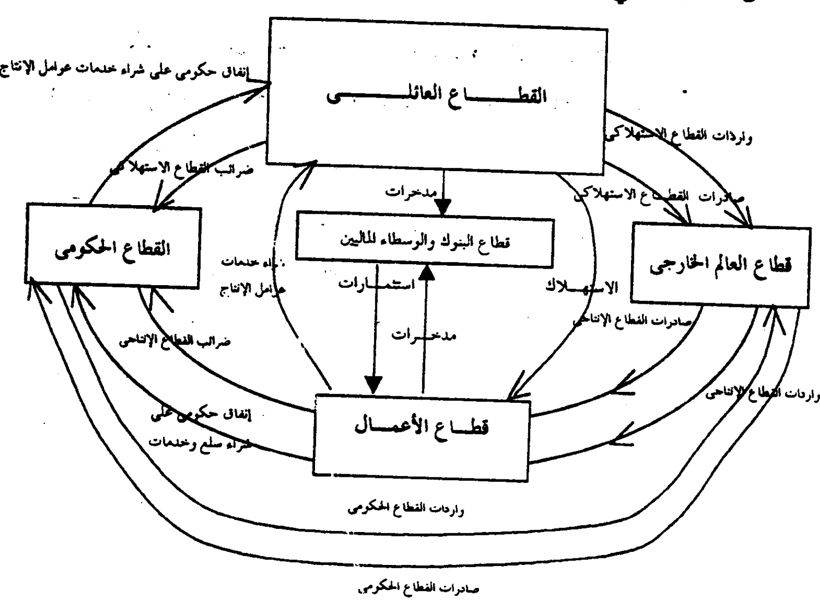
٢ – هل يمكن إضافة قطاعات أخرى تساهم فى النشاط الاقتصادى، وما هى مقدار مساهمتها؟

١/٢ يمكن أن تؤثر الحكومة بدرجة ملحوظة على نموذج التدفق الدائرى، وذلك عن طريق سحب بعض المبالغ خارج هذا النموذج فى صورة الضرائب Taxes التى تفرضها على الوحدات الاقتصادية المختلفة فى المجتمع إنتاجية كانت أم استهلاكية، ثم أن النشاط الحكومى يمكن أن يحقق إضافات إلى داخل نطاق التدفق الدائرى عن طريق إعادة إنفاق [الإنفاق الحكومى Government Expenditures كل أو بعض تلك المبالغ عندما تقوم الحكومة بإنفاق هذه المبالغ على شراء سلع وخدمات فى القطاع الإنتاجى أو على شراء خدمات عوامل الإنتاج من القطاع الاستهلاكى، ويعتبر الأنفاق الحكومى بمثابة إضافات إلى داخل نطاق التدفق الدائرى حيث يترتب عليه خلق دخولاً جديدة فى كل من القطاعين الإنتاجى والاستهلاكى.



وهذا النموذج للدخل القومى يعرف بالنموذج المغلق، نظراً لإقتصاره على القطاعات الاقتصادية المحلية فقط.

٢/٢ وهناك نموذج للتدفق الدائرى في الاقتصاد المفتوح، وذلك بإدخال التعامل مع قطاع العالم الخارجي، وتقوم الدولة بحساب القيمة الإجمالية لوارداتها وصادراتها Imports and Exports، ويسمى الحساب الناتج بميزان المدفوعات وهو يبين دائنية ومديونية الدولة نتيجة معاملاتها مع الدول الأخرى. ويمكن إظهار القطاع الخارجي أو قطاع التجارة الدولية من خلال الشكل التالي :



ويتحدد التوازن فى النموذج التدفقى الدائرى عندما تتساوى إجمالى المسحوبات (الادخار ــ الضرائب ــ الواردات) مــع إجمالى الإنفاق (استثمار ــ إنفاق حكومي ــ صادرات).

ويلاحظ فى النهاية أن الصورة الإيضاحية الأولى لدورة النشاط الاقتصادى تكشف عن ثلاثة مفاهيم للدخل القومى والمساوى للناتج القومى والمساوى أيضاً للإنفاق القومى مع الأخذ فى الاعتبار الملاحظات التالية:

- أن الدخل القومى بمعناه الواسع يقيس النشاط الكلى فى بلد من البلاد فى فترة زمنية معينة، ويحسب هذا الدخل تدفقات الدخل الجارية التى يكتسبها أصحاب الموارد من العمال وأصحاب الأعمال والمنشآت فهو إذاً مفهوم تدفقى Flow Concept له بعد زمنى، ويتغاير مع البعد الزمنى، ولا يمثل ثروة مجمعة أو تراكم فى نقطة زمنية معينة.

- ويتكون الدخل القومى من جميع السلع والخدمات النهائية التى تنتج خلال فترة زمنية معينة Gross National Product (G.N.P) وهو يمثل إنتاج المجتمع مقوماً بسعر السوق.

- يدل الدخل القومى على إجمالى الناتج القومى خلال فترة زمنية معينة، ويمكن حسابه إما عن طريق جمع قيم السلع تامة الصنع، أو عن طريق القيم المضافة أو مجموع عوائد خدمات الإنتاج، وهى تمثل الطرق الثلاثة لقياس الدخل القومى أو النشاط الاقتصادى، وبالتالى هناك ثلاثة تعريفات للدخل القومى كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:

١- تعريف ينظر للدخل القومى من زاوية الإنتاج السلعى والخدمى، ويسمى الناتج القومى، وهو مجموعة السلع والخدمات (الاستهلاكية والرأسمالية) التى أنتجت خلال فترة زمنية معينة، مخصوماً منها إهلاك الأصول الثابتة التى ساهمت فى العملية الإنتاجية، وذلك فى مرحلة إدخال التعديلات على الناتج القومى، كما سيظهر فيما بعد، وبدون إدخال هذه التعديلات فإن الناتج القومى الإجمالى هو عبارة عن جملة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة.

٢- تعريف ينظر إلى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج:

و هو عبارة عن الدخول المكتسبة بواسطة عناصر الإنتاج خلال فـــترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

الدخل القومى = الأجر + الفائدة + الريع + الربح [مجموع عوائد عناصر الإنتاج].

٣- تعريف ينظر إلى الدخل من زاوية الإنفاق:

وبالتالي فإن الدخل القومى هو الإنفاق القومى على الســـلع والخدمـــات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عـــادة مـــا تكـــون ســـنة ، والتعريفات الثلاثة هى مقياس لصور ثلاث للدخل القومى من عدة اتجاهـــات، وفى الحقيقة هو يقيس شيئاً واحدا هو النشاط الاقتصادى.

الفصل الحادي عشر

الدخل القومي وطرق قياسه ومفاهيمه

الفصل الحادي عشر

الدخل القومي وطرق قياسه ومفاهيمه

لعل التحليل الخارجي لدورة النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلـــى أن من الموضوعات الرئيسية والهامة التي تعني بدراستها النظرية الاقتصاديـــة هو الدخل القومي، فالنظرية الاقتصادية تتناول في أساســـها حـــل المشـــكلة الاقتصادية وهي توجيه الموارد المحدودة بحيث تشبع أقصى قدر ممكن مـــن الحاجات وتتمثل هذه الحاجات الإنسانية في الحصول على أقصى ما يمكـــن من سلع وخدمات في ظل الموارد المحدودة. ويقاس قـــدرة الإشـــباع الـــذي يحصل عليه الأفراد بمقدار ما يتم الحصول عليه من سلع وخدمـــات أي أن قياس الإشباع يتم عن طريق قياس حجم السلع والخدمات، هذا ما نطلق عليه وبصفة عامة، حجم الدخل القومي ومن هنا نرى أن دراسة الدخل القومـــي تتصل اتصالا وثيقا بالنظرية الاقتصادية وبـــالتحديد بالنظريـــة الاقتصاديـــة الكلية أو الاقتصاد الكلي .

ولأهمية هذا الموضوع فقد لجأت معظم الدول إلى استخدام مـــا يســـمى بأساليب المحاسبة القومية بغية الحصول على بيانات كاملـــة عـــن الدخـــل القومي للمجتمع وقد توحدت تقريبا تلك الأساليب حسب نمـــاذج الحســـابات القومية التي أقرتها الأمم المتحدة لإخراج البيانات تقريبا في الوقت الحـــالى في شكل نمطي لتسهل المقارنات الدولية فيما يتعلق بالدخل القومـــي لتلـــك الدول، ويمكن إلقاء الضوء على موضوع الدخل القومي من خلال عدد مـــن النقاط هي :

□ أولاً : مفهوم الدخل القومي :

يقصد بالدخل القومي لمجتمع معين بأنه قيمة السلع والخدمات التي يتـــم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، هذا من الناحية القيمية، أمـــا مـــن الناحيـــة

الكمية، فالدخل القومي يعبر عن كمية السلع والخدمات المتاحة لأفراد هـــذا المجتمع لإشباع حاجاتهم خلال فترة زمنية معينة. كما يمثل أياً ناتج النشـــاط الاقتصادي الذي قام به هؤلاء الأفراد الذين يكونوا هذا المجتمع خلال نفـــس الفترة الزمنية. وهي عادة سنة.

وعادة ما يفضل الصورة القيمية حتى تكون ذات معنـــى، وبالتـــالي إذا انتج المجتمع عدد وحدات من السلعة أ، وعدد وحدات من السلعة ب، وعـــدد وحدات من الخدمة (جـ).

وفي هذه الحالة تكون صورة حساب الدخل القومي كالآتي :

الدخل القومي النقدي = كمية السلعة أ × سعرها + كمية الســـلعة ب × سعرها كمية الخدمات جـ × سعرها + الخ .

وهكذا نجد أن الدخل القومي عبارة عن قيمة كل ما ينتجه المجتمع مـــن سلع وخدمات مقومه بالأسعار الجارية خلال فـــترة زمنيـــة قدرهـــا ســـنة، ويلاحظ أننا نقدم الدخل القومي بأسعار السوق السائد، ولذلك اطلعنـــا عليـــه الدخل النقدي وإن هذا التقدير جرى العرف على أن يكون خلال عام وليـــس لفترة زمنية أخرى.

ويفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي، وتثور هذه المشكلة بسبب تغير مستويات الأسعار بين عام وآخـــر، فإذا زادت أسعار السلعة (أ) مثلا فإن القيمة النقدية للسلعة تزيـــد بينمـــا قـــد يكون حجمها ثابت. وفي هذه الحالة نقول أن القيمة النقدية للدخل قـــد ازدادت بينما بقيت القيمة الحقيقية (حجم السلع والخدمات) على ما هي عليه، ولعلنـــا ندرك من طبيعة أنفسنا أن العبرة في إشباع الحاجات تكمـــن فـــي الدخـــل الحقيقي إي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع وليس بالدخل النقدي.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن المعنى الدقيق للدخل القومي يشير إلى أنه قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية قدرها عام وذلك بعد استبعاد الإهلاك والضرائب غير المباشر والمدفوعات التحويلية، أي ما يقابل إهلاك رأس المال للمجتمع وما قد يكون أضيف إلى السلع والخدمات من قيمة إضافية في شكل ضرائب غير مباشرة ومدفوعات تحويلية مثل الدعم الذي يعطي للعديد من السلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار استبعاد أثر التغيرات في الأسعار كما اتضح من النقطة السابقة.

□ ثانياً : أهمية دراسة الدخل القومي :

لدراسة الدخل القومي أهمية كبيرة من الوجهتين النظرية والعملية إذ أن الدخل القومي يمثل النتيجة الملموسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما يعتبر خير دليل ومؤشر على مدى نجاح السياسة لتي تتبعها الدولة فيما يتعلق بشئونها الاقتصادية والعالمية.

لذلك تولى معظم الدول كما أوضحنا في مقدمة الفصل اهتمامها باستخدام أساليب المحاسبة القومية لاستخلاص بيانات صحيحة عن الدخل القومي وتحليل مكوناته والتغير الذي يحدث في هيكله وتوزيعه بين عناصر الإنتاج وتقدير متوسط دخل الفرد.

وفي مصر بدأت الدراسات الإحصائية من الدخل القومي عام ١٩٣٢ ثم قامت لجنة التخطيط القومي بإعداد حسابات قومية تصور فيها النشاط الاقتصادي للمجتمع عام ١٩٥٧ وتقوم حتى الوقت الحاضر كلاً من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمواصلة هذه الجهود بصورة منتظمة.

وتظهر أهمية دراسة الدخل القومي من خلال الجوانب التالية :

١- قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية :

تستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجـاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة فعلى سبيل المثال إذا كانت الزيادة الحقيقية المستهدفة في الدخل القومي هي مليـار جنيه عام ١٩٩٩والذي تحقق فعلا مع نهاية حسابات عام ١٩٩٩ هـو ٨٠٠ مليون جنيه فإن الزيادة الحقيقية للدخل القومي تمثـل حوالـي ٨٠% مـن الزيادة المستهدفة وهو ما قد يترتب عليه تعديل في السياسـات الاقتصاديـة المنفذة وذلك عند تنفيذ الخطة التالية عام ٢٠٠٠ وهكذا.

٢- قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة :

يمكن أيضاً الاستعانة ببيانات الدخل القومي لقياس إنتاجية العاملين فـي القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي، فالمقصود بإنتاجية العمل فـي قطـاع معين، خارج قسمة القيمة المضافة لهذا القطاع على مقدار ما أضافـه إلـى الدخل القومي، على عدد العاملين في هذا القطاع إي أن كان هـذا القطـاع، هل هو قطاع الزراعة، فمن ثم يمكن الحصول على إنتاجية العامل في قطاع الصناعة وأخيراً إذا كان قطاع الخدمات فإننا يمكن الحصول على إنتاجيـة العامل في قطاع الخدمات، ويفيد ذلك أنه إذا كانت إنتاجية العامل في قطـاع الزراعة ضعيفة أو أقل من القطاعات الأخرى فإن هذا يعنى أن تحويل جزء من العاملين في قطاع الزراعة إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية مثلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

ويمكن أيضا عن طريق مقارنة إنتاجية عنصر العمل في قطاع معيـن في تقديرات السنوات قياس التقدم الذي يحرزه المجتمع في هذا القطاع. كمـا يمكن عن طريق مقارنة الزيادة في إنتاجية العمل مع الزيادة فـي مجمـوع الأجور وضع السياسة الملائمة فينا يتعلق بالعمالة فالمفروض أن تتـوازن أو

تتلاءم أو تتمشى الأجور مع إنتاجية العمل أما إذا زادت عنها فإن ذلك قد يترتب عليه آثار تضخمية أي زيادة في المستوى العام للأسعار بصورة متتالية.

٣- قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة :

تستخدم تقديرات الدخل القومي لأغراض أخرى كقياس الأفراد على دفع الضرائب ومدى تحمل المجتمع للقروض العامة ولا شك أن الحكومات لا تستطيع التمادي في فرض الضرائب وطلب الاقتراض دون مراعاة مستوى الدخل القومي المحقق. ففي الحالة الأولى يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير ما يسمى بالضغط الضريبي وهو عبارة عن النسبة بين الحصيلة الإجمالية للضرائب (المباشرة وغير المباشرة) في سنة معينة إلى مقدار الدخل القومي لنفس السنة، وفي الحالة الثانية يعتمد الاقتصاديون لقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة على تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل كما في الحالة الأولى أو إلى تقدير نسبة فوائد الديون وأقساط استهلاكها في سنة معينة إلى مجموع مصروفات الدولة لنفس السنة.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن مقدرة الأفراد على تحمل أعباء الضرائب تتوقف على مستوى دخلهم فلا شأن المجتمع الذي يتمتع بدخل مرتفع يستطيع دفع الضرائب من فائض دخله في حين أن لمجتمع الذي لا يزيد دخل أفراده كثيرا عن الحد الملائم للمعيشة لا يستطيع دفع الضرائب إلا بصعوبة.

ومن ناحية أخرى، يتوقف مقدرة المجتمع على تحمل الضرائب على مقدار الخدمات التعليمية والصحية دون مقابل فإن هذا يسهل على الأفراد تحمل أعباء الضرائب.

٤- قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج :

يهتم الباحثون اهتماما كبيرا بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال والتنظيم ثم تقدير النسبة التي تمثلها هذه النسب من الدخل القومي، ففي الدول ذات النظام الجماعي تمثل الأجور نسبة ١٠٠% من الدخل القومي (الاتحاد السوفيتي) أما في الدول الأخرى التي لا تلغي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلغاء تماما فإن جزءا من الدخل القومي يؤول إلى أصحاب الأرض ورؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية الخاصة وقد يزيد أو يقل هذا الجزء تبعا للظروف ففي الدول حيث تزيد المعدات و الآلات والأرض الزراعية بالقياس إلى الأيدى العاملة سوف تزيد إنتاجية العامل ويزيد نصيب العمل بالقياس إلى عناصر الإنتاج الأخرى، وفي الحالة العكسية عندما تزيد الأيدى العاملة بالقياس إلى عناصر الإنتاج فإن إنتاجية العامل تقل ويقل تبعا لذلك نصيب العامل من الدخل القومي.

ويطلق على توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج، التوزيع الوظيفي للدخل القومي :

٥- قياس مستوى رفاهية الأفراد :

يعتمد الاقتصاديون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية أفراد هذا المجتمع، ومن خلاله يمكن تقسيم الدول إلى دول نامية ودول متقدمة، ومما تجدر ملاحظته أن متوسط دخل الفرد لا يمثل مستوى رفاهية الأفراد تمثيلا صحيحاً إذ يغفل الخدمات التي يؤديها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض، كما لا يأخذ في الحسبان إلا السلع الاقتصادية التي تعتبر نادرة بالقياس إلى الحاجة إليها أما السلع المباحة كالهواء وحرارة الشمس والأمطار وجمال الطبيعة وفروة الرياح فلا متدخل

في هذا التقدير رغم إسهامها في تحقيق رفاهية الأفراد فاعتدال الجو يغني عن الملابس الصوفية واستخدام وسائل التدفئة ووفرة الأمطار تغني عن حفر الآبار وقنوات الري وتوافر الظروف الصحية الملائمة كعدم وجود مستنقعات وأمراض متوطنة تغني عن استخدام مبيدات الحشرات والأدوية وهكذا .

ولتقدير مدى رفاهية الأفراد ينبغي أن يوضع في الاعتبار عامل آخر هو مقدار الجهود التي يبذلها الأفراد للحصول على دخلهم فإذا ظل مستوى الدخل دون تغيير وقلت الجهود اللازمة للحصول على الدخل فلا شك أن هذا من شأنه ان يزيد من رفاهية الأفراد.

٦- رسم السياسة المالية للدولة :

تستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسة المالية الملائمة. فغذ توقع وزير المالية نقصاً كبيرا في الاستثمار بالقياس إلى المدخرات المزمع تحقيقها في المجتمع عمد إلى اقتراح توسع في إنفاق الحكومة ونقص في أعباء الضرائب لتجنب حدوث كساد في النشاط الاقتصادى للمجتمع.

وبالعكس إذا توقع أن الإنفاق القومي يزيد عن الحد المطلوب لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتوافر العمالة الكاملة لجأ إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وقرر في نفس الوقت زيادة أعباء الضريبة منعا لوقوع التضخم.

٧- وضع الخطة الاقتصادية القومية :

يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة لعضها بالبعض الآخر، وذلك حتى تكون الخطة منسقة متماسكة قابلة للتنفيذ دون أن يحدث عجز في بعض القطاعات

ومعوقات في البعض الآخر ويمكن الحصول على مثل هذه الصـــور عـن طريق البيانات الخاصة بالدخل القومي (الناتج القومي) فالمشاهد أن جــزءا من منتجات كل قطاع يستخدم كسلعة وسيطة في إنتاج القطاعات الأخـــرى فلا يستطيع المخطط أن يضع خطة اقتصادية ســليمة دون أن يـأخذ فـي الاعتبار العلاقات القائمة بين هذه القطاعات (علاقات التشابك القطاعي).

□ ثالثاً : طرق قياس الدخل القومي :

هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل القومي، حيث يمكن تقديره على أســاس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة أو على أساس حصر ما يتقاضـاه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول أو على أساس تقويم استهلاك واســتثمار المجتمع والتقديرات في الطرق الثلاثة ومع بعض التعديلات الطفيفـــة فـي نتائج كل طريقة تحصل على نفس القيمة للدخل القومي حيث أن التقديـــرات في الطرق الثلاث تؤدي إلى نتائج واحدة، وفيما يلي نعرض لـــهذه الطــرق الثلاثة.

١- طريقة الناتج القومي :

ويطلق عليها أيضا طريقة القيمة المضافة Value Added وبمقتضـــى هذه الطريقة يبدأ الباحث بتقسيم النشاط الاقتصادي أو الإنتاجي في المجتمـــع إلى قطاعات (زراعة، صناعة، الخ..) ثم يعمل على تقدير الناتج فـــي كـل قطاع من هذه القطاعات خلال سنة معينة وأخيرا تضاف كـــل هــذه القيــم للحصول على الناتج القومي (الدخل القومي)، على أن يتوخى عـدم الازدواج فلا تقدر قيمة نفس السلعة أو الخدمة أكثر من مرة واحـــدة، ولتجنـــب هــذا التكرار يلجأ القائمين على التقدير إلى تقدير قيمة ناتج كل قطاع على أســاس القيمة المضافة لهذا القطاع بدلا من تقديرها علـــى أســاس قيمتـــه الكليـــة. والصورة القياسية لهذه تكون الطريقة على النحو التالي:

الناتج القومي (الدخل القومي) = إجمالي الإنتاج في كل القطاعات - إجمالي مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة. ، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن إنتاج أو ناتج كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي هو مدخلات للقطاع الذي يليه ويمكن أيضاح ذلك بافتراض أن هناك سلعة واحدة ينتجها الاقتصاد القومي هي القمح وأن هناك ثلاثة قطاعات هي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات المتمثل في قطاع التوزيع الذي يعطي الخبز كناتج نهائي له.

وفي ضوء ذلك يمكن حساب القيمة المضافة بافتراض الآتي :

قطاعات النشاط الاقتصادي	السلعة	قيمة الإنتاج من السلعة	تكلفة السلعة الوسيطة	القيمة المضافة
قطاع الزراعة	القمح	٢٠ -	صفر	= ٢٠
قطاع الصناعة	الدقيق	٢٥ -	٢٠	= ٥
قطاع الخدمات	الخبز	٣٥ -	٢٥	= ١٠
		٨٠	٤٥	٣٥

ويلاحظ القيمة المضافة هي ٣٥ وتساوي قيمة الناتج النهائي للقطاع الأخير.

وعند حساب الدخل القومي بطريقة إجمالي الناتج القومي كما هو واضح، وضمانا لعدم ازدواج قيمة السلع فإننا نخصم من قيمة كل سلعة تكلفة السلعة الوسيطة التي دخلت في إنتاجها والتي كانت تمثل إنتاج لقطاع آخر ودخلت في القطاع الذي يليه كمدخلات، ومن الواضح في هذا المثال أن السلعة التي تدخل في حساب الدخل القومي هي الخبز باعتبارها الناتج النهائي والقيمة غير المبالغ فيها للخبز هي قيمة القمح مضافا إليه القيمة التي بذلت لتحويله إلى دقيق (مقدرة بـ ٥ وحدات تكلفة) ومضافا إلى ذلك قيمة تحويل الدقيق لخبز (١٠ وحدات تكلفة) وهكذا فإن أخذ القيمة المضافة في

الحسبان عند حساب الدخل القومي يمنعنا من تكرار حساب قيمة السلعة.

وتفيد هذه الطريقة بقوة في التعرف على مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج القومي أو الدخل القومي وهذا يفيد للغاية عند التخطيط الاقتصادي ووضع خطة التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن الناتج القومي بهذه الطريقة ينطوي على القيمة السوقية للسلع والخدمات التي انتجت خلال سنة معينة، فمثلا لو شخص بنى منزل عام ١٩٩٠ وباعه عام ١٩٩٩ فإن عملية البيع لا تدخل ضمن قيمة الناتج عام ١٩٩٩ لإنها تحويل ملكية وكذلك بيع مصنع قديم بنى ١٩٩٥ ثم بيعه عام ٢٠٠٠ ويلاحظ أن هذه الطريقة هي طريقة إجمالية لقياس الدخل القومي الإجمالي وعلينا بعد ذلك أن نأخذ في حسابنا البنود التي تعدل من هذا الرقم الإجمالي مثل الإهلاكات والضرائب غير المباشرة والمدفوعات التحويلية، وتشير هذه الطريقة في حساب الدخل القومي إلى عدة صعوبات لعل من أهمها :

١/١ صعوبة تقدير قيمة السلع التي لا يتم تداولها في السوق وفي الغالب تلك السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها مثل المزارع الذي يقوم باستقطاع جزء من إنتاجه الزراعي واستهلاكه لشخصه وعائلته دون ان يظهر هذا المنتج في السوق، وفي هذه الحالة يكون من الصعب معرفة الكمية التي تم إنتاجها واستهلاكها بواسطة أصحابها وبالتالي تقدير قيمتها نقديا وإدخالها ضمن حسابات الناتج القومي، وقد جرى العرف الاقتصادي على احتساب قيمة هذه السلع والخدمات ضمن الناتج القومي على أساس إعطاء تقدير لحجم هذا الجزء المستهلك وتقييمه بأسعار السوق.

٢/١ صعوبة تقدير بعض الخدمات مثل خدمات القيمة الايجارية لسكان

يمتلكون مساكنهم وبالتالي لا يدفعون قيمة إيجاريه وقد جرى العرف أيضا على إدخال قيمة هذه الخدمات ضمن حسابات الناتج القومي وتقديرها بإيجار المثل، وهناك أيضا الخدمات الحكومية التي لا يكون لها مماثل مقدم في الأسواق تثير صعوبات في تقديرها ومن أمثلتها خدمة القضاء والتعليم والدفاع والأمن وهذه الخدمات يرى البعض تقييمها على أساس ما تتكلفه الحكومة في تقديمها.

١/٣ صعوبة تقدير الخدمات الشخصية التي يقوم بها الأفراد لحسابهم مثل الأعمال المنزلية، وغيرها، وتلك الخدمات تسقط تماما عند حساب الدخل القومي.

١/٤ معاملات الاقتصاد الخفى Underground Economic والتي تمثل كل الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تمارس بطريقة سرية فبرغم ما يتولد عن هذه الأنشطة من إنتاج حقيقي إلا أنها لا تؤخذ في الحسبان وتنفيذ طريقة القيمة المضافة عند التخطيط الاقتصادي للنشاط الاقتصادي لأنها في النهاية يمكن أن تظهر بمدى مساهمة كل قطاع في النشاط الاقتصادي.

٢- طريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة :

رأينا في الطريقة السابقة الخاصة بتقدير الدخل باستخدام فكرة الناتج القومي أن العبرة في تقدير الدخل هي بالقيمة المضافة أو بالتكلفة المضافة إلى السلعة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج وطريقة عوائد عناصر الإنتاج تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريق حساب تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج السلعة، حيث أن تكلفة السلع، ترجع في مجموعها إلى الأجور المدفوعة للعمال وفوائد رأس المال وريع الأرض وربح المنظمين، وإذا أردنا أن نحسب قيمة الدخل

القومي فإننا نحسب قيمة عوائد كل عناصر الإنتاج، لإنها تمثل في مجموعها قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطتها ويلاحظ من حساب قيمة الدخل القومي أننا نقيس قيمة دخول الأفراد قبل خصم الضرائب المستحقة عليها.

ويطلق على طريقة عوائد عناصر الإنتاج، بطريقة الدخول نظراً تعمل على كتجميع الدخول المكتسبة التي حصل عليها أصحاب خدمات عناصر الإنتاج، والصورة القياسية التجميعية لهذه الطريقة تكون على النحو التالي :

الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي) = إجمالي الأجور وما في حكمها + الفوائد + الريع والإيجارات + الأرباح

ويلاحظ أن:

· **الأجور وما في حكمها** [1] = الأجور النقدية والمرتبات والمكافآت والحوافز التشجيعية + المزايا العينية + التأمينات الاجتماعية.

والفوائد = صافي الفوائد وليس إجمالى الفوائد أي أن الفوائد التي تحسب هي عبارة عن الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة وهي الفرق بين الفائدة التي تدفع من قبل قطاع الأعمال المحلى والفائدة التي استلمت من قبل هذا القطاع عن طريق القطاعات الأخرى مضافاً إليها صافي الفوائد التي يتم استلامها من الدلو الأخرى.

الريع والإيجارات : فالريع هو ريع الأرض، والإيجارات هي الدخل المكتسب من قبل الأشخاص وذلك نظير استعمال ممتلكاتهم من قبل الغير مثل المحلات وغيرها، ويقاس على ذلك ما في حكم الريع والإيجارات حيث تحسب

---

(١) حيث يمكن اعتبار دخول أصحاب الأعمال الصغيرة مثل المحلات الصغيرة والتعاملات الصغيرة، عبارة ما في حكم الأجور.

إيجارات المنازل التي يسكنها أصحابها. والإيجارات للممتلكات الحكومية.

- **الأرباح :** وتحسب بعد استبعاد تكاليف الإنتاج المختلفة وهي أرباح الشركات المؤسسات وغيرها من القطاعات .

– حالة تطبيقية –

لإيضاح العمل بطريقة عوائد عناصر الإنتاج أو طريقة الدخول يمكن أن نورد المثال التالي :

حيث تشير البيانات المتاحة عن اقتصاد معين عن سنة معينة (بالمليون جنيه) إلى أن :

الأجور النقدية ٥٠٠٠ والمزايا العينية ٢٠٠٠ والمكافآت التشجيعية ١٠٠٠ والبدلات المختلفة ٥٠٠ والفائدة على رأس المال ٨٠٠٠، والإيجارات عن عقارات تملكها الحكومة ٢٠٠٠ وإجمالي الإيجارات ٥٠٠٠ وريع الأرض ٣٠٠٠ والأرباح ٦٠٠٠ فالمطلوب تقدير الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي) بطريقة عوائد عناصر الإنتاج (أوما يسمى بطريقة الدخول)

الحـــل:

الناتج القومي الإجمالى (الدخل القومي) = الأجور وما في حكمها + الفائدة + الريع والإيجارات + الأرباح)

(بطريقة الدخول

= (٥٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٥٠٠) + (٨٠٠٠) + (٥٠٠٠ + ٣٠٠٠) (٦٠٠٠)

= (٨٥٠٠) + (٨٠٠٠) + (٨٠٠٠) +(٦٠٠٠)

= ٣٠٥٠٠ مليون جنيه

ويلاحظ أن الإيجارات عن عقارات تملكها الحكومة تدخل ضمن رقم أجمالى الإيجارات فلا داعي من حسابها مرتين .

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن أجمالى البنود السابقة أو دخول عناصر الإنتاج الأربعة تعطينا في الحقيقة قيمة الدخل القومي بتكلفة عناصر

الإنتاج وهي تساوي قيمة الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج ويطلق على تلك القيمة أيضاً صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج ولكي نحصل على الدخل القومي الإجمالي والذي يساوي الناتج القومي الإجمالي لابد أن نضيف الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ونطرح إعانات الإنتاج، وهذا يعطينا إجمالي الناتج القومي بسعر السوق وحتى يتساوى الدخل القومي الإجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج بالناتج القومي الإجمالي بسعر السوق ويصبح الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الدخل القومي بطريقة دخول عناصر الإنتاج + إهلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة عوائد عناصر الإنتاج أو طريقة الدخول تفيد في التعرف على التوزيع الوظيفي للدخل القومي في خريطة التوزيع حيث تبين النصيب الذي يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل أو من النشاط الاقتصادي وهي ضرورية عند البحث في إجراءات تعديل خريطة توزيع الدخل.

٣- طريقة الإنفاق ومعادلة الدخل :

تتيح لنا الطريقة السابقة، ان نفكر في طريقة ثالثة لحساب الدخل القومي حيث أن حصول الأفراد علة نصيبهم في الدخل القومي لابد أن يكون عن طريق إنفاق المجتمع على السلع والخدمات ، هذا الإنفاق الذي لابد بطريقة أو بأخرى أن يعادل تماما قيمة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، ويقسم الإنفاق الذي يحدث في المجتمع إلى عدة أنواع و تلك الأنواع تنقسم إلى الإنفاق على الاستهلاك، والإنفاق على الاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات وهو الفرق بين الصادرات والواردات ويطلق عليه أيضا صافي التعامل مع العالم الخارجي و الإنفاق على الاستهلاك يمثل مقدار ما يستهلكه أفراد المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة العام التي يتم فيها حساب الدخل القومي، والإنفاق على الاستثمار يمثل الإنفاق على سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى استهلاكية، والسلع الاستثمارية لا يتم استهلاكها

خلال عام إنما تعيش بحكم التعريف لفترة أكثر من عام. ويتمثل هذا الإنفـاق في إنشاء المصانع و بناء المباني و الآلات وغيرها أي يمثل كل زيادة فـي أصول المجتمع ويجب أن نلاحظ أنه يدخل ضمن الإنفاق علـى الاسـتثمار التغيير الذي يطرأ على المخزون السلعي، فإذا انتج المجتمع عدد من السـلع التي تفيض عن حاجته الاستهلاكية وتم إضافتها لاستخدامها في سنوات مقبلة فإن الإضافة إلى المخزون تعتبر استثمارا.

والإنفاق الحكومي يمثل أيضا إضافة للناتج القومي وهو بذلك يدخل فـي معادلة حساب الدخل القومي، فعندما تقوم الحكومة بإنشاء مدرسة أو رصـف طريق فإنها تقوم بالإنفاق على ما يضيف إلى النـاتج ولا يصـح أن تدخـل المدفوعات التحويلية كالمعاشات والإعانات ضمن الناتج القومي.

ومن ناحية أخرى يجب أن نشير إلى أن الإنفـاق الحكومـي يمكـن أن ينطوي على إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري.

وصافي الصادرات أيضا وإنفاق الأجانب على سلع وخدمات هي جـزء من الناتج القومي، ونقول صافي الصادرات لإن المجتمع عادة مـا يسـتورد قدرا من السلع ويصدر قدرا آخر وتزداد قيمة الناتج القومي وبالتالي الإنفـاق على السلع والخدمات إذا كانت صادرات المجتمع اكثر من وارداته ولذلـك يطلق على نتيجة التعامل مع العالم الخارجي، صافي التعـامل مـع العـالم الخارجي سواء كان هذا الصافي موجب أم سالب.

وفي صورة شاملة يقاس حجم الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمـالي بطريقة الإنفاق كالآتي :

الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي) = الإنفاق علـى الاسـتهلاك +

الإنفاق على الاستثمار + الإنفاق الحكومي + [الصادرات - الواردات][1]

ويمكن التعبير عن معادلة الدخل القومي بصورة أخرى = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي ± صافي التعامل مع العالم الخارجي.

وتفيد هذه الطريقة بشكل فعال عند وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق الأهداف الكلية للاقتصاد القومي حيث تركز على تتبع المتغيرات الاقتصادية من استهلاك واستثمار وإنفاق حكومي والصادرات والواردات.

وقد يثار بعض المشكلات عند التعامل بهذه الطريقة مثل وجود

استهلاك ذاتي: ويتم التعامل مع هذه المشكلة من خلال إضافة النسبة المقدرة على إجمالى الاستهلاك والمثال على ذلك استهلاك المزارعين بعض من محصولهم سواء قطن أو قمح مثلا من خلال استهلاكهم الذاتي.

شراء الأسهم والسندات : لا تعدو عن كونها نقل ملكية أو تحويل ملكية إذا كانت لشركات قائمة ولا تدخل ضمن بند الاستثمار في هذه الطريقة أما إذا كان المشروع استثمار جديد فهذا شيئاً آخر.

التغير في المخزون : ويحسب التغير في المخزون إذا كان بالزيادة .

◉. حالة تطبيقية:

في إطار استيعاب طريقة الإنفاق والذي يطلق عليها معادلة الدخل القومي، فإننا يمكن أن نطرح الحالة التالية عن اقتصاد معين في سنة معينة علما بأن الأرقام بالمليون حيث اتضح أن :

الاستهلاك الخاص ٧٥٠٠٠ والاستثمار الخاص ١٥٠٠٠ والإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات ٣٠٠٠٠ بينما الاستهلاك الذاتي ١٠% من قيمة الاستهلاك الإجمالي الخاص، والصادرات ١٥٠٠٠ والواردات

---

(١) قد يضيف البعض الاقتراض من العالم الخارجي ويطرح الإقراض للعالم الخارجي، وهي مسالة متضمنة في مفهوم للصادرات والواردات بمفهوم التدفقات من النقد الأجنبي من وإلى العالم الخارجي.

٤٥٠٠٠ وشراء الأسهم والسندات للمشروعات القائمة ٦٠٠٠٠.

فالمطلوب تقدير الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق أو معادلة الدخل القومي ؟

الحـــــل:ـــ

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق (معادلة الدخل) = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي ± صافي التعامل مع العالم الخارجي

= ٨٢٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠ +٣٠٠٠ + ١٥٠٠٠ – ٤٥٠٠٠ = ٩٧٥٠٠٠

مع ملاحظة أن شراء الأسهم والسندات للمشروعات الناتجة لا تحسب والاستهلاك الذاتي يضاف كنسبة على الاستهلاك الخاص.

ويلاحظ أن الطرق الثلاث تقيس الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي قبل إجراء أي تعديلات عليه من منظور أن :

الناتج القومي الإجمالي = الدخل القومي الإجمالي

وقبل الدخول في مرحلة إجراء بعض التعديلات على الصورة أو القيمة الإجمالية **فيبقى سؤالا هاما وهو ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ؟**

والإجابة تشير إلى أن :

- **الناتج المحلي الإجمالي** = مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوفرة، مواطنين + أجانب .

وبالتالي يأخذ هذا المفهوم للنشاط الاقتصادي منظور منحلي

- **الناتج القومي الإجمالي** = إجمالي الناتج المحلي الإجمالي + [ما أنتجه المواطنين بالخارج – ما أنتجه الأجانب بالداخل].

حيث أن جزء من الناتج المحلي يتم إنتاجه بواسطة أجانب ويحول للخارج وجزء من إنتاج المواطنين يتم بالخارج ويحول للداخل والفرق بين

ما يخرج من المجتمع وما يدخل إليه يسمى بصافي عوائد عناصر الإنتـــاج الخارجية. Net Factor Incomes from Abroad

وإذا أضفنا هذا البند إلى إجمالي الناتج المحلي ونحصل علـــى إجمـــالي الناتج القومي وبالتالي يمكن أن نختصر المعادلة السابقة إلى

الناتج القومي الإجمالي GNP = الناتج المحلي الإجمـــالي + صـــافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجي

وهناك ثلاثة احتمالات لتلك المعادلة هي :

الاحتمال الأول : أن يكون الناتج القومي الإجمالى أكـــبر مـــن النـــاتج المحلي الإجمالي أي أن ما أنتجه المواطنين بالخـــارج اكبر مما أنتجه الأجانب بالداخل .

الاحتمال الثاني : أن يكون الناتج القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلـي الإجمالي .

الاحتمال الثالث : الناتج القومي الإجمالى أقـــل مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمالي أي ما أنتجه المواطنين بالخارج أقـــل ممـــا أنتجه الأجانب بالداخل.

❑ رابعا: بعض المفاهيم والمقاييس الناتجة عـن التعديلات التي تحدث على مفهوم الناتج القومي الإجمالي :

لاحظنا، كما سبقت الإشارة أن الطرق الثلاث لقياس الدخل القومي كانت تقيس الدخل القومي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمـــالي قبـــل إجـــراء أي تعديلات عليه من منظور أن :

الناتج القومي الإجمالي = الدخل القومي الإجمالي

ولكن الناتج القومي الإجمالى أو الدخل القومي الإجمالى عبر تدفقه فـــي دورة النشاط الاقتصادي.تطرق عليه بعض التعديـــلات وهـــذه التعديـــلات

تكشف عنها عدد من المفاهيم والمقاييس التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

١- الناتج القومي الصافي NNP = الناتج القومي الإجمالي – إهـــلاك رأس المال.

٢- الدخل القومي بعد التعديل NNI [(١)] = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشر + الإعانات. [(٢)]

٣- الدخل الشخصي Personal Income = الدخل القومـــي – [التأمينـات ومعاشات التقاعد + ضرائب أرباح الشركات + أرباح غير موزعـة] + مدفوعات الضمان الاجتماعي والمدفوعات التحويلية.

ويمكن إعادة صياغة معادلة الدخل الشخصي بصورة أخرى على النحو التالي:

الدخل الشخصي ([٣]) = الدخل القومي + مدفوعات الضمان الاجتمـاعي والمدفوعات التحويلية – [التأمينات ومعاشات التقـاعد + ضرائـب أربـاح الشركات + أرباح غير موزعة]

٤- الدخل المتـاح [(٤)] = الدخـل الشـخصي – الضرائـب المباشـرة Disposable Income

---

(١) إذا لم توجد إعانات إنتاج وهذا وارد جدا بعد اتفاقية الجات فتصبح المعادلة
الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة.

(٢) ويطلق عليه أيضا صافي الدخل القومي NNI وهو عبارة عن الأجور والمرتبات + الفوائد + الربح والإيجارات + الأرباح + جميع الفوائد التي ساهمت في إنتاجه ويسمى أيضا الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.

(٣) بعد إيضاحات لتلك المعادلة تشير إلى أن :
مدفوعات الضمان الاجتماعي يقصد بها الإعانات الاجتماعية مثل معاش مبارك وإعانات البطالة إن وجدت، والمدفوعات التحويلية مثل الفوائد التي تدفعها الحكومة على قروضها. أما التأمينات فيقصد بها اشتراكات التأمينات.

(٤) الضرائب المباشرة هنا هي تلك الضرائب التي تفرض على القطاع العائلي وبالتالي يسمى الدخل القابل للتصرف فيه .

وفيما يلي ملاحظات هامة على المفاهيم السابقة :

- يلاحظ أن معادلة الناتج القومي الصافي تشير إلى وجود إهلاك رأس المال مطروحا من الناتج القومي الإجمالي، وهذا الإهلاك مقابل اشتراك الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة، في إخراج الناتج، بل ومقابل تقادم هذه الأصول أيضا من سنة إلى أخرى.
- الضرائب غير المباشرة في المعادلة الثانية الخاصة بالدخل القومي بعد التعديل، يقصد بها الرسوم الجمركية المحصلة وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب التي يتم تحصيلها في مراحل تداول السلع والخدمات المختلفة أي بمناسبة تداولها عبر دورة النشاط الاقتصادي.
- الضرائب على أرباح الشركات في المعادلة الثالثة هي الضرائب المباشرة على قطاع الأعمال.

هذا بالإضافة إلى ما تم ذكره في الهوامش من إيضاحات لتلك المفاهيم والمقاييس .

. حالة تطبيقية متكاملة على مفاهيم الدخل القومي ومقاييسه:

يحسن بنا في هذه المرحلة من التحليل أن نورد حالة تطبيقية على مفاهيم الدخل القومي المختلفة ومقاييسه، حيث تشير البيانات المتاحة عن اقتصاد دولة معينة في سنة معينة إلى ما يلي (الأرقام بالمليار جنيه).

الاستهلاك الخاص ١٠٠ والاستثمار ٣٠ والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات ٥٠ والصادرات ٥٠ والواردات ٦٠ وإهلاك رأس المال ١٠ والضرائب غير المباشرة ٣٠ والتأمينات ومعاشات التقاعد ٧ وضرائب أرباح الشركات ٥ وأرباح غير موزعة ٢ ومدفوعات الضمان الاجتماعي والمدفوعات التحويلية ٣ والضرائب المباشرة ١٥.

- **والمطلوب : تقدير كل من :**

الناتج القومي الإجمالي، والناتج القومـي الصـافي، والدخـل القومـي والدخل الشخصي، والدخل المتاح؟

الحـــــل

بتطبيق المعادلات والمفاهيم والمقاييس السابقة تكون النتائج على النحو التالي :

١- الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك +الاستثمار +الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات =

١٠٠+٣٠+٥٠+٥٠-٦٠ = ١٧٠

٢- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمـالي - إهلاك رأس المال

= ١٧٠-١٠

=١٦٠

٣- الدخل القومي بعد التعديل = النـاتج القومـي - الضرائب غير المباشرة

= ١٦٠-٣٠

=١٣٠

٤- الدخل الشخصي = [الدخل القومي+مدفوعات الضمان الاجتمـاعي والمدفوعات التحويلية] - [التأمينات ومعاشات التقـاعد + ضرائب أرباح الشركات + أرباح غير موزعة]

= [١٣٠ +٣] - [٧ +٥+٢]

٥- الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة

= ١١٩ - ١٥

= ١٠٤

ويلاحظ أن الادخار هنا يمكن الحصول عليه حيث ينقسم الدخل المتـاح

إلى استهلاك + ادخار

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

١٠٤ = ١٠٠ + الادخار

الادخار = ١٠٤ – ١٠٠ = ٤

ويمكن إعطاء حالة تطبيقية إضافية حول مفاهيم الدخل ومقاييسه، من منطلق تعميق تلك المفاهيم والمقاييس حيث تشير البيانات عن اقتصاد معين في سنة معينة (الأرقام بالمليار) إلى ما يلي :

التأمينات ومعاشات التقاعد ٤٠ والريع ٢٤ واستهلاك القطاع العائلي (الخاص) ١٠٨٠ ضرائب أرباح الشركات ٦٥ الصادرات ١٧، الأرباح غير الموزعة ١٨، الواردات ١٠، الأرباح الموزعة ١١٧، إهلاك رأس المال ١٨٠، ضرائب غير مباشرة ١٦٣، ١٠٢٨ للأجور والمرتبات ٣٦٥ الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ٢٤٠ إجمالي الاستثمار الخاص، ٩٧ الفائدة ، ٢٠ مدفوعات الضمان الاجتماعي، ٤٠ ضرائب مباشرة

– والمطلوب تحديد كل من :

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق أو معادلة الدخل، والناتج القومي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج او الدخول والناتج القومي الصافي، والدخل القومي، والدخل الشخصي، والدخل المتاح، والادخار.

الحـــل:ـــ

<u>١– الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق (معادلة الدخل القومي)</u>

= استهلاك قطاع عائلي + إجمالي الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي في الاستهلاك + الصادرات – الواردات

= ١٠٨٠ + ٢٤٠ + ٣٦٥ + ١٧ – ١٠ = **١٦٩٢**

٢- الناتج القومي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة)

= الدخل القومي + الإهلاك + الضرائب الغير مباشرة

١/٢ والدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج = أجور ومرتبات + الأرباح الموزعة + ضرائب على الأرباح + الأرباح غير الموزعة + الريع و الإيجارات + الفائدة

وبتطبيق المعادلة ١/٢ = ١٠٢٨ + [١١٧ + ٦٥ + ١٨] + ٢٤ + ٩٧ = ١٣٤٩

وبتطبيق المعادلة ٢ = ١٣٤٩+ ١٦٣ + ١٨٠ = **١٦٩٢**

٣- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالى - إهلاك رأس المال

= ١٦٩٢ - ١٨٠ = ١٥١٢

٤- الدخل الشخصي = الدخل القومي - [التأمينات ومعاشات التقاعد + أرباح غير موزعة + ضرائب شركات] + مدفوعات تحويلية

= ١٣٤٩ - [٤٠ + ١٨ + ٦٥] + ٢٠ = ١٢٤٦

٥- الدخل المتاح = الدخل الشخصي - ضرائب مباشرة

= ١٢٤٦ _ ٤٠ = ١٢٠٦

٦- الادخار = الدخل المتاح - استهلاك القطاع العائلي

= ١٢٠٦ - ١٠٨٠ = ١٢٦

□ خامساً : الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي :

في نهاية التحليلات الخاصة بالدخل القومي ومفاهيمه ومقاييسه، يثار تساؤل على درجة عالية من الأهمية وهو أيهما يعبر عن الصورة الصحيحة عن النشاط الاقتصادي، وحقيقة هذا النشاط الاقتصادي،.هل الدخل القومي

النقدي أم الدخل القومي الحقيقي، هل يحسب الناتج القومي بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، أي هل نأخذ بمفهوم الدخل القومي النقدي أم بمفهوم الدخل القومي الحقيقي عند قياس مستوى المعيشة، وعندما نقارن بين معدلات النمو الاقتصادي للنشاط الاقتصادي.

في الحقيقة، توصل الاقتصاديون أننا علينا لكي نحصل على صورة صحيحة للنشاط الاقتصادي وتعبر عن الصورة الحقيقة لهذا النشاط، علينا أن نعرف الدخل القومي الحقيقي بعزل أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على الدخل القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة، ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\text{الدخل القومي الحقيقي}^{(1)} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

ولتأكيد أهمية هذه المعادلة والتفرقة بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي فإننا يجب أن نتأمل في الأرقام التالية، للناتج القومي النقدي بالأسعار الجارية لاقتصاد معين حيث كانت :

	كمية الإنتاج	قيمة الناتج
١٩٩٨	١٠٠٠	١٠٠٠٠ مليون جنيه
١٩٩٩	١٠٠٠	١٢٠٠٠ مليون جنيه

والسؤال كيف ارتفع الناتج القومي إلى ١٢٠٠٠ مليون بالرغم من أن الكميات ثابتة في السنتين المذكورتين ، إذن السبب هو ارتفاع الأسعار وتضخم قيمة الناتج، دون أن تكون هناك أي زيادة حقيقية في الناتج من السلع والخدمات في سنة ١٩٩٩ بالمقارنة بسنة ١٩٩٨، وبالتالي فإن

---

(١) مع التذكرة أن الدخل القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي

المقارنة بين السنين للتعرف على حقيقة النشاط الاقتصادي ونموه، ستصبح غير صحيحة ومضللة، وبالتالي لابد من استبعاد أثر التغير في الأسعار باستخدام الأرقام القياسية للأسعار [1] للحصول على القيمة الحقيقية للناتج القومي أو الدخل القومي.

وللتعرف على الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الرقم القياسي للأسعار الذي يقيس التغير في الأسعار، فلو فرضنا أننا أمام سلعة واحدة فإنه يقاس التغير في سعر هذه السلعة بعمل رقم قياسي لسعر هذه السلعة كالآتي :

$$\text{الرقم القياسي لسعر سلعة ما} = \frac{\text{السعر الجاري لهذه السلعة} \times ١٠٠\%}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}}$$

فإذا كان سعر كيلو اللحوم في سنة ١٩٩٨ يساوي ١٦ جنيه بينما في سنة ١٩٩٩ اصبح ٢٠ جنيها للكيلو فإن الرقم القياسي لسعر اللحوم باعتبار سنة ١٩٩٨ هي سنة الأساس يحسب على النحو التالي :

$$\frac{٢٠}{١٦} \times ١٠٠\% = ١٢٥\ \%$$

وهذا يعني أن أسعار سنة المقارنة (١٩٩٩) زادت عن أسعار سنة الأساس (١٩٩٨) بنسبة ٢٥%

والتغير في المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي يقاس بنفس الطريقة أو المنهجية مع توسيع عدد السلع التي تحسب لها أرقاما قياسية بمعايير معينة وتأخذ متوسط لهذه الأرقام القياسية ويفترض أن هذا المتوسط يصور متوسط التغير في المستوى العام للأسعار.

(٢) وهو المحول لمفهوم الناتج القومي النقدي إلى الناتج القومي الحقيقي، حيث يقوم بتحويل الدخل القومي النقدي إلى الدخل القومي الحقيقي.

مثال آخر : افترض أنه في اقتصاد معين يتم إنتاج سلعة واحدة و أن سعر هذه السلعة في السنوات المختلفة والرقم القياسي للأسعار كان على النحو التالي :

السنوات	السعر بالجنيه	الرقم القياسي للأسعار
١٩٩٧	١٠	$\frac{١٠}{١٠} \times ١٠٠ = ١٠٠$
١٩٩٨	١٥	$\frac{١٥}{١٠} \times ١٠٠ = ١٥٠$
١٩٩٩	٢٥	$\frac{٢٥}{١٠} \times ١٠٠ = ٢٥٠$

أي أن الرقم القياسي للأسعار = $\frac{\text{السعر في سنة معينة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times ١٠٠\%$

وفي الواقع العملي فإن هناك طريقتان لإيجاد الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار هما :

الطريقة الأولى : و تسمى معامل الانكماش الضمني لسعر الناتج القومي[(١)]

وهو عبارة عن قيمة الإنفاق على الناتج القومي بالأسعار الجارية في سنة القياس منسوبا إلى قيمة نفس الناتج محسوبا بأسعار سنة الأساس.

الطريقة الثانية : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين [(٢)]

ويتم إيجاده عن طريق حساب تكلفة كميات سنة الأساس فيما لو تم شراؤها بأسعار السنة الجارية ويتم قسمة هذا الرقم على تكلفة نفس الكميات بأسعار سنة الأساس وبالتالي يكون :

الرقم القياسي للأسعار = $\frac{\text{كميات الأساس} \times \text{الأسعار الجارية}}{\text{كميات سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}}$

---

(1)The Implicit Price Deflator for GNP
(2)The Consumer Price Index (CPI)

وذلك بالنسبة لعدد من السلع التي تمثل عادة أهم السلع الاستهلاكية التي ينفق عليها المستهلكين ميزانية استهلاكهم السنوى.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الخطوات التي يمكنّ إتباعها للوصول إلى الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي.

الخطوة الأولى : يتم اختيار سنة الأساس ويوضع الرقم القياس لسنة الأساس = ١٠٠

الخطوة الثانية : يقسم قيمة الناتج القومي بالأسعار الجارية في كل سنة على الرقم القياسي للأسعار (GNP Deflator)

الخطوة الثالثة : يتم الحصول على رقم الناتج القومي الحقيقي ويتم مقارنته بالناتج القومي النقدي.

ويمكن توضيح تلك الخطوات من خلال الجدول التالي :

السنوات	المستوى العام للأسعار (متوسط)	الكميات بالمليار	الدخل القومي النقدي (الناتج القومي النقدي)	الرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس ١٩٩٧)	الدخل القومي الحقيقي (الناتج القومي الحقيقي)
١٩٩٧	٥	١٠	٥٠	(١٠٠×٥) / ٥ = ١٠٠%	٥٠ / ١٠٠% = ٥٠
١٩٩٨	١٠	١٢	١٢٠	(١٠٠×١٠) / ٥ = ٢٠٠%	١٢٠ / ٢٠٠% = ٦٠
١٩٩٩	١٥	١٤	٢١٠	(١٠٠×١٥) / ٥ = ٣٠٠%	٢١٠ / ٣٠٠% = ٧٠

ويلاحظ من الجدول أنه للحصول على الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي فقد تم التوصل إلى الدخل القومي النقدي أو الناتج القومي النقدي من خلال ضرب متوسط المستوى العام للأسعار في الكميات ثم اختيار سنة الأساس لتكون سنة ١٩٩٧ وبالتالي تركيب الرقم القياسي للأسعار عبر السنوات بنسبة الأسعار الجارية في كل سنة إلى سنة الأساس، فتوصلنا إلى الرقم القياسي للأسعار ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠ على التوالي.

وفي ضوء الوصول إلى الرقم القياسي للأسعار أصبح من السهل تحويل الدخل القومي النقدي أو الناتج القومي النقدي إلى الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي وذلك بتطبيق المعادلة الخاصة بذلك على النحو التالي:

$$\text{الدخل القومي الحقيقي (الناتج القومي الحقيقي)} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي} \times ١٠٠}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

وبتطبيق المعادلة أصبح العمود الأخير من الجدول يشير إلى

$$\text{الدخل القومي الحقيقي لسنة ١٩٩٧} = \frac{٥٠}{\%١٠٠} = \frac{٥٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٥٠ \text{مليار}$$

$$\text{الدخل القومي الحقيقي لسنة ١٩٩٨} = \frac{١٢٠}{\%٢٠٠} = \frac{١٢٠}{٢٠٠} \times ١٠٠ = ٦٠ \text{مليار}$$

$$\text{الدخل القومي الحقيقي لسنة ١٩٩٩} = \frac{٢١٠}{٣٠٠} = \frac{٢١٠}{٣٠٠} \times ١٠٠ = ٧٠ \text{مليار}$$

وفي مثال آخر، يمكن إعطاء الرقم القياسي للأسعار مباشرة وليكن ١٣٠ في سنة معينة والدخل القومي النقدي وليكن ٦٥٠مليار في نفس السنة، وبالتالي يكون :

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{٦٥٠}{\%١٣٠} = \frac{٦٥٠}{١٣٠} \times ١٠٠ = ٥٠٠$$

ولدينا حالة عكسية، بمعنى أن يكون لدينا الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي، وليكن ٤٥٠ مليار في سنة معينة والرقم القياسي للأسعار ١٥٠ في نفس السنة فهل يمكن الحصول على الدخل القومي النقدى. فالإجابة نعم وتكون على النحو التالي

الدخل القومي النقدي = الدخل القومي الحقيقي × الرقم القياسي للأسعار

الفصل الثاني عشر

النقـود والبنـوك والنشاط الاقتصـادي

الفصل الثاني عشر

النقـود والبنـوك والنشـاط الاقتصـادي

لعل من الضروري الإشارة إلى أن التحليلات السابقة تشير إلى ان النقـود لا غنى عنها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي حيث أنها تقوم بوظـائف لا يمكن لأي دارس لعلم الاقتصاد ومبادئه أن يتجاهلها ومن ناحية أخرى فـإن البنوك هي الأجهزة التي تؤثر على تداول النقود في المجتمع وتقـوم بـدور الوسيط في جانب كبير من المعاملات التي تحدث في هذا المجتمع، فقطـاع النقود والبنوك هو الجهاز العصبي للنشاط الاقتصادي فلا يمكن أن نتصـور في عالم اليوم اقتصاد ونشاط اقتصادي ينمو ويستمر ويتطور بلا نقـود وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يمكن تصور اقتصاد قومي بلا بنوك فـهي صانعـة النقود والمنتج لها والحافظة لها وتقوم بتوظيفها وضخها في دورة النشـاط الاقتصادي.

ولذلك نخصص هذا الفصـل لدراسـة موجـزة للنقـود ودور الجـهاز المصرفي أو النظام المصرفي في هذا المجال.

▫ أولاً : الجوانب الأساسية للنقود :

يمكن تناول عدد من الجوانب الأساسية التي تتعلق بـالنقود مـن حيـث نشأتها ووظائفها.

١- نشأة النقود وتطورها وأنواعها :

كانت المجتمعات البدائية قبل اختراع النقود تعتمد على أسلوب المقايضـة أي مبادلة سلعة مقابل أخرى كأن يستبدل أحد الأفراد كمية من الخبز مقـابل كمية من البيض، وقد انطوت هذه العملية على عدة صعوبات، كـانت مـن أهمها صعوبة توافق رغبات طرفي التبادل، وعـدم قابليـة بعـض السـلع

للتجزئة، مثل المحاريث وشباك الصيد – ورأس الماشية، بالإضافة إلى صعوبة تقدير قيم السلع محل المقايضة لعدم وجود مقياس موحد تقدر به جميع السلع وفي هذه الحالة تستغرق عملية المقايضة وقتا طويلا في مجالات ومساومة وقد لا تصل للنتيجة المرجوة، ومن هنا أصبح لا يمكن تصور اقتصاد في عالم اليوم يمكن أن يحيا بلا نقود.

وقد كان طبيعيا في إطار البحث عن مواجهة تلك الصعوبات ومع ازدياد المعاملات، أن نفكر الناس في استخدام مادة نافعة ضرورية يتبادلون بواسطتها السلع والخدمات ، ووسيلة للدفع يقبلها الجميع قبولا عاماً مقابل السلع والخدمات المتبادلة ومن ثم تستخدم كوسيلة للتبادل ومقياس تقدر به القيم، وقد توصلت البشرية إلى سلعة النقود التي تتمتع ببعض الصفات التي تمكن من يحصل عليها ولا يرغب في الاحتفاظ بها أن يجد دون عناء من يرغب فيها ويقدم له بدلا منها، ومن هنا أطلق البعض على النقود بأنها اعظم الاختراعات في تاريخ البشرية.

ويفضل استعمال النقود كوسيط للتبادل تمكن الأفراد من التغلب على صعوبات المقايضة وقد أدى إدخالها في المبادلات إلى تجزئة التبادل إلى عمليتين منفصلتين عملية بيع وعملية شراء ولا يحتم إنجازهما في وقت واحد ومكان واحد، بل يمكن إرجاء عملية الشراء إلى الوقت المناسب والاحتفاظ بقيمة السلع المبيعة على شكل نقود، كما أن استخدام النقود في المبادلات من شأنه أن يؤدي إلى تقدير قيم الأشياء على أساس موحد فيتيسر بذلك تحديد نسب التبادل من السلع المختلفة.

وقد طرأ على النقود تطورات هامة منذ إدخالها في المعاملات وتميزت بوجود ثلاثة أنواع من النقود عرفها التاريخ الاقتصادي في عصوره المختلفة وهذه الأنواع هي:.

١/١ النقود السلعية :

حيث يشير تاريخ النقود أن الإنسان استخدم أنواعا لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة، فقد عرف التاريخ سلعا مثل الماشية والأغنام.والجمال والبن والشاي والنحاس والحديد والذهب الخ .. كلها استخدمت كنقود سلعية.

ومع تطور الزمن شاع استخدام المعادن النفيسة كالفضة والذهب كنقود سلعية ومن الطبيعي أن يكون للمعادن النفيسة صفاتها التي تجعلها تمتاز عن غيرها من السلع كنقود، فهذه المعادن تمتاز عن غيرها من السلع بالصلابة وعدم التآكل مع كثرة الاستعمال وطول الزمن. ويمكن أن تنقسم هذه المعادن إلى أجزاء صغيرة متجانسة لتفي بأغراض التبادل.. هذا بالإضافة إلى أن تلكن المعادن من تغيرا محسوسا في الفترات الزمنية المتقاربة.

ومن الملاحظ أن قيمة النقود السلعية تستمد من قيمتها كسلعة. فهذه النقود لها قيمتها الذاتية ومن النادر أن تختلف القيمة القانونية للذهب الخالص كوحدة لنقود عن قيمته السوقية. وإذا حدث هذا فإنه وفي ظل نظام الذهب الآلي وحرية تحويل النقود إلى ذهب خالص، لابد وأن تتعادل القيمتين.

ومن الملاحظ أنه مع تطور التاريخ الاقتصادي، نشأت طريقة جديدة في استخدام النقود السلعية وهي استعمال شهادات ورقية تمثل قيمة هذه النقود السلعية وقد سميت هذه الشهادات الورقية التي تصدرها السلطات النقدية المختصة بالنقود النائبة وهي تمثل النقود السلعية المعدنية تماما من حيث ارتباط قيمة هذه النقود بقيمة المعادن التي تمثلها.

وهناك أيضا ما يعرف بالنقود المساعدة وهي تصدر عادة لتسهيل التعامل وتصنع من الفضة والنيكل والبرونز والنحاس وتمنحها الدولة قيمة أسمية اكثر من قيمة المعدن الذي تحويه.

٢/١ النقود الورقية :

وهي أوراق يصدرها البنك المركزي ذات قوة إبراء غير محدودة في نطاق إقليم الدولة التي تعتمدها فلا يجوز مثلا في الجمهورية رفض قبول الدفع بالجنيه الورقي على الرغم من أن هذه العملة لا تصلح كوسيلة للدفع خارج حدود هذا الإقليم إلا بموافقة الدائن أو بمقتضى اتفاق دولي.

ولما كانت تلك النقود الورقية يتم إصدارها من السلطة النقدية دون أن يكون لها غطاء معدنياً (ذهبا أو غيره) وبالتالي أصبح لا يمكن تحويلها إلى ما يعادلها من معدن فقد كان ضروريا أن تصبح قوة هذه النقود في التعامل إلزامية ولذا نجد أن القوانين في الدول المختلفة تعطى للعملة الورقية قوة الإبراء العام وعليه فإنه يمكن تعريف النقود الورقية بأنها سندات متداولة صادرة من سلطة تقديرية وتمثل دينا في ذمة هذه السلطة، وإذا كانت هذه النقود الورقية إلزامية فإنها تكون غير قابلة للصرف من معدن وتستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاما في التداول.

والواقع أن قيام البنك المركزي بإصدار النقود الورقية يجعل في إمكانه التأثير على النقاط الاقتصاد في المجتمع.

٣/١ النقود المصرفية :

يقصد بالنقود المصرفية أو نقود الودائع بأنها ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات، غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبراء بحكم القانون، وهكذا نجد أن النقود المصرفية ليس لها كيان مادي ملموس إذ أنها إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك، ويلاحظ أن هذه الحسابات هي النقود وليست الشيكات فالشيكات هي وسيلة تحويل هذه النقود. وتكون النقود

المصرفية جزء من عرض النقود في الدول المختلفة، بل أنها تمثــل الجــزء الأكبر من عرض النقودّ في الدول المتقدمة.

٤/١ النقود الدولية : والتي يستخدمها صندوق النقد الدولى فـــي تســوية المدفوعات الدولية فيما يعرف بحقوق السحب الخاصة التي تقتصــــر علـــى الدول الأعضاء في الصندوق وبها نظام معين للتعامل بها ضمـــن منظومــة النظام النقدي الدولي.

٢- وظائف النقود :

اتفق الاقتصاديون على أن النقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولا عامــــا كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وأداة للادخار ووحدة للمخاسبة، فـــأي شـــيء يؤدي هذه الوظائف يعد نقدا دون اعتبار للمادة التي صنع منها وفيمــــا يلـــي عرض موجز لهذه الوظائف.

١/٢ النقود مقياس للقيمة :

حيث تقدر جميع السلع والخدمات بوحدات منها وبذلك تسهل المقارنة بين قيم الأشياء المختلفة كما هو الحال في مقياس الأطـــوال والأوزان ولا شـــك إذن أن النقود بوصفها مقياس القيمة تســـهل المبـــادلات والمعـــاملات بيـــن الأفراد. هذا فضلا عن أن تقدير قيم الأشياء بالنقود من شانه أن يؤدي إلــــى تيسير جميع العمليات الحسابية . إذ يستطيع الفرد توزيع نفقاته على أحســـن وجه طالما كان دُخله وأسعار السلع مقدرة بوحدات من النقود.

٢/٢ النقود وسيط للتبادل :

بمعنى أنها لا تستخدم لتقدير قيم السلع المتبادلة فحسب، بل كمقـــابل فـــي المبادلات أيضا، وهكذا لا تطلب النقود لذاتها عادة بل من أجـــل اســـتخدامها لاقتناء الأشياء وأداء الخدمات في وقت غير محدد. لذلك يشـــترط فيـــها أن

تكون وسيلة للدفع مقبولة لدى الجميع دون تحديد للوقت.

۳/۲ النقود أداة للاحتفاظ بالقيمة :

بمعنى أنها خير وسيلة للادخار والاكتناز، فهي مستودع للقيمـــة، وعلـــى الرغم من أن المدخر يستطيع أن يحتفظ بمدخراته على شـــكل قـــد يكـــون صالحا للبقاء كبعض الحاصلات الزراعية والأسهم والسندات غـــير أن هـــذا يحمله تكاليف الحفظ ويعرضه لفقد جزء من القيمة إذا تلفـــت أو انخفضـــت أسعارها لذلك تعتبر النقود في الظروف العادية أصلح وسيلة للادخار لأنـــها قابلة للبقاء دون تلف أو تكلفة سواء كـــانت معدنيـــة او ورقيـــة أو ودائـــع مصرفية.

٤/٢ النقود أداة للدفع المؤجل :

بمعنى أنها معيار لتقدير الالتزامات خلال فترة من الزمـــن فالمشـــاهد أن معظم القروض والمعاملات الآجلة بوحدات من النقود لأنها أكثر ثباتـــا مـــن قيمة بقية السلع في ظل الظروف العادية.

□. ثانياً : البنوك ووظائفها :

تقوم البنوك بدور هام في الاقتصاد القومي عن طريـــق التـــأثير علـــى تداول النقود والتوسط في جانب كبير من المعاملات وخصوصا عن طريـــق القيام بالعمليات الائتمانية.

ويقصد بالائتمان مبادلة قيمة حاضرة بقيمة مستقبلية. فالائتمان كما يفـــهم من مدلول لفظه يقوم على الثقة في أمانة الجهة التـــي تقـــوم إليـــها القيمـــة الحاضرة.

ولا شك أن العمليات الائتمانية من شأنها أن تؤدي إلى تيسير تبادل السـلع

وتنشيط الأعمال وتنظيم الاستهلاك ولا تقتصر هذه العمليات على البنوك غير أن الجزء الأكبر منها يتم عن طريقها. ويشكل الائتمان الموجه إلى المشروعات الإنتاجية التي تمارس أنشطتها التجارية والصناعية والزراعية والعقارية، بقصد مساعدتها على التوصل أو مواصلة الإنتاج أو ممارسة النشاط الاقتصادى، وعلى هذا يمكن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية، وبنوك متخصصة وعلى رأس الجهاز المصرفي أو البنوك نجد البنك المركزي الذي يشرف على جميع البنوك الأخرى.

١- البنوك التجارية :

وتقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان التجاري، للأفراد والمشروعات إلى جانب قيامها بعمليات أخرى لتيسير المعاملات بين الأفراد والمشروعات الإنتاجية، وتتميز هذه العمليات جميعا بأنها قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها عادة السنة الواحدة، وهذا لأن الأموال التي تستخدمها لمباشرة نشاطها تستمد معظمها من ودائع الأفراد والمشروعات. ويمكن تلخيص وظائف تلك البنوك في الآتي :

<u>١/٢ تعبئة المدخرات :</u>

وتعنى الاحتفاظ بودائع الأفراد والشركات وتنمية تلك الودائع أي زيادتها حيث تتم تلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة باعتبار أنها تقدم لأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرفهم في أي وقت أو تتم في شكل ودائع لأجل أي لا يستطيع أصحابها التصرف فيها إلا بعد مضى وقت معين فهي تمثل حسابات آجلة وتدفع عنها فوائد مقابل التنازل من أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت، ولا تظل النقود المودعة لدى البنوك عاطلة وإنما تستخدم الجزء الأكبر منها في عمليات ائتمانية .

والجدير بالذكر أن الودائع عدة أنواع فهناك الحسابات الجارية والودائع لأجل، وودائع صناديق التوفير.

٢/١ خصم الأوراق التجارية :

وهي تتمثل أساسا في الكمبيالة التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط وتيسير المعاملات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها لأحد البنوك التجارية الذي يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.

٣/١ الاستثمار في الأوراق المالية :

وهي السندات والأسهم فتقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وبالعكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاضاً في أسعارها. ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار غير المباشر أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات فيصبح الاستثمار مباشر وهو ما يحدث بنسب معينة.

٤/١ تمويل التجارة الدولية :

التوسط في المعاملات الخارجية حيث تضطلع البنوك بدور هام في إنجاز عمليات التجارة الخارجية، إذ أن لها مراسلين في معظم بلاد العالم وهم عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة، وتقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.

٥/١ القيام بعمليات الإقراض والائتمان :

وذلك لأغراض الإنتاج أو استثمار وتمويل المشروعات أو الأغراض

الاستهلاكية وذلك سواء بضمان أو بدون ضمان (ضمان شخصي).

ويغلب على الإقراض أو القروض في البنوك التجارية القروض قصيرة الأجل والتي لا تتعدى أجالها عن سنة إلا أن هناك نسبة من القروض في تلك البنوك تكون متوسطة وطويلة الأجل.

٦/١ خلق وسائل دفع جديدة :

وتشمل وسائل الدفع في المجتمعات الحديثة في النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة التي تسكها وزارة المالية، بالإضافة إلى النقود المصرفية وهي عبارة عن الودائع في الحسابات الجارية التي يمكن السحب عليها بواسطة الشيكات بالإضافة إلى عمليات الائتمان التي يخلقها. كمن هذه الودائع.

٧/١ تقديم بعض الخدمات الأخرى:

كتأجير خزائن شخصية للعملات وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة.

٢- البنوك المتخصصة :

ويطلق هذا الاسم على البنوك الصناعية والبنوك العقارية، وبنوك الائتمان الزراعي، وأخيرا بنوك الاستثمار والأعمال، وتتخصص كما هو واضح تلك البنوك في تمويل أنشطة معينة، ففي الصناعة، هناك البنوك الصناعية المتخصصة في العمليات طويلة الأجل، إذا تقوم بإقراض مبالغ لأصحاب المصانع والورش بقصد التشجيع على إنشاء مشاريع أو تدعيمها أو توسيعها، وهناك البنوك العقارية التي تعطي قروض طويلة الأجل في مجال التشييد والبناء والسكان، وأيضا نجد البنوك المتخصصة في الائتمان

الزراعي، تقوم بمساعدة المزارعين على شراء ما يحتاجونــــه مــن بــذور وأسمدة ومبيدات، في شكل قروض قصيرة الأجل، وذلك بضمان المحصــول وخلافه.

وهناك أخيرا بنــوك الاســتثمار والأعمــال المتخصصــة فــي إقامــة المشروعات الاستثمارية أو المشاركة فيها.

وتعتمد تلك البنوك في مواردها على البنك المركزي أو البنوك الأخــرى أو المنح والمساعدات الأجنبية أو سوق الأوراق المالية مــن خــلال طــرح سندات.

٣- البنك المركزي :

يعتبر البنك المركزي، بنك البنوك فهو مســئول عــن السياســة النقديــة والائتمانية ويقوم ببعض العمليات التي لا تضطلع بها البنوك الأخرى، كمــا يباشر نشاطا تشبيها بنشاط البنوك التجارية في حــدود ضيقــة ومــن أهــم وظائفه.

١/٣ إصدار أوراق النقد :

ويسمى في ذلك بنك الإصدار وينفرد بهذه الوظيفة وتمثل النقــود التــي يصدرها العملة القانونية للدولة ولها قوة الإبراء غير المحدود، ومن ثم تنظيم كمية النقود المتداولة للحفاظ على استقرار الاقتصاد.

٢/٣ يعتبر بنك الدولة :

والمقصود بذلك أن الحكومة تتعامل مع البنك المركــزي كمــا يتعــامل الأفراد العاديين مع البنوك التجارية، فيحتفظ لها بإيراداتها وينظم لها عمليــة الصرف على إنفاقها من خلال حسابات جارية يمكــن السـحب منــها وإذا أرادت (أي الحكومة) طرح لسندات للاكتتاب العام فيقــوم بتنظيــم عمليــة

الإصدار ويتوسط في دفع الفوائد المستحقة لحصة السندات ويسدد الأقساط وقت السداد، ويقرض الحكومة مؤقتا إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة للدولة.

٣/٣ يشرف على تطبيق الرقابة على النقد :

فإذا كان هناك نظام للرقابة على النقد الأجنبي بقصد استخدامه، فإن البنك المركزي يشرف على طريق البنوك التجارية على جميع العمليات الخارجية ليضمن تطبيق هذه الرقابة بدقة.

٤/٣ يعتبر الملجأ الأخير لجميع البنوك :

ويسمى في ذلك بنك البنوك حيث تتعامل جميع البنوك مع البنك المركزي وتقوم بإيداع بعض أموالها السائلة لديه، ويمكنها عندما يقتضي الأمر أن تحصل منه على قروض لمواجهة أي التزامات.

٥/٣ يمثل الجهاز المصرفي لدى المنظمات النقدية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٦/٣ يشرف على السياسة النقدية ويوجهها والمقصود بذلك توجيه البنوك فيما يتعلق بسعر الفائدة، ومدى التوسع في الائتمان ويراقبها لتنظيم الائتمان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفيما يتعلق بمراقبة حجم الائتمان المصرفي فهو يستخدم الكثير من الوسائل أهمها، تغيير سعر إعادة الخصم، ذلك المعدل الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند خصمها للأوراق التجارية لعملائها لدى البنك المركزي، أو يستخدم ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة، أي يقوم بشراء أو بيع أوراق مالية للبنوك التجارية مما يؤثر على الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية، أو أخيرا يستخدم أسلوب تغيير نسبة لاحتياطي النقدي وهي

النسبة التي يطلب من البنوك التجارية الاحتفاظ بها من ودائعهما لديه.

فإذا زادت النسبة قلت قدرة تلك البنوك على منح الائتمان والعكس صحيح.

☐. ثالثاً : *البنك المركزي والسياسة النقدية :*

لعل من أهم الوظائف التي تقوم بها البنك المركزي هي الإشراف على السياسة النقدية ووضعها وتصميمها ووضع أهدافها وأدواتها بالعودة التي تحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

وتعرف السياسة النقدية Monetary Polices بأنها مجموعة من الأدوات والقواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.

وتتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي ، وهذا التنوع يتباين بين أدوات عامة ويطلق عليها مجموعة الأدوات التقليدية وبين أدوات خاصة تستخدم في دولة دون الأخرى وتختلف من فترة لأخرى داخل الدولة نفسها.

١- الأدوات العامة للسياسة النقدية :

يوجد ثلاثة أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، يمكن تحليل كل واحدة منها بشيء من التفصيل على النحو التالي :

<u>١/١ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :</u>

لعل من المعروف أن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك المركزية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك.

وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خـــلال زيـــادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك فـــي هـــذه يخفض نسبة الإحتياطي القانوني مثلا من ٤٠% إلى ٢٠% فـــتزداد قـــدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وخلق النقود فيزداد المعـــروض النقـــدي ... والعكس صحيح إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود او خلق الودائع فـــإن البنـــك المركزي في هذه الحالة سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني من ٢٠% مثـــلا إلى ٤٠% وتنخفض قدرة البنوك التجارية على نح الائتمان، وخلـــق النقـــود فينخفض المعروض النقدي، وهنا يؤثر تغير نسبة الاحتياطي القانوني علـــى مضاعف الودائع.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن تغير نسبة الاحتياطى القانوني، يؤدي إلـــى تغير مضاعف النقود فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فـــإن البنـــك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يزيد مضـــاعف النقود وبالتالي عرض النقود.

وجدير بالذكر أن تخفيض نسبة الاحتياطي القـــانوني، يخلـــق احتياطيـــا إضافيا لدى البنوك التجارية، وهو ما يعطي فرصة لتلك البنوك لمنح المزيـــد من الائتمان، وبالتالي يؤدي فائض الاحتياطي إلى التوسع في عرض كـــالنقود أما إذا كان الهدف تخفيض عرض النقود، فإن البنك المركزي يرفـــع نســـبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي على البنوك التجارية أن تضيف إلى احتياطـــها وهي تفعل ذلك لتخفيض قروضها ومن ثم عرض النقود.

وتعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا فـــي تـــأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود فحتى التغيرات الصغيرة فـــي الاحتياطي القانوني ينتج عنه تغير في عرض النقود.

وبالرغم من ذلك فإن سياسة التغير في نسبة الاحتياطي القـــانوني، لــها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود، وخاصة مقارنتها بأداة الســـوق المفتوحة [1] حيث يلاحظ أن أحداث تغيرات في نسبة الاحتيــاطي القــانوني شيئا معقدا ومضنيا إذا قورنت بعمليات السوق المفتوحة التي هي قطعـــا أداة تتسم بعدم المرونة حيث لا يكون مستحب تغييرها على فترات متقاربة بــــل يفضل البعض ثباتها على فترات طويلة ولا يتم اللجوء إليـــها إلا إذا دعــت الضرورة ذلك، ورغم انه قد تفضلها بعض الدول النامية التي لا يوجد لديــها الظروف الملائمة لوجود سوق مفتوحة فعالة، غلا أنه لا تفضلها دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتفضل عليها أداة السوق المفتوحة.

وهناك دول كثيرة أخرى تجمع الأدوات التقليديـــة كلــها فـــي سياســـتها التقليدية.

وعموما يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعـــروض النقـــدي، ويجـــب تجنب التغيرات الكثيرة في نسبة الاحتياطي القانوني، وتظل تلكن الأداة أكـــثر فعالية وأقل تكلفة من الأدوات الأخرى وخاصة في الـــدول الناميـــة، حيـــث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة.

٢/١عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشـــراء وبيع الأوراق المالية الحكومية، للتحكم في القاعدة النقديـــة،وهـــي أحـــد الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك لمركزيـــة للتـــأثير علـــى عرض النقود حجم كمية النقود.

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركـــزي يقـــوم

---

(١) سيتم تناولها في الفترة التالية مباشرة.

بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية [1]، من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في بنوكن التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود والودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي .

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فغن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطيها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وخلق النقود، ويقل المعروض النقدي أو عرض النقود.

مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعا فإنه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة ، وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح في حالة دخول مشترين.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية لا يجب ان تقصر معاملاتها في الأوراق المالية الحكومية على ما هو قصير الأجل منها حيث أن هذا سيؤدي إلى تغيير سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل فقط، بل يلزم أيضا أن تتعامل في الأوراق المالية طويلة الأجل حتى يمكنها أن تؤثر على أسعار الفائدة في الفترة القصيرة وهي الفترة الطويلة، فإن هناك ارتباطا بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

---

(١) الأوراق المالية مثل السندات وأذون الخزانة.

وترجع عمليات السوق المفتوحة جزئيا إلى رغبة البنك المركزي في توسيع أو تقييد عرض النقود وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع إلى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها وتسمى عمليات السوق المفتوحة في هذه الحالة بالعمليات الدفاعية Defensive Operation ويلاحظ أن سياسة السوق المفتوحة مرنة ويمكن استخدامها في أي وقت وتكون السيطرة الكاملة للبنوك المركزية، ومن أهم الوسائل للموازنة في التأثير على العوامل التي من الصعب التحكم فيها في عرض النقود.

كذلك تتمتع بميزة أنها لا تتأثر بالمؤثرات الإعلامية فالمعروض النقدي يكون محدد بوضوح من خلالها.

ومن ناحية أخرى تتطلب عمليات السوق المفتوحة سوق مال نشيط وقوى وهو ما لا يتوافر في الدول النامية وإن وجدت فلا زال ضعيف ويعد من الأسواق الناشئة، وبالتالي فغن استخدامها ليس بالأمر السهل والفعال في الدول النامية لحين ما تقوى أسواقها المالية.

ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة وقوع آثارها على كل البنوك فبعض البنوك لا تقبل على تلك العمليات، وبعض الأفراد قد يتجه إلى الاكتناز مما يحد من فعالية تلك الإدارة، بالإضافة إلى أن سياسة السوق المفتوحة تعد أبطأ من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني من ناحية الآثار.

٣/١ تغيير سعر إعادة الخصم :

لعل استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يشير إلى أن تلك الأداة شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحديث والوقت الحاضر.

وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصـــل عليـــه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجاريـــة سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركـــزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك أو سعر إعادة الخصم.

ويمكن القول أن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الـــذي تقـــترض بموجب البنوك التجارية من البنك المركزي.

وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغـــير مـــن عـــرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فإن البنك يخفـــض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه وإذا تم ذلك فـــإن القاعدة لنقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان.

وإذا كان الهدف تخفيض عرض النقود ، فغن البنك المركـــزي يزيـــد من سعر الخصم، وهذا يوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منـــه، وهكذا فإنه يتغير سعر الخصم، يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها مـــن البنك المركزي، ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود.

وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة علـــى القـــروض التي تمنحها البنوك لعملائها، وكلما ارتفع سعر إعادة الخصـــم كلمـــا زاد سعر الفائدة على القروض، حتى تســـتطيع أن تقـــوم بـــإقراض أموالـــها وتحقق هامش ربح معقول، لأنها تقترض من البنـــك المركـــزي نظـــير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء.

ويتميز سعر إعادة الخصم أنه يكفل للبنوك الحصول على أموال في أي وقت وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى، ومن ناحية تمكـــن أداة ســـعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي الخاص بها لدى البنـــك المركزي بسرعة وفعالية وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة.

وهناك اعتقاد بأن الإعلان عن التغيرات في سعر الخصم قد يكون لها تأثيرات نفسية مرغوب فيها، فإذا زاد سعر الخصم – مثلا فغن الناس يعتقدون أن السياسة النقدية قد سارت أقل توسعية، لذلك فإن البنوك قد تصبح اكثر حذرا وحيطة في عقد القروض ويعتبر هذا الحذر أمرا مستحبا إذا كان البنك المركزي يرغب في انتهاج سياسة توسعية أقل.

إلا أن سياسة تغيير سعر الخصم، كأداة لتغيير عرض النقود محاطة بعدد من العيوب التي تحد كثيرا من فعاليتها وجاذبيتها فالبنوك لا ترغب كثيرا في الاقتراض من البنك المركزي وتعتبره الملجأ الأخير للاقتراض، ومن ثم فإن التغيرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك وبالتالي على القاعدة النقدية، ثم يضاف إلى ذلك أن البنوك قد يتوافر لديها الأموال وقد لا تكون في حاجة إلى الاقتراض، فالخطوة الأولى تبدأ لديها الأموال وقد لا تكون في حاجة إلى الاقتراض، وبالتالي تشل وتضعف من فعالية تلك الأداة من أدوات السياسة النقدية.

ومن ناحية أخرى لوحظ أن تأثير الإعلان قد يكون عكسيا فالمقترضون المحتملون قد يفسرون الزيادة في سعر الخم كإشارة على أن البنك المركزي يتبع سياسة توسعية اقل لذلك فإنهم قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة فإذا نجحوا فإن المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة.

وهكذا حتى إذا كان تأثير الإعلان مرضيا فإنه قد يكون من الصعوبة أن نفسر ما إذا كان التغير في سعر الخصم يشير إلى تغير في السياسة النقدية.

ولهذه الأسباب، ينصح الكثير من الاقتصاديين البنك المركزي بأن يقوم بالتنسيق بين سعر الخصم وبين أسعار الفائدة الأخرى.

ومن ناحية أخرى لكي تقوم هذه الأداة بدورها في الدول النامية فلابـد من توافر أسواق نقدية نامية للتعامل في الأوراق التجارية وغيرها مـن الأدوات قصيرة الأجل، وهي لا تتوافر بدرجة كافية في الدول النامية.

ويضاف إلى ذلك من عيوب، أن هناك صعوبة شديدة تحيـط بعمليـة التنبؤ بآثار التغير في سعر إعادة الخصم على كمية الأوراق التي سـوف يتم خصمها بل واكثر من ذلك صعوبة التنبؤ بأثر تغير سعر الخصم على رصيد كمية النقود في المجتمع.

ورغم ذلك فإن سياسة سعر الخصم ما زالت أداة مفيـدة، مـن أدوات السياسة النقدية ، تقوم بدور مكمل للأدوات الأخرى وخاصة لسياسة السوق المفتوحة ولذلك أصبحت تلك الأدوات عبارة عن مؤشر لاتجـاه السـلطات النقدية فيما يتعلق بعرض النقود والائتمان. أمام البنوك التجارية.

٢- الأدوات الخاصة للسياسة النقدية:

ويطلق عليها أيضا الكيفية وكذلك الأدوات التميزية ويرجـع اللجـوء إلى تلك الأدوات، إلى اعتبارات عديدة من أهمها محاولة تلافى العيـوب التي تتولد من الاعتماد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عـرض النقود، وقد تستخدم أيضا الأدوات الخاصة لتعضيد الأدوات العامة.

والهدف من استخدام تلك الأدوات هو إحداث تغـيرات هيكليـة فـي هيكل الائتمان وبالتالي المعروض النقدي، لخدمة قطاع معين مثل قطـاع التصدير من اجل تشجيع الصادرات وعلى الأخص الصادرات السـلعية، وقد المضاربة، وكذلك الائتمان في قطاع التجارة مثل تجارة السيارات.

وعموما نحن سنكتفي هنا بذكر أهم الأدوات الخاصة التي تستخدم فـي مجال السياسة النقدية وهي :

١/٢ سياسة السوق الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.

٢/٢ تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض.

٣/٢ تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع مثلاً .

٤/٢ التميز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان.

٥/٢ تحديد أجل استحقاق القروض المختلفة طبقا لدرجة استخدام القروض.

٦/٢ الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معينا.

٧/٢ إصدار التعليمات إلى البنوك تتضمن السياسة الواجب أن تتبعها نحو مختلف أنواع الائتمان، وممارسة وظيفة الإغراء أو التأثير الأدبي على تلك البنوك، فيما يسمى بالرقابة المباشرة على الائتمان.

٣- السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش :

يشير أنصار السياسة النقدية (النقديين) إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج حالة التضخم[1] التي

---

(١) باعتبار أن التضخم في وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية، والتضخم ظاهرة تعنى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة لأسباب قد تكون نقدية حيث يكون في هذه الحالة التضخم يعنى نقود كثيرة تطارد سلع قليلة وقد يرجع لأسباب تخص جانب العرض والتكاليف وقد يرجع لاسباب هيكلية.

قد يعاني منها الاقتصاد القومي أو حالة الانكماش وهي عكس الحالة الأولى وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً.

١/٣ السياسة النقدية وعلاج التضخم :

حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الائتمان، وخلق النقود تقل، فينخفض عوض لنقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فغن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم. ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي عرض النقود (المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فغن هدف السياسة النقدية كاتجاه التضخم هي الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي الحد من اتفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب[١]

---

(١) لأنه قد يحدث أن يكون أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة يكون ضعيف وبالتالي لا يتأثر سعر الفائدة بالنقص في كمية النقود (نظرية تفضيل السيولة) –

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو احـــداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمـــل على الحفاظ أو المحافظة كعلى معدل تزايد ثابت لنمو المعـــروض النقـــدي، لأن ذلك هو لذي يحقق استقرار مستوى الأسعار أن المعروض النقدي هـــو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى النـــاتج القومـــي، والتوظف أو العمالة.

ويعتقد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقـــود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحـــد الأدنـــى للتكـــاليف المرتبطـــة بتخفيض معدل التضخم.

٢/٥ السياسة النقدية وعلاج الانكماش :

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنـــوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنـــك المركـــزي، ويـــزداد رصيدها لدي الأخير، ونتيجة لذلك فغن مقدرة البنوك التجارية علـــى خلـــق الائتمان، وخلق النقود تزداد، فيزداد عرض النقود، وبالتـــالي تنتـــهي حالـــة الانكماش، ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي فـــي هـــذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي فـــي هـــذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدمت سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلـــك زيادة كمية النقود، وتزول حالة الانكماش.

- وحتى مع افتراض ارتفاع سعر الفائدة فإن مستوى الاستثمار قد لا ينخفض لأن توقعـــات رجال الأعمال قد تكون مشحونة بالتفاؤل، لوجود مزيد من الطلب والأرباح التـــي تغطـــي ارتفاع تكلفة الاستثمار.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الاتجاه نحو خفض أدوات نقدية، وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

▢ رابعا : عرض النقود وهيكل الجهاز المصرفي :

لعل من الواضح أن السياسة النقدية تقوم وتبني على التأثير في عرض النقود The Money Supply (المعروض النقدي) وهو ما يثير لدى القارئ والطالب في هذه المرحلة، التساؤل حول المقصود بعرض النقود ومن الذي يصنع عرض النقود، ويقوم بالتأثير عليه، ويحسن في إطار الإجابة على هذه التساؤلات. كإيضاح مفهوم عرض النقود ودور المكونات الرئيسية لهيكل الجهاز المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية) في التأثير على عرض النقود وتكوينه وذلك كما يتضح من التحليل التالي :

١- عرض النقود (ms) [١]

ويطلق عليه أيضا السيولة المالية أو السيولة النقدية أو النقود بمعناها الواسع، وينسحب مفهوم عرض النقود عرض النقود (يمكن أن يرمز إليه بالرمز (M) على عدة أنواع هي :

M_1 **ليعبر عن :** النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب[٢]

M_2 **ليعبر عن :** M_1 + الودائع الزمنية والادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.

---

(1) Ms = Money Supply

(٢) غير الحكومية .

M3 ليعبر عن : M2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطبق عليها إجمالي السيولة المحلية التي تتمتع بها الاقتصاد القومي.

M4 ليعبر عن M3 + الإضافة إلى الأصول والخصوم النقدية، لدى البنوك المتخصصة، ويسمى M1 ، M2 ، M3 المسح النقدي، اما M4 يسمى المسح المالي للسيولة الإجمالية.

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود وبين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع، وعموما معظم البنوك المركزية تستقر على M1، M2 بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ M1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول M1 في الاحصاءات المالية الدولية باعتبار أنه يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القوني بشكل مباشر.

١/١ القاعدة النقدية Monetary Base

حيث يرتبط عرض النقود بما يسمى بالقاعدة النقدية التي تعتبر النواة الأساسية لعرض النقود او النقود، وتتكون من النقد المتداول في يد الجمهور خارج الجهاز المصرفي، ومن الودائع الاحتياطية للبنوك طرف البنك المركزي، وتوصف القاعدة النقدية بمكوناتها بأنها نقود احتياطية Reserve Money أو النقود عالية النقدية وبالتالي فإن العوامل المؤثرة في القاعدة Height Powered Money تتلخص في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، واحتياطات البنوك التجارية سواء المتمثلة في ودائعها لدى البنك المركزي أو النقدية في حزائنها.

ومن ثم فغن التغيرات التي تطرأ على القاعدة النقدية لها تأثير مباشر على كمية النقود أي عرض النقود، وكل زيادة فيها لها مضاعف Multiplier ونفس الشيء في حالة الانخفاض (أثر انكماشي).

٢/١ مضاعف النقود :

حيث أن أي تغير في القاعدة النقدية يؤدي إلى اثر مضاعف، ومـــن ثـــم مفهوم مضاعف النقود، ويتم حسابه وتقديره على النحو التالي :

مضاعف النقود[١] = السيولة المحلية الإجمالية / القاعدة النقدية

ويمكن ان يعبر عنه أيضا باستخدام m2 على النحو التالي [٢]

$$\text{مضاعف للنقود m2} = \frac{I+C}{RD+BRS+BRE+C}$$

حيث أن C = نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى الودائع تحت الطلب.

RD = نسبة الاحتياطي القانوني في مواجهة الودائع تحت الطلب

RS = نسبة الاحتياطي القانوني في مواجهة الودائع الآجلة والادخارية.

B = نسبة الودائع الآجلة والادخارية من الودائع تحت الطلب.

RE = نسبة الاحتياطات الإضافية إلى الودائع الآجلة والادخارية وعمليـــا يمكن اختصار المعادلة السابقة لكن باستخدام m1 على النحو التالي :

$$m1 = \frac{I+C}{R+C}$$

حيث R= نسبة احتياطيات البنوك إلى الودائع تحت الطلب.

ولعل كل تلك الصور لمضاعف النقود تعني أن مضاعف النقود ومن ثـــم عرض النقود أو المعروض النقدي يتأثر بعدة عوامل هي :

١/٢/٢ مدى تفضيل الأفراد لحيازة النقود في شكل عملة أو في شكل ودائـــع

---

(١) وسائل الدفع الجارية + أشباه النقود (m4)

أنظر سيد عيسى، مرجع سابق ذكره مباشرة ص ٦

يمكن الرجوع إلي : أ: أحمد نصحي، آليات التضخم من خلال التوسع النقدي، ندوة آليات التضخم مرجع سابق، ص ٢٨٤

وهي عملية تتوقف على درجة الوعي المصرفي، وسعر الفائدة وانتشار فروع البنوك وغيرها.

٢/٢/١ نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والآجلة، وهي من أدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان وعرض النقود أو المعروض النقدي.

٢/٢/٣ نسبة الاحتياطي الإضافي الذي تفضل البنوك التجارية – أو تضطر إلى – الاحتفاظ بها، وتتأثر تلك النسبة بعوامل تتعلق بأدوات السياسة النقدية مثل فرض البنك المركزي علاوة على نسبتي الاحتياطي وسقوف ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود أو الائتمان، إلى جانب تأثرها بعوامل أخرى مثل مستوى النشاط الاقتصادي.

٢- البنك المركزي وعرض النقود :

البنك المركزي هو السلطة التنفيذية والمسئول عن السياسة النقدية بكل جوانبها وأدواتها، إلى جانب وظائفه المعروفة مثل قيامه بوظيفة بنك الحكومة، ولكن فينفس الوقت هو بنك الإصدار، وبنك البنوك.

والأهم أن التحليل السابق مباشرة يكاد يكون قد حدد بشكل كبير وعميق دور البنك المركزي في التأثير على عرض النقود والتحكم فيها بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة النقدية بل آلية البنك المركزي والأهداف التي يمكن أن يستخدمها في إدارة المعروض النقدي.

– فمن ناحية القاعدة النقدية يلاحظ، أن البنك المركزي الذي يصدر النقد المتداول وهو الذي يحدد نسبة الاحتياطي النقدي أو تكميشها، وزيادة

السيولة لدى البنوك يعنى زيادة الائتمان ونقصها يؤدي إلى تخفيض الائتمان والائتمان يخلق الودائع كما يخلقها النقد المتداول، وبالتالي يزداد عرض النقود أو المعروض النقدي أو لا يزداد حسب الأحوال وحسب ما يراه البنك المركزي ومن ثم التغيرات التي تطرأ على القاعدة النقدية، والتي مصدرها البنك المعروض النقدي.

وكل زيادة في القاعدة النقدية لها مضاعف (والانخفاض له أثر انكماشي) ومن ثم أثر مضاعف على عرض النقود أو المعروض النقدي.

- أما من ناحية مكونات مضاعف النقود، فيلاحظ أن البنك المركزي يملك نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والآجلة وهي من اهم أدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان والمعروض النقدي، بآثارها المضاعفة

ومن ناحية أخرى يملك التأثير على نسبة الاحتياطي الإضافي الذي تفضل البنوك التجارية ك- أو تضطر إلى - الاحتفاظ بها، حيث يمكن أن يفرض البنك المركزي علاوة على نسبتي الاحتياطي ويمكن أن يقرض سقوف ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان ومن ثم المعروض النقدي.

وعموما فإن البنك المركزي يملك غير ذلك لكثير من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر وتتحكم في عرض النقود مثل أداة سعر الخصم وسعر إعادة الخصم، وأداة السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النوعية، بل أنه يملك أداة الإغراء الأدبي والتأثير المعنوي على البنوك.

٣- البنوك التجارية وخلق النقود :

لعل من المعروف أن الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية هي تلقى الودائع بكل أنواعها (تعبئة المدخرات)، وتوظيف جزء كبير من تلك الودائـــع فـــي شكل قروض بكل أنواعها مع الاحتفاظ بجزأ من هذه الودائـــع فـــي شـــكل احتياطي نقدي، وتتابع تلك العملية وتكرارها يؤدي إلى مـــا يســـمى بخلـــق المنقود أو خلق الودائع عبر الجهاز المصرفي كله، ويحد فقـــط مـــن قـــدرة البنوك على إصدار حسابات الودائع، أي خلق الودائع إأي خلق النقود، هـــذه النسبة من الاحتياطي النقدي التي لابد أن تحتفظ بها البنوك لمواجهة طلبـــات الأفراد النقدية.

ولأن خلق النقود من قبل البنوك التجارية تمثل جزءا هاماً وكبـــيرا مـــن عرض النقود أو المعروض النقدي، فمن الضروري إيضـــاح دور البنـــوك التجارية في تغيير عرض النقود أو صناعة جزأ كبير من عرض النقود فـــي المجتمع.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال افتراض نظرية الصفـــوف فـــي الجـــهاز المصرفي، أي أن الجهاز المصرفي يتكون من البنك أ،ب،جـ،د ... وهكـــذا، وأن نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠% وأن أحد العملاء (س) دخل البنك وقـــام بإيداع مبلغ ١٠٠٠ جنيه.

فإن البنك (١) سيقوم بالتعامل مع هذه العملية على أساس أنه إذا لم يقـــم بمنح قروض إلى أفراد آخرين، وفي هذه الحالة سيكون العرض الكلي للنقـــود ثابتا، فإن كل الذي يحدث هو أن فردا استبدل مجموعة من العملات (نقـــود) بنوع آخر من النقود هو حساب الوديعة ويكون الوضع كالآتي في ميزانيـــة البنك (١) :

البنك التجاري (١)

خصوم			أصول
ح/ وديعة (تحت الطلب)	١٠٠٠	نقدا بالخزينة (احتياطي)	١٠٠٠

إلا ان الأمر لا يقف عند هذا الحد فالبنك لابد أن يوظف جزء من أمواله باعتباره بنك تجاري، والأفراد عادة لا يحضرون فجأة ويسحبون كل أموالهم فإذا قام العمل (س) بإيداع مبلغ في البنك ١٠٠٠ جنيه فإنه عادة لا يسحب في اليوم التالي بل يسحب ٢٠% من هذا المبلغ أي ٢٠٠ جنيه وبالتالي أصبح لدى البنك إمكانية إقراض ٨٠٠ جنيه وقد منح هذا المبلغ للعميل (ص) ويمكن تصوير هذا الوضع على النحو التالي :

البنك التجاري (١)

ح/ وديعة (تحت الطلب)	١٠٠٠	٢٠٠ احتياطي ٨٠٠ قروض

- في هذه الحالة قام البنك التجاري (١) بخلق ودائع في حدود ٨٠٠ جنيه (الودائع المشتقة).

- نفترض أن العميل (ص) الذي حصل على قروض ب ٨٠٠ جنيه قام بإيداعها بحسابه بالبنك التجاري (ب)، فإن البنك التجاري (ب) سيقوم بتكرار نفس العملية ويحتفظ ب ٢٠% احتياطي ويكون لديه استعداد لإقراض الباقي لعميل آخر (ع) ويكون الوضع كالتالي :

البنك التجاري (ب)

خصوم			أصول
ودائع تحت الطلب	٨٠٠	احتياطي	١٦٠
		قروض	١٤٠

وإذا قام العميل (ع) بإيداع مبلغ ٦٤٠ جنيه في حساب البنـــك التجـــاري (جـ) قام البنك التجاري (جـ) بالاحتفاظ بنسبة احتياطي قانوني ٢٠% وقـــام بإعطاء الباقي قروض للعميل (ل) فإن الوضع سيكون على النحو التالي فـــي ميزانية البنك التجاري (جـ).

أصول	البنك التجاري (جـ)		خصوم
١٢٨	احتياطي	٦٢٠	ودائع تحت الطلب
٥١٢	قروض		

ومنها يتضح أن البنك التجاري _جـ) استطاع خلق ودائع جديدة قدرهـــا ٥١٢ جنيها وهكذا .. تتكرر العملية في البنك الذي يلي البنك جـ .. الخ..

ويمكننا توضيح الصورة التي تتضاعف بها الودائع الجديدة لدى الجـــهاز المصرفي من خلال الجدول التالي :

خلق النقود (الودائع في الجهاز المصرفي

الودائع النقدية الجديدة التي تتسلمها البنوك		الاحتياطي النقدي المحتفظ به	نقود الودائع
البنك أ	١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠
البنك ب	٨٠٠	١٦٠	٦٤٠
البنك جـ	٦٤٠	١٢٨	٥١٢
البنك د	٥١٢	١٠٢,٤	٤٠٩,٦
بقية البنوك التالية	٢٠٤٨	٩٠٤,٦	١٦٣٨,٤
الإجمالي	٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠

وطبقا لهذا المثال تكون الزيادة الكلية في الودائع تحـــت الطلـــب هـــي ٥٠٠٠ جنيه، أي زيادة مبدئية أو أولية في الاحتياطي تؤدي إلى زيادة كليـــة في الودائع تحت الطلب ٥٠٠٠ جنيه لتستوعب هذه الزيـــادة المبدئيـــة فـــي الاحتياطي كاحتياطي قانوني.

ويمكن الوصول إلى نفس النتائج التفصيلية التي تم عرضها في خطوة واحدة أو خطوتين على الأكثر من خلال :

$$\text{مضاعف الودائع}^{(1)} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب = مضاعف الودائع × الوديعة الأولية (الاحتياطي الأولي).

وبتطبيق هذه المعادلات على الأرقام السابقة حيث يلاحظ أن الوديعة الأولية كانت ١٠٠٠ جنيه ونسبة الاحتياطي القانوني ٢٠% وبالتالي :

$$\text{مضاعف الودائع} = \frac{1}{20\%} \text{ ٥ مرات .}$$

الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب = ٥ × ١٠٠ = ٥٠٠٠ جنيه.

أي أن زيادة أولية في الودائع (الاحتياطي) مقدارها ١٠٠٠ أدت إلى زيادة كلية في الودائع تحت الطلب قيمتها ٥٠٠٠ جنيه.

ويمكن الوصول إلى نفس النتائج بمعادلة واحدة هي :

$$\text{الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب} = \frac{\text{الوديعة الأولية (الاحتياطي المبدئي)}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$\frac{1000}{20\%} = 5000$$

أي أن الجهاز المصرفي قادر على خلق نقود تعادل ٥٠٠٠ جنيه ويلاحظ من معادلة التغير الكلي في الودائع تحت الطلب، أن هذا التغير يرتبط طرديا بالتغير المبدئي في الاحتياطي (الوديعة الأولية) ويرتبط عكسيا

---

(١) يمكن تعريف مضاعف الودائع، بأنه عدد مرات تغير الودائع نتيجة تغير أولي في الوديعة الأولية (الاحتياطي المبدئي).

بنسبة الاحتياطي القانوني.

مثال (١) إذا كانت الزيادة المبدئية في الاحتياطي (الوديعة الأولية) ٢٠٠٠ ونسبة الاحتياطي القانوني ٢٠% فإن :

الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب = $\frac{١٠٠٠}{٢٠\%}$ ١٠٠٠

أي أن الجهاز المصرفي قادر على خلق نقود تساوي ١٠٠٠ جنيه

مثال (٢) إذا كان الاحتياطي القانوني ٤٠% وكانت الزيادة المبدئية في الاحتياطي (الوديعة الأولية) ٢٠٠٠ جنيه فإن

الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب $\frac{٢٠٠٠}{٤٠\%}$ ٥٠٠٠ جنيه

ويلاحظ في كل هذه الأمثلة والتحليلات التي تم ذكرها انه بما أن الودائع تحت الطلب تعتبر جزء من عرض النقود، وبما أن الأفراد لا يضيفون إلى أرصدتهم النقدية أثناء عمليات التوسع، فإن الزيادة الكلية في عرض النقود تساوي الزيادة لكلية في الودائع تحت الطلب.

ومعنى ذلك أن البنوك التجارية تلعب دورا رئيسيا في تغير عرض النقود، من خلال قدرتها على خلق النقود أو خلق الودائع، ولا يحد من قدرتها في هذا المجال إلا البنك المركزي بأدوات السياسة النقدية لتي يستخدمها لضبط إيقاع عرض النقود بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي وما إذا كان الاقتصاد القومي يعاني من حالة تضخم أو انكماش (كساد).

الفصل الثالث عشر

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

الفصل الثالث عشر

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

يبدو من المناسب استكمالاً للفصول الخاصة بمبادئ الاقتصاد الكلي أن يتم إعطاء فكرة مبسطة عن التجارة الدولية، من ناحية مفهومها وأهميتها.. بالنسبة للدول المختلفة، والفرق بينها وبين التجارة الداخلية، ونظريات التجارة الدولية ومعدل التبادل الدولى وميزان المدفوعات والسياسة التجارية بين الحماية والحرية كما يظهر من التحليل التالي :-

□. أولاً : مفهوم التجارة الدولية ومجالاتها International Trade

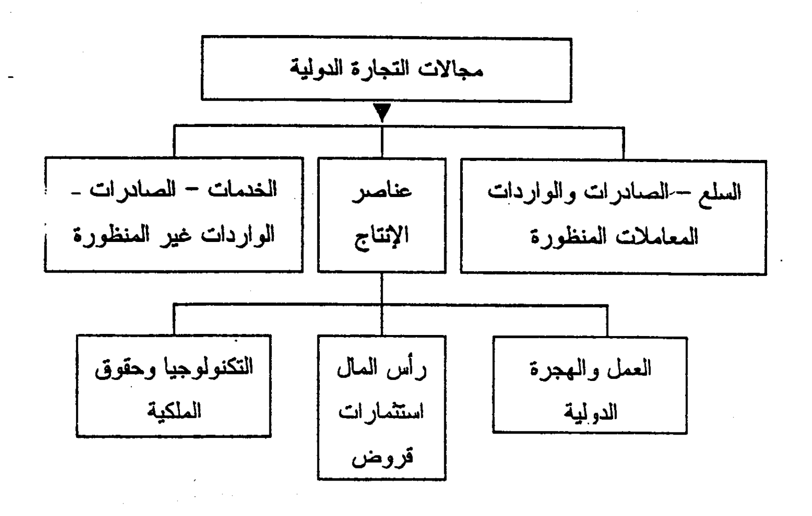
يقصد بالتجارة الدولية، بأنها مجموعة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا التي تتم عبر الحدود السياسية للدول المختلفة في العالم.

ومن الواضح أن التجارة الدولية تقوم على عملية تبادل أو هي بالتحديد عمليات تبادل تتم بين الدول وبعضها البعض وتشتمل على مجموعة كثيرة من المجالات يطلق عليها مجالات التجارة الدولية، فهي تشتمل على مبادلات سلعية سواء مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية او صناعية، استهلاكية أو رأسمالية ويطلق على تلك المجالات، المعاملات السلعية أو المعاملات المنظورة، وتكون صادرات بالنسبة للدول التي ترسلها، وواردات بالنسبة للدول التي تستقبلها وترصد فيما يسمى الميزان التجاري الذي يكون عن سجل وبيان يوضح فيه نتاج وقيم المعاملات السلعية أو المنظور، والمعاملات غير المنظورة، والأخيرة تعتبر الخدمات السياحية خير مثال لها فعندما تستقبل الدولة سياحا من الخارج في مثل تلك

الأحوال فإنه قيمة الخدمات السياحية المدفوعـــة تمثـل صـــادرات للدولـــة المستقبلية، وواردات بالنسبة للدولة المرسلة على كعكس المعاملات الســلعية في هذه الحالة، وتعتبر الخدمات معاملات غير منظـــورة بالنســبة للتجـــارة الدولية .

وتشمل عملية التبادل أيضا عناصر الإنتاج بين الـدول فالعمالـــة تمثـل عنصر إنتاج هام في التجارة الدولية بين الدول، وحركـــة الـــهجرة الدوليـــة كبيرة بين الدول في الوقت الحالي وتسمى انتقال بين الدول يعتبر مجالا مـــن مجالات التجارة الدولية بين الدولية.

وهكذا تتحدد مجالات التجارة الدولية ويمكن إيضاحها في الصورة التالية :



ثانياً : أهمية التجارة الدولية :

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الدولية وازدهارها جـــاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلـترا، - والتوسع في الاكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الاتصال، ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد فـــي الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجـــارة الدوليـــة وتضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلـــى المجموعـــة الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تـــبرز أهميـــة التجارة في النقاط التالية.

١- يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الدولية، لكانت الثـــورة الصناعية في أوربا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم الســـكان وذلك لأن دول غرب أوربا الكثيفة السكان في سكانها يحتـــاج الكثـــير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرهـــا التـــي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.

٢- زيادة معدل النمو الاقتصادي، عن طريق التخصص فـــي الســـلع التـــي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيـــادة الدخـــل القومـــي وزيـــادة الرفاهية.

٣- تعبر التجارة الدولية منفذا لتعريف فائض الإنتاج عـــن حاجـــة الســـوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع الســـوق المحلـــي استيعابه.

٤- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات، عن طريق الاستثمار المنـــى، واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

٥- القدرة على الاستعانة بالأيدى العاملة والخبرات الأجنبيـــة لإن تحقيــق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، من الأيـــدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

٦- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استمارات وخاصة في الـــدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والســلع الاســتثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

٧- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تــؤدي إلـــى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

٨- أن الدول النامية اعتمادها على التجارة الدولية، يعتبر اعتمـــاد أساســـي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير مـــن اســـتيراد رؤوس الأمـــوال والخبرة – والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لـدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدلو التي سبقت في مجال التنميـــة تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المـــواد الخـــام (الأوليـــة) وبالتالي مصدرا من مصادر العملات الأجنبية لها.

٩- ان التجارة الدولية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد فيا لـــدول التـــي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخـــرون (وعوامـــل إنتـــاج رؤوس أموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها، يمكن شرائها مـــن الخـــارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محلياً.

١٠- إن التجارة الدولية تسمح للمجتمع بأن يحصل على مزيد مـــن الســـلع والخدمات وبتكلفة أقل عن كان يحدث في غياب التجارة الدولية، أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الدولية، بين الدول يجـــب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهـــو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.

ومن المؤشرات الدالة على أهمية التجارة الدولية:

- المؤشر الخاص بإحصاءات التجارة الدولية.
- المؤشر الخاص بحجم السيولة الدولية.

◻. ثالثاً : *الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية :*

يلاحظ أن كل من التجارة الداخلية والتجارة الدولية يقومان على فكرة التبادل وهناك أطراف لهذا التبادل، والتجارة الداخلية تقوم على تبادل السلع والخدمات، والتجارة الدولية تقوم على نبادل السلع والخدمات بين الدول. ورغم ذلك هناك فروق واضحة بين التجارة الداخلية التي تحددها النظرية الاقتصادية في جوانبها المختلفة، والتجارة الدولية التي تحددها نظرية التجارة الدولية بجوانبها المختلفة.. وأهم هذه الفروق هي:-

١- صعوبة الانتقال بين عوامل الإنتاج بين الدول :

ففي التجارة الداخلية، عوامل الإنتاج تنتقل من مشروع إلى آخر ومن مكان إلى آخر لتبحث عن عائد أكبر، فالعمال إذا أرادوا أجور أعلى في إقليم داخل الدولة فإنهم ينتقلون إليه ويميل عرض العمل في الإقليم الأول إلى الانخفاض وترتفع الأجور فيه، وفي الاقليم الأخير يزداد عرض العمل وتنخفض الأجور فيه، وتصل إلى نقطة التوازن جديد كما أوضحت لنا نظرية العرض والطلب التي أوضحناها من قبل إلا أن انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المتعددة لا يتم بهذه السهولة فانتقال العمال من مكان إلى آخر لا يرتبط فقط باختلاف الأجور بين الدول بل يرتبط أيضا باختلاف اللغات والتقاليد الاجتماعية والروابط الوطنية العاطفية، وهذه العوامل غير الاقتصادية تحد كثيرا من حرية انتقال العمال وكذلك الأمر بالنسبة لانتقال رأس المال محركات رؤوس الأموال لا يحكمها فقط سعر الفائدة ولكن أيضا

الاضطرابات السياسية والاحتمالات الحروب كلها عوامل تحد من حرية انتقال رؤوس الأموال، ولكنها أمور تبرز الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية وأن الذي يحكم توجيهات كل منها عوامل مختلفة عن الأخرى.

٢- اختلاف الوحدات النقدية :

تتمتع كل دولة بوحدة نقدية للتعامل وقياس القيم تختلف عن غيرها من الوحدات النقدية للدول الأخرى، ووجهة هذا الاختلاف هو أن السلطات النقدية في كل دولة تخضع سياستها النقدية لما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وبالتالي فإن نتغير قيم العملات يؤدي إلى تغير في أسعار السوق بين عملات الدول وهذا الاختلاف في أسعار الصرف يؤثر بدوره على حجم التجارة وعلى انتقال البضائع بين الدول، فإن اختلاف الوحدات النقدية بين الدول ، يؤثر إذن على طبيعة التجارة بينهما ويميز بذلك بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

٣- اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية :

حيث ينقسم العالم إلى دول متباينة في نظمها السياسية ومن ثم يتبع ذلك اختلاف في النظم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تسود في هذه الدول، فهناك دول تتبع نظام الحرية الاقتصادية وابتعاد الحكومة عن التدخل، وهناك دول تتبع النظام الوصولي الذي تتحكم الدولة فيه في كل الأمور الاقتصادية، وهناك دول تتبع نظام الاقتصاد الموجه وما يتطلبه ذلك من تدخل كبير من الحكومة في النشاط الاقتصادي وترك جزء يعمل بحرية اقتصادية في إطار السياسة العامة للدولة.

ويتبع اختلاف هذه النظم اختلاف الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في كل نظام من تلك الأنظمة وتتفاوت نتيجة لذلك نظم الضرائب والتشريعات الجمركية والعمالية والقانونية والإدارية عموماً.

وكل هذا يؤدي في النهاية إلى اختلاف في نفقات إنتاج السلع وأداء الخدمات، وفي طبيعة السلع التي يتم إنتاجها، أو يتم استيرادها من الخدمات. وبالإضافة إلى كل هذا فإن تلك النظم تختلف فالأهداف فيها كل واحدة عن الأخرى وتتداخل الاعتبارات السياسية مع القيم والاعتبارات الاقتصادية ومن ثم فإن هذا البند يبرز الاختلاف بين التجارة الداخلية والنظرية التي تفسرها، وبين التجارة الدولية والنظريات التيس تفسرها مما يضيف بعدا جديدا للاختلاف بين التجارة الداخلية والتجازة الخارجية.

٤- الحدود السياسية :

فالتجارة الدولية تقف في وجهها الحدود السياسية التي تفصل كل بلد عن الآخر بمنظمة اجتماعية والاقتصادية وتقاليد، وعادات والقوانين التي تحكم التعامل فيه، عكس التجارة الداخلية التي لا تصطدم بكل ذلك ناهيك عن أن التجارة الداخلية طبقا لهذا العامل تختلف عن التجارة الدولية، حتي أن المبادلات في التجارة الداخلية لا تخرج عن الحدود السياسية بينما المقولات في نطاق التجارة الدولية تتعدى الحدود التجارة الداخلية وتخرج من الحدود السياسية للدول المشتركة في عمليات التجارة الدولية.

٥- الموارد البشرية والطبيعية :

فالتجارة الداخلية تقوم على أساس تخصص الأفراد نتيجة لاختلاف درجات الكفاية أو أنواع المبادرات التي يكتسبونها بينما لا تقوم التجارة الخارجية والدولية على أساس هذا العامل وحده فهناك عامل اختلاف آخر بالغ الأهمية يقوم بين البلاد والدول وهو الاختلاف النسبي في الهبات

الطبيعية التي وهبتها الطبيعة للبلاد في شكل اختلاف نسب توافـــر عوامــل الإنتاج فيها كالأرض وراس المال والقوى العاملة.

٦- مرحلة النمو الاقتصادى :

فالتجارة الدولية تقوم بين دول تمر بمراحل مـــن النمـــو الاقتصــــادي مختلفة كل الاختلاف. ففيها الدول الصناعية القديمة وفيها الدول النامية التـــي قطعت بنجاح شوطا طويلا نسبيا في عملية التنمية بدأته بعد الحرب العالميـــة الثانية مباشرة كالهند والصين وبلاد جنوب شرق آسيا، وفيـــها دول لازلـــت متخلفة لم تكن تبدأ بعد أول الطريق ولاشك أن العلاقات الاقتصاديـــة التـــي تقوم بين دول كهذه تتباين فيها درجات النمو الاقتصادي كـــل هـــذا التبـــاين تختلف – كما أن النظرية التي تفسرها أيضا تختلف عن مثيلتها داخا الدولـــة الواحدة وبالتالي تختلف التجارة الداخلية داخل الدولـــة الواحـــدة، والتجـــارة الدولية بين مجموعة من الدول.

وأخيرا كانت هذه أهم الفروق بين التجارة الداخلية التجـــارة الدوليـــة، بمعنى أدق الأسباب التي تجعل عدم انطباق النظرية التـــي تفســـر التجـــارة الداخلية، واختلافها عن النظرية التي تفسر التجارة الدولية بين الدول والتـــي لن يتسع المجال لمناقشتها حيث يمكن التعامل معها تفصيلا مع التقـــدم فـــي سنوات الدراسة لأنها دراسة متخصصة.

◘. رابعاً : نظريات التجارة الدولية :

تعاقبت نظريات التجارة الدولية منذ منتصف القرن الســـادس عشـــر، نظرية تلو الأخرى في محاولة متكاملة وليست متعارضة، لتفسير الأســـباب والأسس والدوافع التي يمكن أن تقوم عليها التجارة الدولية، وبالتالي المبـــادئ

التي يمكن أن تقوم علي أساسها التخصص وتقسيم العمل الدولي بمعنى البحث في سؤال أساسي هو لماذا تتخصص دولة معينة في إنتاج أنواع محدودة من السلع وتتبادلها مع دولة أخرى تتخصص بدورها في أنواع محدودة أخرى من السلع، ما هي الميزة التي تجعل دولة معينة تتميز في سلعة معينة دون الأخرى، وتتفوق بها على الدول الأخرى، وما هي الفوائد والجدوى من التجارة الدولية؟

وإذا كان تطور نظريات التجارة الدولية يبدأ بالنظرية التجارية او ما تسمى الميركانتيليه ١٥٠٠-١٧٥٠ أو مدرسة التجاريين الذين كشفوا لأول مرة عن مفهوم الميزان التجاري وكيفية تعظيم الصادرات والواردات [1]، إلا أن معظم المراجع العلمية المتخصصة في التجارة الدولية تشير إلى أن النظرية التقليدية التي تبدأ من نظرية آدم سميث ١٧٢٣- ١٧٩٠ المعروفة بنظرية التكاليف المطلقة أو الميزة المطلقة هي نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، التي يأتي تحليلها بشكل ملخص تباعا بعد نظرية آدم سميث على النحو التالي :

١- نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث Absolute Adventage

وقد نتناول نظرية المزايا المطلقة أو التكاليف المطلقة آدم سميث ١٧٢٣ - ١٧٩٠ في كتابة ثروة الأمم والتي وضعها في محاولته لتفسير قيام التجارة الدولية، والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول لقاء دخولها في التبادل الدولي والتخصص في إنتاج سلعة معينة وتبادلها مع دولة أخرى تنتج سلعة أخرى له ميزة مطلقة فيها.

---

(١) يستبعد من التحليل في هذه المجال نظرا لإنها كانت تدعوا إلى تقييد التجارة الدولية ولم تدعوا إلى تقدم ونمو التجارة الدولية.

وتقوم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث على أساس أن أي دولة تتمتع بميزة مطلقة في سلعة معينة أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من دولة أخرى بسبب وجود مزايا طبيعية أو مكتسبة فإن هذه الدول تنتج هذه السلعة التي لديها فيها ميزة مطلقة أي انخفاض في تكلفتها عن الدولة الأخرى مع دولة أخرى لها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة أخرى، حيث أن ذلك سيعود بفائدة اكبر على الدولتين بعد قيام التجارة الدولية من الأوضاع التي كانوا عليها قبل قيام التجارة الدولية.

وتقوم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث على افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط أي العالم يتكون من دولتين للتبسيط، وأن كل من الدولتين تنتج سلعتين فقط وأن تكاليف كل سلعة تقاس بعدد معين من ساعات العمل.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التطبيقي التالي :

الدول	تكلفة إنتاج السلعة س (ساعات العمل)	تكلفة إنتاج السلعة ص (ساعات العمل)
أ	١٠	٥
ب	٦	٨

ففي هذه الحالة يمكن أن تقوم التجارة الدولية على أساس :

- أن الدولة (أ) تتخصص في إنتاج السلعة (ص)
- وأن الدولة (ب) تتخصص في إنتاج السلعة (س)

ومعنى ذلك أن التكاليف المطلقة هي أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي هي السبب في قيام التجارة الدولية لدى نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث حيث أن التجارة الدولية متى قامت فإنها تتيح للطرفين محل التبادل الحصول على منافع اكبر من الوضع قبل قيام التجارة الدولية، فهي تعود بالفائدة على كافة الدول أطراف التبادل الدولي.

وبناء على ذلك نادى آدم سميث بأن الدولة التي تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج سلعة معينة عليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتقوم بتصديرها إلى الدولة الأخرى، وقد انتقدت نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث بعد ذلك لأنها افترضت حرية انتقال عناصر الإنتاج بمعيار أن ما ينطبق على التجارة الداخلية ينطبق على التجارة الدولية، حيث كانت تلك نظرية الميزة المطلقة بالفعل هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية ونحن نعلم أن هناك فروق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية، فيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج وغيرها من الاختلافات .

وقد أثارت نظرية آدم سميث حولها تساؤلات تحتاج لإجابة مثل ما:
لو أن أحد الدولتين لا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين تتمتع الدولة الأخرى بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين، فهل تقوم التجارة الدولية وللإجابة على هذا السؤال وغيره أدى إلى ظهور نظرية ريكاردو في التجارة الدولية.

٢- نظرية الميزة النسبية لريكاردو Comparative Advantage

وقد جاء ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) **بنظرية الميزة النسبية أو التكاليف النسبية في التجارة الدولية لتكون على النقيض عن ما جاء به آدم سميث في نظريته للميزة المطلقة وقد أقام ريكاردو نظريته في الميزة أو المزايا النسبية لتفسر قيام التجارة الدولية بين الدول والفوائد التي تعود عليها من ذلك، على أساس مبدأ التفوق النسبي أو الميزة النسبية الذي يعنى أن هناك دولة تنتج سلعا بتكاليف أقل بالمقارنة بتكاليف إنتاجها في دولة أخرى لها ميزة نسبية في سلعا أخرى ويمكن ان تنتجها بتكاليف نسبية أقل بالمقارنة بالدول الأخرى أو في نفس الدولة ويصبح من صالح تلك الدول أن تقوم التجارة الدولية والتبادل فيما بينها.**

وقامت نظرية الميزة النسبية على عدة فروض أساسية منها أن التجارة الدولية تتم بين دولتين وتنتج كل منهما سلعتين فقط، وأن عناصر الإنتاج تنتقل بحرية داخل كل دولة بينما توجد قيود عليها عند خروجها إلى دولة أخرى وأن التبادل يتم في صورة مقايضة وليست نقود وأن ساعات العمل هي وحدة القياس للتكاليف، وأن تكلفة الوحدة ثابتة مهما زادت عدد الوحدات المنتجة وعدم وجود أي عوائق طبيعية أو مصطنعة أمام التجارة الدولية، وأن المنافسة الكاملة هي التي تسود في أسواق السلع وعناصر الإنتاج وأن تكاليف نقل السلع مساوية لصفر من دولة أخرى أي أن التجارة الدولية تجد تفسيرا قويا لأسباب قيامها بين الدول في اختلاف التكاليف النسبية أو المزايا النسبية، وبالتالي ركز

ريكاردو على أنه إذا قامت التجارة الدولية على أساس الميزة النسبية، فإن ذلك سيساهم في زيادة الإنتاج وزيادة النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية بين الدول ومن ثم زيادة الرفاهه الاقتصادية لأفراد الدول المختلفة من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج للسلع محل التجارة الدولية وبالتالي انخفاض أسعارها وتمكين الأفراد من الحصول على المزيد منها في ظل اختلاف التكاليف النسبية للسلع القابلة للتجارة الدولية.

ويصبح منطوق نظرية الميزة النسبية لريكاردو يشير إلى أنه إذا كانت هناك دولة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة بالمقارنة بتكاليف إنتاجها في دولة أخرى أو في نفس الدولة فعليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتوجه مواردها إليها وفي نفس الوقت إذا كانت هناك دولة أخرى تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة أخرى تنتجها بتكاليف اقل بالمقارنة بالدول الأخرى أو في نفس الدولة فعليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتوجه مواردها إليها، وعلى الدولتان أن تتبادلان السلعتان التي تتمتع فيهما بميزة نسبية، وتقوم التجارة الدولية فيما بينهما على هذا الأساس حيث أن ذلك سيعود بالفائدة والعائد على كلا الدولتان وستحصلان على مكاسب أعلى من الوضع قبل قيام التجارة الدولية فيما بينها ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التالي :

الدولة	تكاليف إنتاج السلعتان مقاسة بساعات العمل المبذولة لإنتاج لوحدة الواحدة		التكلفة النسبية
	س	ص	
ا	٨٠	٩٠	٨/٩ أو ٨:٩
ب	١٢٠	١٠٠	٦/٥ أو ٦:٥
التكلفة النسبية	٤/٦ أو ٤:٦=٠,٧	٩/١٠ أو ٩:١٠=٠,٩	

يتضح من هذا الجدول أن الدولة (أ) تتفوق نسبيا على الدولة ب في إنتاج السلعة س حيث تنتج الوحدة من السلعة س بتكلفة ٨٠ ساعة عمل بينما تنتج السلعة ص بتكلفة قدرها ٩٠ ساعة عمل (معدل التبادل ٩:٨)[1] ومعنى ذلك أن تكلفة إنتاج السلعة س أقل من تكلفة السلعة ص بالنسبة لهذه الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن (ب) تتفوق نسبيا على الدولة (أ) في إنتاج السلعة ص فهي تنتج السلعة ص بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاج السلعة س فهي تنتج الوحدة من السلعة ص بتكلفة قدرها ١٠٠ ساعة عمل بينما تنتج الوحدة من السلعة س بتكلفة قدرها ١٢٠ ساعة عمل (معدل التبادل ٥:٦ قبل قيا التجارة الدولية بينما سيصبح ١٠٠٩ أو ٠,٩ في حالة المقارنة بين الدولتين) وهو لم يفعله ريكاردو.

ومن هذا المنطلق على الدول أ أن تتخصص في إنتاج السلعة س والدولة (ب) تتخصص في إنتاج السلعة (ص) وأن تتبادل الدولتان السلعتين بينهما ويكون نتيجة التخصص والتبادل الدولي على النحو التالي:

أنه بدلا من أن تنتج الدولة (أ) وحدة من السلعة ص بتكلفة ٩٠ ساعة عمل يمكنها بتخصصها في إنتاج السلعة س أن تنتج وحدة إضافية من س بتكلفة قدرها ٨٠ فقط وتصدر هذه السلعة إلى الدول (ب) مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة (ص)، وفي هذه الحالة تكون الدولة (ا) وفرت ١٠ ساعات عمل ويعتبر ذلك مكسبا من التجارة الدولية والتخصص والتبادل الدولي.

وبالنسبة للدولة (ب) فبدلا من أن تنتج وحدة من السلعة س بتكلفة ١٢٠، فإنه يمكنها بتخصصها في إنتاج السلعة ص أن تنتج وحدة إضافية من

(١) رغم أن الدولة (أ) تنتج السلعتان بتكلفة مطلقة أقل من الدول (ب) وهذا يثبت عدم صحة نظرية الميزة لآدم سميث.

السلعة ص بتكلفة ١٠٠ ساعة عمل وتستبدلها بوحدة إضافية من السلعة س من إنتاج الدول (أ) وتكون نتيجة ذلك توفير الدولة (ب) ٢٠ ساعة عمل وبذلك يؤدي التجارة الدولية والتخصص الدولي إلى مكسب أكبر لكل من الدولتين (ا) ، (ب) .

ويلاحظ أن التجارة الدولية قامت بسبب الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج داخل الدولتين ففي الدولة (أ) كانت نسبة تكلفة إنتاج السلعة س إلى السلعة ص ٨٩% بينما في الدولة (ب) كانت هذه النسبة هي ١٢٠% ولولا هذا الاختلاف في التكاليف النسبية لما قامت التجارة الدولية حيث لو كانت هذه النسبة واحدة فلن تتحقق مكاسب من التجارة الدولية.

ومن ثم يمكن القول أن السبب في التجارة الدولية هو اختلاف التكاليف النسبية، واستمرار هذا الاختلاف يؤدي إلى استمرار التجارة الدولية فيما بين الدول، وبالتالي فإن التجارة الدولية لا تحكمها الميزة المطلقة أو التكاليف المطلقة كما كان يشير آدم سميث بدليل أن الدولة (أ) كانت تتمتع بتكلفة مطلقة في السلعتين، ومن ثم الدافع لقيام التجارة الدولية هنا هو اختلاف التكاليف النسبية بين الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى ان نظرية الميزة النسبية لا تخلو من النقد فهي تفترض مثلا أن تكلفة الوحدة المنتجة ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الكميات المنتجة وليس شرطا أن يكون الوضع كذلك بل ثبت فيما بعد أن النظرية صحيحة في ظل كل أوضاع تكلفة الوحدة وافترضت نظرية ريكاردو أن العمل هو المقياس الوحيد للتكلفة ولكن من المعروف أن تكلفة إنتاج الوحدة تشمل بنود اكثر من تكلفة العمل حيث تدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج أخرى مثل رأس المال والأرض والتنظيم والعوائد التي تحصل عليها هذه العناصر تعتبر بنود تكلفة داخلة في إنتاج السلعة.

ومن هنا ظهرت نظريات أخرى مثل نظريـــة القيـــم الدوليـــة لجـــون ستيوارت ميل ومارشال التي فرقت بين معدل التبادل الداخلي ومعدل التبــادل الدولي بينما لم يفرق ريكاردو بين المعدلين (أي المقارنة التي أشرنا إليها في أسفل الجدول السابق) ولكن الأهم في هذه النظريات هي نظريـــة هيكشـــر – أولين التي من الواجب الإشارة غليها لأنها تفسر لنا لماذا تختلـــف التكـــاليف النسبية بين الدول المختلفة بينما لم تستطع كنظرية ريتاردو تفسير ذلك بـــل حددت لنا فقط متى تقوم التجارة الدولية بين الدول فقط.

٣- نظرية أسعار ونسب عناصر الإنتاج لهيكشر – أولين

جاءت نظرية عناصر الإنتاج لهيكشر – أولين لتجيب على سؤال هـــام لم تجب عليه نظرية ريكاردو، وهو لماذا تختلف التكاليف النسبية للسلع بيـــن الدول؟ وتسمى تلك النظرية بالنظرية الســـويدية نســـبة إلـــى الاقتصاديـــان السويدان هيكشر – أولين[1] وبالتالي فإن نظرية أســـعار ونســـب عنـــاصر الإنتاج لهيكشر – أولين قامت بتفسير قيام التجـــارة الدوليـــة علـــى أســـاس "اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتـــاج بيـــن الـــدول المختلفـــة، وبالتالي يكون هو ذلك المصدر الذي يؤدي إلى اختلاف التكـــاليف النســـبية. وبالتالي تقوم التجارة الدولية بسبب الاختلاف في الوفرة النســـبية لعنـــاصر الإنتاج في الدول المختلفة.

ومعنى ذلك فإن لكل دولة سيكون لها منحنى إمكانيات إنتـــاج يختلـــف عن منحنى إمكانيات الإنتاج في الدول الأخرى وتقوم تلـــك النظريـــة علـــى افتراضات عديدة منها وجود دولتين وعنصرين للإنتاج، وأن دالـــة الإنتـــاج

---

(١) الأستاذ وتلميذه. حيث قام برتل اولين بإصدار مؤلفه في التجارة الدولية وأشار فيه إلـــى أن كتابه أوضح كثير من القضايا التي تفسر مقال أستاذه هيكشر الذي نشر ١٩١٩ وظل في طي النسيان حتى ترجم إلى الإنجليزية عام ١٩٥٠.

دالة خطية من الدرجة الأولى وسوق السلع وسوق عناصر الإنتاج، سوق منافسة كاملة، وعناصر الإنتاج متساوية في النوعية، وعناصر الإنتاج متوافرة بنسب محدودة فقط، ومتنافسة فيما بينها أي يمكن إحلالها محل الأخرى، ودالة الإنتاج مختلفة بين السلعتين، ولا تغيير في نسب استخدام عناصر الإنتاج وأن تدفق السلع بين الدولتين يتم بحرية وبدون تكاليف نقل، بينما لا يسمح بتدفق عناصر الإنتاج بين الدولتين وعدم وجود التخصص المطلق في إنتاج السلعتين أي أنه بعد قيام التجارة الدولية سيظل كل بلد ينتج كلا من السلعتين بمقادير معينة ونوضح النظرية السويدية الوضع التالي :

الدولة (أ)	الدولة (ب)
تتميز بوفرة نسبية لعنصر رأس المال بالمقارنة بالدولة (ب) أي أن $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ في الدولة (أ) اكبر من $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ في الدولة (ب) وهذا يعنى أن الدولة (ا) تتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال أي كثيفة عنصر رأس المال	تتميز بوفرة نسبية لعنصر العمل بالمقارنة بالدولة (أ) أي أن $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ في الدولة (ب) أصغر من نسبة $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ في الدولة (أ) وهذا يعني أن الدولة (ب) تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل أي كثيفة العمل
إذن تنتج سلعا كثيفة رأس المال مثل السلع الصناعية أو سلع مثل الحديد.	إذن تنتج سلعا كثيفة العمل مثل السلع الزراعية أو سلعة مثل المنسوجات

وعلى الدولتان أن تتبادل السلعتان من خلال التجارة الدولية حيث ستحدد أسعار السلع وهنا يمكن القول أن تدفق التجارة الدولية بين الدولتين سيحدده معدل الأسعار النسبية للسلع أي التكاليف النسبية بافتراض وجود المنافسة الكاملة لأن الدولة (أ) طالما لديها وفرة في عنصر رأس المال فستتخصص في السلع التي تستوعب المزيد من عنصر راس المال مثل الحديد والصلب وسيستخدم عنصر رأس المال بكثافة، وبالتالي ستنخفض

تكاليف الإنتاج بسبب وفرة عنصر رأس المال في البلد (أ) ومعنى ذلك أن سعر الحديد في (أ) سيكون أقل من سعره في الدولة (ب) والعكس بالنسبة لسلعة المنسوجات في الدولة (ب) التي تستخدم وحدات العمل بكثافة نسبية أعلى في صناعة المنسوجات وبالتالي فإن الدولة (ب) ستتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها ستكون أقدر على إنتاجها بأسعار نسبية أرخص من الأسعار التي تنتج فيها الدولة(أ).

والنتيجة الهامة من هذا التحليل أنه بسبب اختلاف نسبة وفرة أو توفر عناصر الإنتاج في الدولتين، فإن ذلك أدى ويؤدي إلى اختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدولتين ولكل سلعة وبالتالي ستقوم التجارة الدولية بين الدولتين على هذا الأساس. وسيتغير بالتالي معدل التبادل الدولي بينهما.

وينتج عن ذلك عدة آثار إيجابية هي :

- سيزداد الإنتاج في كلا الدولتين بعد قيام التجارة الدولية.
- سيزداد الاستهلاك من كل سلعة تم التخصص فيها وقد يرتفع الاستهلاك في كلا من السلعتين نظرا لزيادة النمو الاقتصادي.
- أما الأثر على الأسعار، فإن السلعة المصدرة سيرتفع سعرها بزيادة الطلب عليها، وأن السلعة المستوردة سينخفض سعرها لزيادة عرض الواردات منها إلى أن يحدث التوازن .
- أما الأثر على تدفق السلع فالسلع التي يعتمد إنتاجها على العنصر الوفير سوف تصدر إلى الخارج بينما السلعة التي تعتمد فى إنتاجها على العنصر النادر نسبيا فسوف تستورد أي يتم استيرادها.

- أما الأثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية، فكلا الدولتين ستحقق زيادة في الرفاهية الاقتصادية، إذا قسنا الرفاهية الاقتصادية بمستوى الاستهلاك في الدولتين بعد قيام التجارة الدولية.

ومن الملاحظ أن هذه النظرية تكشف عن ان انتقال السلع بين الدول هو البديل لانتقال عناصر الإنتاج، حيث أن الأخيرة تواجه صعوبات متعددة، وبالتالي اصبح البديل هنا هو انتقال السلع عبر الحدود بدلا من انتقال عناصر الإنتاج، حيث تسعى السلع في هذه الحالة إلى أسعار أعلى بدلا من أن تنتقل عناصر الإنتاج سعيا وراء عائد أعلى.

ومن ناحية اخرى فإن تلك النظرية تشير إلى أن تخصص الدولة في سلعة معينة والتوسع في إنتاجها يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة، إلا أن انخفاض تكلفة الوحدة يعني في نفس الوقت أيضا، ارتفاع إنتاجية عنصر الإنتاج وبالتالي دخول عناصر الإنتاج مع ملاحظة أن هذه النظرية غاب عنها أيضا تكاليف نقل السلعة، ومدى ثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة.

ولا يخفى ما يمكن أن تسببه هذه العوامل وغيرها من تأثير على التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة.

❏. *خامسا : معدل التبادل الدولي* Terms of Trade

يلاحظ في التحليلات السابقة أننا أكثر من مرة، أشرنا إلى معدل التبادل الدولي Terms of Trade فما المقصود بهذا المفهوم في التجارة الدولية.

فمعدل التبادل لدولي يشير إلى سعر التبادل الدولي أي هو عبارة عن سعر الصادرات منسوبا إلى سعر الواردات.

ويستخدم هذا المفهوم في توضيح اتجاه الأسعار النسبية للتجارة الدولية لاقتصاد معين وبالتالي معرفة مدى الخسارة او المكسب والاستفادة من التجارة الدولية بسبب التغير في أسعار الصادرات والواردات.

وبما ان الدولة أو الاقتصاد القومي، قد يصدر مجموعة كبيرة من السلع وتستورد أيضا مجموعة كبيرة من السلع، فإن قياس معدل التبادل الدولي يستعيض عن أسعار السلع المصدرة والمستوردة بإيجاد رقم قياسي لكل من أسعار الصادرات وأسعار الواردات وبالتالي قياس معدل التبادل الدولي على النحو التالي :

$$\text{معدل التبادل الدولي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

وفيما يلي حالة تطبيقية توضح كيفية قياس معدل التبادل الدولي وتوضيح دلالته، حيث يعبر الجدول عن أسعار الصادرات والواردات في اقتصاد معين.

السنوات	سعر الصادرات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الصادرات ١٩٩٦ = ١٠٠	سعر الواردات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الواردات ١٩٩٦=١٠٠	معدل التبادل الدولي
١٩٩٦	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٧	٦٠	١٢٠	٥٥	١١٠	١٠٩
١٩٩٨	٦٥	١٣٠	٦٢	١٢٤	١٠٥
١٩٩٩	٧٠	١٤٠	٦٨	١٣٦	١٠٣
٢٠٠٠	٨٠	١٦٠	٧٥	١٥٠	١٠٧

وتشير الحالة أن معدل التبادل الدولي لهذا الاقتصاد مرتفع ويحقق مكاسب من التجارة الدولية، رغم أن الارتفاع متذبذب، إلا أنه لا يلاقي

خسارة أو خسائر من دخوله التجارة الدولية بل أنه مستفيد إذا ما قورن بالاقتصاد الذي يتعامل معه.

وعموما فإن دلالة معدل التبادل الدولي تشير إلى ما يلي :

١- أن معدل التبادل الدولي يبين ما إذا كان هناك مكسب أو خسارة من التجارة الدولية.

٢- قد يكون معدل التبادل الدولي في صالح الدولة أو الاقتصاد القومي عندما ترتفع أسعار الصادرات بنسبة اكبر من أسعار الواردات ويكون اكبر من ١٠٠ بعد سنة الأساس ويرتفع طرديا مع الزمن.

٣- يكون معدل التبادل الدولي في غير صالح الدولة أو الاقتصاد القومي عندما ترتفع أسعار الواردات بنسبة اكبر من أسعار الصادرات، أي لا ترتفع أسعار الصادرات بنفس نسبة ارتفاع الواردات ويكون اقل من ١٠٠ بعد سنة الأساس ويظل معدل التبادل الدولي في انخفاض وتناقص باستمرار مع مرور الزمن.

وقد لوحظ من فترة طويلة أن معدل التبادل الدولي بين السلع الصناعية والسلع الأولية يميل في المدى الطويل إلى الاتجاه في غير صالح الدول النامية والمتخلفة التي تنتج السلع الأولية وفي صالح الدول المتقدمة التي تنتج السلع الصناعية، وهي قضية سيكون لها وقع كبير في القرن الحادي والعشرين في عصر العولمة إلا أنه ليس المجال لبحث أسبابها وكيفية علاجها فلذلك أماكن أخرى ومواقع أخرى.

▢ سادسا : ميزان المدفوعات وأوضاعه :

يمكن القول أن السياسة التجارية أي أن كان نوعها، او أدواتها، تبنى على الأوضاع التي يكون عليها ميزان المدفوعات في أي دولة، واتجاهات

السياسة التجارية تتحدد بناء على تلك الأوضاع، ومن ناحيــة أخــرى فــإن السياسة التجارية الدولية تنعكس على ميزان المدفوعات في كل دولة، وتبنــي أي نوع أو نموذج من السياسات التجارية يكون له مبرراته وأهدافه وأدواتــه المرتبطة بالأوضاع التي يكون عليها ميزان المدفوعات لأي دولة.

ومن هذا المدخل يصبح من الضروري أن نتذكر ونتنـــاول بـــالتحليل المناسب ميزان المدفوعات مـــن ناحيـــة المفـــهوم والتقسـيمات أو الـــهيكل والأوضاع التي يكون عليها ميزان المدفوعات وذلك كما يزهر من التحليـــل التالي :

١- التعريف بميزان المدفوعات :

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحـد، وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن "ســـجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العـــالم الخـــارجي، بيـــن المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، جرت العـــادة على أن تكون سنة".

ويلاحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية :

١/١ أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور ي شـــكل حساب ذو جانبين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات مـــن العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعـــالم الخارجي.

٢/١ يتم القيد في هذا السجل من خـــلال طريقـــة القيـــد المـــزدوج، المعروضة في نظرية المحاسبة، ويحدث نتيجة لذلك ما يســـمى ببنود الموازنة أو الشكلى لميزان المدفوعات، ويتـــم ذلـــك مـــن

خلال ما يسمى ببنود الموازنة أو التسوية التي تقفل رصيد المعاملات الأصلية الفعلية أو الحقيقية المستقلة، إقفالا حسابيا وهو يختلف عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يفرق بين البنود المستقلة وبنود الموازنة أو التسوية، فالأولى أي البنود المستقلة تعبر عن المعاملات الأصلية، أي الحقيقية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وانعكاسه على العالم الخارجي وهي تتم بصرف النظر عن أوضاع ميزان المدفوعات، أما بنود الموازنة او التسوية فهي تلك التي تتم نتيجة لوضع ميزان المدفوعات وبهدف تصحيح هذا الوضع وبالتالي فقد تكون البنود المستقلة المدينة أكبر من البنود المستقلة الدائنة والعكس صحيح، وهنا يظهر ميزان المدفوعات (رصيد) عجزا أو فائضا قبل التسوية وهو المنظور الاقتصادي والوضع الأخير يقتضى وجود بنود الموازنة أو التسوية الحسابية لسد الثغرة بين البنود المستقلة المدينة أو الدائنة والأخير هو المنظور المحاسبي.

٣/١ يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين فالمقيمون هم الأفراد او المؤسسات الذين تدوم اقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم، مثل وجود شخصا اجنبيا يقيم في مصر بصفة دائمة ويمارس نشاطا اقتصاديا مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزء لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها.

أما غير المقيمون، فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة، مثل السائحين والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة والهجرة المؤقتة للعمالة، وكل هؤلاء

تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات التي ينتمون إليها وجاءوا منها، فالسائح الإنجليزى في مصر هو مقيم بالنسبة لبريطانيا وغير مقيم بالنسبة لمصر.

والقاعدة العامة والهامة في هذا المجال هي أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تقيد في الجانب الدائن، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين.

فإذا قام مصري بتصدير ملابس جاهز للولايات المتحدة الأمريكية فإن معنى ذلك سيعرض المستورد الأمريكي دولارات أمريكية ويطلب جنيه مصرى وبالتالي تقيد هذه العملية في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات المصري. وهكذا فميزان المدفوعات إذن يعبر عن المعاملات التي تعبر عن عرض للصرف الأجنبي (صادرات) أو تعبر عن طلب لهذا الصرف الأجنبي (واردات) ولذلك يعبر الاختلال بين عرض وطلب الصرف الأجنبي، عن الاختلال في ميزان المدفوعات.

٤/١ أن ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي، سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

٢- هيكل ومكونات ميزان المدفوعات :

يشير مفهوم المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي وتسجيلها في ميزان المدفوعات، أن هناك بنود معينة يتكون منها ميزان المدفوعات ويطلق عليها أقسام المدفوعات ويمكن تقسيمها لأغراض التحليل إلى ثلاثة أقسام أو ثلاثة موازين.

٢/١ ميزان العمليات الجارية :

ويشمل كافة المعاملات التي تترتب على الإنتاج الجاري أو التي تؤثر على هذا الإنتاج، في نفس الفترة ولها صفة الدورية ويطلق عليه البعض حساب التجارة، ويتكون بدوره من (حسابين) فرعيين هما :

٢/١/١ الميزان التجاري :

وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع (عينية) وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية، مثل السلع الزراعية والصناعية[1].

٢/١/٢ ميزان الخدمات :

وتسجل فيه كل المعاملات غير المنظورة او غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوى على الصادرات والواردات الخدمية، مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتامين والخدمات التعليمية والصحية.

٢/٢ ميزان التحويلات :

ويشمل التحويلات من العاملين بالخارج والهدايا والمنح والمساهمات والتعويضات، وكلها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها والجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي دخلت غليها، أي يشمل على كل المبادلات دون مقابل ويعتبر ضمن حساب التحويلات صادرات الذهب وواردات الذهب.

---

(١) يدخل الذهب في الميزان التجاري إذا كان سلعة تدخل في الصناعة او غيرها ويدخل الذهب في ميزان العمليات الرأسمالية كبند من بنود الموازنة. والتسوية أي تسوية المعاملات الدولية، وتصحيح لأوضاع ميزان المدفوعات، إذا اظهر الميزان عجزا.

٣/٢ ميزان العمليات الرأسمالية :

ويطلق عليه ميزان أو حساب رأس المال، حيث يشمل الاستثمارات، والقروض والتغيرات في الأصول المملوكة لمقيموا الدولة والتغيرات في الأصول المملوكة للأجانب، وهي بنود تؤثر في الدائنية والمديونية للدولة دون ان يكون لها علاقة بالإنتاج كفي الفترة الجارية ولا تؤثر فيها، وإن كان لها علاقة بالإنتاج فتكون في فترة لاحقة أو سابقة.

وتفاصيله يمكن أن تكون متحصلات تقيد في الجانب الدائن، وأهمها شراء الأجانب للعقارات وشراء الأجانب لأسهم الشركات وتملك الأجانب لودائع لدى البنوك الوطنية ثم القروض الأجنبية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكلها تسجل في الجانب الدائن، اما المدفوعات التي تسجل في الجانب المدين، تشمل شراء المواطنين المحليين، العقارات في الدول الأجنبية، وشراء أسهم الشركات الأجنبية وتملك الودائع لدى البنوك الأجنبية، وإعطاء قروض قصيرة الأجل، للدول الأجنبية.

ويشير البعض إلى أن ميزان المدفوعات يمكن أن يتكون من ميزانين فقط أو من قسمين رئيسيين هما :

القسم الأول : ميزان العمليات الجارية (الميزان كالتجاري + ميزان الخدمات). والتحويلات.

القسم الثاني : ميزان العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال).

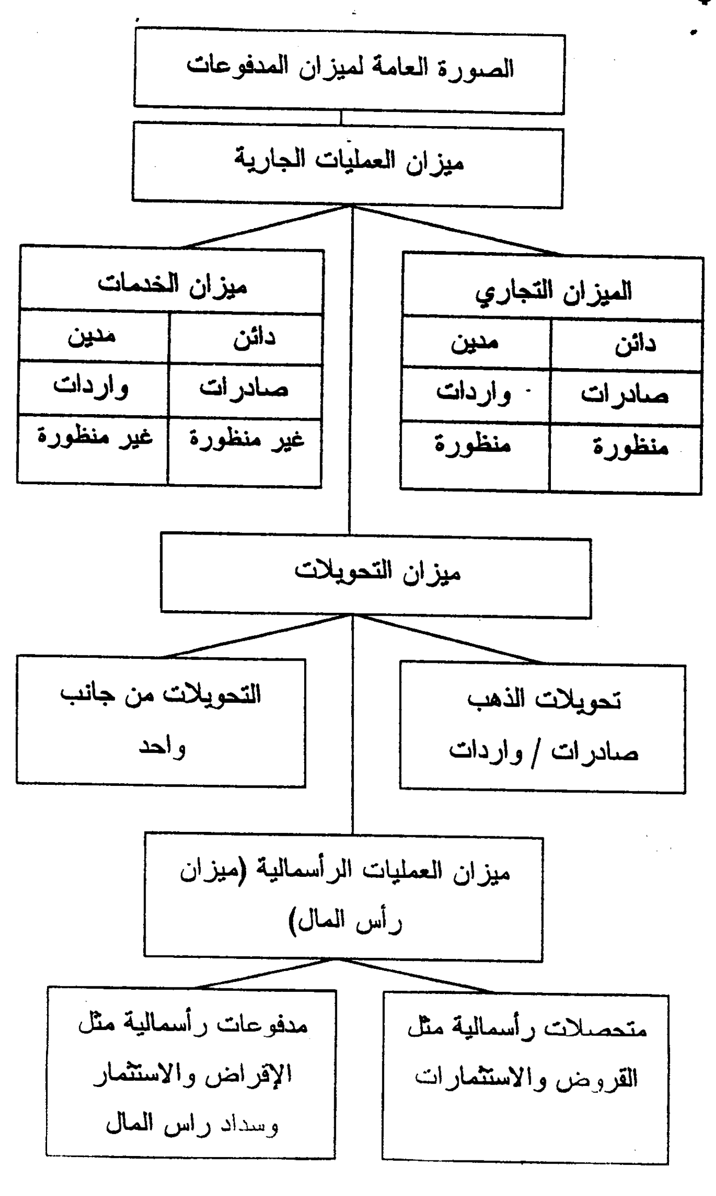
وقد يرى البعض الآخر أن يكون القسمين على النحو التالي :

القسم الأول : ميزان العمليات الجارية .

القسم الثاني : ميزان العمليات الرأسمالية متضمنا التحويلات.

ولعل تغير النظرة يرجع إلى الهدف من التقدير والحساب والتحليل وكل تقسيم صحيح لا يغير من الصورة العامة لميزان المدفوعات، حيث من

الضروري أن نتذكر ونضع في الأذهان هذه الصورة العامة وهـــو الأهـــم، والتي يمكن يظهرها الشكل التالي على النحو التالي :



٣- تصوير ميزان المدفوعات :

لأغراض التبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن تصويـــر مـــيزان المدفوعات بأقسامه المختلفة على النحو التالي : .

الميزان / الحساب	مدين	دائن	الرصيد عجز / فائض (-) (+)
(١) ميزان العمليات الجارية			
١/١ الميزان التجاري			
• الصادرات السلعية			
• الواردات السلعية		×	
٢/١ ميزان الخدمات	×		
• الصادرات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الخ للأجانب)		×	(-) ، (+)
• الواردات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الـــخ للأجانب)	×		
رصيد ميزان الخدمات		×	(-) ، (+)
رصيد ميزان العمليات الجارية	×		(-) ، (+)
٢- ميزان التحويلات			
١/٢ صادرات وواردات الذهب	×		
٢/٢ التحويلات من جانب واحد.			
• تحويلات من الخارج			
• تحويلات إلى الخارج	×	×	
رصيد ميزان التحويلات			(-) ، (+)
رصيد ميزان العمليات الجارية والتحويلات			(-) ، (+)
٣- ميزان العمليات الرأسمالية			
• قروض واستثمارات من الخارج وغيرها طويلـــــة الأجل.	×		(-) ، (+)
• إقراض واســــتثمارات للخـــارج وغيرهـــا طويلة الأجل.			(-) ، (+)
الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.			
ثم تأتي السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى	×	×	×

وتستخدم بنود تسوية أو موازنة لاغراض حسابية، والرصيد إذا كـــان عجز يسوي ببنود موازنة اهمها نقص رصيد الذهب أو حقوق سحب خاصـــة من صندوق النقد الدولي، أو قروض قصيرة الأجل وانعكس بالنسبة لحالــــة الفائض.

٤- أوضاع أو حالات ميزان المدفوعات :

تشير أوضاع وحالات ميزان المدفوعات في أي دولــــة ان الرصيـد النهائي من البنود المستقلة، أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة مـــن الحالات التالية :

١/٤ حالة التوازن في ميزان المدفوعات :

وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات التجارية المنفـــذة قـد نفـذت بفاعلية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث بالتالي تحقيـــق هدف التوازن مع العالم الخارجي أو هدف التوازن الخـــارجي الـذي مـــن الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقا من التوازن الداخلـــي للاقتصـــاد القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيـــها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

٢/٤ حالة الفائض في ميدان المدفوعات :

وهنا يكون الرصيد بالموجب أي أن المتحصلات من العالم الخـــارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، وفي هذه الحالة تكون بنـود الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حالة الفـــائض فـــي مـــيزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة (والسياســـات الاقتصادية الأخرى) لم تنجـــح فـــي تحقيـــق هـــدف التـــوازن

الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غـــير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخل البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء مـن مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتـــاج حاجـات أفراد، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني نحقق مســـتوى معيشة اقل ومستوى رفاهة اقتصادية أقل مما كـــان يمكـن ان يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون افضل لهذه الدولـة، أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفـائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية، نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فإن حالة الفائض هي أقـــل خطـورة بكثير من حالة العجز، لكن على السياسة التجاريـــة المتبعـــة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مســـتويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حالة الفائض تعنى وجـــود أمـوال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القـروض للدول الأخرى مقابل سعر الفائدة كعائد على الاستثمار، أو منـــح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير، والأهم العـلاج في الأجل الطويل[١].

٣/٤ حالة العجز في ميزان المدفوعات :

وهنا يكون الرصيد بالسالب، أي أن المتحصلات من العالم الخـــارجي أقل من المدفوعات للعالم الخارجي أي أن المدفوعـــات تكـون أكـبر مـن المتحصلات، وهنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنـــة والأهـم أن حالـة

(١) على سبيل المثال أثيرت في مصر في النصف الثاني من التسعينات مشكلة إدارة الفائض فى ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي الكبير الذي بلغ ١٨,٥ مليار دولار على مدى اكـثر من خمس سنوات بشكل تراكمي.

العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة (والسياسات الاقتصادية الأخرى) لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي وحالة العجز هي الأخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير من دول العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يعنى أن الدولة تعيش في مستوى معيشة أعلى مما تستحقه فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح بها قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل أن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية [1]، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن ان زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ، يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية، وزيادة البطالة، بالتالي يسبب ذلك الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات الاقتصادية.

ولذلك وجب على القائمين على السياسة التجارية الدولية البحث في تصمم السياسة التجارية الملائمة التي تعالج حالة العجز في ميزان المدفوعات حتى تعود حالة التوازن.

▫. سابعا : السياسات التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات :

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، يصبح على صانعي السياسة التجارية (والسياسة الاقتصادية) البحث بشكل جدي في تصميم السياسة

(١) خاصة مع ربط ذلك بان رصيد الذهب والعملات الأجنبية لدى الدول يقل ويؤثر على إصدار العملة، وبالتالي يرفع الأسعار المحلية مما يؤثر بالسالب على هدف استقرار الأسعار والاستقرار الاقتصادى.

التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالي :

١- أن هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات، فالعجز في الميزان التجاري إذا وجد هو الأخطر لأنه يعبر عن اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، يجب العمل على القضاء عليه، لأنه مرتبط باختلال هيكلي في الاقتصاد القومي، واختلال في أداء، ومن ثم يجب العمل على وضع الاستراتيجية الملائمة لزيادة الصادرات السلعية وترشيد الواردات السلعية، وقد ثبت من التجارب الأكثر ملائمة في هذا المجال.

٢- يجب البحث في الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديدا واضحا، وسبب العجز قد يكون أحد الأمور التالية:

١/٢ انخفاض كمية الصادرات مع ثبات كمية الواردات.

٢/٢ ارتفاع كمية الواردات مع بقاء كمية الصادرات كما هي ثابتة.

٣/٢ تغير كل من كمية الصادرات والواردات بحيث تبقى كمية الواردات دائما اكبر من كمية الصادرات.

٤/٢ أن تبقى الكميات ثابتة ولكن تتغير أسعار الصادرات والواردات بحيث تتغير الأسعار النسبية للواردات والصادرات، مما يؤدي إلى منا يسمى بتدهور معدلات التبادل.

٥/٣ تتغير الأسعار النسبية للصادرات والـــواردات، وكذلـك تتغــير الكميات، بحيث يستمر ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمــات عن قيمة الصادرات.

٦/٢ وعموما قد تزداد كمية وقيمة الـــواردات علـــى كميـــة وقيمـــة الصادرات بسبب التوسع في استيراد السلع الرأسمالية مـــن أجـــل المزيد من التنمية أو التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية، بســبب زيادة معدلات السكان والدخول وغيرها.

٧/٢ قد يحدث العجز في ميزان المدفوعات بسبب التوسع في تصديــر رؤوس الأموال-سعيا وراء الحصول على أسعار مرتفعة للفـائدة أو الربح مثل توسع الولايات المتحدة في استثماراتها الخارجية وتقديم قروض لحلفائها في الحرب.

٨/٢ قد يكون العجز نتيجة العمليات من جـــانب واحـــد مثـــل دفـــع تعويضات الحرب وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج.

٣- يتوقف علاج عجز ميزان المدفوعات علـــى السياســـة التجاريـــة المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز.

١/٣ فإذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمايـــة التجـــارة الدولية أو السياسة الحمائية فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج عـن أداة أو اكثر أو كل الأدوات التالية.

١/١/٣ تبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد استخدام النقــد الأجنبي مع محاولة تشجيع الصادرات إلا أن الاستراتيجية المنفــذة تكون ذات توجه داخلي.

٢/١/٣ تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصـــرف، وإذا تطلب الأمر تطبيق سياسة رسمية لسعر الصرف فلا مـــانع، وإذا تطلب الأمر تطبيق الاستيراد بدون تحويل عمله فلا مـا نـع أيضا وقد يتطلب الأمر إنشاء سوق حرة محدودة فـــي معــاملات معينة، يتحدد داخلها سعر صرف مرن، مـــع الاحتفــاظ بالســعر الثابت كالرسمي الذي يتم التعامل به من خلال البنك المركزي.

٣/١/٣ وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقامة أسوار من الحمايـــة المبررة وغير المبررة وهنا تتميز الرسوم الجمركية بأنــها تكــون مرتفعة.

وإذا حدث إصلاح فيها فيحاول صانع السياسة أن يخفضها قليلا علـــى السلع الرأسمالية والسلع كالوسيطة، والسلع الضروريـــة ولكــن يحــاول أن يعوض ذلك من خلال رفع المعدلات على السلع الكمالية وغير الضرورية.

٤/١/٣ تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثــل نظــام الحصص للاستيراد والتصدير، وتراخيص الاستيراد ولجــان الترشيد وتعميق العمليات الإدارية الخاصـــة بـهذا المجــال، وتطبيق نظام واسع من حظر الاستيراد، بإدخـــال مجموعــة كبيرة من السلع مجال الحظر.

٥/١/٣ التوسع في إعانات التصدير، والتوسع في سياسة الاغراق.

٦/١/٣ التوسع في اتفاقيات التجارة والدفع.

٧/١/٣ التوسع في اتجار الدولة.

ويبدوا في راينا أن هذه الأدوات تحتاج إلى تغييرات كبيرة فـــي ظــل التغيرات ولتحولات العالمية التي تحدث، وبناء على التجارب التـي

تمت في الكثير من الدول التي طبقت وغالت مغالاة شديدة في استخدام هذه الأدوات.

٢/٣ أما إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج عن أداة أو أكثر او كل الأدوات التالية :

١/٢/٣ تبنى استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي مع محاولة ترشيد الواردات إلا أن الاستراتيجية المنفذة تكون ذات توجه خارجي.

٢/٢/٣ تحرير التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف، بحيث يسود سعر واحد لكل المعاملات دون تمييز ويتحدد في السوق الحرة للنقد الأجنبي يوميا، إذا كان للبنك المركزي أن يتدخل فليفعل ذلك للحفاظ على استقرار سعر الصرف بدخوله مشتريا أو بائعا للنقد الأجنبي في السوق الحرة للنقد الأجنبي، مع إعطاء الحرية في تحويل رأس المال ودخوله، وللمصدرين حرية التصرف فيما لديهم من نقد أجنبى حصلوا عليه من صفقاتهم التجارية مع العالم الخارجي.

٣/٢/٣ تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن حتى تصل إلى المستويات التي تتلاءم مع احكام الجات وجداول الالتزامات المقدمة، وهي تهدف في مجموعها إلى أن لا تكون الرسوم الجمركية عائقا أمام تدفق التجارة الدولية، وتستخدم كأداة تصحيحية كلما تطلب الأمر ذلك مثل محاربة سياسة الأغراق .

٤/٢/٣ إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على نظام حظر الاستيراد تدريجيا إلا لدواعي الأمن القومي والأهداف الاستراتيجية بحيث تتلاشى حظر الاستيراد، وتنظيم تراخيص الاستيراد أن وجدت بما يتوافق مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية.

٥/٣/٣ وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات، مثل منح الإعفاءات الضريبية للمصدرين وشركات التصدير، وتحرير واستقرار سعر الصرف وتخفيضه إذا تطلب الأمر ذلك وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المختلفة في كل أنحاء العالم.

٦/٣/٣ التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير بالأسواق العالمية.

٧/٣/٣ تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية ولعل من الضروري الإشارة إلى أن كل دولة عليها أن تطبق.

السياسة التجارية التي تلاءم ظروفها إلا أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظمه متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية بداية من ٢٠٠٤ وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو إعطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات.

ثامنا : سياسات التجارة الدولية بين الحماية والحرية :

يمكن القول أن هناك نوعين رئيسيين من سياسات التجارة الدولية هما:

١- سياسة حماية التجارة الدولية :

ويطلق عليها السياسة الحمائية للتجارة الدولية، وكذلك أيضا تسمى سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجاريين، التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا هي في تراكم الذهب داخل الدولة والسبيل إلى ذلك كان زيادة الصادرات عن الواردات، وعلى الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي لابد من اتخاذ إجراءات حمائية، وقد انتعشت تلك السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى وتوسعت كل الدول في اتباع تلك السياسة بإجراءاتها الحمائية والتقييدية، بل ظهرت إلى جانب ذلك السياسة الحمائية الجديدة بالرغم من ظهور الجات سنة ١٩٤٧ وخاصة في بعض البلاد الصناعية، ضد صادرات اليابان وبلاد الشرق أسيا وخاصة في بعض البلاد النامية الأخرى، وقد وصفت هذه الموجة الحمائية بأنها جديدة نظرا لالتجاء الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية، ودون إجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية، ودون التعارض مع التزاماتها في إطار الجات، من خلال حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تسمى القيود أو الإجراءات الرمادية، وهي ثلاثة أنواع هي التقييد الاختياري للصادرات، والتوسع الاختياري للواردات، وترتيبات التسويق المنظم.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تصنع قيودا مباشرة أو

غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويدافع المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية، أو ما يمكن أن تسميتها السياسة التجارية الحمائية من خلال عدد من الحجج لعل من أهمها:

١/١ حماية الصناعات الناشئة لاعتبارات اقتصادية، كما نادى بذلك فريدريك ليست، والكسندر هاملتون، وقد راج استخدام تلك السياسة في الدول النامية بحجة أنها لا تقوى على منافسة إنتاج الدول المتقدمة ومواجهتها في الأسواق العالمية، وأن منتجاتها تحتاج إلى فترة وخاصة لأن المراحل الأولى لعمليات التصنيع تزيد فيها بدرجة كبيرة نسبة التكاليف الثابتة، ومع صغر حجم الإنتاج لا يتحقق انخفاض التكاليف المتغيرة بالسرعة المطلوبة، حيث تظل تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات اعلى من تكاليف إنتاج مثيلتها التي تقوم بها الدول المتقدمة، رغم وجود التحفظات التي يشير إليها الاقتصاديون في هذا الشان وأهمها ضرورة أن تكون الحماية مؤقتة، وأن تكون الحماية معتدلة، ولا يقع المستهلك ضحية للإنتاج الردئ. وأن تعطى الحماية لعدد من الصناعات التي يتوافر أمامها فرص النجاح و الاستمرار في المستقبل بكفاءة اقتصادية.

٢/١ تقليل الواردات ومن ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

٣/١ الحماية من سياسة الاغراق للأسواق الوطنية من الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، والاغراق يكون مؤقت أو دائم، لحماية

المنتجون المحليين من الخسائر الكبيرة لإن المنافسة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

٤/١ تؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية وهي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي او الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

٥/١ تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، والسلع التي لها بدائل محلية، ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات.

٦/١ تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة العمالة في المجتمع.

ولعل من الملاحظ أنه رغم تلك الحجج فقد بدأ الكثير من الدول لأسباب كثيرة إلى تخفيف القيود على التجارة الدولية والتحول تدريجيا إلى تحرير التجارة الدولية من القيود، بل أن نجاح الجات وظهور منظمة التجارة العالمية سيؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى التحول نحو سياسة الحرية التجارية أو السياسة التجارية التحررية، بعد مهلة الجات الممتدة حتى عام ٢٠٠٥ يساعد على ذلك مجموعة من التحولات الاقتصادية، والاتجاه إلى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

٢- سياسة حرية التجارة الدولية :

وتسمى أيضا السياسة التجارية التحررية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية، وانتعشت

مع افكار آدم سمث وريكاردو غيرهم، التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما ويحق للأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادى والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحرارا فيما يفعلون .

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية بانها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة او غير المباشرة، الكمية وغير الكمية التعريفية وغير التعريفية، لتعامل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويمكن القول أن القرن الحادي والعشرين سيشهد سياسة حرية التجارة الدولية بعد انتهاء مهلة العشر سنوات التي أعطتها الجات ومنظمة التجارة العالمية للدول النامية لتوفيق أوضاعها، بداية من ١٩٩٥/١/١ وحتى ٢٠٠٥ واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي فيها، والتي تعمل كلها على تحرير التجارة الدولية ليعيش العالم في ظل سياسة الحرية التجارية ويسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية العديد من الحجج لعل من أهمها.

١- أن حرية التجارة الدولية، تسمح لكل دولة بان تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة، بل إنتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين

محل التبادل. ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

٢- لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج الكبير إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها من السلع التي تعاني في إنتاجها من قصور نسبي.

٣- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل، فسياسة حرية التجارة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة.

٤- منع الاحتكارات، وهي حجة تعتبر امتداد للحجة السابقة، فإذا وجدت الحماية فإن كثير من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساءت جودتها، وبالتالي يعمل الاحتكار على الاسراف في استخدام الموارد، واستغلال المستهلك مما يسبب اضرارا للاقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية معا.

٥- أن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية بين دول العالم، نتيجة لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وتنافسية، أما سياسة الحماية فهي تؤدي إلى نقص وانخفاض في التجارة الدولية.

٦- تشجيع التنافس الدولي، بما يحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج، وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، ومعظم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

ذلك لأن قيام أي دولة بفرض القيود على وارداتها وتشجيع صادراتها سوف يؤدي إلى اتباع الدول الأخرى سياسة المثل مما يخفض من التبادل التجاري الدولي.

٧- يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة اكثر من سياسة الحماية.

٨- يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

٩- يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

١٠- إن اتباع حرية التجارة الدولية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.

وهكذا وفي إطار تلك الحجج وغيرها، بدأت تسود في عالم اليوم والغد، سياسة حرية التجارة الدولية في إطار اقتناع كثير من دول العالم أن تحرير التجارة الدولية من القيود هو السبيل إلى انتعاش التبادل الدولي،

وزيادة الدخل القومي لكل دول العالم، وزيادة الرفاهية الاقتصادية، وإن علـى كافة الدول الحد من القيود وتوفير الحرية وتحرير التجارة الدولية، في ظـل التحول من السياسة الحمائية والقيود التعريفية وغير التعريفية إلـى الحريـة التجارية، وفي إطار الجات ومنظمة التجارة العالميـة، التـي شـملت كـل المعاملات في التجارة الدولية تقريبا للتحول إلى اقتصاد دولي تنافسي يعتمـد على التعامل بناء على الميزة النسبية والتنافسية وتقليل القيود علـى التجـارة الدولية إلى أقصى حد ممكن، ومن المنتظر أن يستكمل هذا التحول بداية مـن عام ٢٠٠٥.

الفصل الرابع عشر

النشاط الاقتصادى الحكومى

والمالية العامة

الفصل الرابع عشر

النشاط الاقتصادى الحكومى والمالية العامة

يمكن القول انه مع مجيء جون ماينرد كينز بالنظرية العامة التى أقامت دعائم علم الاقتصاد الكلى أو النظرية الاقتصادية الكلية فقد زادت أهمية النشاط الاقتصادى الحكومى والمالية العامة للدولة، وتزايد دور الحكومة أو الدولة فى النشاط الاقتصادى الكلى للمجتمع، ولذلك رأينا قبل ذلك إمكانية إدخال القطاع الحكومى أو العام فى دورة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى .

وتجدر الإشارة إلى أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال المالية العامة قد تزايد عبر الزمن، فقد تطور هذا الدور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخله، ثم إلى الدولة المنتجة، بل أن الكثير من الدلائل ونحن فى الألفية الثالثة وقرن العولمة Globalization تشير إلى ان هناك مراجعة عميقة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى كل المجتمعات تقريبا وبدأنا نسمع عن البحث فى إمكانية إعادة اختراع الحكومة Reinventing والتحول نحو ما يسمى الطريق الثالث الذى يرفض النظام الاشتراكى بأخطائه الجسيمة والنظام الرأسمالى بتفاوتاته الشديدة والذي يحاول وضع سيناريو لدولة الرفاهية الاجتماعية وتجديد وتحديث دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ويبدو أن تلك المراجعة ستسفر عن انتشار مفهوم جديد لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى ليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة السابقة.

من هذا المدخل يتعامل هذا الفصل مع أساسيات النشاط الاقتصادى للدولة باستخدام المالية العامة بمكوناتها كجزء من موضوعات الاقتصاد الكلى. بداية من إيضاح دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والسياسة المالية ثم تحديد مفهوم السياسة المالية وأهدافها وبعد ذلك التعرف على المكونات

الرئيسية للمالية بالتفصيل، وهى الموازنة العامة للدولـــة، والإنفـــاق العـــام، والإيرادات العامة، وأثارها على الاقتصاد الكلى.

كما يظهر من التحليل التالى:

◻. أولا: دور الدولة فى النشاط الاقتصادى:

يمكن القول ان الدولة فى آى مجتمع حديث، هى المدير والمنظم لـــهذا المجتمع، وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف فـــى الدرجـــة الشكل والهدف.

والدولة الحديثة هى فى الواقع نظام كبير يتكون مـــن بشـــر وأجـــهزة وقوانين ولوائح.. ألخ وهناك حاجة دائمة لقدر معين مـــن الأمـــوال تتوفـــر للدولة لكى تقوم بدورها تحصل عليها من المجتمع لتقوم بأنفاقها على اوجـــه إنفاق متعددة على أن يتم ذلك من خلال نظام محكم يتجسد بشكل رئيسى فـــى نظام مالى للدولة بوجه عام، وموازنة عامة لتلك الدولة بشكل خاص.

والموازنة العامة للدولة تتكون بالتالى من جانبين هما الإنفـــاق العـــام بكل صوره، والإيرادات العامة على اختلاف أنواعها، وتؤثر جميعـــها فـــى سلوك الأفراد والمجتمعات وتتأثر أيضا بذلك السلوك فى نفس الوقت.

والدولة تسعى من خلال ما تحصل عليه من إيرادات، وما تقوم به مـــن إنفاق، إلى تحقيق إشباع حاجات عامة تتجسد فى مجموعـــة مـــن الأهـــداف العامة، وتحقيق هذه الأهداف يؤثر على المجتمع وجماعاته وأفـــراده. وقـــد تكون تلك الآثار اقتصادية، تصيب الهيكل الاقتصادى ومؤشراتة الكلية مثـــل الناتج القومى والاستهلاك والادخار وغيرها او تم جوانبـــه القطاعيـــة مثـــل الزراعة أو الصناعة وخلافه، وقد تكون هذه الآثار اجتماعيـــة اقتصاديـــة، وطبيعى أن يؤثر ذلك على العلاقات الاجتماعية والسياســـية بيـــن الأفـــراد والجماعات ويمس بالتالى الاستقرار السياسى للدولة والمجتمع.

وحتى يتحدد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة، يتحدد من خلالها وفى إطار علاقتها بباقى السياسات الاقتصادية، وتحقق بالتالى الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.

مع ملاحظة ان هذا الدور للدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة ويمكن القول أنه فى الفترة الأخيرة من حقبة الثمانينات وبداية التسعينات، تجرى مراجعة لهذا الدور سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية، أو الدول الاشتراكية او الرأسمالية للوصول إلى افضل صيغة لهذا الدور مع اختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع وبالتالى اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة.

ولعل من الواضح من هذا التحليل ان هناك ضرورة بداية لتفهم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، ومن منظور العلاقة الوطيدة بينه وبين السياسة المالية وتجدر الإشارة إلى ان حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها المجتمعات الحديثة.

ومن هذا المنطلق يبدو من الملائم تتبع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى على النحو التالى:

١- الدولة الحارسة ودورها فى النشاط الاقتصادى.

ساد مفهوم الدولة الحارسة فى القرن السابع عشر والثامن عشر فى ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التى كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادى للأفراد دون تدخل من الدولة، آى أن الحرية الاقتصادية للأفراد دون تدخل من الدولة، أى ان الحرية الاقتصادية للأفراد فى ظل ما يسمى بالمذهب الحر هى المسير والمحرك للنشاط الاقتصادى، وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج لعل من أهمها:

١/١ ان وظيفة الدولة هو القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أى تقف حارسة للنشاط الاقتصادى دون التدخل فى الآلية التى يعمل بها.

٢/١ أن المبدأ السائد فى مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ " الحياد المالى " أى تحديد الإيرادات التى يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

٣/١ أن هدف السياسة المالية والنظام المالى هو إحداث التوازن المالى فقط وترك التوازن الاقتصادى والاجتماعى يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كان لا يذكر.

٢- الدولة المتدخلة ودورها فى النشاط الاقتصادى:

اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة " الحارسة " وانتشر مفهوم بدلا منه هو "الدولة المتدخلة" خاصة بعد ان سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى، او الكساد العالمى الكبير عام ١٩٢٩ وما بعدها (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، فى نفس الوقت الذى برزت فيه "النظرية الكنزية" التى قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بإقامة بعض المشروعات التى تحرك النشاط الاقتصادى من "الركود الاقتصادى" إلى قد يحدث فى أوقات معينة ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التى تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادى، وفى ظل فشل مذهب ترك الحرية الكاملة للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادى، ومن ناحية أخرى رؤى من المصلحة العامة القيام ببعض المشروعات والتى يتعذر على الأفراد القيام بها. وقد ترتب على ذلك عدة نتائج هى:

١/٢ ان وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التى كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية.

٢/٢ إن المبدأ السائد فى المالية العامة للدولة هو "التخلى عن الحياد المالى" وإحلاله محله "المالية الوظيفية" والذى يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذى يحقق أهداف أكثر من الهدف المالى فقط، ولا مانع ان يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالى من المسموح به حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة، وللدولة لكى تواجه ذلك، ان تقوم بالحصول على القروض العامة "التمويل بالعجز" أو تقوم بإصدار نقود جديدة، او العكس باللجوء إلى تكون مالى لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من النفاق.

٣/٢ إن هدف السياسة المالية والنظام المالى هو إحداث التوازن المالى وأيضا إحداث التوازن الاقتصادى، والتوازن الاجتماعى، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل.

ويفهم من ذلك أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى قد أزداد بصورة كبيرة للغاية وبالتالى أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

٣- الدولة المنتجة ودورها فى النشاط الاقتصادى

مع ازدياد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وقيام الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى "السابق" فى عام ١٩١٧، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، حيث لم يكتف بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى فقط، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الانتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة

حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد فى النشاط الاقتصادى وامتلاك وسائل الإنتاج. وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج لعل من أهمها:

١/٣ إن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الكثير من المجتمعات، واختفى فى هذا النموذج النشاط الفردى وتمثل بالتالى الحافز الفردى.

٢/٣ إن المبدأ السائد فى مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالى للدولة، والتخطيط الاقتصادى الشامل، وأصبح النشاط المالى للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادى والذى يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومى وتوزيع الدخل القومى وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

ومن ثم أصبح عالم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسى للاشتراكية.

٣/٣ إن هدف السياسة المالية والنظام المالى هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهى هدف إحداث التوازن المالى، وهدف إحداث التوازن الاقتصادى وهدف إحداث التوازن الاجتماعى، وهدف إحداث التوازن العام.

ويفهم من ذلك أن الدولة أصبحت تمارس دورا فى النشاط الاقتصادى كاد أن يصل إلى نسبة ١٠٠% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الحالية، ذلك لفشل الدولة فى القيام بهذا الدور فى الكثير من المجتمعات.

٤- مراجعة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوقت الحاضر:

تشير الكثير من الدلائل إلى أن هناك مراجعة لدور الدولة فى النشاط

الاقتصادى فى كل المجتمعات تقريبا بعد الفشل الكبير له فـــى دول أوروبـــا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق وغيرها من الدول فى بعض المجتمعـــات التى توسعت فى النشاط العام والقطاع العام وظهور فاعليـــة للتحـــول مـــن القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمى بالتخصيصية او الخصخصة التـــى انتشرت منذ عام ١٩٧٩ تقريبا عندما طبقتها إنجلترا ثم بدأ الآخذ بـــها فـــى الكثير من دول العالم.

ويبدو أن تلك المراجعة ستسفر عن انتشار مفهوم جديد لدور الدولـــة فى النشاط الاقتصادى في عصر ليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة الســـابقة لان الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعـــب دورا حاســـما فـــى تشكيل مثل تلك المفاهيم ولكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها.

□. ثانيا: السياسة المالية وأهدافها:

لعل من الملاحظ ان دور لدولة فى النشاط الاقتصادى وتطـــوره فـــى إطار علاقته بعلم المالية العامة، أدى إلى ارتباط الخير بما يسمى بالسياســـة المثالية ولذلك يبدو من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة الماليـــة وأهدافـــها لصلته بما نح بصدد دراسته.

١ – التعريف بالسياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعـــد والأســـاليب والوسائل والإجراءات، والتدابير التى تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالى لـــها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (والاجتماعيـــة والسياسية) خلال فترة معينة .. ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريـــق الذى تنتهجه الحكومة فى تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلـــه كمـــا يظهر فى الموازنة العامة للدولة.

وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذى كانت تلعبه الدولة فى النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيـــرادات العمــة والإنفاق الحكومى أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعيـة والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخـــص فـــى الاســتقرار الاقتصادى، والتنمية، والعدالة فى التوزيع، وتوجيــــه النشــاط الاقتصــادى وعلاج التضخم والكساد (الانكماش).

فالسياسة المالية هى دراسة تحليلية للنشاط المالى لحكومــة او الدولــة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومى.

ويجب أن نتذكر أن السياسة الماليــة هــى مجموعــة مــن القواعــد والإجراءات والتدابير التى تتخذها الحكومة فى آى دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة.

أى هى فى كل الأحوال عبارة عن أدوات وأهداف وزمن تتم فيه.

٢- أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضرورى بعد اتساع دور الدولة فى النشاط الاقتصـادى أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحـد الأهداف والجهود ولا تتعارض او تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياســة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن فى جوانب الاقتصاد القومى، وبالتـــالى تحقيق الأهداف التالية:

١/٢ التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجه فينبغى مثلا ان يتســم النظام الضريبى بالصفات التى تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيـــث المرونة والغزارة، ويلائم فى الوقت ذاته مصلحة الممول مـــن حيــث عدالــة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القـــروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

٢/٢ التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعنى أنه يتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب علي الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فينبغى الا تقل المنافع التى يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومى عن تلك التى كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد فى أيدى الافراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، آى عندما يصل مجموع الدخل القومى إلى حده الاقصى، او بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادى للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التى تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعنى استغلال إمكانيات المجتمع على احسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

٣/٢ التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد فى حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالى لا ينبغى آى تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الافراد، إذ يمكن زيادة المنافع التى يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات، إذ يمكن زيادة المنافع التى يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة). ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومى بأدوات السياسة المالية.

٤/٢ التوازن العام:

أى التوازن بين مجموعة الإنفاق القومى (نفقات الأفـراد للاسـتهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعـة النـاتج القومـى بالأسعار الثابتة فى مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتـاج المتاحـة، والأدوات التى تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الـهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد فـى تكويـن المشروعات وغيرها.

هذا مع ملاحظة انه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهـداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقى للأهداف المذكورة يجـب أن يؤخذ فى الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التـوازن العام أولا، ثم تسعى آى توفير التوازن الاقتصادى، ثم يلـى ذلـك التـوازن الاجتماعى على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتـاج، وأخـيرا الهدف المالى وتدبير موارد الدولة على احسن وجه مع مراعـاة مقتضيـات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة لاجتماعية.

❑. ثالثا: المكونات المختلفة للمالية العامة:

تقوم المالية العامة على استخدام ثلاثة مكونات رئيسـية أولـها هـو "الموازنة العامة للدولة" والمكون الثانى هى "الإنفاق العام" والأداة الثالثة هـى "الإيرادات العامة" وعلى الأخص الضرائب بأنواعها.

لعل من المناسب عرض كل مكون بالتفصيل المناسب مـن منظـور التعريف بالأساسيات على النحو التالى:

١ – الموازنة العامة للدولة وقواعدها ومراحلها وهيكلها:

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن دراسة الموازنـة العامـة للدولـة بجوانبها المختلفة مسألة على درجة عالية من الأهمية وخاصة مع الآخذ فـى

الاعتبار تطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

ولا يخفى أن الموازنة العامة للدولة هـى أول أداة رئيسية للسياسة المالية التى تؤدى إلى تحقيق أهدافها، ومن هذا المدخل يمكن تناول الموازنة العامة للدولة من خلال النقاط التالية:

<u>١/١ تعريف الموازنة العامة للدولة:</u>

تكثر التعريفات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، وبالتالى تختلف من منظور الوظيفة التى تمارسها، أو الآثار التى تحدثـها، أو العلاقـات التـى تربطها بالنظام الاقتصادى، والإطار القانونى الذى يغلفها، وبالتـالى يمكـن ذكر التعريفات التالية:

١/١/١ تعرف الموازنة "بأنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات المقدرة والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة عام" .

ومن الواضح أن هذا التعريف يركز على الوظيفة المحاسبية للموازنة.

٢/١/١ يرى آخرون، أن الموازنة العامة للدولة هى تقدير مفصـل ومعتمـد لمصروفات وإيرادات لمدة مقبلة من الزمن، وهـى الأداة الرئيسـية التى تستخدمها السياسة المالية لتحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"

وغنى عن البيان أن هذا المفهوم يركز على الآثار التى تحدثها الموازنة.

٣/١/١ ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها "نظـام موحد يمثل البرنامج المالى للدولة لسنة مالية مقبلة يعكـس الخطـة المالية التى هى جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة" .

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يركز علـى العلاقـات التـى تربـط الموازنة العامة للدولة بالنظام الاقتصادى والاجتماعى.

٤/١/١ وأخيرا تمثل الموازنة العامة للدولة "برنامج العمل إلـى تتقـدم بـه

الحكومة أمام ممثلى الشعب، لسنة مالية مقبلة، وبالتالى فهى البرنامج المقدم إلى السلطة التشريعية ليكون فى شكل وثيقة معتمدة".

وبالتالى يركز هذا التعريف على الإطار القانونى او التشريعى الذى يجب ان يغلف الموازنة ولا تعمل إلا من خلاله.

وإذا كان هناك تفضيل لأغراض الدراسة فإنه يفضل التعريف الأول والثانى والثالث.

وأيا كان مفهوم الموازنة العامة فإن إعدادها يتم بواسطة الحكومة التى تقدمها بعد إعدادها إلى السلطة التشريعية التى تتولى مهمة اعتمادها وإقرارها وبذلك تصبح الموازنة العامة لـ\بمثابة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه، لخدمة عدد من الأغراض أهمها، ان تجعل من الممكن التوازن بين أوجه الإنفاق والإيرادات، وان تتيح إمكانية تقييم آثار إيرادات ونفقاتها على الاقتصاد القومى ككل، وتمكن الموازنة السلطة التشريعية من الرقابة أو التحقق من أن الحكومة تتبع تلك السياسة التى قررتها عن طريق الموازنة.

٢/١ القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكن القول ان الفكر المالى استقر فيما يتعلق بالموازن العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هى:

١/٢/١ *قاعدة السنوية:* وتلتزم هذه القاعدة أن "تكون فترة الموازنة العامة التى يتم العمل بها لمدة عام"، وعلى أساس ان ذلك انسب تحديد من ناحية الرقابة على الإنفاق العام من وجهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى وفى الدول التى تتبع نظام التخطيط الشامل تكون موازنتها لمدة عام ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية مع ملاحظة أن الدول تختلف فى تاريخ بدء السنة المالية، ففى إنجلترا تبدأ فى أول أبريل، وفى الولايات المتحدة تبدأ من أول يوليو، وفى الاتحاد السوفيتى السابق كانت تبدأ من أول

يناير، وفى مصر تبدأ من أول يوليو.

١/٢/٢ *قاعدة الوحدة:* وتقضى هذه القاعدة "بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة لدولة فى الموازنة العامة"، ورغم ذلك فغن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادى الرقابة البرلمانية وتخرج عن هذه القاعدة وتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

١/٢/٣ *قاعدة الشمول :* وتستلزم هذه القاعدة ان تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما قل شانها وبدون أجراء مقاصة بينهما؛ ولا تجيز أجراء المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة او مصلحة ما.

فقد يتطلب تحقيق الإيراد إنفاق بعض المصروفات اتلى يتطلبها عمل الجباية مثل دفع مرتبات المحصلين، كما يترتب عن بعض النفقات ظهور إيراد غير أساسى، كالإيراد الناتج عن بيع بعض المخلفات فى بعض المصالح الحكومية، وفى هذه الحالات تدرج كافة النفقات وكافة الإيرادات دون إجراء آية مقاصة بينهما وبالتالى تطبيق طريقة الموازنة الإجمالية اتلى تخدم أغراض الرقابة وضبط النشاط المالى لعام.

١/٢/٤ *قاعدة عدم التخصيص:* وتقضى هذه القاعدة "بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين" بل تجمع جميع الإيرادات دون تخصيص فى قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التى تدرج بها كل النفقات، وذلك ان الإخلال بهذه القاعة ربما يؤدى إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة اتلى تنطوى عليها الموازنة وهو ما يؤدى إلى المساس بكمال وشمول الموازنة العامة، وما قد يترتب عليه من تبديد فى الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها.

١/٢/٥ *قاعدة التوازن:* وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة ان تتعادل نفقات

الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة، وزيادة النفقات عن الإيرادات لموازنة معينة معناه وجود عجز فيها، ولا يخفى أن مثل هذا العجز معناه فى الواقع تحميل السنوات المقبلة بسدادها وهو الأمر الذى يتنافى مع قاعدة السنوية ومع ذلك فغن معظم الموازنات العامة فى المثير من الدول تعانى من عجز، وساعد فى ذلك النظرية الكنزية، وتزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

ومن الضروري التأكيد على أن التوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادى الموضوعى، وليس التوازن الشكلى او المحاسبى، فيمكن ان يتحقق التوازن شكليا أو محاسبيا، إذا ضغطت المصروفات أو بعبارة أخرى قد يتم التوازن على حساب الإخلال بالاحتياجات المالية للاقتصاد القومى أما التوازن الاقتصادى الموضوعى للموازنة العامة فهو التوازن الذى يحقق التعادل بين الاحتياجات المالية للاقتصاد العام وموارده المالية.

<u>٣/١ المراحل المختلفة للموازنة العامة:</u>

ويطلق على هذه المراحل، دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هى:

١/٣/١ *مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية:* وفيها تقوم الحكومة، بإعداد الموازنة وتقديمها للاعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية، ويقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية او الخزانة، وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان، وتوجد عدة أساليب تتبع فى تقدير الموازنة العامة ويمكن التمييز بين أسلوبين بصفة عامة:

الأسلوب الأول: يأخذ فى اعتباره ما تم إنجازه فى العام الماضى والتغيرات

المتوقعة استناد على تقديرات المسئولين أو برنامج الحكومة.

أسلوب التخطيط: الذى يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التى نفذت بالفعل.

ويعيب الأسلوب الأول افتقاده لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية والربط بين مختلف أجزاء النظام الاقتصادى، أما الثانى فيربط مباشرة بين الجانب المالى والجوانب غير المالية.

٢/٣/١ *مرحلة اعتماد الموازنة العامة:* لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالى واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، وعموما يمكن التمييز بين ثلاثة خطوات..

أ. المناقشة العامة:

حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة فى البرلمان، وتتناول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

ب. المناقشة التفصيلية المختصة:

وتقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان، ولها ان تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين من خارج المجلس، وتناقش الموازنة فى جوانبها التفصيلية ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعى.

ج. المناقشة النهائية:

حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته ثم يصير التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها فى هذا الشان، ثم يصدر قانون بربط الموازنة العامة.

ويشترط لتحقيق الكفاءة التشريعية فى هذه المرحلة، ان تتوفر

المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس فى الوقت المناسب، وتوفر الخبراء المختصين، وبعض الأدوات والأجهزة، وتحقق قدر مقبول من الظروف الاجتماعية والسياسية مثل نضج المؤسسات السياسية والنقابية.

١/٣/٣ *مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:* وتتمثل فى انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق المعملى الملموس، وتتولى بالتالى الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة فى الموازنة، والصرف على اوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وتفتح الحسابات اللازمة لذلك.

١/٣/٤ *مرحلة الرقابة:* فالرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة، وفقا للجهة التى تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التشريعية وعادة تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لها الغرض والرقابة السياسية والشعبية، وتمارسها النقابات والمنظمات لهذا الغرض والرقابة السياسية والشعبية، وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.

<u>**١/٤ هيكل الموازنة العامة وأسس تبويبها:**</u>

يختلف تبويب الموازنة أو هيكلها باختلاف الأهداف التى تكمن وراءها. وبالتالى يختلف هيكل الموازنة العامة من دولة لأخرى ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، ويمكن القول ان تبويب وتقسيم الموازنة العامة يتوقف على معايير عديدة لعل من أهمها:

١/٤/١ قد يكون هناك تقسيم حسب الأساس الإدارى، وبالتالى يتم تبويب بنود الموازنة حسب الوزارات والمصالح والمؤسسات، وهذا التقسيم يستمد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط بها من مراقبة إدارية داخل الحكومة.

١/٤/٢ وقد يكون التقسيم حسب الوظيفة، وينطبق على النفقات أكثر، فتقسم إلى الوظائف المختلفة التى يخدمها مثل التعليم والصحة والأنشطة

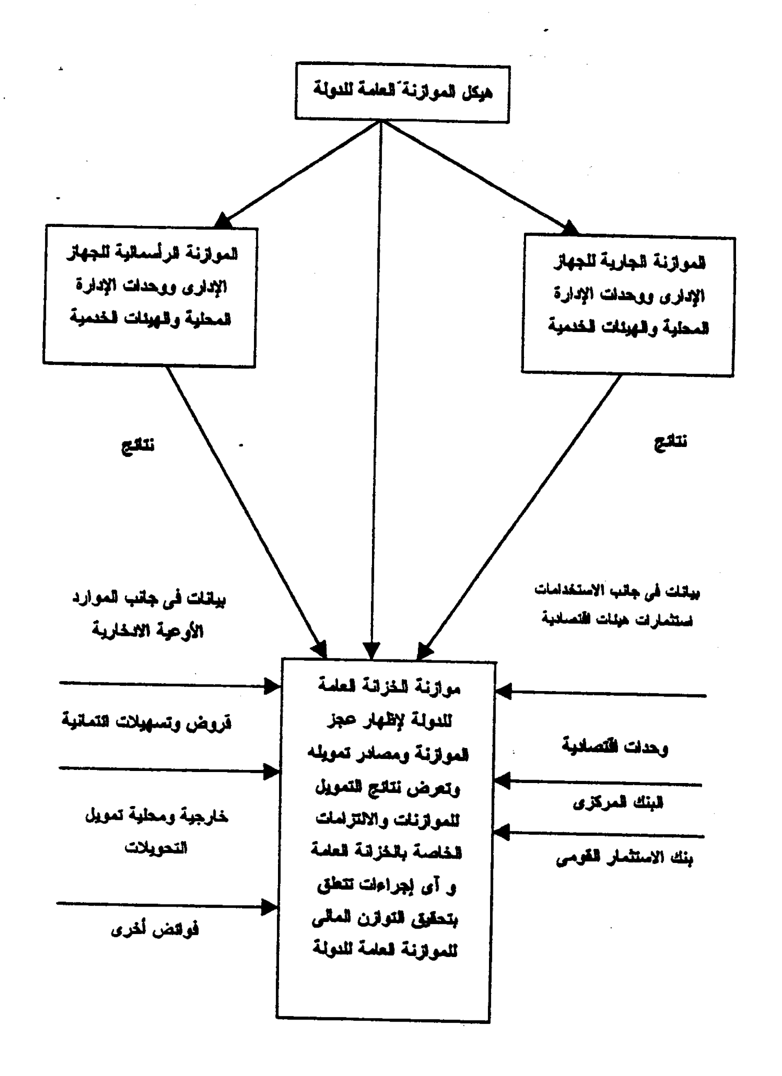
الاخرى، ويعتبر هذا التقسيم ذو أهمية كبيرة لتحقيق التـــوازن بيـــن البنود المختلفة فى الموازنة من زاوية تحقيق أقصـــى اسـتفادة مـــن الموارد المتاحة.

٣/٤/١ من زاوية تقييم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد القومى، يجـب ان يكون هناك تقسيم حسب النوع آى يقسم الإنفاق مثلا إلى مجموعـــات مثل تحويلات المستهلكين، شراء وخدمات لأغـــراض اســتهلاكية، شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية، ويمكن ان يسعد ذلك علـــى التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة.

وفى مصر يأخذ هيكل الموازنة وتبويبها الوضع التالى:

الموارد	الاستخدامات
الباب الأول: الإيرادات السيادية	الباب الأول: الأجور
الباب الثانى: الإيرادات الجارية	الباب الثانى: النفقات الجارية
الموازنة الجارية ونتائجها	
الباب الثالث: الإيرادات الرأسمالية	البـــاب الثـــالث: الاســـتخدامات الاستثمارية
الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية	الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية
الموازنة الرأسمالية ونتائجها	
موازنة الخزانة العامة (نتائج الموازنة العامة)	

ويمكن بلورة العلاقة بين أجزاء هيكل الموازنة لعامـــة للدولـــة علـــى النحو الذى يظهره الشكل التالى:


هيكل الموازنة العامة للدولة
الموازنة الرأسمالية للجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية
الموازنة الجارية للجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية
نتائج
نتائج
بيانات فى جانب الموارد الأوعية الادخارية
بيانات فى جانب الاستخدامات استثمارات هيئات اقتصادية
موازنة الخزانة العامة للدولة لإظهار عجز الموازنة ومصادر تمويله وتعرض نتائج التمويل للموازنات والالتزامات الخاصة بالخزانة العامة و أى إجراءات تتعلق بتحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة
قروض وتسهيلات ائتمانية
وحدات اقتصادية
البنك المركزى
خارجية ومحلية تمويل التحويلات
بنك الاستثمار القومى
فوائض أخرى

٢- الإنفاق العام، التقسيمات والآثار:

لعل من الضرورى الإشارة إلى ان الإنفاق العام، يعكس دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتطور هذا الدور، وبالتالى يلاحظ أنه مع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) إلى (الدولة المتداخلة) إلى (الدولة المنتجة) تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه، وتعددت تقسيماته، وتحول لان يكون من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية.

ومن ناحية أخرى مع تطور طبيعة المالية من "المالية المحايدة" إلى "المالية الوظيفية او المعوضة" فقد تطورت دراسة الإنفاق العام وأصبحت تشكل جزءا رئيسيا وهاما من علم المالية العامة.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته ان المجال لن يسمح بإلقاء الضوء تفصيليا على الجوانب الخاصة بالإنفاق العام إلا انه يمكن تناول النقاط التالية:

١/٢ مفهوم الإنفاق العام:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التى تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى تنظمه هذه الدولة".

مع ملاحظة ان الحاجات لعامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، ويقوم به شخص معنوى عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

٢/٢ ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها:

لعل تطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادى يشير بوضوح إلى وجود

ظاهرة تزايد الإنفاق العام فى جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية ومهما اختلفت درجة تقدمها (دول متقدمة، ودول نامية)، وقد قام الألمانى "فاجنر" بدراسة تطور الإنفاق العام فى الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالى للدولة مع التطور الاقتصادى الذى يحدث بها.

وقد صاغ هذا الاستنتاج فى صورة قانون اقتصادى يعرف باسم "قانون فاجنر" والذى يشير إلى "أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادى فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد فى الناتج القومى".

وقد لوحظ ان ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية، أو إلى أسباب حقيقية وفيما يلى الإشارة لأهم تلك الأسباب:

٢/٢/١.*الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:* هناك العديد من الأسباب التى تزيد النفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الخدمات التى تقدمها الدولة لعل من أهمها:

٢/٢/١/١ – **انخفاض قيمة النقود:** الذى يرجع إلى ارتفاع الأسعار والذى بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية اكثر كلما زاد انخفاض قيمة المقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات.

٢/٢/١/٢ – **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** أى طريقة القيد فى الحسابات.

٢/٢/١/٣ – **التزايد السكانى:** الذى يؤدى إلى التزايد التلقائى للإنفاق العام فى مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام، وعلى هذا فغن زيادة حجم الإنفاق إعلام بنفس نسبة التزايد

السكانى يعنى أن زيادة حجم الإنفاق العام ليست فى الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.

٤/١/٢/٢ – **التوسع الإقليمى**: وهو يشبه إلى حد كبير أثر التزايد السكانى لان الزيادة التى تطرأ على مساهمة الدولة تؤدى بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالنسبة للسكان الأصليين لأنها لم تؤدى إلى زيادة فى النفع العام.

٢/٢/٢ الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التى تؤدى إلى تزايد الإنفاق العام لعل من أهمها:

١/٢/٢/٢ – زيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى: وقد رأينا ان هذا الدور كان فى تزايد مستمر وكان من الطبيعى تزايد الإنفاق العام.

٢/٢/٢/٢ – اتساع الدور الاجتماعى للدولة: وهو مرتبط بزيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتزايد الأعباء الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى وعدالة التوزيع فى الدخل.

٣/٢/٢/٢ – تغير الدور السياسى للدولة: تزايد هذا الدور فى الداخل بالتحولات الديمقراطية، وضرورة إقامة خدمات كسبا لرضاء الطبقات الأكثر عددا، وأيضا تزايد فى الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسى، والمشاركة فى نشاط المنظمات الدولية والإقليمية، مما يؤدى بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

٤/٢/٢/٢ – أثر الحرب: تزايد الحروب يؤدى بالضرورة إلى تزايد النفاق العام من عدة جوانب، او مراحل، وهم مرحلة الاستعداد للحرب، ومرحلة الحرب ذاتها ومرحلة ما بعد الحرب لإزالة

آثارها، فضلا عما يكون قد تم عقده من قروض وفوائدها إلى جانب التعويضات المختلفة لمنكوبى الحرب.

٣/٢ تقسيمات الإنفاق العام:

تجدر الإشارة إلى ان الإنفاق العام يشكل هيكلا كبيرا متنوعا، فهو فى الواقع ليس هيكلا متجانسا، بل هو هيكل يتبدى ويظهر فى صور وأشكال مختلفة، ومن ناحية أخرى يتعدد فى أثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الطبيعى فى دراسة الإنفاق العام بالنسبة للاقتصاديين والمهتمين، او تحليله من جانب الدولة وأجهزتها ان يقسم هذا الهيكل للتعرف على تشعباته المختلفة، ومن هنا تبدو التقسيمات كثيرة، وهى تكثر مع تعدد معايير التقسيم التى تستند إليها، حيث ان كل تقسم يستند إلى معيار معين، وفى هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم مع التأكيد على أن التناول هنا لن يأخذ كل التقسيمات ولكن سيتم اختيار أهمها على النحو التالى:

١/٣/٢ الإنفاق الحقيقى والإنفاق التحويلى:

وهذا التقسيم يأتى من ناحية التأثير على الدخل القومى، ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الانفاق، حيث يشير معيار المقابل إلى أن أساس التفرقة هنا هو ما إذا كانت النفقة تتم بمقابل أو بلا مقابل، فالنفقة الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة، مثل الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات.

وهناك أيضا معيار الزيادة المباشرة فى الإنتاج القومى، حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومى وتعتبر تحويلية إذا لم تؤد إلى زيادة الإنتاج القومى.

وبالإضافة إلى ذلك هناك معيار من الذى يقوم بالاستهلاك المباشر

للموارد الاقتصادية للمجتمع، فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هى التى تقوم بالاستهلاك المباشر لموارد الاقتصادية، فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هى التى تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتكون نفقة تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهه الموارد.

مع ملاحظة أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق التحويلى، فهناك النفقات التحويلية الاقتصادية والنفقات الاجتماعية والنفقات التحويلية المالية.

٢/٣/٢ التقسيم الوظيفى للإنفاق العام:

ويقصد به، تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التى تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة فى أوجه إنفاقها المختلفة، وقد درج الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة، هى الوظيفةالادارية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من النفاق هى:

٢/٣/٢/١ – النفقات الإدارية للدولة: وهى الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور وما فى حكمها للعاملين بالدولة، ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسى.

٢/٣/٢/٢ – النفقات الاجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعى، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

٢/٣/٢/٣ – النفقات الاقتصادية للدولة: وهى النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومى بخدمات أساسية، مثل الرى والصرف والنقل

والمواصلات، والمياه، والكهرباء، والطرق وغيرها.

٣/٣/٢ النفقات العادية وغير العادية:

يمكن القول ان سبب هذا التقسيم إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، وهناك خمسة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من النفقات.

حيث يعتبر معيار الانتظام والدورية أساس للتفرقة، فإذا كانت النفقة تتم بانتظام أو بصفة دورية فتعتبر النفقة عادية، او لا تتمتع بالانتظام والدورية فتعتبر النفقة غير عادية، ومن ناحية أخرى يعتبر معيار الفترة التى تستمر خلالها أثار النفقات العامة، أساس للتفرقة هنا، فإذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها فى الأموال وفى السلع والخدمات خلال الفترة المالية التى أنفقت خلالها نفقات عادية، أما النفقات غير العادية فهى تلك التى تتعدى الفترة المالية التى أنفقت خلالها.

ويشير معيار تولد الدخل، كمعيار ثالث، إلى أنه إذا كانت النفقات العامة تعطى دخلا، فهى نفقات غير عادية، وإذا لم تعطى دخلا فهى نفقات عادية.

ويأتى معيار إنتاجية النفقة العامة، كمعيار رابع، ليقرر انه إذا كانت النفقات منتجة فهى نفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات غير منتجة فهى نفقات عادية.

ويتمثل معيار المساهمة فى تكوين رؤوس الأموال العينية، المعيار الخامس للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هى تلك التى لا تسهم فى تكوين رؤوس الأموال العينية، ويطلق عليها النفقات الجارية او التيسيرية وهى التى تلزم لتسيير المرافق العامة للدولة، اما النفقات غير العادية فهى

التى تسهم فى تكوين رؤوس الأموال العينية.

ويمكن الإشارة إلى أن تلك المعايير لا تخلو من النقد أما لعدم ملاءمتها لتطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، واما لعدم وضوحها.

٤/٢ الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادى فى المجتمع كله، ففى إطار انه يستخدم جزء من الموارد الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية أى المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومى (الدخل القومى)، ومن ثم على الاستهلاك القومى، والادخار القومى، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ومن ناحية أخرى هناك تأثير للإنفاق العام على توزيع الدخل ونمطه وهيكله، هذا بالإضافة إلى تأثير معدلات النمو الاقتصادى وغيرها من الآثار التى يمكن تناول أهمها على النحو التالى:

١/٤/٢ الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومى:

وهو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، ودرجة تأثيره تتوقف بالتالى على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومى من النواحى التالية:

١/١/٤/٢ - زيادة القدرة الإنتاجية او الطاقات الإنتاجية، فى شكل إنفاق استثمار، وبالتالى يكون له آثرا إيجابيا على الإنتاج أو الناتج القومى.

٢/١/٤/٢ - أن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الانتاج، من خلال التعليم والصحة، والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومى.

٢/٤/١/٣ – يؤدى إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونـــوع النفـــاق العام، فإن تأثيره يتوقف على مـــدى درجـــة مرونـــة الجـــهاز الإنتاجى، فإذا كان الجهاز الإنتاجى يتسم بدرجة مرونة عاليـــة او حرية فإن الأثر سيكون إيجابى أما العكس يحدث آثرا ســلبيا (لو كان الجهاز الإنتاجى غير مرن أو ضعيف المرونة).

٢/٤/٢ الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومى:

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومى من عدة جوانب لعـــل مـــن أهمها:

٢/٤/٢/١ – عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثـــل الدفاع والأمن والتعليم فهى تزيد الاستهلاك القومـــى وعندمـــا تشترى سلع استهلاكية فى شكل ملابس، ومستلزمات وأدويـــة فإنها تزيد الاستهلاك القومى.

٢/٤/٢/٢ – عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثـــل الدفاع والأمن والتعليم فهى تزيد الاستهلاك القومـــى وعندمـــا تشترى سلع استهلاكية فى شكل ملابس، ومستلزمات وأدويـــة فأنها تزيد الاستهلاك القومى.

٢/٤/٢/٣ – عندما تعطى دخل فى شكل أجور ومرتبات وفوائـــد مدفوعـــة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدى إلـــى زيـــادة الاســـتهلاك القومـــى، بالإضافة إلى ذلك أنه إذا قامت الحكومة بإعطاء إعانات بطالـــة وغيرها، او إعطاء إعانات دعم عينى فهى تزيد من الاســـتهلاك القومى.

٢/٤/٢/٤ – مع اختلاف الدول فى مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثـــر علـــى الاستهلاك.

٣/٤/٢ الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذى يعنى ان الزيادة الأولية فى الإنفاق تؤدى إلى زيادات متتالية فى الاستهلاك خلال دورة الدخل وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذى يعنى أن الزيادة الأولية فى الإنفاق تؤدى إلى زيادات متتالية فى الاستثمار وبالتالى زيادات غير مباشرة فى الإنتاج خلال دورة الدخل.

٤/٤/٢ الأثر على الدخل القومي:

عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإنه يؤدى إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسلب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسلب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي.

هذا بالإشارة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل اكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الادخار القومي والعكس صحيح.

٥/٤/٢ أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

ويؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال:

١/٥/٤/٢ التدخل في توزيع الدخل الأولى، بين الذين شاركوا فى إنتاج هذا الدخل عن طريق لنفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج.

٢/٥/٤/٢ التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية، تم على التوزيع الأولى فيما يسمى بإعادة توزيع الدخل القومي، أى بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية، بين

عوامل الإنتاج او فروع لنشاط أو الأقاليم الجغرافية.

٦/٤/٢ أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادى:

حيث يمكن أن يزيد من معدل النمو الاقتصــــادى، كلمـــا زاد الإنفـــاق الاستثمارى وبالتالى زيادة التراكم الراسمالى، والاستثمار، وهكذا والعكـــس صحيح.

٣- الإيرادات العامة، التقسيمات والآثار:

لعل من الواضح أن الدولة فى المجتمعات الحديثة أصبحت تقوم بـدور متزايد فى النشاط الاقتصادى بما يتضمنه مــن تقديــم خدمــات اقتصاديــة واجتماعية كثيرة ومتنوعة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف اتلى تـــؤدى فى النهاية إلى تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، وتهيئــة الظــروف الملائمة لإحداث المزيد من التقدم فى جميع المجالات.

هذا بالإضافة إلى القيام بالأدوار التقليدية فى مجـــال الدفـــاع والأمـــن والقضاء وغيره، ولقيام الدولة او الحكومة بكل هذه المهام، تحتاج إلى تدبـــير أموال كافية لتغطية إنفاقها العام المتزايد نتيجة لكل من ذلك، وليـــس تدبـــير الأموال هو الشاغل الأول للحكومة فقط هى تهدف إلى تحقيق مجموعة مـــن الهداف الاقتصادية والاجتماعية على درجة عالية مـــن الاهميـــة، وبالتـــالى تصبح الإيرادات العامة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التـــى هـــى جزء من السياسة الاقتصادية المتبعة.

ولعلاج موضوع الإيرادات العامة فى إطار الهدف من تلك الدراســـة، يتجه التحليل إلى التركيز على عدد من النقاط الأساسية على النحو التالى:

<u>١/٣ مفهوم الإيرادات العامة</u>

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التى تحصل عليـــها الحكومـــة

سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ويفهم من هذا التعريف أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة وبالطبع لم يسع المجال كل نوع بالتفصيل، ويفضل أمام هذا القيد، إعطاء فكرة إجمالية للأنواع المختلفة، ثم التركيز على أهم نوعين تقريبا من هذه الإيرادات وهى:

- الضرائب بتقسيماتها وأثارها الاقتصادية.
- والقروض بتقسيماتها وأثارها الاقتصادية.

وذلك على النحو الذى يظهر من التحليل التالى:

٢/٣ نظرة إجمالية على الإيرادات العامة:

فى إطار تعداد الإيرادات إعلامه بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التى تحكم وتبرر كل نوع من تلك الإيرادات يمكن ان نجد - - الأنواع التالية:

١/٢/٣ الضرائب:

حيث تعتبر أهم أنواع الإيرادات العامة فى آى مجتمع حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية فى تغطية جانب كبير من الإنفاق العام.

وقد بدأ تاريخنا الاعتماد على الضرائب لتمويل الخدمات غير القابلة للتجزئة كالدفاع والامن، ثم تطورت وظيفة الضرائب حديثا إلى أن تستخدم أيضا فى تمويل بعض الخدمات العامة القابلة للتجزئة، ويفضل ترك تفاصيل

تحليل الجوانب المختلفة للضرائب بعد ذلك، باعتبارها أهم أنواع الإيـــرادات العامة، فى بند خاص يوضح تقسيماتها وآثارها.

٢/٢/٣ القروض العامة:

فقد تلجأ الحكومة إلى القروض العامة، لتمويـــل جـــزء مـــن نفقاتـــها وخاصة فى حالات تمويـــل عمليـــات التكويـــن الرأســـمالى، أى الإنفـــاق الاستثمارى، أو عند مواجهة أعباء ونفقات الحـــروب وتعويـــض الخســـائر الناتجة عنها، ومواجهة عجز مؤقت فى الإيرادات العامة للدولـــة، ولأهميـــة القروض العامة فإنه يفضل تخصيص بند خاص لتحليلها بعد الانتـــهاء مـــن الاستعراض العام لأنواع الإيرادات العامة فى هذا البند.

٣/٢/٣ الاثمان العامة:

يعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعـض الخدمات العامة التى تقدمها الحكومة، مثل خدمات مرافق الســـكك الحديديـــة ومترو الإنفاق والمياه والبري والتلغراف والتليفون وغيرها.

والذى يميز الاثمان العامة أنها تدفع اختيارها ولا يهدف من وراءهـــا تحقيق ربح، وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

٤/٢/٣ وهى مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعيـــة من نوع خاص تؤديها لهم او مزايا تمنحها لهم مثل أمـــوال رســـوم استخراج شهادات الميلاد وغيرها.

ويختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقـــابل مباشر على حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومـــة، ويختلـــف الرسم عن الثمن العام، من حيث طبيعة الخدمات لمقدمة من الحكومة، حيـــث يحصل الثمن العام مقابل تأدية الخدمات دون آى قيود لجميع الأفراد الذيـــن

يكونون على استعداد لدفع ثمنها، اما الرسم فهو مقابل خدمات من نوع خاص، مثل خدمات تستوجب توافر شروط معينة كالتعليم، وخدمات تستوجب تقييد حرية الأفراد فى مزاولة بعض الأنشطة كالاتجار فى الخمور.

٥/٢/٣ أموال الدومين:

يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التى تملكها الدولة سواء ملكية عامة او خاصة، والعام هو الأموال التى تملكها الدولة، وتخصص للنفع العام مثل الموانى والكبارى وغيرها، والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

أما الدومين الخاص، فيقصد به الأموال التى تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص، وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، وينقسم إلى الدومين العقارى، وهو ما تملكه الدولة من الأراضى الزراعية وأراضى البناء وغيرها، والدومين المالى فى شكل اسهم وسندات الشركات، والدومين الصناعى والتجارى، ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

٦/٢/٣ إيرادات عامة أخرى:

هناك أنواع أخرى من الإيرادات العامة، مثل الإصدار النقدى، والإعانات والمنحُ الأجنبية، نكتفى بذكرها فقط.

٣/٣ الضرائب، تقسيماتها وآثارها:

تعددت النظريات التى تفسر الضريبة وتوضح طبيعتها، مثل نظرية المنفعة ونظرية التأمين، ونظرية تغطية النفقات العامة، ونظرية المقدرة على الدفع.

والاهم هو التعرف على مفهوم الضرائب بعد الاستقرار عليه في الفكر المالى، ثم التعرف على تقسيماتها وأثارها.

١/٣/٣ مفهوم الضرائب:

حيث تعرف الضريبة "بأنها اقتطاع مالى فى شكل مساهمة نقدية إجبارية من الافراد، فى اعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها فى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها فى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك".

وعلى ذلك نجد أن عناصر الضريبة هى:

- اقتطاع مالى للدولة من ثروة الآخرين.
- الضريبة تدفع نقدا.
- عدم وجود مقابل خاص لدافع الضريبة.
- تدفع جبرا آى وجود عنصر الإلزام.
- تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام.
- عمومية الضريبة على كل الأفراد.

مع ملاحظة ان هناك عدد من القواعد الرئيسية التى يجب ان يرتكز عليها كل نظام ضريبى حديث وهى، وفرة الحصيلة، والعدالة، والثبات، والمرونة، والملائمة، والاقتصاد.

وفى كل الأحوال عند توزيع الأعباء الضريبية يجب مراعاة حسن اختيار موضوع الضريبة، وتحديد سعر مناسب له، وتحديد حالات الإعفاء الضريبى بدقة وعناية.

ومن المعروف ان مصادر الضريبة هـــى الدخــل، وراس المـــال، أو الاثنين معا.

٢/٣/٣ تقسيمات الضرائب:

يمكن فى هذا المجال الاتفاق على التقسيمات التالية:

١/٢/٣/٣ الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

كانت تسمى الضرائب على الأفراد، ضريبة الــرؤوس، فـــى عصـــر الرومان والإسلام، ومن مزاياها، تناسبها مع طبيعة العصور التى فرضـــت خلالها، وسهولة فهمها وجبايتها، من الصعب التهرب منها، وكانت تتصـــف بالعدالة، لكنها تقريبا بعد ظهور النظام الرأسمالى وسيادة الحرية الاقتصادية.

وظهرت الضرائب على الأموال وأصبحت هـــى الأســـاس بعــد ان أصبحت الأخرى عاجزة عن مد الدولة بما تحتاج إليـــه، وأصبحــت غــير عادلة.

٢/٢/٣/٣ الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

الضرائب التوزيعية:

هى تلك التى تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على ان يوزع علـــى الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة. ومـــن ذاتـــها معرفة السلطات المالية مقدما لحصيلة الضريبة، وعيوبها، لا تتفق ومبـــادئ العدالة الضريبية فتم العدول عنها.

الضرائب القياسية:

هى تلك التى تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلـى، وميزاتها، ان كل الدول أصبحت تطبق الضرائب القياسية وان هناك إمكانيـــة تقدير الحصيلة المنتظرة.

١٣

٣/٢/٣/٣ الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

فالضرائب العينية: لا تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمته وتفرض دون مراعاة لظروف الممول الشخصية، وتفرض بسعر موحد (ضرائب نسبية) وتكون على إجمالى الدخل او راس المال.

أما الضرائب الشخصية: فتأخذ مصدر الدخل فى الاعتبار وتتعدد بتعدد مصادر الدخل (العمل، راس المال، العمال وراس المال)، ولا تصيب كل الدخل أو كل الثروة وإنما تترك للممول قدرا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة او حد الكفاف، وتراعى الأعباء العائلية وتفرض عادة بأسعار متزايدة (تصاعدية)، ولا تفرض إلا على الصافى فقط آى أنها تأخذ فى الاعتبار تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون.

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

۞. الضرائب المباشرة:

من المستحيل نقل عبؤها، ودافعها هو الذى يتحملها (ضرائب الدخل)، وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالى للممول ، الذى يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ويتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم اسمية، يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه.

I. وأهم مزاياها:

- عدالتها فى توزيع الاعباء، حيث تأخذ بمبدأ التصعد وظروف الممول.
- عدم تأثرها بالدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية مما يؤدى إلى ثبات حصيلتها نسبيا.
- سهولة تقديرها، وبالتالى يعتمد عليها فى تقديرات إيرادات الموازنة.

- يشعر الممول بوطأتها، مما يجعله يتابع الدولة فى كيفية إنفاقها.

بالإضافة إلى إنها تتميز بالوضوح حيث يعرف كل ممول على وجه التحديد مقدار ما يدفعه.

II. أهم عيوبها:

- عدم المرونة الكافية، عدم إمكان التحكم فى حصيلتها (بالزيادة او النقصان)
- انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة منها فى ظل استمرار ظاهرة التضخم.
- تعقد وطول إجراءات الربط والتحصيل، مما يؤخر تحصيل الكثير منها.
- وجود علاقة مباشرة بين الممول والسلطة القائمة على التحصيل يفتح بابا للتهرب من دفعها او جزء منها بالاستعانة بشتى الطرق.
- شعور الممول بوطأتها ومن ثم كراهيته لها ولاسيما فى حالة ارتفاع سعرها مما يشجعه على محاولة التهرب منها.

. الضرائب غير المباشرة:

من الممكن نقل عبؤها، ودافع الضريبة هو الذى يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات) ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة، ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر او انعدام المافسة، وغالبا تفر على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة (كالأسلاك والتداول، ولإنتاج والاستعمال).

ويتم تحصيل الضرائب غير المباشرة دون الحاجة إلى إصدار قوائم ودون البحث عن حالة الممول الشخصية، وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة او استيرادها أو بيعها للمستهلك.

- ومن أهم مزاياها

- فهى إلى جانب ميرتها المالية من وفرة الحصيلة وخلافه، فإن لها وظيفة اقتصادية وهى تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج من خلال خفض وزيادة سعرها.
- يرى البعض أن الضرائب غير المباشرة قد تكون اكثر عدالة من الضرائب المباشرة لأن الأخيرة قد تحابى الدخول المرتفعة ولديهم فرصة للتهرب منها وهذا قد يقل حدوثه فى الضرائب غير المبارة.
- تتميز حصيلة الضرائب غير المباشرة بالمرونة (الرخاء – الكساد).
- سهلة فى تحمل أعبائها نظرا لعدم الشعور بوطأتها.
- قد لا يكون نقل عبئ الضريبة غير لمباشرة له آثار سيئة.
- يتم نقلها بطريقة منتظمة ويعلمها صانع السياسة المالية.
- ان التصاعد فى الضرائب غير المباشرة يمكن تطبيقه بدرجة أفضل.
- ان التصاعد فى الضرائب غير المباشرة يؤدى إلى تقليل الاستهلاك وليس الادخار

- ومن أهم عيوبها

إنها قد لا تحقق العدالة الضريبية و لا تتناسب مع المقدرة التكليفية للممول، وخاصة أنها تفرض بدرجة اكبر على السلع الضرورية التى يقع عبئها على محدودى الخل وذلك لضمان حصيلة كبيرة منها.

- *تنخفض انخفاضا شديدا فى فترات الانكماش الاقتصادى.*
- تستلزم العديد من الإجراءات والشكليات لإيجاد رقابة على

الاستهلاك وتداول الثروة، مما يؤدى إلى عرقلة حركة إنتاج السلعة وتداولها.

- والمشاهد أن النظم الضريبية فى جميع دول العالم (رأسمالية، اشتراكية، متقدمة، ونامية) تجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة إلا ان مدى مساهمة كل منها فى الحصيلة الإجمالية للضرائب يختلف من دولة لاخرى.

٣/٣/٢/٥ الضريبة الموحدة والضرائب النوعية:

والضريبة الموحدة أو الواحدة: تغطى الإيرادات التى يحصل عليها الممول فى وعاء واحد وتفرض سعر معين، وهى ناتجة اكثر فى الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد فى نفقات الجباية، وتحقيق العدالة الضريبية وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.

أما الضرائب النوعية: فهى تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل التى يحصل عليها الممول على حدة وبسعر معين، ومن مزاياها إنها يمكن ان توفر حصيلة معقولة وخاصة فى الدول النامية التى يكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبى، ولكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

٣/٣/٣ الآثار الاقتصادية للضرائب:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب لعل من أهمها:

- الآثار على الاستهلاك والإنتاج:

حيث أن فرض ضريبة على الدخول المنخفضة، يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدى إلى نقص الدخل القومى ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة، ونفس الأثر يحدث فى حالة فرض ضريبة غير مباشرة على الضروريات.

ومن ناحية أخرى أن فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية، يؤدى إلى تقليل الاستهلاك، ولكن لا يؤثر عادة على مقدرة الأفراد على الإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة، ومباشرة تبعا لقواعد معينة فغن ذلك يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومى، من ناحية التأثير كليا على حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، وكذلك التأثير قطاعيا.

- الأثر على الادخار والاستثمار:

حيث ان فرض ضرائب مباشرة تصاعدية عالية يقلل من القدرة على الادخار ويصبح المطلوب التوازن بين العدالة وتشجيع الادخار، ومن ناحية أخرى أن فرض ضريبة لى القيم المنقولة، يؤدى إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الادخار (شهادات الاستثمار خير دليل)، ويضاف إلى ذلك ان فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، وفرضها على السلع الضرورية يؤدى إلى نقص الادخار الاختيارى.

ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة فى الشركات المساهمة، بمعدل اعلى من الضريبة على أرباح الأسهم، يؤدى إلى تقليل الأموال الاحتياطية آى الاستثمار الذاتى وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وربما يؤدى ذلك إلى زيادة الادخار. وأخيرا فغن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك يؤدى إلى زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

- الأثر على توزيع الدخل:

حيث يؤدى فرض ضرائب مباشرة تصاعدية إذا أمكن تقليل التهرب الضريبى وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء، فغن النتيجة هى

إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، وأيضا قد يؤدى فرض ضرائب مباشرة على التركات وتداول الأوراق لمالية ورسوم تسجيل العقارات إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة اقرب إلى العدالة. ويتفق ذلك مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، حيث يؤدى ذلك إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة اقرب للعدالة، بينما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية، يؤدى إلى سؤ توزيع الدخل أو زيادة الفوارق بين دخول الأفراد.

- الأثر على الإقبال على العمل:

حيث قد يؤدى فرض ضريبة على ذوى الدخول المحدودة إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق القيام بعمل إضافي وقد يؤدى فرض ضريبة على دخل مرتفع (دخل طبيب مثلا بنسبة ٩٠%) إلى تقليل العمل أو عدم الإقبال عليه.

٤/٣ القروض العامة، تقسيماته، وآثاره:

يمكن تناول القروض العامة من الجوانب التالية:

٣/٤/١ حيث يمكن تعريف القروض العامة بأنها "مبالغ نقدية" تقترضها الدولة او الهيئات العامة من الأفراد او الهيئات الخاصة او الهيئات العامة الوطنية او الأجنبية او المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض.

وهناك اختلاف بين الضريبة والقرض، فالأولى إجبارية، والثانى اختيارى، وان الضريبة غير قابلة للتخصيص لوجه معين، والقرض قابل للتخصيص، والضريبة لا ترد لدافعها، والقرض يرد مع فوائده، والضرائب زيادتها لا تؤدى إلى تحميل الموازنة بأعباء، والقرض يحمل الموازنة بأعباء مقدار الأقساط والفوائد.

٣/٤/٢ تقسيمات القروض العامة:

بناء على معايير معينة يمكن قسيم التقسيمات التالية للقروض العامة.

٣/٤/٢/١ القروض الداخلية والقروض الخارجية:

ومعيار التفرقة هو مصدر القرض والقروض الداخلية تأتى من النظام المصرفى، او أجهزة تجميع الأموال مثل هيئة التأمينات، ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة، والقروض من المدخرات مثل شهادات الاستثمار والسندات وأذون الخزانة والقروض الداخلية، تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة.

أما القروض الخارجية، فتمثل مديونية الدولة تجاه أشخاص لا يقيمون فى إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ممثلين فى شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية او هيئات دولية.

ومن أهم الفروق بين القروض الداخلية والخارجية، ان الداخلية لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة او النقصان وإنما تؤدى إلى إعادة توزيع جزء منها فقط، أما الخارجية فإنها تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقصان.

ومن ناحية أخرى فالقروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف والخارجية تؤثر عليه، وأخيرا القروض الداخلية لا تؤدى إلى تدخل الدولة الأجنبية فى الشئون الداخلية للدولة المقترضة، بينما تسمح القروض الخارجية بذلك.

٣/٤/٢/٢ القروض الاختيارية، والقروض الإجبارية:

ومعيار التفرقة هى حرية المكتتب، حيث تعرف القروض الاختيارية بأنها القروض التى يكتتب فيها الأفراد او الهيئات لخاصة او العامة الوطنية طواعية واختياريا، وتعرف القروض الإجبارية، بأنها القروض التى يكتتب

فيها الأفراد او الهيئات الخاصة او علامة الوطنية وغيرها.

والأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية وغير إجبارية.

٣/٢/٤/٣ القروض قصيرة ومتوسطة الآجل:

طبقا لمعيار الزمن *فالقروض القصيرة* تسدد فى فترة لا تزيد عن سنة، وهى أما لسد عجز نقدى، لتأخر الإيراد عن الإنفاق، وتقوم الدولة فى هذه الحالة بإصدار قروض قصيرة الآجل تعرف باسم أذون الخزانة، وأما لسد عجز مالى يتمثل فى عجز حقيقى بين الإيراد والإنفاق وتصدر مقابل ذلك أذون خزانة عادية.

أما القروض المتوسطة فتتراوح مدتها بين سنة وخمسة سنوات،

والطويلة الجل تزيد مدتها عن الخمسة سنوات، والاثنان من اجل إقامة بعض المشروعات الاستثمارية او لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

٤/٢/٤/٣ الدين الادارى، والدين المالى:

وفقا للمعيار المحاسبى الفنى فالدين الإدارى ناتج عن إتمام النفقات التى تولده، أما الدين المالى فيرتبط بتدبير نفقات الدولة.

٣/٤/٣ الآثار الاقتصادية لقروض العامة:

للقروض العامة أثار اقتصادية هامة ومتنوعة، وفى هذا المجال نشير إلى أهم تلك الآثار على النحو التالى:

١/٣/٤/٣ الآثار المترتبة على الناتج القومى:

الآثار المترتبة على مرحلة الاقتراض، قد تؤدى إلى إحداث اثر انكماشى على الناتج القومى، لانه اقتطاع من القوة الشرائية، قد تؤدى إلى إحداث اثر انكماشى على الناتج القومى، لانه اقتطاع من القوة الشرائية، أى

إنقاص الاستهلاك الخاص والاستثمار والخاص بدرجة أو بأخرى مع ملاحظة أنه قد لا يتحقق فى كل الأحوال. مثل وجود مدخرات معطلة، او إذا كان المكتتبون فى السندات الحكومية من ذوى الدخول المرتفعة.

الأثر فى مرحلة خدمة الانتاج، فقد يؤدى القرض إلى حدوث تأثير سلبى على حوافز الإنتاج والمقدرة الإنتاجية، ومن ثم على الإنتاج الكلى.

الأثر فى مرحلة استهلاك القروض، إذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من الإنتاج الكامل، وعرض عناصر الإنتاج فى منتهى المرونة، فإن الأثر يكون إيجابى على الإنتاج او الناتج، أما فى حالة الإنتاج الكامل فغن ذلك لن يؤدى إلى زيادة الناتج.

هذا بالنسبة للقروض الداخلية، أما بالنسبة للقروض الخارجية فالأمر يختلف كثيرا، فهو فى كل الأحوال تأثيره سيئ على الناتج عند الاستهلاك للقرض ودفع الفوائد.

٣/٤/٣/٢ الأثر على الاستهلاك والادخار:

فالقروض الداخلية، إذا كانت تضخمية، رغم اعتبارها نوعا من الادخار الإجبارى إلا إنها قد تؤدى فى الزمن لمتوسط والطويل إلى إضعاف الميل للادخار ، وهى بطبيعتها تقلل من الاستهلاك.

القروض الخارجية، إذا استخدمت لتمويل واردات السلع الاستهلاكية، فإنها تنطوى حتما على تدهور المدخرات المحلية وزيادة الاستهلاك.

٣/٤/٣/٣ الآثار المترتبة على توزيع الدخل:

قد تؤدى إلى استفادة الفئات العليا من الدخل أكثر من الفئات الدنيا التى تجنى بعض الاستفادة لأنها تدفع كمية أقل من الضرائب، بينما يستفيد بعض أفرادها بتوسع الإنفاق العام الموجه إلى بعض الأهداف الاجتماعية المترتبة

على القروض، وهذا ينطبق على القروض الادخارية، مع ملاحظة ان القروض التضخمية يترتب عليها ارتفاع الاسعار، ويستفيد من ذلك من لديهم سلع يسوقونها أما من ليس لديهم سلع يسوقونها ولكن يحصلون على مرتبات وأجور ثابتى نسبيا فإنها لن يستفيدوا بل تكونوا فى وضع أقل، لأن التضخم وسيلة خبيثة لإعادة توزيع الدخل القومى بشكل أكثر سوءا آى يؤدى إلى سوء توزيع الدخل القومى.

الفصل الخامس عشر

النمو الاقتصادى

والتنمية الاقتصادية ونظرياتها

الفصل الخامس عشر

النمـو الاقتصـادى

والتنمية الاقتصادية ونظرياتها

تأتى دراسة موضوع النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصاديـــة ضمــن الموضوعات الأساسية للاقتصــــاد الكلـــى مـــن منطلـــق ان دورة النشـــاط الاقتصادى مستمرة(١) ، وبالتالى مستوى النشاط الاقتصادى لابد أن يرتفـــع وينمو، وإذا كان الدخل القومى هو المقياس او المؤشر لذلك فإن هذا الدخـــل لابد ان يشير إلى ما إذا كان ينمو بمعدلات نمو اقتصادي متزايدة أم لا.

ومن هذا المدخل تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصــــادى والتنميـــة الاقتصادية ونظرياتها، ضمن موضوعات الاقتصاد الكلى، وبصفـــة خاصـــة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتفقت كل دول العالم التى خرجت من هـــذه الحرب على مبدأ واحد يتلخص فى انه لا حرب عالمية ثالثة وبالتـــالى فـــإن البديل هو تركيز الاهتمام بشكل مـــتزايد بكيفيـــة زيـــادة معـــدلات النمـــو الاقتصادى وكيفية إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول ان الاهتمام بالنمو والتنمية الاقتصاديـــة، تزايد بعد الحرب العالمية أيضا، لان الصورة الكلية للاقتصاد العالمى كـــانت تشير إلى ان ١٠% من سكان العالم كانوا يحصلون على ٦٧% من الدخـــل العالمى فى أمريكا الشمالية وأوروبا واستراليا، وان ٦٧% من سكان العـــالم فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية كانوا يحصلون على ١٥% مـــن الدخـــل العالمى.

وانقسم العالم بالفعل إلى دول متقدمة ودول نامية ومتخلفة وقد أشـــارت

---

(١) يمكن الرجوع للفصل العاشر من الجزء الثالث من هذا الكتاب

بعض المؤشرات الأخرى بعد ذلك إلى ان ٢٥% من سكان العـــالم المتقـــدم يحصلون على ٧٥% من الدخل العالمى وأن ثلاثة أرباع سكان العالم الذيـــن يقعون فى الدول النامية لا يحصلون فقط إلا على ٢٥% من الدخل العالمى.

وتثير هذه الفروق والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية الاهتمـــام المتزايد بدراسة الآليات ووضع الاستراتيجيات وتطبيق النظريـــات وبحـــث الأسباب والعوامل التى تؤدى إلى تقليل الفجـــوة بيـــن الاثنيـــن، والمفـــاهيم والنظريات المرتبطة بذلك.

ومن هذا المدخل يصبح من المفيد التعرف على العديـــد مـــن النقـــاط الأساسية فى هذا الموضوع يمكن تحليلها باختصار على النحو التالى:

❑. أولا: النمو الاقتصادى وإبعاده المختلفة:

١- التعريف بالنمو الاقتصادى

يعتبر النمو الاقتصادى هو المؤشر الأساسى الذى يمكـــن أن يكشـــف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الناميـــة تزيـــد ام تقل تتسع ام تضيق، فمثلا إذا زاد معدل النمو الاقتصادى بمعدلات ســـريعة ومتزايدة فى دولة معينة. كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هـــذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادى تجعله يقلل الفجوة بينه وبيـــن بـــاقى الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

ويعرف النمو الاقتصادى Economic growth بانه تحقيق زيادة فـــى الدخل القومى او الناتج القومى الحقيقى عبر الزمن. ويقـــاس معـــدل النمـــو الاقتصادى بمعدل النمو فى الناتج القومى الحقيقى أو الدخل القومى الحقيقـــى آى يقاس من خلال التعرف على المتغيرات فى الناتج القومـــى الحقيقـــى او الدخل القومى الحقيقى عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات فى الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدّخل أو الناتج فى سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

وهكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة.

ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير فـــى الدخل الفردى الحقيقى بدلا من التغير فى الدخل القومى الإجمالى للتعبير عن معدل النمو الاقتصادى.

من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردى الحقيقى} = \frac{\text{الدخل القومى الحقيقى}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالى فإن:

معدل التغير فى الدخل الفردى الحقيقى = معدل التغير فى الدخـــل القومـــى الحقيقى – معدل التغير فى السكان = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقـــي – معدل النمو في السكان

وتوجد العديد من التحفظات على استخدام متوســـط الدخـــل الفـــردى الحقيقى فى هذا المجال للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية. من أهمـــها أن هذا المؤشر للتغير فى الدخل الفرد لا يعطى دلالة على عدم عدالة توزيـــع الدخل فى المجتمع، فقد تذهب الزيادة التى تتحقق فى الدخل إلـــى الطبقـــات الغنية فى حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير. ومن ناحية أخـــرى قد يكون سبب الزيادة فى حجم الدخل القومى الزيـــادة فـــى إنتـــاج الســـلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية حيث ان الأخيرة هى التـــى ترفـــع من مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفـــهوم معـــدل

الأبعاد الأخرى كالنواحي الاجتماعية ، والصحية، والتعليمية والثقافية وكذلك النواحي البيئية.

وقد دعى ذلك إلي ان الأمم المتحدة توصلت أخيرا إلى ان مفهوم التنمية أصبح ينظر إليه بمفهوم التنمية الشاملة الذى يتكون من:

التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية.

٢- العوامل المحددة للنمو الاقتصادى

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادى آى تلك العوامل التى تعمل على إحداث النمو، ومن أهمها:

١/٢ راس المال المادي

وينطوى راس المال المادى على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية او صناعية أو خدمية. ويتخذ راس المال الصورة العينية فى الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول لى شكل نقدى.

وراس المال لأى دولة أو آى اقتصاد، هو عبارة عن كمية راس المال فى تلك الدول او الاقتصاد فى لحظة معينةStock، آى يعبر عما تملكه تلك الدولة من مبانى ومعدات وآلات فى تلك اللحظة، وهذا الموجود من راس المال يمكن ان يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ ان عملية الإضافة إلى الموجود من راس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالى"، وبالتالى فإن التكوين الرأسمالى Capital Occumulation هى عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهى تكشف عن معنى الاستثمار Investment فالاستثمار فى النهاية لا يعدو عن

كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التى تمت وبالتالى فالاستثمار هـــو المرادف لعملية التكوين الراسمالى، حيث يعبر عن الزيادة فـــى راس مـــال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من راس المال فى نهاية العـــام عما كانت عليه فى بداية العام، أى أن الاستثمار يمثل فـــى النهايـــة مقـــدار الإضافة إلى راس مال المجتمع.

وفى كل الأحوال فالتكوين الرأسمالى أو الاستثمار، هو أحد العوامـــل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادى فكلما زاد التكوين الرأسمالى او الاســتثمار كلما زاد النمو الاقتصادى والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالى معيـــارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الفنية والدول الفقيرة.

ومن ناحية أخرى فـــإن التـــأثير الإيجـــابى للتكويـــن الرأســـمالى او الاستثمار، آى زيادة معدل النمو الاقتصادى تأتى من منطلق انـــه كلمـــا زاد التكوين الرأسمالى أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج، كلما زادت أمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتـــاج مما يؤدى إلى المزيد من التخصص مما يؤدى إلـــى المزيـــد مـــن التقـــدم التكنولوجى مما يؤدى إلى زيادة التقدم الاقتصـــادى وزيـــادة معـــدل النمـــو الاقتصادى الذى يفوق معدل النمو السكانى.

وهناك شروط معينة لكى يتحقق التكوين الرأسمالى أو الاستثمار هى:

الشرط الأول: تحققُ الادخار فلا استثمار بلا ادخار.

الشرط الثانى: أن يتم استثمار ما تم ادخاره.

الشرط الثالث: ان لا يكون هناك إكتناز.

<u>٢/٢ راس المال البشرى:</u>

ويعبر راس المال البشرى او الاستثمار البشرى عن أهم العوامل التـــى

تؤثر على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد القومى أو المجتمع.

ولا يعتمد تكوين راس المال البشرى على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التى تعمل على بناء وصيانة راس المال البشرى.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر فى تكوين راس المال البشرى هو السكان، ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكانى[1]، وزيادة السكان فى هذه الحالة تعنى زيادة عرض العمل، مع الأخذ فى الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى أو الدخل القومى، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادى وزيادة النشاط الاقتصادى والنمو الاقتصادى.

وبالتالى يمكن القول ان زيادة الاستثمار فى راس المال البشرى لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة فى راس المال المادى حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالى زيادة معدل النمو الاقتصادى ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشرى، وتنمية الموارد البشرية، لأنها هى التى تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفنى والإدارى مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادى.

٣/٢ مدى توافر الموارد الطبيعية:

وهى الموارد التى لا دخل للإنسان فى صنعها، بل هى هبة من

---

(١) سنتعامل مع اقتصاديات السكان وعلاقتها بالنمو الاقتصادى والتنمية فى الفصل التالى مباشرة.

الخالق سبحانه وتعالى، وهى تتكون من الأرض وما عليها ومـــا بداخلــها، فكلما توافرّت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادى والعكس صحيــح مع ثبات العوامل الاخرى، ولذلك وجب على آى اقتصاد قومـــى ان ينمــى الموارد الطبيعية التى لديه أو يأمل ان تكون لديه حتى يزداد معـــدل النمــو الاقتصادى الموارد الطبيعية مثل البترول والمعـــادن والغابـات والأسـماك وغيرها، فكلما زاد استقلال هذه الموارد الطبيعية كلمـــا زاد معـدل النمـو الاقتصادى والعكس صحيح.

<u>٤/٢ التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:</u>

حيث يؤدى هذا العامل إلى زيـــادة الكفـــاءة الاقتصاديـــة والإنتاجيـــة وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديـــدة ومِــن ثــم زيــادة معــدل النمــو الاقتصادى.

<u>٥/٢ التقدم الفني والتكنولوجي:</u>

حيث يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا فى استحداث وسائل جديـــدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلمـــا زاد مستوى التقدم الفنى والتكنولوجى كلما زاد معدل النمو الاقتصادى حتـــى ان هذا العامل أو المحدد فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديـــد الـــذى يتكون ويتشكل فى عقد التسعينات من القرن العشـــرين، وســـتتحدد معالمـــه بدرجة اكثر وضوحاً فى الألفية الثالثة والقرن الحادى والعشـــرين، أصبـــح معيارا لتصنيف الدول إلى المستويات التالية:

- الدول الأكثر تقدما Highly developed countries
- الدول المتقدمة Developed countries
- الدول النامية Developing countries

- الدول الآخذة فى النمو Less – developed countries

- الدول المتخلفة Underdeveloped countries

والتى تنقسم بدورها إلى قسمين

- **الدول الأقل نموا Least Developed**

- **أقل الدول الأقل نموا Least – Less developed countries**

٣- أعباء النمو الاقتصادى

من الضرورى الإشارة إلى أن النمو الاقتصادى لا يتحقق إلا فى إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات لعل من أهمها:

١/٣ كلما زاد معدل النمو الاقتصادى كلما زادت الحاجة إلى زيـــــادة إنتـــاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلـــى زيادة الاستثمار فى التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحيـــــة ببعـــض السلع الاستهلاكية فى الوقت الحاضر من اجل زيـــــادة الإنتـــاج فـــى المستقبل.

٢/٣ أن النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة، بل وحتى الناميـــة، أدى إلـــى زيادة التلوث البيئى والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

٣/٣ كلما زاد معدل النمو الاقتصادى، كلما زاد التقدم المادى وطغى علــــى الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية فى المجتمع.

ثانيا: التنمية الاقتصادية وخصائص الدول النامية:

١- التعريف بالتنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها عبارة عن التغـــيرات الهيكليـــة

التى تحدث فى الاقتصاد القومى بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

ويلاحظ على هذا التعريف، انه يعطى المفهوم الشامل للتنمية. حتى ان الأمم المتحدة أصبحت تتبنى مثل هذا المفهوم الذى أصبح:

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

حيث أصبح لا يكفى ان تحقق زيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ومعدل النمو الاقتصادى بل أصبح من الضرورى تحسين نوعية الحياة فى المستوى الصحى التعليمى، وتحسين البيئة وغيرها من الخدمات لتحقيق التنمية البشرية، ومن ثم الوصول إلى التنمية المستدامة.

ومن منطلق أن الفرد هو هدف التنمية ووسيلة التنمية فى نفس الوقت فالتنمية من الإنسان وبالإنسان والى الإنسان.

وبالتالى أصبح المفهوم الشامل للتنمية، لا يركز فقط على الجانب الاقتصادى، بل اصبح إلى جانب البعد الاقتصادى بما يعنيه من تغيرات هيكلية اقتصادية، فهناك البعد السياسى بما يعنيه من الاستقرار والأمان و البعد التنظيمى والإدارى الذى يوفر القيادات ذات الكفاءة العالية لقيادة عملية التنمية، ووضع الإطار التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية وزيادة النمو في المجالات الصحية والتعليمية وغيرها.

وتصبح التنمية الاقتصادية، هى عملية تعنى الانتقال من حالة التخلف الاقتصادى بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادى بمفهومه الشامل ويقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات الصحية والتعليمية

وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات التى تصدر بها تقريرا من الأمم المتحدة يسمى تقرير التنمية البشرية.

ولعل هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية يختلف عن مفهوم النمو الاقتصادى التلقائى، حيث ان *التنمية الاقتصادية* تنطوى على إجراءات معينة وتعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لتشمل جميع أبعاد المجتمع، ومن ثم فإن معدل التنمية هو معدل متعمد تحقيقه بمنظور شامل.

أما معدل النمو الاقتصادى، التلقائى فهو زيادة معينة فى معدل نمو الدخل القومى ومعدل نمو الدخل القومى الحقيقى عبر الزمن دون وجود إجراءات-متعمدة لكى يتحقق هذا المعدل بصورة معينة.

ولعل المثال الواضح على ذلك، ان دول الخليج تحقق ارتفاعاً فى معدل النمو الاقتصادى سواء فى الدخل الفردى أو الدخل القومى من الحقبة البترولية فى السبعينات والتى بدأت حتى التسعينات، فإن ذلك يحدث نمو اقتصادى من خلال العائدات البترولية، لكن عندما يتم استخدام العائدات البترولية فى القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق التنمية بمنظورها الشامل فإن ذلك يسمى التنمية.

٢- خصائص الدول النامية:

يمكن القول ان هناك مجموعة من الخصائص التى تميز بها الدول النامية، تعتبر فى حد ذاتها عقبات للتنمية أمام هذه الدول، وتنقسم هذه الخصائص إلى مجموعتين من الخصائص، مجموعة الخصائص الاقتصادية، ومجموعة الخصائص غير الاقتصادية آى السياسية والصحية والاجتماعية والثقافية والسكانية، يمكن ذكرها على النحو التالى:

١/٢ الخصائص الاقتصادية:

حيث توجد مجموعة من الخصائص الاقتصادية لعل من أهمها:

١/١/٢ انخفاض مستوى الدخل الفرى الحقيقى بالمقارنة بالدول المتقدمة.

٢/١/٢ انخفاض مستوى المعيشة لكثير من أفراد المجتمع.

٣/١/٢ نقص رؤوس الأموال لضعف القدرة على الادخار وانتشار ظـــاهرة الاكتناز وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وعدم كفاءة الأجـــهزة القائمة على تعبئة المدخرات وتخلـف النظـم المصرفيـة والماليـة والضريبية.

٤/١/٢ مستوى مرتفع من البطالة المقنعة، وهى العمالة المحسوبة على قـوة العمل فى المواقع المختلفة ولا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج.

٥/١/٢ مستوى منخفض من الإنتاج والإنتاجية وعدم كفاءة العنصر البشرى.

٦/١/٢ سؤ إدارة المشروعات ونقص طبقة المنظمين والقيـــادات الإداريـة الفعالة وعدم كفاءة الجهاز الحكومى.

٧/١/٢ ضعف التصنيع وضعف البنيان الزراعى.

٨/١/٢ قصور او عدم استغلال الموارد الطبيعية.

٩/١/٤ سيادة الإنتاج الواحد، والتخصص فى إنتاج سلعة واحدة أو اثنين ممـا يزيد التبعية الاقتصادية للخارج بسبب التعرض لتقلبات أسعار هـــذه السلع، وبالتالى يكـون الاقتصــاد تــابع للمؤثـرات أو المتغـيرات الخارجية.

١٠/١/٤ تخلف مستوى التكنولوجيا وضعف مخصصـات البحـث العلمـى والتطوير.

٢/٢ الخصائص غير الاقتصادية:

حيث توجد العديد من الخصائص غير الاقتصادية من أهمها:

١/٢/٢ مستوى مرتفع لمعدلات النمو السكانى، مصحوب بارتفاع كبير جـداً فى معدلات المواليد وارتفاع كبير نسبيا فى معدلات الوفيات.

٢/٢/٢ انخفاض المستوى الصحى وانتشار الأمراض المزمنة.

٣/٢/٢ ارتفاع نسبة الأميين وانخفاض مستوى التعليم والتدريب.

٤/٢/٢ عدم وجود الطبقة الوسطى التى تتحمل أعباء التنمية وتقـود عمليـة التنمية

٥/٢/٢ الإنفاق البذخى وضعف الوعى الاستهلاكى.

٦/٢/٥ عدم القدرة على الإبقاء على العقول البشرية النابغة ومن ثـم تزايـد هجرة العقول البشرية.

٧/٢/٥ عدم توافر القيم المعنوية بل والقيم الإيجابية المواتية للتنمية بل تسـود القيم السلبية.

٨/٢/٥ تزايد معدلات تشغيل وعمالة الأطفال.

٩/٢/٥ الوقت الضائع والتفنن فى ضياعة فى مجالات لا تخدم عملية التنميـة بل نعوق التنمية والتقدم وفرص التميز.

١٠/٢/٥ فساد البيئة السياسية بكل أبعادها وعدم الاستقرار السياسـى ممـا يؤدى إلى عدم الثقة فى الاقتصاد وسوء مناخ الاسـتثمار وجعلـه طاردا للاستثمار وليس جاذبا.

ثالثا: نظرة سريعة على بعض نظريات التنمية:

توجد العديد من نظريات التنمية التى حاولت تفسير التخلف فى الـدول النامية، والتى وضعت تصورات وسيناريوهات للخروج من التخلف إلى أفـاق ارحب عن التنمية والتقدم ومن أهم النظرياث ما يلى:

١- نظرية مراحل النمو الاقتصادى:

وهى النظرية التى طرحها الاقتصادى والت روستو عام ١٩٦٠ فـى كتابه بعنوان مراحل النمو الاقتصادى حيث روستو ان كل دولة تمر بخمـس مراحل تاريخية؟، خلال نموها الاقتصادى هى على النحو التالى:

١/١ مرحلة المجتمع التقليدى:

حيث يكون الاقتصاد فى هذه الحالة اقتصادا زراعيا يعانى من التخلـف الفنى والإنتاجى، ويكون المجتمع راكد لا ينمو فيه دخل الفرد بسبب قصـور وسائل الإنتاج المستخدمة.

٢/١ مرحلة ما قبل الانطلاق:

حيث يبدأ المجتمع بوضع القوانين العلمية المنظمة للظواهر، ويبدأ فـى تطبيقها لزيادة لإنتاج ومحاولة التوسع فى الأسواق، ويظهر فى هذه المرحلـة بعض القيادات التى تتصف بروح الابتكار والمغـامرة، وينتشـر التعليم وتظهر المؤسسات المصرفية والسوق الكبيرة ويزداد الاستثمار فـى النقـل والمواصلات والاتصالات.

٣/١ مرحلة الانطلاق:

وهى المرحلة التى ينتشر فيها التجديد والابتكار على مسـتوى كـل الأنشطة الاقتصادية، وتصبح الفنون الإنتاجية الجديدة هى وسـيلة الإنتـاج

المتبعة، ويدخل الاقتصاد هذه المرحلة بفضل قيادات في المجتمع تحدث ثورات سياسية بهدف تطوير وتجديد وتحديث النشاط الاقتصادى، ويتزايد حجم الادخار ليرتفع من ٥% - ١٠% سنوياً من الدخل القومى، وينطلق المجتمع اقتصادياً لينتج السلع التى تحل محل الواردات وتتوافر الهياكل السياسية والاجتماعية التى تزيد معدلات نمو النشاط الاقتصادى بشكل مستمر.

٤/١ مرحلة النضج الاقتصادى:

حيث يصبح النمو الاقتصادى، يسير بآلية الدفع الذاتى، وترتفع نسبة الادخار فى المجتمع من ١٠% ـ ٢٠% فيزداد الاستثمار والدخل القومى متوسط دخل الفرد بمعدلات تفوق معدلات النمو السكانى، ويكون التحسن المستمر فى فنون الإنتاج هو السمة الأساسية لهذه المرحلة.

وتبدأ الدولة فى الاكتفاء الذاتى، وتصدير الفائض من منتجاتها، بل تتجه إلى استيراد السلع الكمالية وتزداد الأجور، وترتفع تماماً عن حد الكفاف وتنتقل القيادة الاقتصادية من أصحاب الملكية إلى أيدى كبار المديرين أو المنظمين الأكفاء.

٥/١ مرحلة الاستهلاك الوفير:

حيث يبدأ المجتمع بالتمتع بوفرة الاستهلاك من السلع المعمرة من سيارات وثلاجات وأجهزة كهربائية، ويرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقى عموماً، بدرجة تزيد عن احتياجاته الضرورية، ويتغير التوطن السكانى حيث تزداد نسبة سكان المدن عن الريف، وتزداد الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

وأهم ما يؤخذ على هذه النظرية، أنها تفترض أن التاريخ يعيد نفسه، من منطلق انطباقها على الكثير من الدول فى الماضى مثل الولايات المتحدة

وأوربا الغربية واليابان وغيرها، ولكن من الصعب التعميم وجعل هذه المراحل حتمية، فالدول المتخلفة اليوم يمكن أن تقفز إلى مرحلة متقدمة من مراحل النمو الاقتصادى دون المرور بالضرورة وحتماً بمراحل سابقة، وليس شرطاً بالطبع أن يعيد التاريخ نفسه لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة على عملية التنمية من حقبة تاريخية إلى حقبة تاريخية أخرى.

٢- نظرية النمو المتوازن:

وهى فى الحقيقة نظريتان فى نظرية واحدة لتشابههما تشابهاً كبيراً، حيث أن هناك نظرية الدفعة القوية لبول روزنشتين رودان، وهناك نظرية النمو المتوازن لراجنز نوريكس، ويتم دراسة النظريتان معاً تحت مسمى واحد هو نظرية النمو المتوازن، لأن النظريتان متشابهتان إلى حد كبير، بحيث يمكن القول أن نظرية النمو المتوازن ما هى فى الواقع إلا امتداد وتطور طبيعى لنظرية الدفعة القوية[1].

ويرى روزنشتين أن القضاء على التخلف الاقتصادى فى الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد القومى من حالة الركود ولتحقيق الانطلاق المنشود، فإن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة، ومن استغلال الموارد المتاحة فى المشروعات، ومن التنظيم حتى تجتاز مرحلة الانطلاق.

ويبنى روزنشتين نظريته على أساس عدم قابلية المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج ورأس المال الاجتماعى والطلب على السلعة للتجزئة.

خذ مثلاً رأس المال الاجتماعى الذى يتمثل فى مشروعات الإسكان

---

(١) أنظر: د. على لطفى، دراسات فى التنمية الاقتصادية، بمكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩١.

والنقل والمواصلات والسدود والخزانات والرى والصرف والقوى الكهربائية والمحركة وغيرها فهى كلها لابد أن تتم مع بعضها البعض معاً فى دفعة قوية، حيث أن إقامتها تدريجياً، تحول دون إمكانية الاستفادة الاقتصادية منها، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديداً للموارد النادرة التى يملكها المجتمع، وبالتالى فإن حسن الاستفادة من مشروعات المنافع العامة يستوجب مراعاة التلازم الزمنى بين هذه المشروعات، فعلى سبيل المثال عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود والقناطر، لابد من تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية، وكذلك عند تنفيذ مشروعات شق وتعبيد الطرق بالمدن، فلابد فى نفس الوقت من تنفيذ مشروعات الإنارة والمياه والمجارى، ولذلك يرى روزنشتين ان الدول النامية يجب أن تخصص نسب تتراوح بين ٣٠%، ٤٠% من إجمالى الاستثمار القومى لإقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى أو ما تسمى بمشروعات البنية الأساسية، وإقامتها شرطاً ضرورياً لإمكان القضاء على التخلف.

ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً عدم قابلية الطلب للتجزئة حيث جاءت هذه الفكرة أولاً فى نظرية روزنشتين عن الدفعة القوية ثم تزايد الاهتمام بها بعد أن استند إليها تيركس فى نظريته عن النمو المتوازن.

وعدم قابلية الطلب للتجزئة، يعنى أن إنشاء عدد كبير من المشروعات المتباينة فى آن واحد، فإن كل مشروع يخلق سوقا لتصريف منتجات المشروعات الأخرى، حيث ثبت أن العمال لا ينفقون كل أجورهم على نفس منتجات المشروع الذى يعملون فيه.

ومن ثم فإن ذلك يعنى تكامل الطلب آى عدم قابليته للتجزئة، حيث ان المشروعات تسابق بعضها البعض وتقل مخاطر ضيق حجم السوق التى تعانى منها الدول ويزيد الحافز على الاستثمار.

وبالتالى تتلخص نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن فى ان القضاء

على التخلف الاقتصادى فى الدول النامية يحتاج إلى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية تتمثل بصفة أساسية فى تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة البنية الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة.

أما الإضافة التى أضافها نيركس لهذه النظرية، فهو مفهوم النمو الاقتصادى المتوازن، حيث رأى أن السياسة الإنمائية لابد ان تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة فى برامج التنمية، لانه ما لم ينطلق هذان القطاعان جنبا إلى جنب، فإن أحدهما لابد وان يؤدى إلى عرقلة نمو الآخر.

ورغم ذلك فإن نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن لا تخلو من اوجه النقد، نظرا لان تطبيقها يحتاج إلى توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لدى الدول النامية فى المرحلة الأولى للتنمية، حتى يمكن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة، إلا انه من المعروف أن من أهم الخصائص ومشكلات الدول النامية هو ندرة رؤوس الأموال.

ومن ناحية أخرى فإن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة دفعة واحدة يستدعى وجود أعداد ضخمة من المهندسين والفنيين والإداريين، وهذا غير متوافر بسهولة وان إقامة هذه المشروعات يحتاج إلى وجود أسواق مال منظمة وأجهزة ومدخرات محلية قوية، إلا ان هذه الأجهزة تعانى من الضعف وعدم الكفاءة إن وجدت.

هذا بالإضافة إلى ان تطبيق تلك النظرية قد يؤدى إلى وجود قطاعين مستقلين داخل الاقتصاد القومى، أحدهما قطاع صناعى حديث متقدم وآخر قطاع تقليدى راكد متخلف وتنطوى التنمية فى هذه الحالة على نمط ثنائى مما يترتب عليه من آثار سلبية وسيئة بالإضافة إلى عدة انتقادات أخرى ليس

المجال لذكرها كما انه لا يصح أن نتحدث عن دفعة اقتصادية قوية فى مجتمعات اقتصادية ضعيفة.

٣- نظرية النمو غير المتوازن:

جاءت هذه النظرية على يد الاقتصادى الأمريكى البرت هيرشمان، وتتلخص هى نظرية النمو غير المتوازن فى فكرة مؤداها ان التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بتنمية بعض الصناعات او القطاعات القائدة أو الرائدة، وهو ما يؤدى إلى انتشار التنمية تلقائيا إلى بقية الصناعات وبقية قطاعات الاقتصاد القومى لما لهذا القطاع القائد او الرائد من آثار أمامية وخلفية على المشروعات فى القطاعات الأخرى.

وهو ما يتغلب على ضعف قدرة الدول النامية على التنمية فى كل القطاعات والأنشطة فى وقت واحد التى كانت تنادى بها نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن.

ويرى هيرشمان أن التنمية الاقتصادية فى الدول النامية تتمثل فى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن و بالتالى فهى سلسلة تضم حلقات من النمو غير المتوازن.

وفى شرح وجهة النظر الخاصة بالتنمية غير المتوازنة يقول هيرشمان أن اتخاذ قطاع رائد او قائد مثل قطاع النسيج والملابس الجاهزة، يؤدى إلى آثار أمامية وخلفية كبيرة على صناعات أخرى متعددة، فمن الناحية الخلفية نجد ان زراعة القطن وغزله لابد أن تنمو لتلبى احتياجات صناعات النسيج كما أن صناعة الصباغة والتجهيز سوف تنهض لتتمشى مع تقدم صناعة الغزل وهكذا.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن سياسة التنمية للنمو غير المتوازن تتلخص فى تركيز جهود التنمية على عدد معين من الصناعات فى

القطاعات التى تتميز بان لها أثارا أمامية وخلفية على صناعات ومشـروعات أخرى. وبالتالى تكون هذه الاستراتيجية للتنمية قائمة على ان يكـون عـدم التوازن حافزا على رفع معدل النمو فى قطاع تلو الآخر فى حدود إمكانيـات الدول النامية.

ولعل نقطة الضعف الواضحة فى هذه النظرية، أنها تعتمد على نظـام للحوافز كفء لترغيب وإغراء وجذب الاستثمار الخاص والقطاع الخـاص، وزيادة استجابة رجال الأعمال نحو المشروعات التـى لـها آثـار إيجابيـة وأمامية وهذه مسألة تأخذ وقتا وتتوقف على مدى تحسن منـاخ الاسـتثمار، وكلها تحتاج إلى علاج ووضع الأساليب الكفيلة بالتغلب على تلك الأوضاع.

وفى نهاية عرض أهم نظريات التنمية، فإن حرية الاختيـار مفتوحـة أمام كل دولة نامية لتختار النظرية وسياسة التنمية التى تتمشى مع ظروفـها وإمكانياتها.

الفصل السادس عشر

اقتصاديات السكان والتنمية

الفصل السادس عشر

اقتصاديات السكان والتنمية

ينطوى موضوع اقتصاديات السكان وعلاقته بالتنمية الاقتصادية علــى العديد من الجوانب، فهناك الجانب الخاص بالنظرة الاقتصادية للسكان والمشكلة السكانية، وهناك الجانب الخاص ببحث آثار الزيادة الســكانية علــى التنميــة الاقتصادية، والمؤشرات السكانية وعلاقتها بــالمتغيرات الاقتصاديــة الكليــة، وهناك أيضا الجانب الخاص بنظريات السكان ودراسة العلاقة بيــن الســكان والموارد، وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه باختصار فى النقاط التالية:

☐. أولا: النظرة الاقتصادية للسكان والمشكلة السكانية:

تتركز النظرة الاقتصادية من منظور أن السكان يمكن النظر إليهم مــن جانبين، الجانب الأول الذي يعتبر السكان قوة استهلاكية تمثل ضغطا علــى الموارد الاقتصادية المتاحة أما الجانب الآخر فيعتبر السكان قوة إنتاجية تمثل وسيلة لاستغلال الموارد أو عنصر من عناصر الإنتاج والذى يســاهم فــى خلق تيار السلع والخدمات.

والقوة الاستهلاكية للفرد تستمد بصفة أساسية من مجرد وجوده فــالفرد يعتبر قوة استهلاكية منذ لحظة ولادته ومجيئه إلى الحياة إلى اللحظــة التــى يترك فيها هذه الحياة.

فى حين أنُ القوة الإنتاجية للفرد تعتمد على مجموعة م العوامل تتعلــق بالظروف المادية والفنية المحيطة، والمتمثلة فى كمية المــوارد وكميــة راس المال ومستوى المعرفة الفنية، ومعظم هذه الموارد تعتبر مكتسبة أكــثر منــها ذاتية.

وبناء على ذلك فالمسألة السكانية أو المشكلة السكانية، مــا هــى فــى الحقيقة سوى علاقة تربط بين عدد السكان وصفاتهم وتركيبهم مــن ناحيــة

وبين حجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحيـــة أخــرى وتخضع هذه العلاقة إلى ثلاث احتمالات إما أن تكون العلاقة متوازنـــة بيــن السكان والموارد وهى قليلة الحدوث أو ان يكون عدد الســـكان أكــبر مــن الموارد أو أن يكون عدد السكان أقل من الموارد ومن هـــذا المدخـــل فقــد اختلفت أراء الاقتصاديون حول المسألة السكانية، فمنهم من رأى ان الزيـــادة السكانية نعمة ومنهم من رأى ان الزيادة السكانية هى نقمة، وبعيدا عن هـــذا الجدل فإن الواقع العملى كان يشير دائما إلى ان معظم المجتمعات والـــدول فى مراحل تطورها المختلفة كانت تعانى من مشكلة ان عدد الســـكان كـــان أكبر مما تتحمله الموارد وبعض المجتمعات والدول كـــانت تعـــانى مـــن أن يكون عدد السكان اقل من انه يستغل الموارد استغلالا كاملا وهكذا تحولـــت قضية او مسألة الاختلال بين السكان والموارد إلى مســـألة جديـــرة بـــالبحث والتحليل، فى مجال اقتصاديات الســـكان والتنميـــة، وهـــو موضـــوع مـــن الموضوعات الرئيسية الذى له آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية، التـــى تنطوى عليها النظرية الاقتصادية الكلية، مع الآخذ فى الاعتبـــار أن الحالـــة التى تنطوى على ان عدد السكان كان اكبر مما تتحمله الموارد هى الحالـــة التى سيطرت على اهتمام الاقتصاديين، على اعتبار إنها أكثر خطورة وهـــى السمة الغالبة فى معظم الدول النامية، حيث لوحظ ان معدلات النمو الســكانى خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٠ تتراوح بين ٣% و ٢,٥% فى معظم الــدول النامية التى يصل متوسط دخل الفرد فى معظمها إلى ٢٠٠ دولار فى الســنة فى المتوسط، بينما نجد ان معدل النمو السكانى فى الدول المتقدمة يصل إلـى ٠,٧% فى السنة ومتوسط دخل الفرد فى معظمها أكثر مـــن عشـــرة آلاف دولار فى السنة، ومعنى ذلك إن المشكلة السكانية تتركز فى الـــدول الناميـــة والمتخلفة والتى مازالت بعد فى أولى مراحل التنمية الاقتصادية.

وبالتالى أصبحت المشكلة السكنية من المنظور الاقتصادى لها أهميتـــها

حيث أتضح أن ثلثى سكان العالم الذين وصلوا إلى ٦ مليار نسـمة يعيشـون دون المستوى الاقتصادى اللائق وان الزيادة السكانية فى العـام بلغـت مـا يقرب من ٩٠ مليون نسمة يتركز معظمهم فى الدول النامية والأخطر مـن ذلك ان سكان العام إذا كانوا أكثر بقليل من مليار نسمة عـام ١٨٥٠ فإنـهم اصبحوا عام ١٩٣٠ حوالى ٢ مليار نسمة آى مليار نسـمة زادت فـى ٨٠ عام، بينما وصل سكان العالم إلى ٣ مليار نسمة عام ١٩٦٠ آى الزيادة مليـار نسمة حدثت فى ثلاثين عاما فقط ما بين ١٩٣٠ - ١٩٦٠ بدلا من ٨٠ عامـا فى الفترة من ١٨٥٠ - ١٩٣٠، بل ان الزيادة مليار أصبحت تتم فقـط فـى ١٤ عاما خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٤ ، و ١٣ عاما خلال الفترة مـن ١٩٧٤ - ١٩٨٧ بل ١١ عاما فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٨ حيث وصـل عدد السكان عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٦ مليار نسمة. مع الأخذ فى الاعتبـار ان تلك الزيادات الكبيرة فى السكان تحدث فى الدول النامية، ناهيك عن قصـر الفترة الزمنية الى يزيد فيها سكان العالم بمقدار المليار نسمة.

□ ثانيا: آثار الزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الكلى:

يمكن القول ان زيادة معدل النمو السكانى، بمعدل اكبر من معدل نمـو الدخل القومى له أثار سلبية متعددة لعل من أهمها:

١- انخفاض مستوى المعيشة:

حيث أن زيادة نسبة الأطفال فى المجتمع، تعمل على انخفاض مسـتوى معيشة الآسرة، ذلك لأن الأطفال غير منتجين، وإذا حـاول أربـاب الأسـر زيادة دخولهم الحقيقية عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية، فهذه المسـألة لا تحدث بسهولة فى الدوُل النامية وهو ما يعنى تدهور مستوى المعيشة.

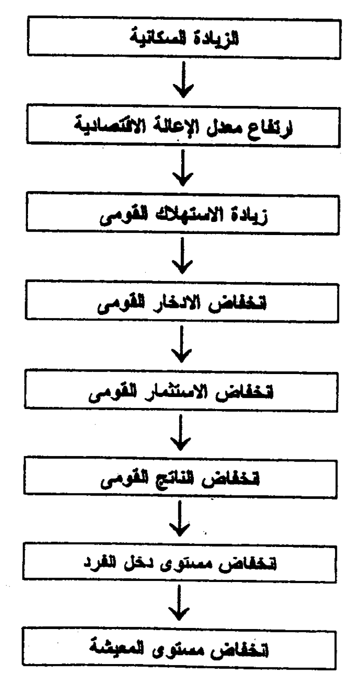
٢- انخفاض الادخار القومى:

حيث تؤدى الزيادة السكانية إلى انخفاض متوسط نصيب الفـرد مـن

الدخل القومى وبالتالى ضعف قدرة الأفراد على الادخار، ناهيك عن أنها تؤدى إلى زيادة الاستهلاك فتقلل من الادخار القومى.

٣- ضعف القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار والناتج القومى:

حيث أن الزيادة السكانية تتطلب الإنفاق على الصحة العامة وانتشار المستشفيات والمدارس، وعلى ذلك فتخصيص الجزء الأكبر لإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات المباشرة، لا تساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية وإحداث المزيد من التنمية، حيث ان الاستثمار يتطلب التضحية بالمطالب الحاضرة من اجل بناء الطاقة الإنتاجية واستكمال البنية الأساسية، ومع انخفاض الاستثمار، ينخفض الناتج مما يؤدى إلى انخفاض الدخل القومى فانخفاض متوسط دخل الفرد فانخفاض مستوى المعيشة. ويمكن التعبير عن لك كما يلى:



٤- تفاقم عجز ميزان المدفوعات:

حيث تؤدى الزيادة السكانية إلى زيادة الاستهلاك وبالتالى إلى انخفاض حجم الصادرات، وفى نفس الوقت تعمل على زيادة حجم الواردات مما يؤدى إلى تزايد عجز الميزان التجارى ومن ثم تزايد عجز ميزان المدفوعات او تفاقمه. إذا كان موجود فى فترة سابقة مع الأخذ فى الاعتبار أنه إذا استطاعت الدولة أن تصدر الأيدى العاملة والحصول على تحويلات ملموسة من دخولهم فإنها تستطيع أن تحول الزيادة السكانية من نقمة إلى نعمة، وبالتالى تكون الزيادة السكانية مدخلا للافلات من تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات او مصدرا هاما للتخفيف من هذا العجز.

٥- زيادة حجم البطالة:

مع كل زيادة سكانية تحدث فإن احتمالات زيادة حجم البطالة يكون قائم، وخاصة إذا كان هناك خلل واضح بين السكان والموارد، وهذا ما يحدث فى الغالب فى الدول النامية، حيث ان حجم الاستثمار لا يكفى لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل، بل وقعت كثير من الدول فى خطأ توظيف استثماراتها فى نمط للاستثمار يستوعب وحدات أكثر من عنصر راس المال ووحدات أقل من عنصر العمل، أى الاتجاه أكثر إلى أسلوب الإنتاج كثيف راس المال مما أيقظ العديد من هذه الدول على تفاقم مشكلة البطالة في ظل تزايد السكان المستمر.

ولا يخفى ما لزياده حجم البطالة من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

◻. ثالثا: المؤشرات السكانية وعلاقتها بالاقتصاد الكلى:

و هناك العديد من المؤشرات فى هذا المجال لعل من أهمها:

١ – معدل النمو السكانى وعلاقته بمعدل نمو الدخل الفردى:

من المؤشرات السكانية الهامة التى لها علاقة بالاقتصاد الكلـــى هـــو معدل النمو السكانى، ومقارنته بمعدل النمو الاقتصادى للتعرف على صـــافى جهود التنمية التى حدثت خلال فترة معينة، فإذا زاد معدل النمو السكانى عن معدل النمو الاقتصادى فإن دلالة ذلك تعنى ان الاقتصاد ينمو بالســـالب وإذا كان معدل النمو الاقتصادى قد زاد عن معدل النمو السكانى فإن معنى ذلـــك الاقتصاد ينمو بالموجب.

ومن ناحية أخرى فإن هناك مؤشران آخران لهما علاقة بمؤشر النمـــو السكانى هما:

١/١ متوسط دخل الفرد = الدخل القومى / عدد السكان

ودلالة ذلك تشير إلى أننا إذا كنا نريد تحسين مستوى المعيشـــة فإننـــا علينا أن نخفض من مقام هذا المؤشر وهو يبين علاقة الســـكان بالاقتصـــاد الكلى.

١ / ٢ معدل نمو الدخل الفردى = معدل النمو الاقتصادى / معدل النمو السكانى

وهذا المؤشر يبين لنا مدى تطور الاقتصاد القومى ومدى كفاية الدخـــل القومى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية حيث يلزم زيادة معدل النمو الاقتصـــادى وتقليل معدل النمو السكانى.

٢ – معدل الإعالة الاقتصادية:

ويقاس على النحو التالى : معدل الإعالة = عدد السكان / نمو العمل

ويكشف هذا المعدل عن عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد العـــامل مـــن الأفراد غير العاملين والذى يكونون تحت سن ١٥ سنة وهـــو ســـن العمـــل

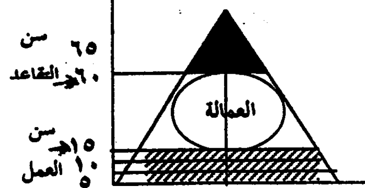
وفوق سن ٦٠ سنة وهو سن التقاعد عن العمل.

ويلاحظ أنه كلما ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية كلما قل الادخار العائلي، ومن ثم ينخفض الادخار القومي او الكلي، كلما انخفض الاستثمار الكلي وبالتالي ينخفض الناتج القومي، فينخفض الدخل القومي وأخيرا ينخفض الدخل الفردي والعكس صحيح، وبالتالي من صالح الدولة أو أي اقتصاد ان ينخفض معدل الإعالة الاقتصادي.

وينتج عن دراسة معدل الإعالة الاقتصادية بناء الهرم السكاني لأي دولة أو اقتصاد قومي أو مجتمع معين وفي هذا المجال هناك ثلاثة أنواع للهرم السكاني كما يتضح من التحليل التالي:

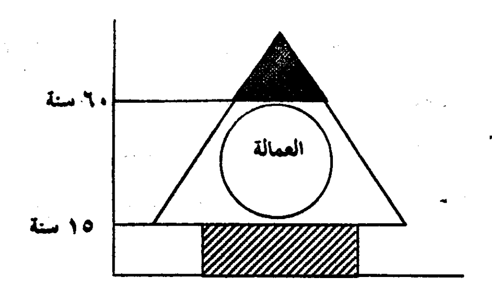
١- الهرم الموسع:

ويسمى بالهرم الموسع لأن قاعدته كبيرة وواسعة بسبب زيادة عدد المواليد ويوجد مثل هذا الهرم في كثير من الدول النامية ويكون فيها عدد الوفيات قليل وفيها تعول العمالة من سن ١٥ إلى سنة ٦٠ سنة أفراد من تحت ١٥ سنة وفوق ٦٠ سنة ويكون نصف هذا الهرم ذكور والنصف الآخر إناث.



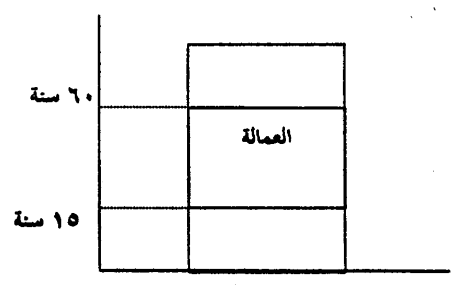
٢- الهرم المتقلص:

ويطلق على هذا الهرم المتقلص بسبب تقلص حجم المواليد وهو يؤدي إلى تقليل معدل النمو السكاني من ٢,٨ مثلا إلى ٢,١ وهذا النوع يوجد في الدول التي بدأت تخفض حجم المواليد مثل مصر وبالتالي يقل عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد العامل مما يؤدي إلى زيادة الادخار العائلي للفرد (رغم أنه معدل المواليد متزايد عن معدل الوفيات).



٣- الهرم الثابت:

يأخذ شكل العمود ويطلق عليه الهرم الثابت بسبب تساوى عدد المواليد مع عدد الوفيات ويكون فيه عبء الإعالة الاقتصادية قليل لأن:



١/٣ جميع السكان عاملين.

٢/٣ لا يوجد أعباء (صحية او اجتماعية ...)

ويوجد فى دول مثل: إيطاليا - فرنسا - السويد.

٣- مؤشر الكثافة السكانية :

ويعبر عن حجم السكان لكل كيلوا متر مربع او فى الميل الواحد ومؤشر الكثافة السكانية له علاقة بالاقتصاد الكلى، مثلا فى مصر، يتركز معظم سكانها حول الدلتا أو حول المياه لأنها مصدر الحياة، وبناءا على ذلك

فإن معدل الكثافة السكانية فى المناطق الحضارية عالية جدا[1]، مثل القـاهرة والإسكندرية، ومعنى ذلك ان الاحتياجات من الميـاه والكـهرباء والطـرق والصرف الصحى وغير ذلك يختلف فى مثل تلـك المنـاطق ذات الكثافـة السكانية العالية عن المناطق الأخـرى ذات الكثافـة السـكانية المنخفضـة وبالتالى فإن تلك التكاليف الاستثمارية المتزايدة التى تنفق فى هذه المنـاطق على البنية الأساسية لها علاقة وتأثير على الاقتصاد الكلى، بل يضاف إليـها تكاليف التلوث البيئى التى تحتاج إلى تكاليف عالية للقضاء عليها بسبب هـذه الكثافة السكانية المرتفعة، ويكفى ان نشير إلى ان مصر على سـبيل المثـال تنفق الكثير من المليارات لبناء الطرق والكبارى وغيرها فى تلـك المنـاطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتى يمكن ان تستخدم فى بنـاء صناعـات ومشروعات للتنمية تزيد من دخل الفرد الحقيقى وترفع من مستوى معيشـة أفراد المجتمع.

▫. رابعاً : نظريات السكان وكفاية الموارد:

لكل الآثار والأبعاد السابق تحليلها، أهتم الاقتصاديين منذ زمن طويـل بدراسة العلاقة بين السكان والموارد من خلال ما يسمى بنظريات السـكان، وقد تعددت نظريات السكان بداية من أدم سـميث ولكـن سـنعرض لأهـم نظريتين فى هذا المجال وهما نظريتي مالتس فى السكان ونظريـة الحجـم الأمثل للسكان (لكارساندرز) على النحو التالى:

---

(١) تصل الكثافة السكانية فى مصر فى المتوسط ١٠٥٠ نسمة لكل كيلـوا مـتر مربـع وتصل فى بعض المناطق الشعبية الى١٢٠ ألف و ١٤٠ ألف نسمة لكل كيلـوا مـتر مربع وهى اعلى كثافة سكانية فى العالم.

١- نظرية مالتس فى السكان:

كان توماس روبرت مالتس أول من تناول بعمق المشكلة السكانية من وجهة نظر اقتصادية، عندما نشر كتابه عام ١٧٩٨ الذى أعيد طبعه خمس مرات بعد ذلك.

ولقد عاش مالتس ظروف الثورة الصناعية فى إنجلترا وشهد ارتفاع معدل المواليد بها فى نهاية القرن الثامن عشر، بسبب انهيار النظام الإقطاعى وبدا التقدم الصناعى وزيادة الحاجة إلى الأيدى العاملة، وكل هذه العوامل وغيرها جعلت مالتس يتواجد فى فترة تزايد أعداد السكان بسبب ارتفاع معدلات المواليد مع كل تحسن فى مستوى المعيشة.

ومضمون نظرية مالتس للسكان ينطوى على ثلاثة جوانب :

١/١ ان السكان يتزايدون فى صورة متوالية هندسية، فى نفس الوقت الذى تتزايد فيه الموارد فى صورة متوالية حسابية او عددية ويتم ذلك كل فترة زمنية قدرها ٢٥ عاما، كما يتضح من الجدول التالى:

عدد السنوات	صفر	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	١٢٥	١٥٠
عدد السكان	١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤
حجم الموارد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

ومن الجدول السابق، يلاحظ ان عدد السكان كان يتناسب مع حجم الموارد فى بداية الفترة الزمنية، فقد كانت النسبة ١:١ ثم بعد مائة عام أصبحت نسبة السكان إلى الموارد ١ : ١٦ ، وهو ما يشير إلى مستقبل مظلم للبشرية وانخفاض كبير فى مستوى الرفاهية الاقتصادية عبر الزمن، كما تصور مالتس فى نظرته التشاؤمية التى أحدثت وتركت آثرا عميقا على جميع المفكرين الذين كانوا فى هذا الوقت، بل لازال تأثيرها قائما عند الكثير من الاقتصاديين حتى يومنا هذا.

٢/١ ان عدد السكان فى آى مجتمع إنما يكون محدودا بكمية السلع الغذائية الموجودة، بمعنى ان عدد السكان لا يمكن ان يزيد عن ذلك العدد الذى تكفى الموارد الغذائية للإبقاء عليه.

٣/١ انه إذا لم يقم السكان من تلقاء أنفسهم بوضع موانع واقية للحد من التزايد المستمر عن طريق إنقاص عدد المواليد مثل تأجيل سن الزواج والامتناع كليا عن الزواج والحد الاختياري للمواليد فإن قوى الطبيعة سوف تقوم بدور إيجابى لإيجاد التوازن بين عدد السكان وكميات الغذاء، عن طريق ما اسماه بالموانع الإيجابية التى تحد من تزايد السكان، المتمثلة فى المجاعات والأوبئة والحروب التى يمكن أن تجتاح العالم والتى تؤدى إلى زيادة معدلات الوفيات بحيث ينقص عدد السكان إلى الحد الذى يتناسب مع الموارد المتاحة.

وتلقى هذه النظرية الضوء على المشكلة السكانية بوضوح حيث ترى ان المشكلة السكانية هى عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد.

ومن الواضح ان نظرية مالتس تقوم على عدد من الفروض الهامة مثل ثبات عنصر الارض، وسيادة قانون تناقص الغلة، وأنه كلما حدث تقدم صناعى كلما زادت الأجور وانخفض نصيب الفرد من السلع الغذائية، ووجود علاقة طردية بين النمو السكانى ومستوى المعيشة، بالإضافة إلى أن الزيادة فى السكان تأخذ شكل متوالية هندسية بينما الزيادة فى الغذاء تأخذ شكل متوالية عددية ، وتتناسب قوة العمل طرديا مع ثبات السكان.

وتفسر نظرية مالتس من خلال تلك الفروض على النحو التالى:

طالما أنه توجد علاقة طردية بين النمو السكانى ومستوى المعيشة فإن الأجور الحقيقية للأفراد تزيد، وترتفع بالتالى مستوى معيشتهم فيتجهون إلى إنجاب المزيد من الأطفال ومع زيادة السكان تزداد قوة العمل ولكن مع ثبات

الأرض الزراعية يسرى قانون تناقص الغلة بعد فترة معينة.

وتتلخص أهم الانتقادات التى وجهت إلى نظرية مالتس فيما يلى:

- الانتقاد الأول:

الإسراف فى التشاؤم بخصوص مستقبل البشرية فلم يحدث بعد ذلك ما أشار إليه مالتس من حدوث الموانع الإيجابية من مجاعات وحروب وكوارث فى كثير من المجتمعات.

- الانتقاد الثاني:

ان مالتس قصر العلاقة بين السكان والموارد الغذائية فقط، بل الأفضل أن يأخذ العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية ككل.

- الانتقاد الثالث:

أن مالتس اقتصر العلاقة فقط بين الزيادة السكانية وعجز الموارد الغذائية إلى حالة الاكتظاظ السكانى، ولكنه لم يتطرق إلى الوضع العكسى وهو العلاقة بين زيادة الموارد الغذائية وانخفاض السكان.

- الانتقاد الرابع:

عند مناقشة مالتس، لقانون تناقص الغلة لم يتوقع، تغير المستوى التكنولوجى فى الزراعة، وأن هذا المستوى يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى، بل أن التكنولوجيا سهلت بعد ذلك عمليات التصدير والاستيراد للسلع الغذائية، بين الدول، ولم يعد هاما ان تنتج كل دولة احتياجاتها من السلع الغذائية بل يمكنها زيادة منتجاتها الصناعية ومبادلتها دوليا بالمزيد من السلع الغذائية.

- الانتقاد الخامس:

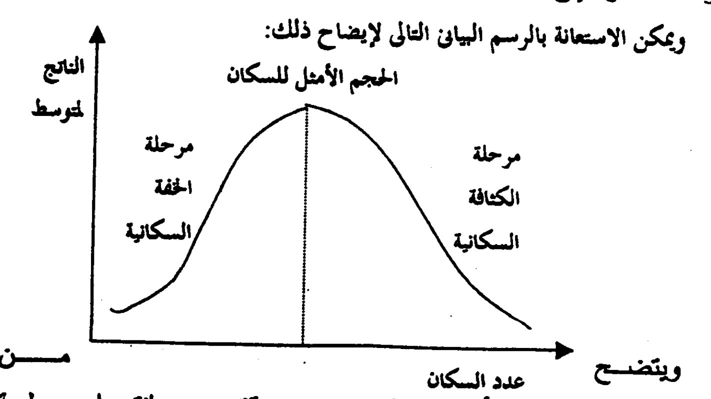
إن ما ادعاه مالتس من ان معدل الزيادة السكانية يفوق معدل الزيادة فى السلع الغذائية لا ينطبق على العالم الذى نعيشه اليوم، حيث نجد ان معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعى، والناتج عموما تفوق معدلات الزيادة السكانية فى غالبية الدول.

٢- نظرية الحجم الأمثل للسكان:

فى دراسة هذه النظرية للعلاقة بين السكان والموارد ممثلة فى الناتج الكلى، فقد توصلت تلك النظرية إلى ان الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذى يصل عنده الناتج المتوسط (الإنتاجية المتوسطة) إلى اعلى ما يمكن على منحنى الناتج المتوسط، ويكون متوسط دخل الفرد عند هذا المستوى قد وصل إلى أقصى حد له، فى ظل مستوى ثابت للموارد والمعرفة الفنية او مستوى تكنولوجى ثابت او معين.

وبالتالى تكون العلاقة بين الزيادة السكانية والزيادة فى الناتج المتوسط علاقة طردية فى البداية حتى تصل إلى أعلى نقطة على منحنى الناتجة المتوسط فتتحول إلى علاقة عكسية.

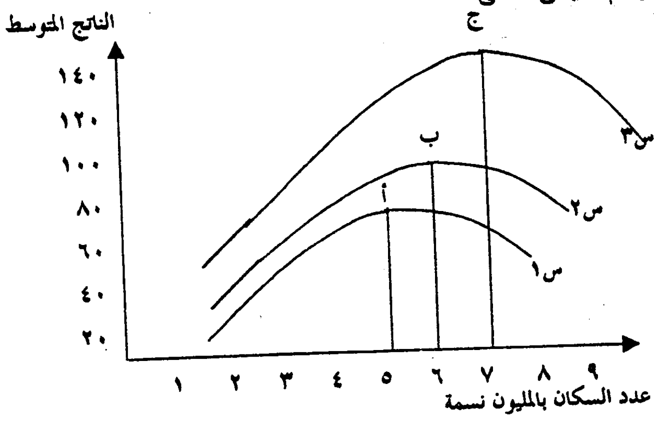
ويمكن الاستعانة بالرسم البيانى التالى لإيضاح ذلك:



ويتضح من الشكل البيانى ان الحجم الأمثل للسكان يتحدد ويتحقق عند انتهاء مرحلة

الخفة السكانية وبداية مرحلة الكثافة السكانية، ويصل عندها الناتج المتوسط إلى أعلى مستوى له، وفى نفس الوقت يكون متوسط دخل الفرد أعلى مستوى أيضاً إذا ما تذكرنا ان الناتج = الدخل، وعلى كل دولة ان تبحث عن الوصول إلى هذا الحجم الأمثل للسكان ، ويمكن الوصول إليه فى كل دولة، ففى الدول التى تعانى من خفة السكان عليها ان تزيد السكان الزيادة الطبيعية أو عن طريق تشجيع الهجرة الدولية أما الدول التى تعانى من الاكتظاظ السكانى فيتم ذلك عن طريق زيادة الموارد والتقدم التكنولوجى لتكون اكثر قدرة على استيعاب الزيادة السكانية.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن الحجم الأمثل للسكان لا يظل ثابتا عبر الزمن، بل يتغير حسب العوامل المؤثرة فيه، مثل تغير المستوى التكنولوجى، أو تغير الموارد الاقتصادية أى ان الحجم الأمثل للسكان يتميز بطابع ديناميكى، متغير مع تغير العوامل المؤثرة فيه، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الرسم البيانى التالى:



ويتضح من الشكل البيانى ان هناك ثلاث حجوم مثلى للسكان هى أ عند حجم سكان ٥ مليون، و ب عند ٦ مليون و جـ عند ٧ مليون نسمة بسبب تغير مستوى التكنولوجيا والفن الإنتاجى او زيادة الموارد او كلاهما معا.

وتبقى الإشارة إلى أن نظرية الحجم الأمثل للسكان رغم منطقيتـــها إلا أنها تستغرق فى التصور النظرى، بالإضافة إلى عدم وجود نتائج إحصائيـــة صحيحة لها مهما كانت دقة الأساليب الإحصائية، كما أن العلاقة بين السكان وحجم الموارد لا تتوقف على الحجم المطلق للسكان بل تتوقف على الـترتيب العمرى وعلى نوعية القوى العاملة وقد تكون افتراضـــات هـذه النظريـة صحيحة فى حالة المجتمعات البدائية فى الدول النامية فى حالة الاقتصاديـات الزراعية التى تستخدم وسائل قديمة للزراعة، أما المجتمعات الحديثة فإنه من المستحيل تطبيق الحجم الأمثل للسكان ذلك لأن مستوى المعيشة للأفـــراد لا يتوقف على عدد السكان فقط ومساحة الأراضى الزراعية أو توافر المـوارد الطبيعية، ولكن هناك عوامل أخرى مثل الظروف الاقتصادية السائدة وهـى بطبيعتها متغيرة وغير مستقرة . وخاصة ونحن فى عصر العولمـة المليئـة بالمتغيرات العالمية والمتغيرات المحلية المتأثر بها.

تم بحمد الله

المؤلف.